موسوعة

الدكتور
محضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

المجلد التاسع

التنمية والتعاون الإقليمي

دار الكتاب المصري
القاهرة
دار الكتاب - ماليزيا

دار الكتاب اللبناني
بيروت
دار الفكر - كوالالمبور

موسوعة

الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد التاسع

موسوعة

الدكتور
محاضير بن محمد
رئيس وزراء ماليزيا

● الترجمة والمراجعة
نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.
د. عبدالرحمن الشيخ
د. ياسر شعبان
أ. فاروق لقمان
أ.طلعت الشايب
د.توفيق علي منصور
أ.احمد محمود
أ.عبدالحميد دابوه
د.رمضان بسطاويسي
أ.احمد عبدالحميد
أ. محمد رشدي

دار الكتاب المصري
٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤
القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة
فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)
Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني
بيروت
شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت
تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١
بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)
Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur
دار الفكر - كوالالمبور
العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 – 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H
الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
I.S.B.N 977-238-738-7
رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

الجزء الأول

التنمية الإقليمية والمجتمع الباسيفيكي

المحتويات

قِمَّةُ التَّنْمِيَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلأُمَمِ المُتَّحِدَةِ (تَنَاقُضَاتٌ فِى التَّنْمِيَةِ)
كُوبِنْهَاجِنْ، الدَّنْمَارْك فِى ١١ مَارِس ١٩٩٥.

مع أن ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع منذ خمسين عامًا يبدأ بعبارة «نحن شعوب الأمم المتحدة . . .» ، فإن هذه هى المرة الأولى التى نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة عامة الناس ومشاكلهم ، وتنميتهم الاجتماعية ، وهو ما يدعو للشك . وبما أن تحقيق ذلك احتاج منا إلى خمسين سنة فهذا اختبار لالتزامنا تجاه مصير عامة الناس وبيان لفشل الجهود متعددة الأطراف ، التى أخرجته عن الخط المرسوم لها طوال ما يزيد على خمسة عقود ، معارك الحرب الباردة الأيديولوچية . وقد قضت تلك المواجهة ، التى كانت تقع فى العادة على أرض الغير ، على معظم خطط العمل الاجتماعى الخاص بوكالات الأمم المتحدة . إذ باتت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة الدعم الذى تقدمه الدولة النامية لأى من القوتين الأعظم . وصارت مناطقنا حلبة صراع لتلاعبات القوى العظمى وميادين للمعركة الدائرة بينها . ولم تعد الدول النامية سوى دمى يحركها من يحركها .

لقد جعل الدمار وما عاناه الناس من ألم وما لحق بهم من ظلم الكثير من تلك الدول مشلولة وعاجزة عن عمل التعديلات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية . وأفغانستان والصومال وكثير غيرهما من بين الدول التى أصابها الخراب ؛ فقد دُمرت بنيتها التحتية ، ويعيش أهلها فى حالة من الفوضى التامة . ومازالت عملية التهميش مستمرة حتى الآن رغم ما تحقق من تقدم فى العلوم والتكنولوچيا .

وبالنسبة لشعوب العالم ، لم تعانِ الغالبية العظمى منها من الحرمان وحسب ، بل إن ما هو أدهى وأمر هو ضياع الكرامة الإنسانية . ولنضع فى اعتبارنا أن ما يربو على مليار شخص حُصروا فى منحنى الفقر المدقع الذى يهبط بهم بصورة دائمة إلى مرتبة النويع .

ويواجه الأمم المتحدة تدفق ضخم قوامه حوالى ٧ ,١٩ مليون لاجئ عالمى . والكل يعترف بأن الهجرة كابوس تعانى منه الدول المتقدمة ، ولكن الهجرات تحدث كذلك اضطرابات حادة وتفرغ الدول النامية من الموارد البشرية الضرورية . وما من فائدة ترجى من ترحيب الدول المتقدمة بالمهرة والمتعلمين ترحيبًا متحيزًا .

وحتى مع اتخاذ المجتمع الدولى الخطوات المصيرية الأولى فى الألفية الجديدة ، فلن يحدث سوى أن يربكنا ظهور «الدول المتخاذلة» فى أعقاب تفتت الدول وانهيارها . ولا يمكن الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل فى لحظة الاستقلال . فالبلاد تتعثر فى سيرها وتتخلف عن الركب ، وتظل آمال الشعوب بلا تحقيق إلى حد كبير ؛ ومن المفارقة أن ذلك يحدث فى زمن التقدم العلمى والتكنولوچى النوعى الذى كان ينبغى أن يفيد المحتاجين أيما إفادة .

وحتى فيما بين الدول المتقدمة ، يمكننا اكتشاف عوامل الدولة المتخاذلة . فقد ظهرت على السطح التناقضات والاستقطابات ، وهو ما يعكس العيوب المحتملة فى الاتجاه القومى . ونحن نرى قدرًا خطيرًا من الفقر والتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة والمخدرات فى جيوب تلك المجتمعات ، حتى فى أكثر الدول تقدمًا . ولا بد لهذه الدول من استيعاب الدروس ؛ ولابد من تطبيق التغيير والتعديلات عليها كذلك ، وخاصة تلك المتصلة بمعدلات الدخل والاستهلاك العالية التى لا سبيل إلى كبح جماحها ، وبانهيار وتحلل القيم الأخلاقية فى مجتمعاتها . وتحسن هذه الدول ، التى يفترض أنها قاطرات النمو العالمى والنموذج الذى يُحتذى فى المعايير ، بتنفيذها تلك التغييرات بدلاً من السعى إلى تولى مهمة وعظ الآخرين .

ونرى كذلك جوانب العنصرية والتحديات العرقية فى تلك الدول . و فى بعض الحالات جعل الانهيار الاقتصادى واعتلال المجتمع آراء الماضى الإنسانية عقيمة . ونُسيت إلى حد كبير الأهداف التى اتفق عليها دوليًا ، مثل نسبة ٧ ,٠ بالمائة من أجل ODA التى أُكد عليها فى ريو عام ,١٩٩٢ وهناك تناقص شديد فى التسامح يصحبه إصرار شديد على

التجانس مع جماعة واحدة ونسق واحد من القيم . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك حالة من التشنج بشأن ارتداء الحجاب عند الذهاب إلى المدرسة فى أوروبا مؤخراً . إن تضمينات ذلك مثيرة للإزعاج . إذ لابد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة والتعددية السياسية والتعددية الثقافية ، وليس إلى الاقتصار على مناطق وكتل وسيادة نسق واحد للقيم .

وما زلنا عاجزين عن فعل أى شىء حيال تلك الأعمال الوحشية التى ترتكب فى البوسنة ورواندا . ولم يمكن لكل إرادة أوروبا السياسية إنقاذ الآلاف ممن ضحى بهم فى البوسنة . وإذا كانت الشيشان مسألة داخلية ، فإن تيان آن من[ميدان السلام السماوى] ليس كذلك ، ولم تتخذ آلة الأمم المتحدة بكاملها أى رد فعل تجاه المذبحة التى وقعت فى رواندا وتمنعها . والواقع أن أول رد فعل كان هو الهروب من الخطر إلى الذات .

ومنذ انتهاء الحرب الباردة والمجتمع الدولى يقف عند تقاطعات ولحظات محددة كثيرة ، إلا أن رد فعلنا الجماعى كان أقل مما يجب فى كل مرة تقريبًا . فنحن ننتقل من مؤتمر كبير إلى آخر ، حيث نعلن بعزم شديد برامج العمل الكونية ، ولكننا لم نوفر وسيلة التنفيذ بالقدر الكافى . ويبدو أننا نتخبط ونسير بلا هدف محدد لإعطاء معنى للترابط الكونى ، ولكننا نجد أنفسنا نتحدث لغة خطابية وحسب ، دون أن نكون قادرين على التفريق بين المصلحة الذاتية ورعاية البشرية ورفاهيتها وسعادة الكوكب .

وفى السنوات القليلة الأخيرة تغير مفهوم التنمية باعتباره مفهومًا خاصًا بالأهداف الاقتصادية التركيبية إلى مفهوم للمكاسب الاقتصادية الحقيقية وتوفير الحاجات الإنسانية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإنسان الموجود فى مركز التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية وحدها لن تفعل ذلك ، ومما يؤسف له أننا لم نع درس فشل الشيوعية والاشتراكية الفابية . ورغم نقاط ضعف الرأسمالية والسوق الحرة ، فلم يسمح إلا بنموذج غربى واحد . ولا يعترف أحد بالفشل الواضح لما تسمى بقاطرات النمو . وفى الوقت ذاته لا ينظر إلى اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية الناجحة على أنها قاطرات محتملة .

وبدلاً من ذلك ينظر إلى معدل النمو المرتفع فى تلك المناطق على أنه تهديد للشمال الصناعى . ويبدو أن السياسة المتفق عليها هى تصنيف تلك الدول ثم وضع العراقيل فى طريقها .

يجب عدم الاستمرار فى النظر إلى العالم النامى على أنه حفرة بلا قاع مخصصة لبرامج المساعدات والرفاهية الغربية الهزيلة . ولا بد من أن يعطى العالم النامى مكانه الصحيح فى الوقت الذى ينبغى فيه اعتبار تكوين مجموعة السبعة متنافيًا تنافيًا خطيرا مع الوقت الراهن . وهذا كله يتطلب إحداث تغييرات كبيرة فى المفاهيم الأساسية . وينبغى كذلك على الأمم المتحدة عدم الاستمرار فى أن تكون مكانًا لتأديب العالم النامى طبقًا للنموذج الغربى ذى «المقاس الواحد الذى يصلح للجميع» .

وتقع قضية الحكومات والمجتمع فى موضع القلب من التنمية . فمن المؤكد أنه على الحكومة فى حال استمرار فشلها فى تحقيق ما هو منتظر منها أن تترك الحكم . وقضية الحكم والمحاسبة هذه ، التى تجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس على الدول النامية وحسب . ولابد من أن يضع التمكين فى حسابه الجماعات المعرضة للخطر كالمرأة والأقليات الموجودة فى المجتمعات كافة . وقد تحقق فى هذا المجال قدر كبير من التقدم فى العالم النامى . حيث ولت أيام الزعيم نصف الإله إلى حد كبير .

وفى جنوب آسيا ، حيث أدير التغيير إدارة فعالة ، بحثت أمور كثيرة لاتخاذ القرار المناسب ، ولن تتكرر أخطاء الغرب الواضحة . وسيظل ارتباط الحكومة والهدف القومى المحدد هو شرط التنمية . لقد تركنا المفاهيم الاشتراكية الخاصة بدولة الرفاهية من أجل مجتمع المشاركة الكاملة الذى يحركه العمل .

وبالنسبة لماليزيا ، سوف يعزز النمو بالمساواة والمسئولية الاجتماعية ، وبينما نحاول السيطرة على عناصر العولمة الإيجابية ، حيث حركة رأس المال السريعة ، نظل ملتزمين

بتقليل الفروق بين الدخول وتفاوت الفرص ، وأنا على ثقة من أننا سوف نحقق أهدافنا الخاصة بالنمو الكيفى وتحسين أحوال كل ماليزى باعتباره مورداً مؤلفًا فى قالب من التعددية السياسية والتعددية الثقافية .

بينما كانت الحكومة الماليزية فى الخمس والعشرين سنة الأولى من الاستقلال الفاعل الرئيسى فى ممارسة إعادة بناء المجتمع ، لم يكن القطاع الخاص مشاركًا فى عملية إعادة بناء مجتمعنا وحسب ، ولكنه كان مكلفًا كذلك بخلق فرص النمو الاقتصادى من أجل تحقيق ما تهدف إليه الأمة وهو أن تصبح دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ .

إننا عاقدون العزم على تنمية الأمة بطريقتنا على كل الأبعاد ؛ اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وروحيًا ونفسيًا وثقافيًا . إنها رؤية خاصة بمجتمع ماليزىٍّ ديمقراطى ومتسامح ومتعاطف ونزيه وعادل اقتصاديًا ، وتقدمى ومزدهر ، ويمتلك اقتصادًا تنافسيًا وديناميكيًا وصحيحًا ومرنًا امتلاكًا تامًا .

وبينما نسعى نحن وجيراننا إلى إحداث تقدم اجتماعى اقتصادى ، فلا يسعنا إلا أن نأسى للعوائق الخارجية التى تهدد بإخراجنا عن الخط . ونحن نشعر بالقلق من الضغوط وغيرها من الوسائل التى يتبعها البعض فى الشمال للنيل من ميزاتنا التنافسية المحدودة ، وخاصة العمالة والموارد الطبيعية . لقد استغل الشمال هذه الأصول نفسها استغلالاً تامًا فى بلاده وفى بلادنا حين كان يحكمنا . وهو الآن يسعى إلى وقف نمونا عن طريق إدخال حقوق الإنسان والبند الاجتماعى والشروط البيئية . فهل كان الشمال يهتم بهذه الأمور حين كان فى مرحلتنا من النمو؟

الحوار الباسيفيكى (شرق آسيا - منجزات وتحديات) ببنانج ، ماليزيا فى ١٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

فى الربع الأخير من القرن كنا ننمو بمعدل يقترب من السبعة بالمائة فى العام ، وفى السنوات السبع الأخيرة كان معدل نمونا هو ٨,٤ بالمائة سنويًا ، بينما كان معدل التضخم ٣,٦ بالمائة . وعلى امتداد الجيل القادم حتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل أن ننمو بمعدل سنوى مقداره سبعة بالمائة ، وإذا استطعنا ذلك ، فمن الممكن بحلول ذلك لعام أن نصبح دولة متقدمة تمام التقدم حيث يكون مستوى المعيشة مساويًا لمستوى المعيشة فى الولايات المتحدة فى الوقت الراهن .

ونحن نستمد قدرًا من التفاخر من حقيقة كوننا أول دولة فيما كان يعرف وقتها باسم «العالم الحر» تهزم التمرد الشيوعى ، كما أننا نستمد قدرًا من الفخر من حقيقة أننا عما قريب ، ولا أقول متى ، سوف نجرى عاشر انتخابات عامة عندنا ، إننا فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، حين أجرينا أول انتخابات لاختيار أول حكومة موالية لإندونيسيا ، أجرينا ثمانية انتخابات لا شك فى حريتها فى أعوام ١٩٥٩ و١٩٦٤ و١٩٦٩ و١٩٧٤ و١٩٧٨ و١٩٨٢ و١٩٨٦ و١٩٩٠ ، وهى الانتخابات التى لم تفز فيها أحزاب المعارضة بمقاعد وحسب ، بل تمكنت من تولى السلطة فى حكومات الولايات ، وهذا رقم قياسى بالنسبة لديمقراطية نامية وجديدة حصلت على استقلالها حديثًا .

نحن دولة ديمقراطية ، رغم القهقهات والابتسامات الساخرة . فما كان لهذا البلد متعدد العرقيات ومتعدد الديانات ، رغم كل ما فيه من مصاعب وتحديات ، أن يحقق ذلك بدون الديمقراطية الصحيحة والمستدامة ، ويعلم الله ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا أخذنا بالشكل السويدى من الديمقراطية أو الشكل اليابانى أو الشكل الإيطالى ، إننى أقول هذا ولا

أعنى التلميح إلى وجود ما يسوء الشكل السويدى أو الشكل الإيطالى أو الشكل اليابانى ، ما أعنيه فقط هو أن لكل ما يخصه .

ومن المؤكد أنه ما كان لنا أن نحقق ذلك لولا السلم والاستقرار السياسى وضمان حكم القانون . وما كان لنا أن نحققه لو كنا فاسدين كما يقال عنا . فالدول الفاسدة لا تحقق نموًا مقداره ٨ بالمائة واستقرارًا سياسيًا ، ولن أقول شيئًا عن الرقم القياسى فى بلدان المنتقدين السابقين .

يعود بعض الفضل إلى الحكومة ، ولكن دعونى أقول إن هذا البلد ما كان ليحقق ما حققه لو لم يكن شعبنا مستعدًا لأن يبذل الدم فى الكفاح من أجل السلام ومن أجل مستقبله . لقد كان الشعب على استعداد لأن يكد ويعرق لبناء هذه الأمة . إن ما عليه ماليزيا اليوم هو فى الغالب نتيجة لعبقرية الشعب الماليزى وشجاعته وعرقه .

دعونى أقول لكم كذلك إنه ما كان لنا أن نكمل رحلتنا إلى الحاضر بنجاح لولا مساهمة أصدقائنا فى الخارج ، ومن المستحيل بالنسبة للماليزيين أن يفكروا فى رحلة ناجحة إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ دون المساهمة الكبرى لأصدقائنا فى الخارج ، فهذا ليس ممكنًا بكل صراحة .

وبسبب هذا الإنجاز أود أن أؤكد أن لكم الأهمية التى نوليها لضمان أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والتكنولوجيا والمعرفة الأمريكية . لقد تحقق قدر كبير فى الماضى ، وأظن أنه ليس بكافٍ . فلا بد من تحقيق ما هو أكثر من ذلك بكثير .

وطبقًا لما تقوله السفارة الأمريكية ، فإن الولايات المتحدة تبيع فى الوقت الراهن لماليزيا أكثر مما تبيعه لأوروبا الشرقية مجتمعة ومعها روسيا . وهذا يبدو جيدًا . نعم هو كذلك . غير أنى أعتقد أن التجارة بين ماليزيا والولايات المتحدة ينبغى أن تحقق أرقامًا أعلى وجديدة .

تتمتع الشركات الأمريكية بسمعة جيدة نسبيًا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا . ونحن

نود أن نرى سمعتها وقد تحسنت أكثر وأكثر .

وما أقوله عن الولايات المتحدة ينطبق على كل الاقتصادات الممثلة فى هذه القاعة ، وأعنى بحق كل الاقتصادات . فاليابان قامت بأهم دور فى قصة النمو الماليزى . والبعض يعتبر اليابان الآن دولة من الماضى . وأنا أعتقد أنها ما زالت دولة من المستقبل .

دعونى الآن أنتقل إلى موضوع أوسع .

دعونى أركز ملاحظاتى على ثلاث نقاط وحسب . دعونى أولاً أقدم أقوى دليل ممكن بالنسبة للنسق العقلى الجديد والحملة الجديدة التى ينبغى على كل الدول الممثلة هنا الانضمام إليها ، وأنا على يقين تام من أننا يجب أن نعمل معًا لأول مرة فى التاريخ الإنسانى من أجل أول مصلحة كونية عامة واحدة تقوم على مبدأ الرفاهية التعاونية .

الأمر الثانى هو أنه يجب علينا الترحيب بالعالم كله وإشراكه وتشجيعه وجره إلى صنع رفاهية مستقبلية فى شرق آسيا . ولن يكون ذلك فى مصلحة شرق آسيا وحدها . إذ سوف يعم خيره العالم بأسره .

الأمر الثالث هو ضرورة السعى لإقامة نظام عالمى جديد لا يقوم على فكرة الرفاهية المشتركة وحسب ، بل كذلك على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

إن كثيرين منا فى هذه القاعة يشغلهم إلى أقصى حد تزايد جاذبية مواقف «أفقر جارك» . فهناك مناطق على قدر كبير من الانشغال على المستوى الداخلى يصرفها عن رؤية غيرها وهم يجرون بسرعة ، ويتعدونها . وهناك مناطق معرضة لخطر الانكفاء على الذات . وهناك أخطار التكتلات التجارية المنكفئة على ذاتها .

إننى لا أدين النزعة الإقليمية . أبدًا لا أدينها . فبعد ربع القرن ، ندرك نحن أعضاء «الآسيان» جميعًا مردودات تجربة «الآسيان» المباشرة البارزة وكذلك نتائجها غير المباشرة البارزة إدراكًا كبيرًا ، ونحن لم ننشئ مجتمعًا للسلم والاستقرار وحسب ، بل أنشأنا كذلك

مجتمعًا ملتزماً قولاً وفعلاً بالنزعة الإقليمية المنفتحة .

ومادام هذا الالتزام بالنزعة الإقليمية المنفتحة قائمًا ، وكان هناك إيمان بانفتاح الأقاليم ، فإنى أعتقد أن لكل إقليم الحق فى تنظيم نفسه والتعاون فيما بين دوله . والواقع أنه إذا كان هناك التزام بالنزعة القومية المنفتحة وهذا السعى لفتح الأقاليم ، فإن الدول الإقليمية عليها واجب التعاون ، وبذلك تساهم فى النزعة القومية المنفتحة .

ولكن أيوجد بيننا من هو غير مهموم بالدوافع الحمائية التى تظهر على المستوى الإقليمى وكذلك على المستوى القومى ، حتى من جانب أبطال التجارة الحرة السابقين؟

بانتهاء الحرب الباردة أتيحت لنا لأول مرة فى التاريخ البشرى فرصة بناء نظام اقتصادى كونى واحد . وهذا فى الحقيقة أمر لا بد منه . وما يجب على القيادة بعيدة النظر والمستنيرة ضمانه هو أن يكون هناك نظامًا اقتصاديًا كونيًا واحداً بأسرع ما يمكن . ولابد من أن نضمن أكبر قدر ممكن من الرفاهية للجميع ، ولابد من أن نضمن أننا نخلق مصلحة عامة كونية مزدهرة .

انتشرت فى ثلاثينيات القرن العشرين سياسات «أفقِر جارك» . وإبان الحرب الباردة ، كانت الغلبة لسياسات «أجعل صديقك مزدهراً» و«أفقر عدوك» . وها قد حان الوقت كى نتبنى جميعًا سياسات «اجعل صديقك مزدهرا» . وهذا هو ما نسعى نحن إلى تحقيقه فى «الآسيان» مع جنوب شرق آسيا الأكثر اتساعًا . ونحن جادون إلى حد كبير فى ذلك .

وهذا هو ما تتعمد ديمقراطيات كثيرة فى شرق آسيا عمله . ولا يقل الأمر شرفًا إن كنا نفعل ذلك بدافع من حبنا لأنفسنا أكثر منه بدافع من حبنا لجيراننا أو إقليمنا .

تخيلوا ما يمكن أن تكون عليه العواقب لو كان هذا هو توجه كل الاقتصادات على هذا الكوكب وكانت تسعى سعيًا حثيثًا لتحقيق هذه السياسات . ولنتخيل العواقب لو أن سياسات «اجعل صديقك مزدهرا» وأيديولوچيا الرفاهية التعاونية انتشرت . فى هذه الحالة

كان القرن الحادى والعشرون سيصبح أكثر قرون البشرية وفرة وعظمة .

خطا العالم خطوة للأمام حين اكتملت دورة أوروجواى ولم تعد اتفاقية الجات ذيل النكتة التى تقول إن حروف الكلمة تعنى الاتفاقية العامة للكلام والكلام ، ومن المهم إلى حد كبير الإسراع بالتصديق على النتيجة التى جرى التفاوض بشأنها . ومن المهم إلى حد كبير أن نبنى على ما اتفق عليه وأن نسعى إلى المضى إلى ما هو أكثر من ذلك ، بل إلى قدر أكبر من التحرر وإلى قدر أعظم من الحرية الاقتصادية الكونية .

إننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من العام الحالى . فنحن من أول الدول فى العالم التى تصدق على الاتفاقية ، وبعد التصديق هبط معدل الوسط المرجح التجارى الخاص بالحماية لدينا إلى ٥ ,٨ بالمائة . وفى الميزانية الأخيرة مضينا إلى ما هو أبعد من ذلك ، حيث اتخذنا أكثر الخطوات اتساعًا حتى الآن بإلغاء كل رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ صنف من جانب واحد .

وقد يُقال إن ماليزيا على عكس كل الاقتصادات الأخرى اقتصاد منافس ، منفتح إلى أقصى حد على العالم ، مع وجود سوق محررة بالفعل . إن معدل الحماية الخاص بنا منخفض جدًا بالفعل ، ولذلك فإن ماليزيا لن تخسر شيئًا إن انفتحت الدول الأخرى وجرى تخفيض معدل الحماية فى «الآسيان» أو شرق آسيا أو العالم إلى معدل ماليزيا . وقد لا تخسر ماليزيا شيئًا وربما تكسب الكثير .

هذه المقولة مغلوطة لأن الهدف الأساسى لتحرير اقتصاد بلد من البلاد وفتحها أمام كل القادمين ليس لكى تتفاوض مع الآخرين على انفتاح مماثل من جانبهم . فالواقع أن مخترعى مبدأ التجارة الحرة فى القرن التاسع عشر كانت ستدهشهم مقولة المعاملة بالمثل اندهاشًا كبيرًا . ذلك أنهم كان يعتقدون أن المكسب الأساسى الذى يتحقق من فتح دولة لاقتصادها وبالتالى منافسة كل القادمين ، وخاصة الأكثر قدرة على المنافسة ، هو ما يطرأ على قدرتها التنافسية وقوتها من تقدم . وهذا هو ما يبرر تحرير التجارة . وقد كانوا ، ولا

يزالون ، محقين كل الحق فى ذلك . إذ كيف كان يتسنى للاقتصاد الماليزى أن يصبح قادرًا على المنافسة لو لا ذلك؟

لا يمكن لأى اقتصاد أن يصبح قادرًا على المنافسة إن هو اعتمد على المعونات وعلى تحاشى منافسة من هم أكثر قدرة على التنافس وأفضلهم ، وليكن الله فى عون من يرغبون فى الاختفاء وراء أسوار الحماية العالية . فهذه وصفة أكيدة للانهيار والضعف .

فى يوم من الأيام ، فى زمن ليس ببعيد ، كان شرق آسيا يضم اقتصادات غير قادرة على التنافس أو فقيرة أو راكدة أو ما هو أسوأ من ذلك . إذ فُقد الأمل فى كل اقتصاد بدون استثناء فى وقت أو آخر خلال فترة ما بعد الحرب باعتباره مفقودًا أو ميتًا . ودعونا لا ننسى أنه حتى أوائل الخمسينيات كانت لا تزال هناك تقارير عن اليابانيين الذين يموتون بسبب سوء التغذية والجوع الشديد ، وقد يئست أكثر من حكومة يابانية بشأن احتمال أن تصبح اليابان اقتصادًا قادرًا على التنافس ويتمتع بديناميكية .

أما اليوم فكل اقتصادات شرق آسيا تقريبًا ينظر عليها نظرة فيها مبالغة . ولله المعجزةلله كلمة شائعة ، وغالبًا ما نقارن بأكثر الحيوانات شراسة وإخافة ، وينظر فى الوقت الراهن إلى هذا الإقليم من قطع الدومينو على أنه إقليم المولدات ، فمن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد وقعت .

ويتوقع الجميع أن تستمر هذه الثورة التراكمية حتى وقت لا بأس به من القرن الحادى والعشرين . ومن أنا كى أختلف مع ذلك ، ما دامت التوقعات جميعًا على هذا القدر الكبير من القبول والراحة؟

إن ما نريد نحن أبناء شرق آسيا أن نؤكده هو أننا لا نطلق النار على أقدامنا أو على أى جزء أكثر أهمية من جسمنا . فنحن لا يسعنا التخلى عن الجهد الشاق والعرق والكد والكد والكد . ولا يجب أبدًا أن نصبح متغطرسين بحال من الأحوال ، وأنا أعتقد دائمًا أن الغرور

على الدوام يسبق السقوط ، ويجب علينا أن نستمسك دائمًا بتواضعنا الآسيوى الطبيعى .

كما يجب علينا أن نستمسك بالتزامنا بالنزعة الإقليمية المنفتحة . وقد قلت مرارًا إن هذا لا بد أن يعنى أنه يجب علينا فى أى جهد إقليمى نقوم به أن نتمسك أولاً وقبل أى شىء بالسعى لفتح إقليمنا أكثر وأكثر ، والأمر الثانى هو أنه يجب علينا التأكد من أن النوايا تترجم إلى واقع . فلابد من أن ينفتح إقليمنا أكثر وأكثر . وهذا ما رأيناه يحدث فى شرق آسيا ، وخاصة خلال العقدين الماضيين . وهذا هو السبب فى أننا الآن على أقصى قدر من الديناميكية والقدرة على التنافس .

وفى عام ١٩٩٢ تفوق الاقتصاد الإقليمى فى شرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى الأوروبى من ناحية تساوى القدرة الشرائية . وفيما يتعلق بسعر صرف الدولار الأمريكى ، لن يتحقق هذا قبل عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

منذ بدء الأوروبيين سعيهم لإقامة اقتصاد أوروبى واحد فى منتصف الثمانينيات ، كان شرق آسيا أسرع إقليم متكامل فى العالم ، ولهذا السبب لابد من أن نشكر أمريكا جزيل الشكر بسبب «اتفاق پلازا» .

وبسبب دفع الاستثمار لها فى المقام الأول ، زادت تجارة شرق آسيا البينية فى التسعينيات بمعدل قدره ٢٠ بالمائة سنويًا . وعند بلوغ تجارة شرق آسيا البينية معدل ٤٣ بالمائة يكون اقتصاد شرق آسيا الإقليمى أكثر تكاملاً من اقتصاد النافتا الإقليمى . وعلى عكس الحالة الأوروبية وحالة النافتا ، فإن تكاملنا الإقليمى الضخم ، الذى لايزال فى تصاعد ، يحركه القطاع الخاص بالكامل . وهو نتيجة خالصة لقوى السوق . ولا بد أن يظل الأمر كذلك فى السنوات المقبلة .

إنى أود باختصار أن أؤكد على ضرورة ترحيبنا الودى بأوروبا الشمالية وغرب أوروبا فى صنع مستقبلنا الاقتصادى ، وبذل الجهد لإشراكهما فيه ، وتشجيعهما على ذلك بقوة ،

بل وشدهم إليه شداً إن استدعى الأمر . وبدون أن نهمل أى أحد بالمرة ، وبينما نحرث كل حقل فى كل أنحاء العالم ، لابد من أن يكون هدفنا الاستراتيچى بكل تأكيد هو الشركات الأمريكية الشمالية والأوروبية الغربية من كل حجم : الضخم منها والكبير والصغير .

والآن يقول الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى إنَّه بحلول عام ٢٠٠٠ ، الذى لا يفصلنا عنه سوى ٦١ شهراً ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون فى شرق آسيا متوسط دخل الفرد منهم هو نفس متوسط دخل الفرد فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا . بعبارة أخرى ، سيكون هناك عدد من المستهلكين فى شرق آسيا ذوى القدرة الشرائية العالية يفوق عدد المستهلكين الأمريكيين الشماليين والأوروبيين ذوى القدرة الشرائية العالية . ويقول صندوق النقد الدولى إنه من الآن حتى عام ٢٠٠٠ سوف يرتفع إجمالى الدخل القومى بمقدار ٧,٥ تريليون دولار . وسوف يكون أكثر من نصف هذه الزيادة من إنتاج شرق آسيا .

ورغم هذه الإحصائيات المرعبة ، لا يزال كثيرون منا يشعرون أن على معظم سائر العالم أن يدرك فرصة شرق آسيا . وبالطبع هناك من يزيدون على ذلك ممن يكتفون بأن يرونا على أننا «خطر شرق آسيا» .

دعونى الآن أنتقل إلى النقطة الأخيرة ، فأنا أعتقد أن هناك بالفعل حاجة كبيرة لأن يكون هناك قدر أكبر من التفاهم المتبادل والاحترام المتبادل .

هناك الآن من يرون المستقبل فى ضوء «صدام الحضارات» . فقد أنهى صمويل هنتنجتون مقاله فى مجلة «فورين أفيرز» بالدعوة إلى التعايش بين حضارات العالم الكبرى . وأظن أن الپروفيسور هنتنجتون مخطئ إلى حد كبير وأن توجهه الخاص بالصدام شديد الخطور ، إلا أن النقطة التى أود التأكيد عليها هى أن التعايش لا يكفى . لما لا نضع هدفًا أكبر من ذلك؟ لما لا يكون التفاهم المشترك؟ لما لا يكون التقدير والاحترام المتبادلان؟

منذ شهر تمامًا ، وفى قمة «أوروبا وشرق آسيا» التى نظمها المنتدى الاقتصادى

الدولى ، تحديث الأوروبيين ليس فقط أن يفهمونا ، بل كذلك أن يقدروا التعددية .

ولأكن صريحًا كل الصراحة . يجب أن ينال الحكم السيئ إدانة البشرية جمعاء . فالفظائع هى الفظائع ، حيثما وقعت . ولا يقل عمل وحشى عن أى عمل وحشى سواه لمجرد أنه آسيوى .

إلا أننى أسأل الأوروبيين عن السبب فى أن الكثيرين فى أوروبا يفهمون ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور بالسبيل الخاص بها ولا ينبغى أن تكون محاكاة عظيمة للبيتلز وأزنافور وموتسارت . ومع ذلك هناك الكثيرون ممن لا يقبلون أى شكل آسيوى للحكم لا يكون نسخة طبق الأصل من الشكل الأوروبى .

لماذا نجد أن الكثيرين ةجداً من الأوروبيين يفهمون ويقدرون الفن الآسيوى ويحتفون بتنوع ضخم ويدركون أنه من الطبيعى ألا يكون نسخة بالكربون من الفن الأوروبى؟ فى حين نجد أن هناك الكثيرين جداً ممن يصرون على أن الأساليب الآسيوية الخاصة بالأعمال التجارية والاقتصاد والسياسة والإدارة لا تكتسب مشروعيتها ما لم تكن نسخًا بالكربون من الأساليب الأوروبية .

لماذا الاحتفاء بالموسيقى والفنون والآداب الآسيوية لأنها تختلف اختلافًا حقيقيًا عن الموسيقى والفنون والآداب الأوروبية ، بينما يشين الكثيرون القيم وأساليب الحكم والسياسة والاقتصاد الآسيوية ويبغضونها حين يجدونها مختلفة؟

إنى فخور ،باعتبارى آسيويًا ، بالمنجزات التى تمكن شرق آسيا من تحقيقها فى الفترة الأخيرة ، إننا ننعم بسلام أكثر ضمانًا من أى وقت خلال القرن والنصف المنصرم . ومع ذلك لا تزال أمامنا مسافة كبيرة لابد لنا من قطعها .

لقد رأينا مسيرة التحول الديمقراطى ، وتمكين الشعوب ، وحقوق الإنسان بحجم نادرًا ما رآه أحد فى تاريخ البشرية . إنها مسيرة لا مثيل لها, ولا يمكن لأحد أن يوقفها ، إن

متوسط العمر فى شنغهاى الآن يزيد على متوسط العمر فى نيويورك ، ومع ذلك فنحن لا نزال فى بداية رحلتنا الطويلة . ولا يمكن أن نجلس عاقدين ذراعينا ونرضى بما حققناه حتى الآن .

وفى وقت قريب جدًا أصدرت المفوضية الأوروبية ورقة خاصة بسياسة فتح الطريق تحت عنوان «نحو استراتيچية آسيا الجديدة» . وتقول الورقة إن «وزن آسيا الاقتصادى المتنامى يولد حتمًا ضغوطًا متزايدة من أجل القيام بدور أكبر فى الشئون الدولية» . وفى الوقت ذاته فإن انتهاء الحرب الباردة خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية التى لا مثيل لها . ونتيجة لذلك ينبغى على الاتحاد الأوروبى أن يسعى لتطوير حواره السياسى مع آسيا كما ينبغى عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر وأكثر بإدارة الشئون الدولية ، مع العمل على الوصول إلى شراكة الأكفاء

لا أدرى إن كانت هذه الكلمات سوف تتحول إلى واقع أم لا . ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسير على الطريق الصحيح ، وفى هذه المرحلة لا أعتقد أن شرق آسيا يفكر حتى فى المساواة ، ولكننا نطالب ببعض الاحترام . وربما يكون من حقنا فى الأيام المقبلة أن نحظى بالقليل منه .

المؤتمر الدولي لتنمية الموارد البشرية في إطار الشراكات الدولية (علاقات الشمال والجنوب: المشاكل والتوقعات) جاكرتا، إندونيسيا في ١٦ سبتمبر ١٩٩٤.

أود لو سمحتم مشاركتكم بعض الأفكار حول موضوع «علاقات الشمال والجنوب : المشاكل والتوقعات» .

إن تقسيم الشمال والجنوب كما تعلمون تأبيد للعلاقات القديمة بين الغرب ومستعمراته . وبعد أن حصلت المستعمرات السابقة على استقلالها كانت تنتظر أن تربطها بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد . إلا أنها سرعان ما أدركت أن هذا لا يمكن أن يحدث . فكل ما حدث هو تغيير فى الأسماء من كونها مستعمرات إلى كونها جنوبًا وصار السادة الاستعماريون السابقون الآن يسمون الشمال ، والضغوط القسرية أقل مباشرة وتطبق بدلاً من ذلك باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، غير أن الأثر هو نفسه . ولا بد على المستعمرات السابقة أو الجنوب أن تخضع للشمال ، للقواعد والتنظيمات والسياسات التى توضع فى الشمال لمصلحة الشمال .

كيف إذن يمكننا إدارة العلاقات بين الجنوب والشمال؟ كيف نحل المشاكل الناشئة عن هذه العلاقات غير المتكافئة فى سياق الحاضر؟ كى نفعل ذلك لا بد لنا من مراجعة التطور فى كل من الجنوب والشمال بعد أن ولى عهد الاستعمار .

بعد حصول معظم دول الجنوب على الاستقلال دخلت فى صراعات سياسية من أجل السيطرة على الحكم ، وفى البداية كانت هناك محاولات لممارسة أشكال الحكم الديمقراطية ، ولكن بما أنها كانت وهى مستعمرات يحكمها السادة الاستعماريون حكمًا

مطلقًا ، فليس من المستغرب أن تجد الديمقراطية أمرًا لا يمكن إدارته . واختار كثيرون شكلاً من أشكال دولة الحزب الواحد مع التحيز للاشتراكية ، إن لم تكن الشيوعية . وكانت المشروعات المملوكة للدولة وسيطرة الدولة هى المسارات المفضلة لتحقيق التوزيع العادل للثورة بين الشعب .

وقد عرفنا الآن أن الاشتراكية لا تصلح . ففكرة أن الدولة يمكنها توفير كل حاجة من حاجات الشعب فى بلد فقير فكرة غير واقعية . ربما أمكن لإحدى الدول الغنية أن تفعل ذلك إلى حد ما . ولكن الدول الفقيرة لا يسعها تلبية حاجات الشعب . ولا عجب أن الكثير من الحكومات فشلت فى الجنوب . فالأيديولوچيا الاشتراكية ترفض الاستثمار الأجنبى المباشر . وبما أن المشروعات المملوكة للدولة غالبًا ما تُدار إدارة سيئة ، فقد اضطرت الحكومات إلى دعم الهيئات الحكومية أو شبه الحكومية الخاسرة . ولم تتمكن الحكومات بسبب ضعفها من تحقيق ذلك بصورة صحيحة ، وفى الوقت نفسه استمرت أسعار السلع المنتجة فى الجنوب فى الانخفاض بسبب استقلالها التام فى الأسواق التى يسيطر عليها الشمال ، ومن ناحية أخرى ، ظلت أسعار وارداتها من السلع المصنعة المستوردة من الشمال فى ارتفاع ، وتدهورت أحوال التجارة فى الجنوب وأصبحت أسوأ مما كانت عليه فى ظل الحكم الاستعمارى .

وأدى الفشل فى تلبية حاجات الشعب وتحقيق النمو الاقتصادى إلى عدم الاستقرار . وكانت الحكومات تتغير ، ولكن الإدارة لم تكن تتحسن . ونتيجة لذلك لم تكن المساعدات التى تتلقاها والقروض التى تحصل عليها تستخدم استخدامًا منتجًا . وازدادت الديون إلى أن انعكس تدفق الأموال ، حيث ازداد ما يتجه شمالاً عما يتجه جنوبًا ، أى من الفقراء إلى الأغنياء .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وتبنى روسيا نظام السوق الحرة ، كان على معظم الدول الاشتراكية فى الجنوب أن تتخلى عن أيديولوچيتها ، كما أن الديمقراطيات الغربية ضغطت

عليها كى تتبنى نظام تعدد الأحزاب والسوق الحرة وإلا واجهت إجراءات عقابية .

وعادت المشاكل القديمة ، كيف تدير حكمًا ديمقراطيًا لم يألفه العامة ولا الخاصة؟ إن حكم الحزب الواحد سهل ، ولكن الخضوع لنزوات الشعب يعقد عملية الحكم ، والنتيجة هى عدم الاستقرار السياسى . وفى بعض الدول يتعدد تغير الحكومات بصورة محيرة دون أن يتمكن أى برنامج من الانطلاق .

وبالنسبة للاقتصاد ، كيف يمكن للدول التى لم تعرف سوى احتكارات الدولة ، دون أن يكون هناك مستثمرون خاصون ورأسمال خاص ومهارة إدارة أن تنتقل إلى نظام السوق الحرة؟ وحتى إن نجحت ، فإن الشمال يمارس عليها كل أنواع الضغوط . وتخضع حكوماتها لكل أصناف الانتقادات والإدانات . وقد تنجح فى اعتناق الديمقراطية والسوق الحرة ، ولكنهم يرون على الدوام أنها لا ترقى للمعايير المطلوبة . فهى ليست ديمقراطية بالقدر الكافى ، وهى تنتهك حقوق الإنسان وحقوق العمال ، وهى تلوث البيئة ، وهى فاسدة ، إلى غير ذلك من انتقادات . بعبارة أخرى ، لا يمكنها أن تتحرر من انتقادات الغرب المتحاملة ، وفى أغلب الأحيان من الضغوط الصريحة .

وقرر الغرب فى الوقت نفسه دعم موقفه بعد أن فقد مستعمراته . فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى تطورت فى النهاية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو تكتل تجارى لا أكثر ولا أقل ، وبينما كان الجنوب فيما مضى يتعامل مع دول منفصلة ، بل وكان يحرض الواحدة منها ضد الأخرى ، فعليه الآن أن يتعامل مع تكتل ثابت من الدول الغنية التى على قدر كبير من التقدم ، وظل الجنوب مقسمًا كما كان دائمًا . ولهذا يمكن التحكم فى أسعار السلع الواردة من الجنوب ، بينما أسعار السلع المصنعة الآتية من أوروبا ترتفع أسعارها ارتفاعًا مستمرًا .

لم تنضم الولايات المتحدة إلى الأوروبيين ، إلا أن الولايات المتحدة وحدها حينذاك كانت فى غنى أوروبا بكاملها . فقد أمكنها ممارسة ضغطها دون حاجة إلى الحصول على

تعاون من جانب أوروبا . وإبان الحرب الباردة شعر الشمال بضرورة كسب ود الجنوب خوفًا من أن يساند الكتلة الشرقية . ولكن ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى فقد الجنوب تلك المزية كذلك وأصبح معرضًا لخطر كبير .

ولو كان الشمال مكونًا بالكامل من أوروبا وأمريكا لسُحق الجنوب من الناحية التجارية بالفعل ، لم يكن هناك ما يمنع الشمال من تثبيت أسعار وارداته من المواد الخام وصادراته من السلع المصنعة . إن أهله يطالبون على الدوام بمستويات معيشة أعلى . ولتحقيق هذا المطلب ، فهو يزيد فقط أسعار منتجاته المصنعة وهوامش ربحه . وإذا لم يكن أهل الجنوب قادرين على الدفع ، فإن الأمر سيكون شديد السوء .

إلا أن اليابان ظهرت كقوة صناعية قادرة على أن تنتج بالفعل كل السع المصنعة التى كان ينتجها حتى ذلك الوقت الغرب الصناعى . كانت فلسفة اليابان التجارية تختلف عن فلسفة الغرب . فهم يؤمنون بالمشاركة فى السوق وليس الهوامش . وبعد أن تغلبوا على ما اشتهر عن سلعهم من سوء ، انطلقوا ينتجون ويسوقون سلعًا ذات نوعية جيدة بأسعار شديدة الانخفاض .

وما من شك فى أنه لولا فلسفة اليابان الخاصة بالأعمال التجارية لما استطاع معظم الناس فى الجنوب دفع ثمن تلك المنتجات كالسيارات والشاحنات الصغيرة وأجهزة الراديو والتلفزيون والأدوات المنزلية .

وبعد أن قوبل اليابانيون فى البداية بمقاومة فقد اخترقوا فى النهاية أسواق أوروبا وأمريكا . وفجأة وجد الغرب الصناعى نفسه عاجزًا عن السيطرة على نفس القطاع الذى أنشأه وتفوق فيه . لقد خسر شرائح ضخمة من أسواقه ، ليس فى الدول النامية وحسب ، بل كذلك داخل دوله . وأخذت صناعات السيارات والصلب والأجهزة المنزلية فيه تنكمش . وازدادت البطالة حتى بات معدلها الآن ١١ بالمائة فى أوروبا و٧ بالمائة فى أمريكا . ومن المفارقة أنه فى أوقات الانكماش الاقتصادى هذه تضطر الحكومات إلى إنفاق المزيد من المال

على تعويضات البطالة .

ولكن لا يبدو أنها سوف تغير أسلوب حياتها ، فالمرتبات مرتفعة ونظام الإعانات مستمر سواء قدرت على توفير ذلك أم لم تقدر . وفى الاتحاد الأوروبى ، قُدِّم الدعم بالفعل للدول ذات الأجور المنخفضة كى تظل الأجور على ما هى عليه من ارتفاع فى الدول مرتفعة التكاليف ، وهم يفضلون ارتفاع معدل البطالة فى تلك الدول على السماح بالمنافسة الأوروبية البينية . ونتيجة ذلك أن تظل غير قادرة على التنافس فى السوق العالمية .

وما جعل الأمور أكثر سوءًا هو ظهور أكثر من يابان صغيرة فى الشرق الأقصى . فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أنها قادرة مثلها مثل اليابان على التنافس مع الغرب . وظهر مصطلح جديد - الدول الصناعية الحديثة - وهى الدول التى يمكنها حقًا منع العودة إلى أيام الماضى السعيد للسيطرة الغربية على تجارة العالم والحياة الرغدة . وهذه التسمية متعمدة . ولابد من اتخاذ إجراء ضد هذه الدول الصناعية الجديدة لكبح جماح نموها .

فجأة أصبحت رفاهية الشعب والعمال والبيئة فى الدول الصناعية الجديدة وغيرها من الدول النامية المتحركة صناعيًا أمرًا يهم الغرب . لابد من أن تصبح هذه البلاد ديمقراطية ، وإذا كانت ديمقراطية بالفعل فلا بد أن تكون أكثر ديمقراطية . لابد من أن تتبع القيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال . ويجب ألا تعرض البيئة لخطر أو تصيبها بضرر .

كل ذلك الاهتمام وتلك المخاوف على حقوق الإنسان والديمقراطية يستحق الشكر والثناء إلا أن النتائج الواضحة لتطبيق المعايير الغربية سوف يقضى على القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة فى هذه الدول . ولابد من أن نتذكر أن المزية التنافسية الوحيدة تقريبًا للجنوب النامى هى تكلفة العمالة المنخفضة . وهذه التكلفة المنخفضة لا ترجع إلى الاستغلال ، بل مرجعها إلى انخفاض تكلفة المعيشة فى هذه الدول . ومن ناحية أخرى قد

يكون لدى الغرب مزايا كثيرة . فهو يملك رأس المال والتكنولوچيا والسوق المحلية الغنية ومهارات الإدارة . وإذا ما انتزعنا التكلفة المنخفضة من الجنوب فلن تكون النتيجة ملعبًا مستويًا . سيكون ملعبًا شديد الميل والجنوب في طرفه الأدنى . وسوف يتوقف تقدمه تمامًا . ولذلك فالتساؤل هو إن كان الاهتمام بمصلحة العمال فى الجنوب أم لا . من الأرجح إلى حد كبير أنه لحماية فرص العمل فى الشمال .

أما فيما يتعلق باليابان ، ذلك البلد الذى أفسد هيمنة الشمال على السوق ، فبالإضافة إلى الإجراءات الحمائية ، مورس الضغط لزيادة قيمة الين ، ورغم نجاح اليابان فى التصدى لذلك فى البداية ، فإن ما تلاه من ضغط أحدث النتائج المتوقعة . فقد عانت اليابان من الكساد وفقدت كل صادراتها القدرة على التنافس .

هذا هو الوضع السائد الآن فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين القوى الاستعمارية السابقة والمناطق المستعمرة السابقة . والمشكلة هى أن الشمال لا يقبل فقدانه المستعمرات وسيطرته على اقتصاد العالم ، ويبدو أن مجرد الهيمنة السياسية فى عالم أحادى القطب لا يكفى الشمال .

وليس الجنوب بريئًا من اللوم . فعشقه للنظريات الاشتراكية جعله يفشل فشلاً كبيرًا فى جعل الاستقلال يحقق له الاستقرار والرفاهية . وقد ضاع أكثر مما يجب من الوقت فى الصراعات السياسية لكسب السيطرة على الحكومات . وبما أن كل حكومة يدينها الغرب إدانة قوية بكل أشكال الخطايا ، فقد كان هناك دائمًا متطلعون يشجَعون على الإطاحة بالحكومة الموجودة فى السلطة ، وما إن تتكون الحكومة الجديدة حتى تدان بشدة ويشجَع من يطيح بها ، إنها لعبة الكراسى الموسيقية .

ومن الواضح أنه إذا كان لا بد من حل ، فيجب تغيير النسق العقلى من جانب كل من الشمال والجنوب . ومع الاعتراف بأن الجنوب أكثر اعتمادًا على الشمال ، فإن الشمال يعتمد كذلك على الجنوب إلى حد ما . وليس من مصلحة الشمال إفقار الجنوب .

وحين كانت اليابان تعيد بناء اقتصادها المحطم بعد الحرب ، ركزت هدفها على الدول النامية باعتبارها سوقها الرئيسية . ولكن تلك الدول كانت فقيرة فى عمومها ، والفقراء لا يكونون عملاء جيدين للأعمال التجارية . وسواء أكان ذلك بطريق الصدفة أم متعمدًا ، فقد بدأت اليابان الاستثمار فى منشآت إنتاجية فى الجنوب ، وفى دول الآسيان على وجه الخصوص . وقد انتعشت أحوال تلك الدول بلا استثناء . ومن الطبيعى بعد ذلك أن تصبح أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية . والواقع أن المصانع اليابانية جربت منتجاتها فى جنوب شرق آسيا . ومن جنوب شرق آسيا انتقل اليابانيون إلى تسويق منتجاتهم فى أوروبا وأمريكا .

ومن الواضح أن استثمارات اليابان فى جنوب شرق آسيا ساعدت فى تنمية تلك الدول ، وفى المقابل كانت تلك الدول بمثابة أسواق جيدة وساعدت على عملية التصنيع اليابانية ، فعلى سبيل المثال ما كان لماليزيا أن تكون على ما هى عليه اليوم لولا الاستثمارات اليابانية الأولى ، فهى موقع للاستثمارات اليابانية الضخمة وسوق مربحة لسلعها وخدماتها .

واليوم تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة طريقة معترف بها لتنمية اقتصاد الدول النامية ، وبالطبع ليست اليابان فى الوقت الراهن وحدها ، بل إنه حتى الدول الصناعية الحديثة تستثمر وتساهم فى التنمية الاقتصادية وخلق الثروة فى كل مكان فى الجنوب . ونتجت عن ذلك أسواق جديدة وغنية ، وهى أسواق لليابانيين ودول الشمال الأخرى وكذلك الدول الصناعية الجديدة ، أفقروها وسوف يفقد الشمال الأسواق .

والدرس المستفاد هنا هو أنه من المفيد مساعدة الآخرين كى يصبحوا أغنياء ، وإذا كان الشمال يرغب فى الانتعاش اقتصاديًا ، فإن أفضل طريقة هى استثمار الجنوب وإثراؤه . أما محاولة إعاقة تقدمه بالإصرار على البنود الاجتماعية وقيود الاستيراد من جانب واحد فلن تؤدى إلا إلى إفقار الجنوب وحرمان الشمال من أسواق يحتمل أن تكون جيدة ، والأسوأ من

ذلك أن الفقراء فى الجنوب سوف يهاجرون إلى الشمال ، سوف يذهبون بالملايين هربا من الفقر فى بلادهم . بل إن الشمال فى الوقت الراهن لديه مشاكل مع المهاجرين ، أفقر الجنوب وسوف تتضاعف المشاكل .

صحيح أن الجنوب الذى ينمو بسرعة يمكن أن يشكل كذلك تهديداً للشمال ، فبما لديه من عمالة رخيصة يمكنه طرد بعض منتجات الشمال ، ولكن الشمال على قدر كبير جداً من التقدم فى التكنولوچيا وغنى جداً برأس المال بحيث لا يمكن أن يحل الجنوب محل الشمال حلولاً تامًا فى السوق . هناك بعض المجالات التى من المؤكد بقاؤها فى يد الشمال ، وهذه يمكن للغرب استغلالها . ففى مجالات الفضاء والاتصال والكمبيوتر ، على سبيل المثال لا الحصر ، سوف يظل الجنوب متخلفًا إلى حد كبير . لينتج الجنوب الملابس وغيرها من المنتجات ذات التكنولوچيا المنخفضة لكى ينمو اقتصاديًا . وبدلاً من محاولة إجبار دول الجنوب على تحديد نسلها ، ساعدوها على تقديم تعليم أفضل وكسب الرزق المعقول ، ومن المؤكد أنه لوحظ أن أفضل طريقة للحد من النمو السكانى هى التعليم الجيد وتحضير الناس ، فالذين يعيشون فى المدن الكبيرة والصغيرة لا يسعهم إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى وإن كان دخلهم كبيراً . وليس من قبيل المصادفة أن يكون معدل المواليد مرتفعًا فى الدول الفقيرة ، فإذا لم تكن لديهم أصول أخرى ، فلابد من أن يعتبروا الأطفال أصولهم الوحيدة ، ذلك أنهم الشىء الوحيد الذى يمكن الحصول عليه دون نفقات رأسمالية إضافية ، وما يحدث للأطفال ليس ذا أهمية كبيرة ، فأية خسارة يمكن تعويضها .

فما هى - إذاً - التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الجنوب والشمال؟ الإجابة عن هذا السؤال ليست طيبة جداً فى الوقت الراهن . والعلاقات ليست جيدة الآن لأن المقدمات المنطقية الأساسية جميعها خاطئة ، وهى ليست جيدة لأن الأقوياء والأغنياء ليسوا على استعداد لتغيير موقفهم . فهم يرغبون فى تأبيد الاستعمار بأشكال أخرى وبأسماء مختلفة ، وهى ليست جيدة لأن الشمال لا يزال متعثراً فى بحثه عن الأشكال الديمقراطية وتعقيدات

السوق الحرة ، وسوف يمضى زمنًا طويلاً فى بحثه المتعثر .

قد يكون الجنوب ضعيفًا وفقيرًا ، ولكنه لن يعود بحال من الأحوال إلى تبعية الماضى . قد لا يقوى على فعل الكثير ، ولكن استياءه لا يخفى على أحد ، تخيلوا الملايين من هؤلاء المستائين وهم يتدفقون عبر حدودهم .

فى أيام الاستعمار كان هناك عدد قليل فى الشمال ممن لديهم شعور قوى بخطأ الاستعمار ، لقد ألقوا بثقلهم وراء الناس فى المستعمرات . وشيئًا فشيئًا حظيت آراؤهم بقبول الأغلبية فى الشمال ، وأصبحت كلمة الاستعمار كلمة سيئة ، ووافقت الدول المنتصرة فى الحرب الأخيرة فجأة على حل إمبراطورياتها .

هل من الممكن أن يرى بعض المفكرين فى الشمال أن معاملة الشمال للجنوب خاطئة ويجرءوا على توضيح ذلك لشعوب الغرب وحكوماته؟ هل من الممكن أن يبدأ الحوار بين الشمال والجنوب الذى يقود فيه الشمال والجنوب أناس أكثر استنارة؟

لا توجد لدى إجابة . ولكن ما لم يكن هناك مسعى مخلصًا للتخلص من الأنساق العقلية المتأصلة وإلى أن يتم ذلك ، فإن التوقعات الخاصة بالعلاقات بين الشمال والجنوب لن تتحسن .

المؤتمر الأول للقيادات الشابة في شرق آسيا حول «الاستقرار السلمي والرفاهية في شرق آسيا» (كوالالمبور، ماليزيا في ٥ أغسطس ١٩٩٤)

هناك أوقات فى شئون البشرية ينحى فيها التاريخ منحى محدداً . قد يكون وقتنا هذا كذلك . فطوال جزء كبير من تاريخ العالم كانت آسيا مركز الحضارة البشرية . إذ أسهمت إسهاما كبيرا فى تطوير المجتمع الإنسانى وحضارته . وكان لها الريادة فى الفنون والعلوم والمعرفة الإنسانية فى مجملها .

كان لآسيا كذلك نصيبها من الحروب والعنف ، ولكنها كانت بصورة عامة أكثر سلمًا مما كانت عليه أوروبا ، ومع أنه يبدو أن كتب التاريخ ترى أن الإمبراطوريات الآسيوية ظهرت واختفت بسرعة مذهلة ، فالواقع أنها دامت طويلاً ، حيث بقى كل منها مئات السنين . وكانت قصور الأباطرة ترعى الفنون والعلوم ، مما أدى إلى ازدهارها ، وقد يكون هناك من يظنون أنه لمجرد انتهاء الحرب الباردة فليس هناك تاريخ ، وأن التاريخ انتهى ، وأنا لا أدعى فهمى لهذه النتيجة ، غير أنى أظن أنكم سوف تتفقون معى على أن انتهاء الحرب الباردة يحدد بداية حقبة جديدة .

وينبغى عليكم ، شأنكم شأن سواكم من محركى مستقبل شرق آسيا وصانعيه ، أن تستعدوا للقيام بدور فى صنع هذا التاريخ الجديد ، ذلك التاريخ الذى تصبح فيه آسيا من جديد أهم مهد للحضارة الإنسانية .

إن التاريخ الآسيوى منذ مئات كثيرة من السنين تابع للتاريخ الأوروبى ، واعتمدت حياتنا زمنًا طويلاً جدًا على أحداث أمم أخرى ومطامحها .

وقد حان الوقت كى نكرس جهودنا للبعث الآسيوى الذى لا يقوم على المواجهة ولا

يكن كرهًا للأجانب ، تلك الحركة التى لا يحركها الخارج أو الاستياء أو الغضب ، بل تحركها طموحاتنا من أجل شعبنا ، ومن أجل بلادنا ، ومن أجل منطقتنا ، وحان الوقت كذلك كى نلتزم بتلك العملية الطويلة والرهيبة التى يجب أن يكون مقصدها النهائى نهضة آسيوية دائمة وشاملة تقوم على أفضل تقاليد آسيا وعلى الأخلاق الآسيوية .

إن التحديات ضخام . وسوف يتوقف جزء كبير على مقدار السلام ومقدار الاستقرار ومقدار الرفاهية الذى نحققه لشعبنا ولمنطقتنا فى العقود المقبلة .

ومن الواضح أن على آسيا أن تتقدم على امتداد أكبر جبهة جغرافية .

غير أنى أشك فى أن جزءًا كبيرًا من الإلهام والدافع والمحرك بالنسبة للنهضة الآسيوية سيأتى ، إن أتى فى يوم من الأيام ، من شرق آسيا .

من المؤكد أننا فى شرق آسيا يمكننا النظر إلى الوراء بقدر من الفخر بما استطعنا تحقيقه على مدى العقود القليلة الماضية ، لقد كانت فترة من المحاولات والتجارب والتحولات الضخمة ، ومن حسن الحظ أنه وقعت كذلك فى وقت كانت فيه المنجزات أبرز ما تكون .

إن معظم المنطقة الآن سوق ، سوق يموج بصوت مجلجل ، ليس هو صوت نفير الحرب وطلقات الرصاص ، بل صوت المساومات فى السوق وجلبة البورصة ، وصوت مدقات الخوازيق الخرسانية ، وصوت الطرق والموانئ والأبنية الضخمة ، وصوت التقدم والنمو .

لا تزال هناك منازعات وتهديدات وكلمات غاضبة . إلا أن القوى التى تعمل ليست تلك القوى الخاصة بالحرب والغزو ، وإنما قوى السوق .

إلا أنه طوال قرن ونصف لم تكن بيئة شرق آسيا الاستراتيجية أفضل مما هى عليه الآن . وهذا ما يشعرنا بالرضا .

ورغم هذا دعونا جميعًا نعتبر ما حققناه مجرد القسم الأول نحو النهضة الآسيوية

التى أتحدث عنها .

اسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى المرحلة الثالثة من البعث الآسيوى التى بدأت بالفعل وهى أهم أسس البعث الآسيوى المقبل ، وهى ديناميكيتنا ورفاهيتنا .

رغم الحديث الذى يدور حاليًا عن «معجزة شرق آسيا الاقتصادية» ، من المهم أن نذكر أنفسنا بعدد المرات التى أبدى فيها زعماء الشرق يأسهم ، حيث تنبؤا بأنه لن تكون هناك للهمعجزة اقتصادية فى شرق آسياالله بل "مستنقع شرق آسيا الاقتصادىلله .

وفى وقت أو آخر كان كل اقتصاد فى شرق آسيا يفترض أنه اقتصاد بلا أمل ، وقد شرح قدر هائل من الأبحاث العليمة أسباب كوننا محكومًا علينا بالركود الاقتصادى أو ما هو أسوأ من ذلك . حتى اليابان أبدت شكوكًا بشأن مستقبل الاقتصاد اليابانى . وكان ينظر إلى إندونيسيا وكوريا الجنوبية إلى حد كبير بنفس الطريقة التى ينظر بها حاليًا إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى .

لقد حُيِّر المحللون العليمون . فهذه المنطقة التى تضم "قطع دومينولله الأمس هى الآن وبكل وضوح منطقة المولدات الطنانة . وسوف نصبح المصدر الرئيسى لنمو الغد وديناميكيته بالنسبة لسائر مناطق العالم .

ولكن لا يمكن أن نركن إلى ما نلناه من شرف ومجد . فما يزال جزء كبير جدًا من شعوبنا فقيرًا . وهؤلاء لا علاقة لهم إلى حد كبير بالمعجزة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادى ، وليس لهم نصيب فيها .

ولكن دعونى أولاً أؤكد أن العلاقات السلمية الحالية بين دول شرق آسيا ممتدة ، والواقع أننا لم نعمل لها ، ولكن دعونا لا نسمح لحادث السلام بأن ينتهى بحادث آخر ، وهو حادث الحرب . فلابد من أن نشجع الآن السلام فيما بين كل منًا وفيما بيننا جميعًا تشجيعًا فعالاً .

أظن أن قدماء الرومان هم الذين قالوا لله لكى تحظى بالسلم لابد من أن تستعد للحرب لله . ولكن الواقع أنه لا يسعنا إنفاق أكثر مما يجب على الاستعداد العسكرى . فأنظمة الأسلحة فى الوقت الراهن باهظة التكلفة . وسوف نفلس أنفسنا ونحن نحاول ردع بعضنا بعضًا ، وسوف نخلق التوترات ، والتوترات بين الأمم لا تشجع الاستثمارات الاقتصادية أو خطط التنمية طويلة الأجل . ولن يكون لدينا المال اللازم للتنمية .

لابد من أن يكون شعار شرق آسيا الحديث هو : إذا كنت تريد السلم ، فاستعد للسلم ، واعمل من أجل السلم ، وحارب من أجل السلم ؛ حارب من أجل السلم بالعزم والموارد التى عادة ما تدخرها الأمم من أجل مواصلة الحرب .

وفى سبيل السلام التعاونى ـ التعاون لبناء منطقة سلام وصداقة إخاء فى شرق آسيا ، من الواضح أن هناك أشياء كثيرة لا بد من الاستعداد لعملها من جانب واحد . من هذه الأشياء طمأنة جيراننا ، والعمل تبعًا لقواعد القانون الدولى ، والتفاوض بدلاً من المواجهة ، وضمان الاستقرار والنظام فى الداخل ، والتصرف بحساسية ومسئولية ، والقيادة بشكل نموذجى .

ولأن الأمر ليس له سحر الجمعية ، فإن ما نُسى هو أن قدرًا كبيرًا يعتمد على تنمية العلاقات الثنائية الجيدة ، وسوف يصبح شرق آسيا كله منطقة تفاهم ونوايا طيبة إن نحن أقمنا شبكة مُحْكَمة العلاقات الثنائية الودية .

هناك أمور يمكننا عملها فى الأمم المتحدة وعلى المستوى الكونى سعيا لتحقيق التزامنا بالسلام التعاونى . هناك مساهمات يجب تقديمها على المستوى الثنائى ، فيما يتعلق بالمنطقة الأصغر ، وفيما يتعلق بمنطقة شرق آسيا الأكبر . ونحن فى جماعة الآسيان لا يسعنا إهمال الآسيان . فالآسيان يمكن أن يكون قاعدة ونموذجًا لتعاون شرق آسيوى أوسع .

إن اختيار إقامة منطقة سلام شرق آسيوية لا يعنى إهمال الهموم الأخرى ،

والاهتمامات الأخرى ، والمناطق الأخرى ، فلا ينبغي ذلك . والواقع أنه ليس بمقدورنا ، ذلك أننا جميعًا دول تجارية ، ونحن بحاجة إلى سائر العالم . وكلما ازدادوا غنى كانوا عملاء أفضل .

ومن حسن الحظ أن الأمم يمكنها عمل أشياء كثيرة فى وقت واحد . وليس أمام دول شرق آسيا خيار سوى القيام بأشياء كثيرة عظيمة فى الوقت نفسه إن هى أرادت أن تسهم الإسهام الواجب لتحقيق السلم ، إن كانت ملتزمة بالسلم كما ينبغى أن تكون .

لقد أحسنا العمل وإن لم نُجِده كل الإجادة ، فالاقتصاد الإقليمى الشرق آسيوى ، الذى يتكامل بمعدل رائع ، يرتفع بسرعة مذهلة . والذى يحرك التكامل هو القطاع الخاص ، وهو مصدر ذو قوة حقيقية ، وفيما يتعلق بتساوى القوة الشرائية ، تعد شرق آسيا أكبر منطقة اقتصاد فى العالم ، فهى أكبر من الاقتصاد الإقليمى فى غرب أوروبا والنافتا . وفيما يتعلق بالدولار الأمريكى ، سوف ندخل القرن الحادى والعشرين ونحن أكبر اقتصاد إقليمى فى العالم .

هل سندخل القرن الحادى والعشرين باعتبارنا مفعولاً به للعلاقات الاقتصادية الدولية أم بصفتنا فاعلاً كاملاً للعلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل سنكون لله الجائزة لله أو الضحية أو أرض المعارك الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين التى يحدد قواعدها الآخرون؟ أم سنكون فاعلين مكتملين قادرين على القيام بدورنا الصحيح فى الاقتصاد الكونى ، وقادرين على تقديم المساهمة التى يجب علينا تقديمها لأصح تنمية لمصلحة الإنسان؟

وبالنسبة لمسألة السلم ، سبق أن تحدثت عن أهمية المساعدة الذاتية والعمل الثنائى . كما أكدت كذلك على ضرورة التعاون فيما بيننا .

وفيما يتعلق بمسألة الرفاهية ، اسمحوا لى أن أؤكد على أهمية المساعدة الذاتية

والعمل الفردى .

وكما أؤمن بأهمية ضمان نظام شرق آسيوى للسلام التعاونى ، فإنى أؤمن كذلك بنظام شرق آسيوى للرفاهية التعاونية .

سوف ننافس بعضنا بعضًا . ولابد من أن ننافس بعضنا بعضًا . ولكن يجب كذلك أن نتعاون فيما بيننا . ولابد من أن نخلق عمليات الرفاهية التعاونية مع بعضنا البعض ، وخاصة حين يزداد تنافسنا ، وحين يتصاعد اعتمادنا المتبادل الضخم .

هذا هو سبب اقتراحى فكرة الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية EAEG ، التى تسمى الآن التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى EAEC

وبما أن حملة الأكاذيب والتضليل المتعمد بشأن مفهوم الجماعة الاقتصادية الشرق آسيوية أو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى على قدر كبير من القوة ، اسمحوا لى للمرة الألف أن أبين ما هو التجمع الاقتصادى الشرق آسيوى .

تعارض ماليزيا وضع ترتيب تجارى تفضيلى ، أو منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى ، أو اتحاد اقتصاد لشرق آسيا . فما نود أن نراه هو إقامة منتدى استشارى فضفاض لشرق آسيا ، وينبغى أن يكون لهذا المنتدى أجندة إقليمية وأخرى ما وراء إقليمية .

وعند السعى لتحقيق الأجندة الإقليمية ينبغى أن تلتقى اقتصادات شرق آسيا على المستوى الوزارى لمناقشة الطريقة التى نثرى بها تعاوننا الاقتصادى الإقليمى ، أما حين نسعى لتحقيق الأجندة ما وراء الإقليمية ، فينبغى علينا مناقشة كيفية تعاوننا لضمان نظام تجارى كونى صحيح ومفتوح وغير حمائى .

ثانيًا : أنه رغم أهمية التجارة الشديدة ، لا ينبغى علينا أن نحصر أنفسنا فى التجارة . فهناك الكثير الذى يمكن عمله فيما يتعلق بتحقيق أكبر فائدة ممكنة من مناطق التنمية المشتركة والاستثمار عبر الحدود ومشاركة التكنولوچيا ، بل وتدفق العمالة كذلك . إن

مجالات التعاون أكثر من أن تحصى أو تعد ، وهى تبدأ من الخصخصة إلى تنمية البنية التحتية .

ثالثًا : فيما يخص الأمور المتصلة بالتجارة العالمية ، لابد من أن نكون أبطالاً للتجارة الحرة والنزيهة .

رابعًا : يجب أن ندعم قضية «الإقليمية المنفتحة» إن كنا متفقين على أن نفعل شيئًا بشأن التجارة الإقليمية ، ولابد من أن نضمن عدم ظهور أى إجراء جديد أو أعلى للحماية ولابد من أن يكون هناك تمييز ضد من هم خارج شرق آسيا ، وحين يقرر الآخرون أن يفعلوا شيئًا بشأن التجارة الإقليمية ، ينبغى أن نعمل لضمان تمسكهم الشديد بمبدأ الإقليمية المنفتحة .

خامسًا : ينبغى علينا أن نطمح إلى أن نكون نموذجًا لتعاون الشمال والجنوب .

سادسًا : لابد من أن نسهم فى أمن ورفاهية كل ما يتعلق باقتصادات المنطقة .

سابعًا : مهما كان التعاون الذى نشرع فيه ، ينبغى أن يقوم على مبادئ المنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل والمساواة والإجماع والديمقراطية ، وكل مبدأ من هذه المبادئ الأساسية مهم فى حد ذاته .

وأخيرًا دعونا لا نخشى دعم القيم الآسيوية والدفاع عنها . فنحن محظوظون لكوننا نستطيع رؤية نتائج التجارب التى تتم بأيديولوچيات وقيم وضعها آخرون ، فبينما قد يزعم الليبراليون الغربيون الديمقراطيون أنهم انتصروا على أيديولوچيات الشرق الاشتراكية والشيوعية ، فإن الغرب نفسه أبعد ما يمكن عن أن يكون المجتمع المثالى ، فقد أدت المادية وعبادة اللذة إلى انهيار الأسرة ومؤسسة الزواج . والشذوذ الجنسى موجود بالطبع فى كل المجتمعات ، ولكن حين يكون مقبولاً ، بل ويحظى بالتقدير ، فحينئذ سوف ينتشر حتى بين هؤلاء الذين لم تخلقهم الطبيعة بطريقة غامضة . والآن تسمح القوانين بزواج الرجل من

الرجل والمرأة من المرأة . بل إن الأدهى والأمر هو أن غشيان المحارم ، أى أن يتزوج الأخ أخته ، لم يعد مُجَرَّمًا . وسرعان ما يقترن الأب بابنته والأم بابنها .

لا تعرف الحرية الشخصية أى حد . وباسم الحرية الشخصية يمكن عمل أى شىء ، حتى ولو كان هذا الشىء يضر المجتمع ، فالحرية الشخصية أمر مقدس ولا يمكن العبث به حتى حين يكون من الواضح انه يدمر المجتمع وما هو أكثر من ذلك . وأثناء هذا كله يخترعون حريات جديدة ويسخرون من القيم القديمة .

إن القيم الآسيوية قديمة وقويمة ، فالكبار والآباء والمعلمون محترمون . ويأتى المجتمع قبل الفرد ، والأسرة ممتدة ومسئولة عن أفرادها ، وليست الحكومة . وما هذه إلا بعض من القيم التى نقبلها ونمارسها . وهى لم تدمر مجتمعنا . فالواقع أنها ساعدتنا على أن نحافظ على التوازن فى الصراع بين الخير والشر فى عالم يزداد اضطرابًا . وينبغى علينا أن نستمسك بها رغم ازدراء الليبراليين والمحدثين .

أظن أننى مدين لكم بشرح سبب إيمانى بمستقبل شرق آسيا الذى دافعت عنه آنفًا .

وما أراه بالنسبة لشرق آسيا هو ما أفلح بالفعل مع «الآسيان» .

فبعد ربع القرن تعد جماعة «الآسيان» ملاذًا للسلم والاستقرار والرفاهية .

إننا لا يمكننا أن نجعل التاريخ يعيد نفسه . ولكنه يمكن أن يكون معلمًا عظيمًا ومصدرًا للإلهامات الكبرى .

وأنا أسألكم : لماذا لا تكون هناك منطقة شرق آسيوية للسلم والاستقرار والرفاهية؟ إذا أمكننا تحقيق ذلك ، فإننا قد نغير مسار التاريخ ؛ إذ نغير بشكل مباشر مستقبل أكثر من ربع البشرية فى الشرق ، كما نغير بشكل غير مباشر مصير البشرية .

إن النهضة الآسيوية لن تحدث فى حياتى . وإنى لأدعو الله أن تكون فى حياتكم أنتم .

الاجْتِمَاعُ العَامُّ الدَّوْلِيُّ السَّابِعُ وَالعِشْرُونَ لِلمَجْلِسِ الاقْتِصَادِيِّ لِحَوْضِ البَاسِيفِيكِيِّ (الحُقْبَةُ البَاسِيفِيكِيَّة - دَوْرُ الدُّوَلِ الأَعْضَاءِ) كُوالالَمْبُور، مَالِيزْيَا فِي ٢٣ مَايُو ١٩٩٤.

ليس زعماء الپاسيفيكى العظام هم أهم بناة الجماعة الپاسيفيكية التى فى سبيلها لأن توجد ، وليس الموظفون ولا البيروقراطيون هم الذى سيبنون الجماعة الپاسيفيكية ذات السلام التعاونى والرفاهية التى آمل أن تزدهر فى القرن الحادى والعشرين .

وليس المفكرون العظام ووسائل الإعلام القوية هم الذين سيحققون السلام الپاسيفيكى الذى سيحقق مطامح شعوب الپاسيفيكى . فى وقت أو آخر سيكون على الجميع القيام بأكثر الأدوار أهمية .

إلا أن رأيى ، أصاب أو أخطأ ، هو أن أهم البناة الدائمين فى الجماعة الپاسيفيكية ، التى يجب أن تبنى بعد أيام أو أسابيع أو عقود مقبلة ، هم العمال والمديرون والمستثمرون من مجتمعات العمل فى الدول المطلة على الپاسيفيكى .

وأنا لا أقول هذا لأننى أتحدث أمام هذا العدد الكبير من ربابنة الصناعة والتجارة فى هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام هذا الحشد الكبير من قادة أعمال الپاسيفيكى . لقد أكدت مراراً على هذه النقطة فى اجتماع قادة الحكومات وفى غيره من الاجتماعات التى غالبًا ما ينظر فيها إلى هذا الرأى على أنه هرطقة . وربما أكرره كذلك أمام جمهور يجب أن يعتبر هذا الرأى أنه واضح وحسب .

وأنا على ثقة من أننا جميعًا متفقون على أن السلام والاستقرار شرطان أساسيان للحقبة الپاسيفيكية . فبدون السلام وبدون الاستقرار تضطر الافتراضات الأساسية الخاصة

بالتقدم إلى العودة إلى لوحة الرسم . ومن حسن حظنا فى منطقة الپاسيفيكى أنه ربما لم تكن البيئة الاستراتيچية قبل ١٥٠ سنة على ما هى عليه الآن من توصيل للسلام والاستقرار . ففى هذه الأجزاء الكثيرة من الپاسيفيكى ، عم السلام والاستقرار بالفعل أو يجرى تعزيزهما .

إنى على وعى تام باحتمال الصراع الرهيب فى شبه الجزيرة الكورية الذى يمكن أن يغير صورة الپاسيفيكى الاستراتيچية ومستقبله بالكامل . كما أننى على علم باحتمال تقسيم كندا . وأدرك القضايا التى فى المكسيك وبعض هموم الأمن الداخلى فى أمريكا الشمالية والوسطى . إلا أننى على ثقة كبيرة بأن الصين لن تتفتت ، وأن اليابانيين لن يفقدوا عقلهم ، ولن يكون هناك صراع بحرى عنيف فى المنطقة .

كل هذه القضايا وغيرها من قضايا الأمن التى سوف تبرز - بمرور الوقت - لا يمكن التعامل معها بالنسق العقلى القديم الخاص بالمواجهة والقوة والردع ، وهو نسق لا يمكن أن يخلق سلامًا وديًا تعاونيا ولا يضمن سوى تدعيم الوضع الراهن والحلقة المفرغة من العداء والأسلحة والشك والكراهية . ومن المؤكد أن هناك ظروفًا لا يكون فيها خيار أفضل من ذلك . ولكن الپاسيفيكى اليوم وغدًا هو پاسيفيكى الخيارات الأفضل .

هناك الآن فرص ضخمة لكى نسير فى طريق مختلف ، ولكى نتعاون مع من نختلف معهم ، ومع من يجب أن نتوصل إلى اتفاق معهم . وهناك الكثير من الفرص للعمل مع من تختلف آراؤهم ومصالحهم مع آرائنا ومصالحنا ، ومع ذلك فهناك احتمالات لإحلال الانسجام ، أو على أقل تقدير الاتفاق على أن نختلف دون أن نبغض بعضنا . وهذا هو طريق الأمن التعاونى ، والسعى للمضى قدمًا ، والسعى لفهم الخصم وهموم الآخرين الأمنية ، والسعى لتسوية الخلافات ، والعناق ، ولتعزيز المعارف وبناء أواصر الصداقة .

إنها مفارقة مهمة خاصة بصنع السلام وهى أن السلام الحقيقى يحل حين يكون هناك سلام . إن الوقت يكون قد فات حين تكون سحب الصراع قد أخذت تتجمع . والآن وفى

السنوات المقبلة ، وضمانًا للحقبة الپاسيفيكية التى نريد أن نراها ، لابد من أن نعمل معًا بود ومثابرة كى نبنى سلامًا پاسيفيكيًا يستحق اسم المحيط الهادئ الذى يغسل شواطئنا كافة .

ويبدو واضحًا إلى حد ما كذلك أنه ينبغى ألا نبنى مجتمع السلام التعاونى وحسب بل كذلك الرفاهية المشتركة . وأعتقد أن هناك عمودين - على الأقل - لمثل هذا الجهد الذى ينبغى التأكيد عليه فى هذه اللحظة من الزمن .

أول هذين العمودين هو ضمان نظام پاسيفيكى للسوق يطلق القوة الجبارة من عقالها ويزيد من القدرة التعاونية الخاصة بالپاسيفيكى . أما ثانيهما فهو ضمان ارتباط تنمية النظام الاقتصادى الپاسيفيكى ارتباطًا قويًا بالنزعة الإقليمية المنفتحة . لقد رأينا إفلاس الاقتصاد المركزى الموجه . ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله حين تُفتح الأسواق وتحرر وحين تحرر السلع والخدمات استجابة لأوامر السوق وليس للأهداف المحددة وأوامر البيروقراطيين والمخططين والساسة ، ورأينا كذلك ما استطاعت الصين تحقيقه وما تمكنت ڤيتنام من إنجازه . وينبغى أن نسعى إلى مزيد من انفتاح اقتصادات التحول وارتباط كل الاقتصادات بنظام السوق .

وما هو مفهوم فى سياق الاقتصاد المحلى مفهوم كذلك فى الاقتصاد العالمى والپاسيفيكى ، وليس الاقتصاد الموجه صوابًا فيما يتعلق بالاقتصاد المحلى . وهو ليس صوابًا بالنسبة للاقتصاد العالمى .

ويجب أن تبنى حقبتنا الپاسيفيكية كذلك على أساس متين من تحرير النظام الاقتصادى الپاسيفيكى الذى يزيل بسرعة العقبات التى تحول دون تدفق السلع والخدمات . وأعتقد أننا ندين للعالم ولأنفسنا فى التقدم كذلك على أساس من تقليل العقبات التى تقف فى سبيل الأعمال الواقعة خارج حافة الپاسيفيكى ، والپاسيفيكى التجارى مفهوم بنفس قدر فهم كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ومهما كانت قوتنا على الپاسيفيكى ، يجب ألا ننسى المجتمع الكونى ، وأعتقد أنه يجب علينا عدم الوقوع فى الفخ الذى كان مصدراً للضعف فى غرب أوروبا ، ومن الصعب العثور على أوروبيين يعتقدون أنهم مركزيون أوروبيون بطريقة غير معقولة . وأنا فى الوقت ذاته واثق أن معظمكم سوف يوافقوننى الرأى حين أقول إنه من الصعب العثور على أوروبيين ليسوا ـ فى واقع الأمر ـ مركزيين أوروبيين بطريقة غير معقولة ، سواء أكانوا يدركون ذلك أم لا .

ونحن أبناء الپاسيفيكى يجب ألا ننسى إطار مرجعيتنا الكونى وإطار عملياتنا الكونى . ويجب ألا تكون الجماعة الپاسيفيكية التى ينبغى أن نسعى لبنائها منكفئة على ذاتها وتمييزية تجاه سائر العالم . وسنصبح نحن أبناء الپاسيفيكى أغبياء إن نحن اجتمعنا كى نحيط بعرباتنا ونقسم المتاريس ونبعد أى شخص آخر .

وحتى عندما يجب علينا الالتزام بالنزعة الإقليمية المنفتحة على المستوى الكونى ، وبالنزعة فوق الإقليمية المنفتحة على المستوى الپاسيفيكى ، لابد من أن نكون ملتزمين بالنزعة الإقليمية المنفتحة فى كل المشروعات الإقليمية المختلفة التى نشرع فيها . ولا بد من أن تسعى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنطقة التجارة الحرة بين أستراليا ونيوزيلندا إلى تقليل الحواجز التى تقف فى وجه الاقتصادات الخارجية وكذلك تقليل الحواجز التى تحول دون الدول الأعضاء المساهمة . ولابد من أن ينطبق الشىء نفسه على كل ما يُجرَّب فى شرق آسيا . فلابد من أن يقترن كل مشروع للتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك المجلس الاقتصادى لشرق آسيا الذى كان ضحية الكثير من التضليل المتعمد ، بفكرة النزعة الإقليمية المنفتحة .

أوضحت حتى الآن الخطوط العامة لما أعنيه بمصطلحى «السلام التعاونى» و«الرفاهية التعاونية المتبادلة» . ولأوضح الآن ما أقصده بمصطلح «جماعة پاسيفيكية حقيقية» .

أعتقد أن الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية التى يجب بناؤها بصبر وأناة لابد من أن تتمتع

بالصحة ، ويجب أن تسودها الصداقة وإحساس الجماعة . ولابد من أن تقوم على المساواة والديمقراطية . ولابد من أن تكون مفيدة لأفراد أسرتنا الپاسيفيكية كافة .

ولابد من أن تكون جماعة مستمرة ، وليس بناء پاسيفيكيًا يقوم على العاطفة العابرة أو ارتباط منفعة مؤقت قد يكون موجودًا اليوم ويختفى غدًا .

ينبغى أن نفهم حماس الذين اكتشفوا الپاسيفيكى للتو ، أو بالأحرى نرحب به . ولكن بناء مثل هذه الجماعة الپاسيفيكية ليس عملاً نقبل عليه بهذه الرومانسية البريئة أو المثالية أو نفاد الصبر ، هناك مكان صغير للرومانسية وكل الأسباب لأن نكون واقعيين ، ولاستغلال النزعة البراجماتية إلى أقصى حد ممكن ، لابد من أن تكون مثاليتنا بلا وهم . وهناك حاجة إلى نفاد الصبر البنَّاء ، غير أن هناك حاجة أكبر إلى ما يتمتع به عدَّاء المسافات الطويلة من جد وقدرة على الاحتمال .

لابد من أن نكون مستعدين لرحلة الألف ميل ، ليس لأن هناك ميزة فى الرحلات الطويلة ، بل لأن الرحلة إلى الجماعة الپاسيفيكية لابد بالضرورة من أن تكون طويلة . وهذا ما يدعو للأسف . ولكن هذا هو السبيل لتحقيق ذلك .

ثانيًا ، أعتقد أن الذى يجب علينا بناؤه هو علاقة فيما بيننا تقوم على إحساس الجماعة ، «كتلك التى داخل الأسرة أو جماعة الأصدقاء» .

ولابد من أن تقوم الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية ، أو القرية أو الأسرة أو جماعة الأصدقاء الپاسيفيكية ، على التفاهم والتعاطف والرعاية المتبادلة والاحترام المتبادل .

فلنواجه الحقائق بصراحة . الكثيرون منا حول حافة الپاسيفيكى هذه كالأغراب الذين تقاس معرفتهم ببعضهم بالشهور وليس بالسنوات ، والكثيرون منا لا يعرفون بعضهم بعضًا ، ولا يألفون بعضهم بعضًا ، وليس مستغربًا أن تكون هناك فجوات ضخمة فى الفهم . وربما فى المعرفة الأساسية .

ويبدو فى الوقت الراهن أن هناك عدم توازن ليس فقط فى المعرفة بل كذلك فيما يتصل بالإحترام المتبادل . ففى بعض الأحيان يجد المرء نفسه مدفوعًا لأن يظن أن من يعرفون أقل عن الآخرين هم الأكثر احتمالاً لأن نقول لهم ما ينبغى عليهم عمله فيما يتصل بإدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

وليست دعوتى إلى المساواة والديمقراطية محاولة لمعارضة الواقع ، ففى الحياة سيكون هناك دائمًا من هم أكثر مساواة من الآخرين . شيلى ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . بل حتى داخل الأسرة ، فنحن نعلم أن هناك أخوة وأخوات كبارا . ولكن لعبة القوة والحجم والقيادة ينبغى أن تحدث داخل إطار متساوٍ تقريبًا ، ومع أن درجات اللون الرمادى المختلفة ستكون موجودة هنا ، فنحن جميعًا نعلم متى يكون شىء ما غير متساو بصورة محددة ومتى يكون شىء ما متساويًا تساويًا جليًا . ويغض النظر عما كان عليه سجل الماضى ، ففى المستقبل لا يمكن بناء الجماعة الپاسيفيكية على الهيمنة والقيادة الإمپريالية .

ونحن ملتزمون كذلك التزامًا عميقًا ببناء جماعة پاسيفيكية تتسم بالديمقراطية والإجماع وتعمل على أساس من المبادئ الديمقراطية والإجماعية ، ونعلم جميعًا أن ما يمكن أن تكون عليه الديمقراطية من إحباط . ولكنها أفضل شكل وضع حتى الآن لحكم المجتمع . ويصح هذا بالنسبة لحكم جماعة الدول المتحضرة كما يصح لحكم جماعة المواطنين المتحضرين .

نعرف جميعًا مدى صعوبة التوصل إلى إجماع ، وخاصة حين يدخل فى الأمر عدد كبير من ذوى الخلفيات والآراء والمصالح المتباينة . ولكن ما البديل؟ هل هو التظاهر بالاتفاق حين لا يكون للاتفاق وجود؟ أم الاتجاه إلى تبنى ألطف صياغة من الكلمات ، دون اعتزام لإدراك معانيها والاحتفاء بروحها احتفاؤنا بنصها؟ أم نوقع الاتفاقيات ثم نبذل أقصى جهد بحثًا عن الثغرات التى تتيح لنا التنصل منها حتى قبل أن يجف حبرها؟ ما بديل بناء جماعة

من خلال الإجماع؟ هل هو بالترهيب؟ هل هو بالتخويف؟ هل هو بالاستئساد؟ يمكنك وضع تشريعات لبعض الأشياء . ولكن ليس فى مقدورك وضع تشريعات لالتقاء العقول ، وللشعور بالتعاطف ، وللحب فيما بين الأصدقاء ، وللوشائج التى تربط الأسرة معًا . إن الجماعة الپاسيفيكية الحقيقية لا يمكن بناؤها إلا من خلال تعميق الإجماع وتوسيعه بشأن قدر كبير من الغايات المشتركة والفهم المشترك للوسائل .

والأمر الأكثر وضوحًا أنه من المهم إلى حد كبير جدًا بالنسبة لكل المشاركين فى العملية الپاسيفيكية الخاصة ببناء الجماعة أن يشعروا بأنهم مستفيدون ، وبأنهم يحصلون على شىء لن يحصلوا عليه بغير ذلك .

وهناك من يؤمنون بالحتمية التاريخية ؛ وحتمية الپاسيفيكى التاريخية باعتباره مركز الجاذبية الاقتصادى للعالم . وأعتقد أن الأشياء تصبح حتمية فقط حين نجعلها نحن كذلك .

إن «الحقبة الپاسيفيكية» ستولد ميتة إن نحن تعاركنا واقتتلنا ، وإذا قسمنا الپاسيفيكى ، وإذا خلقنا تكتلات تجارية تمييزية ، وإذا رسمنا خطًا تحت الپاسيفيكى ، وإذا لم نكن على استعداد لأن يقدم كل منا للآخر القواعد واللوائح الطبيعية - مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية - التى هى المعايير فيما بين الاقتصادات التجارية .

وأنا متأكد من أنكم ستوافقون كذلك على أن «الحقبة الپاسيفيكية» لا يمكن استدامتها ما لم نتصرف بنزاهة ، وما لم ننفتح على بعضنا الانفتاح التام ، وما لم نحرر اقتصاداتنا أكثر وأكثر .

كما أننى متأكد من موافقتكم أيضًا على أن «الحقبة الپاسيفيكية» لن تنمو وتزدهر ما لم نشارك مشاركة تامة فى كل إمكانيات العمل معًا ؛ وما لم نستغل كل الفرص التعاونية التى تتيحها حقيقة أن كل منا لديها قوى وميزات تنافسية مختلفة .

ومن الواضح أن الحكومات عليها القيام بدور كبير ، إلا أننى لا أعتقد أن كل

الحكومات ستقوم بكل هذا الدور الكبير فى المستقبل المنظور . وليساعدنا الله إن كنا سنخلق شبيهًا پاسيفيكيًا للموظفين الإداريين بالسوق الأوروبية المشتركة الذين قاموا بهذا الدور التدخلى فى أوروبا .

إن محاولة بناء الجماعة الپاسيفيكية على غرار الجماعة الأوروبية سيحدث الكثير من المشاكل والأضرار لبناء المجتمع الپاسيفيكى طويل المدى . فالظروف ليست متوفرة . وسوف تحدث كارثة .

وبدلاً من ذلك القدر الضخم من الوثائق القانونية ، وذلك العدد الهائل من الموظفين الذين يدفعون معدل سرعة التكامل ، وبدلاً من العملية التى تُفرض بطريقة اصطناعية ، فإن ما يجب على الحكومات القيام به هو مجرد وضع الإطار الذى يمكن أن يزدهر من خلاله اتصال الناس ببعضهم ، والمناخ والإطار الذى يمكن فيهما للمستثمرين مباشرة أعمالهم اليومية الخاصة بالاستفادة من الديناميكية الپاسيفيكية ، وبالتالى يقيمون علاقات الاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى المتبادل الشامل التى هى لبنات بناء جماعتنا الپاسيفيكية الجنينية وصلبها .

ولذلك اسمحوا لى أن أنتهى كما بدأت بالتأكيد على أهمية القطاع الخاص ودوره . إنكم سيداتى سادتى أهم البناة .

حققوا الرفاهية من الپاسيفيكى ، حققوا الرفاهية مع الپاسيفيكى . ابنوا شبكة الرعاية المتبادلة ، والاعتماد المتبادل ، والمصالح المشتركة التى ستصمد أمام اختبار الزمن . ليس هناك أساس متين آخر يمكن العثور عليه لخلق حقبة پاسيفيكية نأمل أن تطول وتتعدى القرن الحادى والعشرين .

افتتاح الاجتماع الدولي العام العاشر لمجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكي (الجماعة الباسيفيكية السلام/الاستقرار) كوالالمبور ماليزيا في ٢٢ مارس ١٩٩٤.

يبلغ الناتج المحلى الإجمالى للاقتصادات الممثلة هنا فى مجلس التعاون الاقتصادى الباسيفيكى أكثر من ١٢ تريليون دولار ، وهذا المبلغ يزيد مرتين عن إجمالى الناتج المحلى للاتحاد الأوروبى . وهو أكبر ثلاث مرات من إجمالى الناتج المحلى لسائر العالم . إن ما لا يقل عن ثلاثة أخماس ثروة المجتمع الكونى بكامله موجودة فى هذه القاعة .

بل إن الأرقام أكبر من ذلك فيما يتعلق بتساوى القدرة الشرائية ، فالولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم . والصين ثانى أكبر اقتصاد ، واليابان ثالث أكبر اقتصاد . وتحتل إندونيسيا المرتبة الثانية عشرة بين أكبر اقتصادات العالم .

إنه رقم قياسى عالمى أن كل اقتصاد فى آسيا الباسيفيكية لم يعد يعتبر منذ مدة طويلة قطعة دومينو أو قطعة دومينو محتملة . كانوا ينظرون إلينا بنفس الطريقة التى ينظرون بها إلى الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الآن . أى باعتبارنا اقتصادات الأمل فيها قليل . حيث نعانى من مشاكل ليس هناك ما يدل على أنها ستحل فى يوم من الأيام ، وثقافات تشدنا إلى أسفل ، ومعوقات تجعل الكثير منا يحيا حياة التسول والسؤال . كانت كوريا الجنوبية تُرى فى ضوء ذلك . وكانت إندونيسيا قبل الرئيس سوهارتو يُنظر إليها نفس النظرة . وكذلك الحال بالنسبة لتايلاند وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج ، بل واليابان . وحتى الصين . كنا جميعًا فى وقت من الأوقات خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية يفترض أننا مجتمعات ليس فيها أمل كبير .

والآن نحن جميعًا ، وبلا استثناء تقريبًا ، ينظر إلينا على أننا مولدات .

تخيلوا إمكانيات «پاسيفيكى» بهذا القدر الضخم من الحماس والحيوية ، وبهذه الثروة الضخمة ، وبهذا التنوع الضخم ، وبهذه القدرة التعاونية الضخمة ! تخيلوا ما يمكن أن نفعله معًا ـ لأنفسنا ولسائر العالم ـ إن نحن جمعنا جهودنا ، وإن استطعنا أن نبنى معًا جماعة حقيقية من السلام التعاونى والرفاهية المتبادلة . جماعة تستحق اسم المحيط الذى تحيط مياهه بشواطئنا ، وتستحق الناس المجدين الذين يعرقون ويكدحون على أرض حافة الپاسيفيكى .

البعض منا حصل على طاقته من القدرة الپاسيفيكية قبل أن يعترف بعض أبطال الپاسيفيكى الحاليين بحيوية المنطقة الفائقة ويدركون إمكانياتها الضخمة بزمن طويل .

كانت ماليزيا أولى دول الآسيان التى انضمت إلى مجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى . وفى مايو من العام الحالى سوف تستضيف ماليزيا بكل فخر الاجتماع العام الدولى لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى الذى ألتزم به التزامًا قويًا . وطوال السنوات السبع الماضية كانت ماليزيا تستضيف المائدة المستديرة للپاسيفيكى الآسيوى ، وهو منتدى أمنى يجمع لأول مرة فى تاريخ الپاسيفيكى كل أصدقاء وأعداء الپاسيفيكى فى عملية للحديث والتفكير معًا . وفى شهر يونيو من العام الحالى سوف تلتقى هذه المحاولة لبناء الجماعة فى الپاسيفيكى الآسيوى لعقد المائدة المستديرة الثامنة .

فى هذا اليوم ، تفخر ماليزيا باستضافة المؤتمر الدولى العاشر لمجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى . وقد أبلغونى أن هذا هو أقوى مؤتمر دولى غير حكومى يعقد حتى الآن فى الپاسيفيكى .

إننى أرحب – على وجه الخصوص – برئيس شيلى السابق إيلوين ، ورئيس وزراء پيرو جولدنبرج ، والأمين العام لـ «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» ، ونائب الأمين

لـ «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» ، وكل من جاءوا عبر هذا المحيط مترامى الأطراف .

إنى أكن احترامًا كبيرًا لما يسميه البعض «هذه الرؤية» ، هناك بطبيعة الحال خطر كبير فى المثالية المبالغ فيها المقترنة بالخيال المبالغ فيه ، ويمكن أن تعترض الرؤى العظيمة سبيل الأشياء اليومية التى يجب أن نفعلها اليوم ، تلك الأشياء العاجلة التى لا تحتمل التأجيل .

ولكن لا فائدة ترجى من عمل بلا هدف ، قد يكون هناك قليل من الرضا بعدد الأميال التى نقطعها دون وجود علامات على الطريق والمسافة التى نقطعها دون أن يكون هناك مقصد ، إلا أنه لا معنى للوصول بسرعة إلى الأماكن التى لا نريد الذهاب إليها .

إننى وطنى ماليزى (وهو شىء لا يحبه البعض) . وكوطنى ماليزى ، شأنى شأن معظم الماليزيين ، لدى إحساس واضح بالاتجاه وباتجاهات ماليزيا .

وأنا آسيانى كذلك . والكثير جدًا من الجهلة يقللون اليوم من شأن «الآسيان» . لقد كان مهمًا لماضينا ما بعد الاستعمارى . وسوف يظل مهمًا لمستقبلنا . والواقع أننى أعترف ، وبدون أى شعور بالذنب ، أننى سوف أحارب كل دافع ، وأحتوى كل قوة ، وأواجه أى خطر يضر أسرة «الآسيان» أو يقضى عليها . وأنا لا أعتذر عن هذا ، ولا أعبر عن أى تحفظ .

وأنا فى الوقت ذاته جنوب شرق آسيوى وشرق آسيوى . وبصفتى جنوب شرق آسيوى ، أفخر أننا استطعنا معًا تحويل ساحة القتال إلى سوق . ولا بد من الاهتمام بمنطقة جنوب شرق آسيا بدفئها وصداقتها ورعايتها .

وأنا كشرق آسيوى ملتزم ببناء الجماعة الشرق آسيوية التى نقيم فيها سلامنا المشترك ونبنى رفاهيتنا المشتركة بطريقة تعاونية ، جماعة شرق آسيوية سوف يحتل فيها عمالقة منطقتنا ـ الصين واليابان وإندونيسيا ـ المكانة التى تليق بهم ، ويؤدون المسئوليات الواجبة عليهم ، ونعيش جميعنا فى وئام فى مجتمع من الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة يقوم على المساواة .

وبصفتي مواطنًا كونيًا ، لا بد أن تقوم بلدى بدور فى صنع مجتمع عالمى جديد يقوم على المساواة والاحترام المتبادل والعدل . وسوف نقوم بما يجب القيام به ، حتى ولو كان هناك ما يجب أن ندفعه لتحقيق ذلك .

وكمؤمن متحمس بضرورة إثراء وتعزيز الاعتماد المتبادل والتعاون الپاسيفيكى ، أعتقد كذلك أنه ينبغى على دول الپاسيفيكى ، ومشروعات الپاسيفيكى التجارية ، وقيادات الپاسيفيكى الفكرية ـ وجميعنا فى الپاسيفيكى ـ كل بطريقته ، أن نجد فى المساهمة فى صنع مجتمع السلام التعاونى والرفاهية فى الپاسيفيكى .

وهناك كلمتان أساسيتان فى هذا المجال . الأولى هى «جماعة» والثانية هى «منتجة» .

وأعتقد أن ما يجب علينا بناؤه هو جماعة پاسيفيكية قوية دائمة ، وليس اتحاد خدمات ، أو بناء پاسيفيكى يقام على حماس عارض ، أو ناد أو تنظيم پاسيفيكى ذو غرض واحد أو مصلحة واحدة ، يتبع شخصًا ما أو شيئًا ما موجود اليوم وليس موجودًا غدا .

وتُستخدم كلمة Gemeinschaft فى لغة علم النفس الألمانى للإشارة إلى العلاقة الاجتماعية القائمة على الحب أو القرابة أو الإحساس بالجماعة ، «كما فى داخل الأسرة أو مجموعة من الأصدقاء» . ومن ناحية أخرى تعنى كلمة Gesellschaft الألمانية العلاقة القائمة على القانون والالتزام بالقواعد واللوائح والشعور بالواجب ، كما هو الحال داخل التنظيم القائم على قدر كبير من الترتيب . وأعتقد أنه يجب علينا بناء Gemeinschaft پاسيفيكى ، أى قرية أو أسرة أو جماعة أصدقاء پاسيفيكية ، وليس بناء ديكارتيًا اصطناعيًا ، مبالغًا فى حرفية قوانينه ، ومبالغًا فى تنظيمه ، ومبالغًا فى منظماته .

إذا كانت هذه رؤيتنا ، فمن الواضح أن علينا تعلم الكثير من حكمة الصابرين الخاصة بثقافتنا التقليدية ، وقدر عداء المسافات الطويلة وعامل البناء البسيط الذى يبنى المنزل طوبة طوبة ، وليس فلسفة رينيه ديكارت وبناة المنازل من أوراق اللعب .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا تنوع الپاسيفيكى الآسيوى ، ففى بعض ثقافاتنا تتكون الصداقات خلال يوم واحد ، إلا أنه بالنسبة لمعظمنا ، وطبقًا لثقافاتنا ، نحتاج بعض الوقت كى نصبح أصدقاء حقيقيين .

منذ اثنتى عشرة سنة ، وفى المراحل الباكرة جداً من الحركية الپاسيفيكية ، وفى مؤتمر عن الپاسيفيكى فى پالى ، قلت : ﷲتاك كينال ، ماكا تاك سيتاﷲ . لم نكن وقتها قد عرفنا بعضنا بعد . فكيف يمكن أن نكون أصدقاء حميمين؟ وبمرور السنين بدأ بعض الأغراب يعرفون بعضهم بعضًا معرفة أفضل ، إلا أن هناك أغرابًا جدًا لابد من أن نجعلهم أصدقاء حميمين لنا .

وعلى الملهوفين والمتحمسين أن يفهموا أنه منذ أشهر قليلة مضت كان البعض منا فى الپاسيفيكى مستعدين لإلقاء القنابل الثقيلة على بعضنا البعض لقتل مئات الملايين من مواطنى كل منا .

ومن الواضح أن رحلة الپاسيفيكى الآسيوى إلى الثقة التامة والتعاطف والاحترام هى رحلة الألف ميل ، حيث تقل فيها الطرق المختصرة الآمنة إلى حد كبير . ولابد من أن نكون على استعداد فى كثير من الأحيان لأن نسير على الأقدام ، رغم ما ينطوى عليه ذلك من تعب .

ولا بد من إقامة الكثير جدًا من الروابط ، ولا بد من نسج الكثير جدًا من الشبكات ، ولا بد من سد الكثير جدًا من الصدوع . ولا بد أن يجرى العمل - الزاخر بالإحباطات - بصبر وبمثابرة . فلم تبن روما فى يوم واحد . والجماعة الأوروبية الحقيقية لا يمكن بناؤها فى عقد من الزمان . ولابد من أن نفكر بلغة العقود . ولابد من أن نجد القدرة على التحمل التى تمكننا من الإستمرار فى مسيرتنا .

ولابد من أن نفهم فى الوقت ذاته أن بناء الجماعة الحقيقية لا يمكن أن يكون حكرًا

على الموظفين أو الحكومات التى تلتقى من حين لآخر . حيث لن يبنيها سوى ملايين الأيدى التى تعمل كل يوم وكل ساعة من ساعات اليوم .

والواقع أنه سواء أكان ذلك صحيحًا أم خطأ ، فإن القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين يسعون للنمو والربح (وليس الموظفون المسلحون بأفضل النوايا والقوانين واللوائح والأطر والسلطة ، أو الساسة ورجال الدولة الذين يسيرون فى خيلاء على خشبة عرض المسرحية الدولية) هم أصحاب الإسهام الكبير فى صنع الجماعة الاقتصادية الپاسيفيكية ، إن القيادات الفكرية والإعلامية ، كالكثير منكم هنا بين الحاضرين ، هم الذين يجب عليهم المساعدة فى بناء الجماعة اللازمة بالعقل والقلب .

إن المجلس الاقتصادى الپاسيفيكى الآسيوى الذى يبنى بناء صحيحًا يحتل بالطبع أهم مكان ويقوم بأهم دور . ولكن أعضاء المجلس الذين يودون قياس الروح الپاسيفيكية والالتزام الپاسيفيكى من ناحية كونهم أقوياء فى المجلس وحسب ، مخطئون .

هناك دور لمجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى ، ودور لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى ، ودور لمؤتمر التجارة والتنمية الپاسيفيكية, ودور لمنتدى «الآسيان» الإقليمى ، ودور لعملية حوار «الآسيان» ، ودور لكل المنتديات الإقليمية الفرعية .

نحن نسهم فى الاعتماد المتبادل وبناء الجماعة الپاسيفيكية حين نحسن علاقاتنا الثنائية . ونحن نساهم فى ذلك حين نحسن علاقتنا بجيراننا وننشئ منطقة تنعم بالسلم والازدهار . يجب على الجميع أن يكونوا جزءًا من هذه العملية متعددة الطبقات ومتعددة الأبعاد الخاصة ببناء الجماعة الپاسيفيكية .

ولكى نضمن وجود الجماعة «المنتجة» التى نحتاجها ، يجب علينا إقامة جماعة پاسيفيكية دينها المساواة ، وليس جماعة پاسيفيكية تقوم على الهيمنة .

اسمحوا لى أن أتحدث باسم ماليزيا . فنحن لا يمكن أن نقبل السلام الصينى ، ولا

يمكن أن نقبل السلام اليابانى ، ولا يمكن أن نقبل السلام الأمريكى . لا الآن ولا فى المستقبل . بل إننا نؤمن بإقامة سلام باسيفيكى ، سلام بلا سلطة مطلقة ، وبلا حام ، وبلا سيد مسيطر . فنحن نؤمن بجماعة تقوم على المساواة .

من الواضح أشد الوضوح أن الصين ليست كندا أو شيلى . واليابان ليست هونج كونج أو المكسيك . بل إن داخل أكثر الأسر قربًا ببعضها هناك الأخوة والأخوات الكبار . والنفوذ والحجم لهم دورهم الحتمى . ولكن هذا لابد من أن يكون فى إطار من المساواة والاحترام المتبادل والفائدة المشتركة .

وليست المساواة وهمًا يقوم على الابتعاد عن الواقع ، كما أنها لا تنفى الحاجة إلى قيادة . فلابد من أن تقود القيادات ؛ ولكن القيادة كذلك لابد من أن تكون فى إطار من الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة .

أعتقد أنه من الأهمية بمكان كذلك أن نضمن قيام جماعة باسيفيكية ديمقراطية وإجماعية تعمل على بناء مبادئ الديمقراطية والإجماع ، بغض النظر عن إحباط الديمقراطية ، وبغض النظر عن شدة صعوبة ضمان الإجماع فى بعض الحيان .

وينبغى كذلك أن نلتزم التزامًا قويًا بهدف التأكد من أن الجماعة الباسيفيكية التى نبنيها تتفق مع ضرورات الإقليمية الاقتصادية المنفتحة ، وهذا فى الواقع هو الموضوع الرئيسى لهذا المؤتمر .

وقبل أن أنتقل إلى قول بضع كلمات عن الإقليمية المنفتحة ، آمل أن نمضى جميعًا قدمًا بشأن الفرضية الأساسية . هل هناك شك فى أن أول أفضل رأى ليس هو النزعة الإقليمية المنفتحة بل النزعة الكونية المنفتحة؟

ينبغى أن يكون هذا الكوكب سوقًا واحدة ، وتكتلاً تجاريًا واحدًا ، مع وجود أقل ما يمكن من العقبات والتشوهات فى سبيل تبادل السلع والخدمات الأكثر حرية والأقل

توجيهًا . ألا يمكن أن نتفق جميعًا على أن التجارة الحرة الكونية ، مثلها مثل الديمقراطية - مع كل العيوب الطبيعية - هي حتى الآن الخيار الأفضل ، لضمانها أكبر فائدة لأكبر عدد؟

كنت أظن أننا جميعًا متفقون على أن الاقتصاد الموجه يصنع هراء اقتصاديًا فى النظام الاقتصادى العالمى ، تمامًا مثلما يصنع هراء اقتصاديًا داخل النظام الاقتصادى المحلى . والآن يبدو أن البعض يشك فى هذا . هل هو النظام أم الناس؟ معظم الناس يتعاملون مع السوق الحرة نفس المعاملة السيئة التى يتعاملون بها مع السوق المغلقة .

من المؤكد أنه ما من شك بشأن حقيقة أن النزعة الإقليمية الاقتصادية هى واقع حياة لن يختفى . وفى الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، تم تسليم أكثر من ٥٥ اتفاق تجارى إقليمى للجات كى تجرى فحصها . وكانت استراليا ونيوزيلندا رائدتين فى الپاسيفيكى . وفى عام ١٩٦٥ بدأت أول نافتا ، وهى اتفاقية التجارة الحرة لنيوزيلندا واستراليا . وأحدث تشعب هو اتفاقية التجارة للعلاقات الاقتصادية الأوثق بين استراليا ونيوزيلندا .

وقد نُفِّذَت التكتلات التجارية الإقليمية - التى هى تجمعات تجارية ذات نسق مشترك من ظروف الوصول إلى السوق بين الاقتصادات الأعضاء غير المرتبطة باتفاقيات بأطراف خارج التكتل - أو جُرِّبَت فى منطقة من مناطق العالم ، ما عدا فى شمال شرقى آسيا . فباستثناء أعضاء المجلس الاقتصادى الپاسيفيكى الآسيوى من شمال شرق آسيا ، فإن سائر أعضاء المجلس مرتبطون بواحد أو أكثر من التكتلات التجارية الإقليمية .

سوف يكون للدول الآسيوية اتفاقية «آفتا» . فالولايات المتحدة وكندا والمكسيك لديها اتفاقية «نافتا» .

وبما أن التكتلات التجارية لن تختفى ، بل وربما ازدادت انتشارًا ، فمن المؤكد أن الأمر يحتاج إلى حنكة سياسية من أرفع طراز لضمان أن تكون منفتحة بقدر الإمكان على غير

الأعضاء أن تساهم مساهمة إيجابية فى الليبرالية الكونية وليس فى النزعة الحمائية الكونية .

لقد وصلت مفاوضات دورة أورجواى إلى نتيجة ما . وسوف نضطر إلى الانتظار لنرى مدى أهمية هذه النتيجة . والواقع أننى أظن أن من يؤمنون بالليبرالية التجارية سوف يظل عليهم محاربة قوى النزعة الحمائية . ويجب على من يؤمنون بالنزعة الإقليمية المنفتحة أن يحاربوا كذلك .

لدى مجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى إعلان سان فرانسيسكو بشأن النزعة الإقليمية المنفتحة الذى يمكنه أن يبنى عليه ، ويمكنه انطلاقًا منه حشد القوى باعتباره بطلا للنزعة الإقليمية ، ومن الواضح أن لديه دورًا مهمًا كى يقوم به . كما أن طبيعته الثلاثية تمنحه ميزة نسبية كى يطور مبدأ الإقليمية المنفتحة ومشروعيتها تطويرًا تامًا .

وفى شهر مايو من العام الماضى ، عند افتتاح الاجتماع الدولى العام لمجلس حوض الپاسيفيكى الاقتصادى فى سول ، أعلنت رأيى بأن كل من يزعمون أنهم نماذج للإقليمية المنفتحة لابد من أن ينجحوا فى اختبارين . الأول هو اختبار النوايا ، والثانى هو اختبار العائد .

ويقتضى الاختبار الأول من أعضاء المشروع الإقليمى السعى لتحقيق مشروعهم الإقليمى ليس بغرض إقامة التحصينات ووضع المتاريس وإنما باعتزام تحرير الظروف من أجل الاتصال الاقتصادى بين أنفسهم وباعتزام تقليل الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات من خارج التكتل التجارى الإقليمى .

وهذا اختبار قاس . فالتجربة الأوروبية بكاملها ، منذ الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، مرورًا بمعاهدتى روما وماستريخت ، ترسب فى اختبار النوايا . فالرغبة فى الانفتاح على من هم بالخارج لا تحتاج إلى نية أساسية . بل لا بد من وجود الرغبة .

أما فيما يخص اختبار العائد ، فإننى أعتقد أنه يتطلب أن يكون ما ينتج هو بالفعل

تحرير للتجارة داخل التجمع الإقليمى . كما أنه لا بد من تقليل الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات الخارجية بالفعل .

وفى حال النجاح فى هذين الاختبارين ، فما من شك فى أن الإقليمية المنفتحة سوف تكون بحق مساهمًا فى النظام التجارى الكونى المنفتح الذى أعتقد أن علينا المحاربة من أجله .

وفى موضع سابق من كلمتى قلت إننى وطنى ماليزى ، وإننى آسيانى ، وجنوب شرق آسيوى ، وعولمى وپاسيفيكى .

وإننى أرغب بصفتى وطنيًا ماليزيا فى انفتاح اقتصاد ماليزيا أكثر وأكثر . وفى السنوات الست الماضية كنا ننمو بمعدل ٨,٥ بالمائة سنويًا ، ولابد من أن نستغل كل المزايا التى يولدها المزيد من التحرير والانفتاح . لا بد أن يكون العالم بكامله سوقًا لنا . ولا بد أن نجر العالم بأسره إلى صنع مستقبلنا الخاص بـ «رؤية ٢٠٢٠» .

كما أنى أتمنى باعتبارى آسيانى أن أرى المجتمع الآسيانى ينفتح أكثر وأكثر ، بحيث نصبح أقوى ، وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر رفاهية . وأنا على ثقة من أن الأفتا لن تحد من الحواجز الداخلية وحسب ، بل وكذلك من الحواجز الموضوعة أمام الاقتصادات الخارجية .

وأود بصفتى جنوب شرق آسيويًا أن أرى جنوب شرق آسيا منفتحًا . لقد تحدد المسار . والفوائد كلها شديدة الوضوح .

وأود كشرق آسيوى أن أرى ازدهار التعاون الاقتصادى والاعتماد الشرق آسيوى المتبادل ، والإقليمية الشرق آسيوية المنفتحة . وليس فى ذهنى أى شك فى أن اقتراح «الآسيان» الخاص بالمجلس الاقتصادى الشرق آسيوى فكرة لا يمكن تجاهلها .

وأعلم باعتباري مؤمنا بالعولمة أن علينا محاربة النزعة الحمائية والتجارة الموجهة والاقتصاد العالمى الموجه . لابد من أن نحارب من أجل التحرير والتجارة الحرة .

وأحثكم بصفتى پاسيفيكيًا على تكريس جهودكم من أجل مجلس التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى وأحث بلادكم على تكريس جهودها لقضية الإقليمية المنفتحة فى الپاسيفيكى .

وأدعو الله أن يوفق أعمال هذه المؤتمر وأن تنجح دول الپاسيفيكى فى العقود المقبلة بحق فى التمسك بقضية الإقليمية الپاسيفيكية المنفتحة أثناء شق طريقها .

إننا أبناء الپاسيفيكى ، الذين يصنعون ثلاثة أخماس الثروة على هذا الكوكب ، ندين بهذا لشعوبنا وإلى سائر البشرية .

افتتاح ندوة التعاون التجارى لحافة الباسيفيكى (التعاون التجارى الإقليمى) كوالالمبور، ماليزيا فى ٥ ديسمبر ١٩٩٤.

يستحق الهدف من هذا المؤتمر القدر الكبير من الثناء لأن المقصود به هو تشجيع التحالفات التجارية الإقليمية . وصحيح وحسب أنه ينبغى على القطاع الخاص أن يكون له السبق حيث يقف ليحقق بذلك أكبر مكسب ، ويعود هذا بصورة خاصة إلى زيادة حجم سوق آسيا . وبناء على الأداء الحالى ، فإنه من المتوقع أن تكون أسرع أسواق العالم نموًا فى القرن الحادى والعشرين . وسوف تكون ديناميكياتها قوة كبيرة تحرك الاقتصاد العالمى ، كما أنه بالرغم من ضعف الأداء الاقتصادى فى أماكن أخرى ، إلا أن دول الشرق مازالت تنعم بمعدل نمو مرتفع ولن يكون من الخطأ توقع استمرار هذا الاتجاه لعدة سنوات مقبلة . والواقع أنه من زمن ليس بالبعيد كان يُقال لنا إن البحر المتوسط هو محيط الماضى ، وإن الأطلنطى هو محيط الحاضر ، وإن الباسيفيكى هى محيط المستقبل ، وهاهو المستقبل بين أيدينا بالفعل ومن المتوقع أن يزيد نصيب آسيا من الناتج القومى الإجمالى الكونى من حوالى ٢٥ بالمائة إلى حوالى ٣٣ بالمائة بحلول القرن الحادى والعشرين . وقد تعدى النمو الاقتصادى الآسيوى النمو الاقتصادى العالمى .

وفى حالة ماليزيا ، استطعنا تحويلها من اقتصاد زراعى تحركه السلع إلى اقتصاد يقوم على التصنيع المتنوع ويقوده الاقتصاد . واليوم ماليزيا واحدة من الدول القليلة فى العالم التى تتمتع بنمو اقتصادى آخذ فى الارتفاع ، وفى حين أنه صحيح أن بعض الدول متعشة اقتصاديًا ، ولكنها فى الوقت نفسه تعانى من التضخم الذى لا يمكن السيطرة عليه . وفى ماليزيا ، ساعدت السياسات الاقتصادية والمالية الحكيمة الأعمال التجارية على الازدهار والنمو السريع دون التأثير على معدل التضخم المنخفض الذى تتميز به البلاد . وفى

سياساتنا الشفافة والبراجماتية ، نأمل فى تشجيع قدر أكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية التى تشمل التكنولوچيا المتطورة ، ورأس المال الكبير ، والمعرفة التكنولوچية ، والخبرة التسويقية . ونأمل من خلال هذا الشكل أن يزيد القطاع الخاص من قدرته فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق الدول الآسيوية ، بينما يقيم علاقة مفيدة للجميع . واليوم تفخر ماليزيا إلى حد ما باعتبارها نموذجًا للتنمية الاقتصادية . ويمكننى كذلك القول إن الإنجاز أكثر روعة حيث إننا لم ننجح فقط فى تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة ، بل إننا فعلنا ذلك بالرغم من كوننا أمة ذات خليط عرقى ودينى غير متجانس .

إن تحول ماليزيا الاقتصادى وقصة نجاح شرق آسيا ليسا وليدى المصادفة . كما أن المصادفة المحضة لم تكن هى التى جعلتنا على ما نحن عليه الآن . فقصة نجاحنا نتاج الكثير من العمل الجاد ، إلى جانب أخلاقيات العمل المتوافقة مع السلام الصناعى والإنتاجية المرتفعة .

والواقع أننا نعتقد اعتقادًا قويًا بأن الحكومات المستقرة شرط أساسى للنجاح ، انظروا حولكم فى شرق آسيا وسوف تجدون أن هناك ارتباطًا قويًا بين النمو الاقتصادى السريع والحكومات القوية المستقرة . فالحكومات القوية مستعدة لاتخاذ القرارات الصعبة التى هى فى صالح الأمة إلى أقصى حد . وتتخذ الحكومات القوية المستقرة موقفًا بعيد المدى بشأن التخطيط الكلى وهى ليست مهمومة بالانتخابات المقبلة وحسب . وتوفر الحكومات القوية الاستقرار والقدرة على التوقع ، الضرورية للاستثمارات طويلة المدى .

والحكومات القوية لا تعني غياب الانتخابات الديمقراطية الحرة . فحين يدرك الناس حدود المواطنين ومسئوليتهم ، يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطرف أو فوضوية . فالديمقراطية معناها خدمة الناس ، لا أن يخدم الناس الديمقراطية . وحين يسفر الإخلاص للديمقراطية عن اقتصاد راكد ، وارتفاع فى معدل البطالة ، وحرمان من حق العمل والعمل الشاق ؛ وحين تحمى الديمقراطية الفاشيين والنازيين الجدد ؛ وحين يكون لنشاط الفرد

الأولوية على الجماهير الصامتة ، يكون فى هذه الحالة قد حان الوقت لأن نشك فى تفسيرنا للديمقراطية التفسير الصحيح ، ومن المهم أن نتذكر أن الديمقراطيين المتعصبين ليسوا بأفضل من المتدينين المتعصبين ، فكلا الصنفين تعوقه التفاصيل عن رؤية الكل .

وفى الغرب تعنى الديمقراطية أشياء كثيرة لمختلف الناس . وتعنى الديمقراطى لنا فى آسيا أن يكون لمواطنينا الحق فى انتخابات حرة ونزيهة ، فيمكنهم أن يختاروا ما شاءوا من حكومات . كما نؤمن كذلك بأنه بمجرد انتخابنا لحكوماتنا يجب أن نسمح لها بأن تحكم وبأن تصوغ السياسات وأن تعمل على تنفيذها ، ولا تعنى ديمقراطيتنا الترخيص للمواطنين بأن يخرجوا عن النظام . نحن نريد استقراراً سياسيًا وقدرة على التوقع والاتساق كى نوفر البيئة اللازمة للتقدم والتنمية الاقتصادية . وبذلك رأينا قصة سنغافورة يرويها «لى كوان يو» والآن يواصل روايتها «كوه تشوك تونج» . ونرى هذا فى قصة نجاح إندونيسيا مع الرئيس سوهارتو الذى ظل ممسكًا بدفة الحكم حوالى ٣٠ سنة .

نحن مستقرون اجتماعيًا فى ماليزيا ، ورغم اختلاف شعبنا من ناحية الثقافة والدين والفلسفة ، فإنه يتسم بالتسامح والتفاهم ويحترم كل فرد فيه أسلوب غيره فى الحياة . ويؤمن الماليزيون - بصورة عامة - بالحل الوسط . ونحن لا نؤمن بالحل الوسط من باب الضعف وإنما بسبب الرغبة المشتركة فى رؤية أمتنا وقد ظلت مسالمة ومزدهرة ، إن الغالبية العظمى من الماليزيين متسامحون وحساسون تجاه اختلافاتهم ولا يكنون الكثير من سوء النية .

وماليزيا محظوظة بوجود قطاع خاص مرن مستعد لخوض المخاطر والمشاركة فى مهام بناء الرفاهية الاقتصادية ، والقطاع الخاص هو المحرك الأساسى للنمو بالنسبة للاقتصاد الماليزى . وفى ظل مبادئ الحكومة وبرامجها الاقتصادية الكلية الصحيحة ذات النظرة المتقدمة ، وماليزيا الموحدة ، استطعنا زيادة النمو وتخفيض ديوننا الخارجية ، وتحرير القطاع الخاص ومساعدته على توسيع دوره . لقد استثمرنا المستقبل عن طريق تخصيص مبالغ

ضخمة لبناء البنية التحتية ، وكذلك لتوفير التعليم والتدريب المناسب للاقتصاد الصناعى . وهذا الالتزام بالاستثمار فى البنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية هو الذى جعلنا قادرين على المنافسة بقوة .

وستظل ماليزيامحافظة على سياساتها الاقتصادية الليبرالية وبرامجها التنموية . وستظل سياساتنا متسقة ويمكن التكهن بها وتتسم بالشفافية . ونحن نرى أن تحدى إدارة النجاح بنفس أهمية إدارة المشاكل أثناء الكساد . وأنا على ثقة بأننا نتيجة للإجراءات الإيجابية التى اتخذناها أصبحنا أفضل استعداداً الآن للتعامل مع أى انخفاض دورى .

إلا أنه لكى ندير الأوقات الصعبة فى حال حدوث انخفاض ، يجب ألا نضيع ما كسبناه فى فترة الانتعاش . سوف نظل نزيد المدخرات القومية ونوع اقتصادنا لكى لا يزداد اعتمادنا على قطاع ما أكثر من غيره . ولابد من أن ننوع أسواقنا ونبحث كذلك عن أسواق جديدة لمنتجاتنا وخدماتنا . والواقع أن ٥٣ بالمائة من تجارة ماليزيا فى الوقت الراهن مع دول شرق آسيان بينما كانت فى يوم من الأيام قاصرة على بريطانيا .

وعادة ما يؤدى النمو السريع ، كما نعيشه فى ماليزيا ، إلى الاقتصاد المحموم . فارتفاع معدل التضخم ، وانهيار الخدمات ، والميزانيات غير الملائمة للبنية التحتية المعينة اللازمة ، والبيروقراطية المتشددة ، وعدم ملاءمة أو نقص الإمداد بالعاملين . وأى من هذه الأشياء أو كلها مجتمعة يمكن أن يبطئ النمو الاقتصادى أو حتى يجعله يتراجع . وسوف تحدد الطريقة التى تتعامل بها أية حكومة مع الاقتصاد المحموم مستقبل الأمة ومصيرها .

هناك اتجاه الآن نحو اقتصاد السوق الحرة . وقد اعتنقت الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ودول الهند الصينية والدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا جميعًا نظام السوق الحرة ، بل إن بعضها أقر نظام الحكم الديمقراطى . ولكن مجرد تبنى هذه الأنظمة الاقتصادية والسياسية ليس ضمانًا للنجاح . ولو كان كذلك لعاشت كل الديمقراطيات الغربية ذات اقتصاد السوق فى رفاهية أبدية . إلا أننا جميعًا نعلم أنها ليست كذلك . فالواقع

أن الدول المزدهرة حاليًا هى تلك التى لا يوجد فيها هذه الديمقراطية شديدة الليبرالية أو نظام اقتصادى تقوم فيه الحكومة بدور بارز . والصين وڤيتنام اللتان تبدوان عازمتين على النمو اقتصاديًا لديهما تقريبًا هذا النوع من التوليفة . وقد يكون من سوء الحظ أن يجلب الديمقراطيون المنتصرون ، من خلال حماسهم للتحول ، كارثة اقتصادية وسياسية للمتحولين المتحمسين . ويجب كذلك التحذير من أن الديمقراطية والأسواق الحرة ليست أدوية اقتصادية وسياسية تشفى من كل العلل .

ومع أن دول شرق آسيا قد حققت نجاحًا كبيرًا وأبدت نموًا قويًا ومرنًا ، فإن المستقبل مليء بالشكوك حتى بالنسبة لها . فالمصائب والكوارث محتملة دائمًا حتى بالنسبة لأصحاب السجلات الرائعة . واليابان مثال حى لذلك . ولذلك فإنه من المهم والضرورى إلى حد كبير بالنسبة لدول شرق آسيا أن تعمل معًا بطريقة أكثر تكاملاً وتماسكًا . ولا بد من تقوية مفهوم التجمع الاقتصادى لشرق آسيا أكثر وأكثر . وكما ذكرت من قبل ، فإن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا متساوق مع الجات ويلتزم بالتجارة الحرة . وهو من نتاج الإقليمية المتفتحة ومن أجلها . فهو من ناحية يعترف بضرورة التعاون والتكامل الإقليميين ، ويشجع التجارة الحرة من ناحية أخرى . ولابد من أن تعمل دول شرق آسيا معًا . والحاجة إلى موازنة التجمعات الإقليمية فى أماكن أخرى واضحة . إلا أنه لن تتمكن أية دولة آسيوية ، مهما كانت قوتها ، من أن تتساوى مع النفوذ الموحد للتجمعات التى تتشكل فى أوروبا وأمريكا الشمالية .

ليس هناك ما يدعو لأن يخاف أحد من أى تجمع آسيوى . إن الأوروبيين والأمريكيين الشماليين أكثر تجانسًا من الآسيويين . وحتى فى شرق آسيا ، فإننا لسنا مختلفين عرقيًا وحسب ، بل تقسمنا كذلك الثقافة واللغة والدين ، ومن المستحيل إلى حد كبير بالنسبة للآسيويين أن يروا أنفسهم بالطريقة التى يرى بها الأوروبيون أنفسهم ، باعتبارهم جنسًا واحدًا ووطنًا واحدًا . الواقع أن الثقافة واللغات الأوروبية لها أصول مشتركة . ولذلك فإن

فكرة الجماعة الآسيوية تكاد تكون مضحكة ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمنتدى أو التجمع الآسيوى المقصود به مناقشة المشاكل الاقتصادية المشتركة والمساعدة بقدر محدود فى الأخذ بيد الدول المتأخرة فى شرق آسيا ، وكل هذه الدول يمكن تحريكها عن طريق المصلحة الذاتية المستنيرة ، وإذا كان جنوب شرق آسيا فى الوقت الراهن واحدًا من أسواق اليابان القيمة ، فإن هذا مرجعه إلى استثمار اليابان فى هذه الدول ومساعدتها لها على النمو ، وسوف تساعد اقتصادات آسيا التى حققت قدرًا كبيرًا من النجاح نفسها حين تساعد الدول الأقل نموًا فى المنطقة على النمو والازدهار .

ولذلك فإن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا متابعة منطقية للتفاعل الاقتصادى فى شرق آسيا فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتجمع الاقتصادى لشرق لآسيا مفيد لحكومات شرق آسيا التى تهتم بصورة عامة برؤية بلادها تحقق الرفاهية الاقتصادية . والتجمع الاقتصادى لشرق آسيا مفيد كذلك بالطبع لمجتمع الأعمال فى شرق آسيا . فما عسى أن يطلبه رجال الأعمال أكثر من نشر أجنحتهم إلى ما وراء حدود بلادهم .

واليوم اختفى تمامًا الموقف الحمائى الضيق لرجال الأعمال الآسيويين . وهم ليسوا حريصين وحسب على الذهاب للخارج ، بل يعتبرون كذلك التحالفات التجارية والتعاون مع الشركات فى الدول الأخرى استراتيچية تجارية جيدة . وهم بذلك يمكنهم الوصول إلى الأسواق وكذلك الحصول على التكنولوچيا الجديدة . والواقع أن هناك الكثير مما يمكن اكتسابه من خلال التعاون عبر الحدود .

وبصفتى قائدًا لبلد يؤمن بالتعاون الاقتصادى الإقليمى ، أرحب بهذه الندوة . وأنا على يقين من أنها سوف تسفر عن الكثير من التحالفات والتعاون التى سوف تفيد المنطقة والعالم بأسره فى الواقع .

افتتاح لقاء مجموعة خبراء مجموعة الـ ١٥ الخاص بتبادل المعلومات بشأن السياسات الاقتصادية القومية للدول الأعضاء (تجاوب الجنوب مع البيئة الكونية الجديدة) كوالالمبور، ماليزيا فى ١٧ يونيو ١٩٩٤.

يمر الاقتصاد العالمى فى الوقت الراهن بتغيرات وترتيبات سريعة وغير مسبوقة . وفى الموقف الاقتصادى الكونى الحالى لم تعد الاقتصادات الكبرى فى أمريكا الشمالية وأوروبا تحتل مواقعها المريحة ذات النمو المطرد التى كانت تتمتع بها فى العقود القليلة الماضية . فالاقتصاد الأمريكى يكافح من أجل التعامل مع الضغوط الانكماشية منذ أواخر الثمانينيات ، وفى عام ١٩٩٢ كانت انتخابات الرئاسة بمثابة استفتاء على أفضل طريقة لتحريك الاقتصاد من جديد ، وفى أثناء ذلك شُجعت الولايات المتحدة على تبنى سياسة صناعية تشجع من خلالها الاستثمار فى صناعات وخطوط إنتاج بعينها من خلال الدعم ومن خلال الحماية التجارية أو التجارة الموجهة إذا اقتضى الأمر . وهذا التركيز على الاقتصاد المحلى أدى كذلك إلى خلق تكتل إقليمى جديد فى صورة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) . وهذه تنافس الجماعة الأوروبية التى أصبحت واقعًا فى رأس السنة الجديدة من العام الحالى ، إلا أن الاقتصادات الأوروبية ـ المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا ـ لم تسجل نموًا كبيرًا فى الأداء خلال السنوات القليلة الماضية . كما كان على الاقتصاد اليابانى كذلك أن يعدل نفسه مع مشاكل «انفجار الفقاعة» وهاهو ثانى تخفيض فى قيمة الين .

وبينما يؤثر الموقف المحزن تأثيرًا بالغًا على الاقتصادات المتقدمة ، فقد سجل شرق آسيا وجنوب شرقى آسيا ـ وخاصة دول الآسيان ـ معدلات نمو رائعة . وبذلك تصبح آسيا

والپاسيفيكى آكثر مناطق العالم ديناميكية ، وهذا يعطى أملاً للدول النامية الأخرى . وربما يمكن لشرق آسيا توفير القيادة لدعم التجارة الحرة أو «لإقليمية المنفتحة» . وسوف تكون الإقليمية المنفتحة مساهمًا كبيرًا فى النظام التجارى الكونى المنفتح . وهذا هو السبب فى أن اقتراح التجمع الاقتصادى لشرق آسيا سوف يساعد على إيجاد شرق آسيا المنفتح نفسه .

وفى ظل الموقف الكونى الحالى ، فإن المسألة الأساسية التى تواجهنا هى كيف تتجاوب حركة من أجل الجنوب مع هذه البيئة الكونية الجديدة؟ وما هو الموقف الذى يجب أن تتخذه وما هى نوعية الاستراتيچيات التى يجب أن تسعى لتحقيقها؟ إن الدول المتقدمة مشغولة بمتاعبها الداخلية ولم تعد مشاكل الدول النامية تلقى ذلك الاهتمام الذى كانت دول الجنوب تألفه فيما مضى . وبينما نجح الشمال فى حث الدول النامية على مواجهة المصاعب عن طريق عمل تعديلات مؤلمة من خلال حسن تدبير الأمور المالية والتحرر الاقتصادى ، فقد أقام الشمال الحواجز الحمائية وخلق التكتلات الإقليمية وحسب . فهو ليس على استعداد لمواجهة الواقع والاعتراف بأنه يعيش بأكثر مما لديه من وسائل ، ونحن من جانبنا هل ينبغى أن نستمر فى القيام بدور «الشركاء الصغار» من خلال المطالبة بمساعدات وامتيازات غير متاحة ، أم أنه ينبغى علينا السعى لإقامة شراكات حقيقية فيما بين أنفسنا كقاعدة لموقف أقوى فى علاقاتنا مع الشمال؟

ينبغى أن ينتقل مركز اهتمام الجنوب من الاعتماد على الشمال للحصول على المساعدات ونقل التكنولوچيا والخبرة الإدارية إلى شكل من أشكال استراتيچية «مساعدة الذات» . ولا بد من بذل الجهد من جانب الدول الأعضاء لزيادة الروابط والتعاون بين الجنوب والجنوب . و«تهميش» بعض دول الجنوب ليس نتيجة لعمل الآخرين وحسب ، ولكنه كذلك عدم تنمية هذه الروابط بين الجنوب والجنوب ، وسيكون على الجنوب أن يبحث داخله عن الإبداع والقدرة اللذين يمكن توجيههما لتسريع التنمية والنمو . إنها مسألة قدرة على البقاء وحفاظ على النفس مما يجعل على الجنوب كجماعة إدارة اقتصاداته بطريقة

تخلق تكاملاً أكبر فى الإنتاج والتجارة والاستثمار . ولا بد من النظر إلى ذلك التنوع الضخم فى مستويات تنمية بلادنا على أنه فرصة لإقامة روابط أفضل . فعلى سبيل المثال ، كيف يمكن لدول مجموعة الـ ١٥ أن تقيم روابط مع اقتصادات شرق آسيا؟ إنى على ثقة من أنه يمكن العثور على مجالات بعينها لتكامل اقتصاداتنا ، إن الوقت مناسب الآن للتحكم فى مصيرنا بدلاً من أن نظل خاضعين لما يمليه علينا الآخرون .

وهناك بالفعل الكثير مما يجب على كل منا تقديمه للآخر فيما يخص الفرص التجارية والاستثمارية . وتشكل اقتصادات الجنوب فى الوقت الراهن ٢٥ بالمائة من التجارة العالمية . وتبلغ استثمارات الدول النامية وحدها حوالى ٨٠٠ مليار دولار . ويشكل إجمالى عدد سكان الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ١٥ سُوقًا محتملة تضم ١,٦ مليار مستهلك . إلى جانب هذا ، يعيش ثلثا سكان العالم فى الدول النامية . ومع أننا غالبًا ما ننتج سلعًا متشابهة وبذلك نصبح منافسين لبعضنا البعض ، هناك كذلك أشياء كثيرة يمكن أن نتبادلها معًا بطريقة مفيدة . فبعض دول الجنوب ، مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية ، متقدمة إلى حد كبير من الناحية التكنولوجية وتعرض فرصًا للتعاون . وقد يكون لدى بعض الدول الأخرى خبرة متقدمة فى التجارة والأنشطة الخدمية . إلا أن دولاً غيرها لديها موارد طبيعية كبيرة أو مجرد أيد عاملة كثيرة أو أسواق محلية . كل نقاط القوة هذه يمكن أن تشكل قاعدة مفيدة للتجارة والاستثمار وغير ذلك من الروابط الاقتصادية فى المستقبل القريب إن كنا على استعداد لأن نلتقى مرات أكثر كى نتحدث ونحدد تلك المجالات الخاصة بالفائدة المشتركة ونعمل من أجلها .

ولكى نرعى هذه الروابط ، لا بد أن تضع كل دول الجنوب اقتصاداتها على أسس متينة . إن الاستقرار السياسى والاقتصادى الكامل عنصر أساسى من العناصر الضرورية بالنسبة للتنمية . وهذا الاستقرار لن ييسر الحفاظ على المدخرات والاستثمارات المحلية وحسب ، بل سيجذب كذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية . إنه يشجع المشروعات

والتعهدات طويلة المدى التى تدفع النمو المستدام . وبدون هذا الاستقرار الذى يمكن التكهن به ، سوف تركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المضاربات التى لا تنتج عنها فوائد طويلة المدى .

إن هذا الإدراك هو ما دفع إلى عقد لقاء مجموعة خبراء مجموعة الـ١٥ من أجل «تبادل المعلومات بشأن السياسات القومية للدول الأعضاء» . وسوف تتاح الفرصة للموظفين المكلفين بمسئوليات التخطيط الاقتصادى القومى كى يحصلوا على معلومات عن السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء من مصادرها . وسوف يوفر لهم هذا فهمًا جيدًا لاقتصادات بعضهم البعض مثل تحديد إمكانيات تحسين التعاون الاقتصادى الجنوبى الجنوبى والاستفادة منها .

وعلى المدى القصير ، يأمل هذا اللقاء فى تحقيق أهداف متواضعة ، وهى عرض السياسات الاقتصادية القومية ، وتحديث المعلومات الاقتصادية ، وإنشاء شبكة معلومات لصياغة الأعمال الاستراتيجية فى العلاقات الشمالية الجنوبية ، وتوفير قناة لحل القضايا الخلافية ، وتعزيز العلاقات القائمة بين المخططين الاقتصاديين .

ولتوفير قوة دفع مبدئية للمداولات ، طلبت من مخططينا الاقتصاديين تقديم أبحاث عن بعض جوانب تجربة ماليزيا التنموية كخلفية للاجتماع . وسوف ألقى الضوء على بعض التجارب المهمة كى أبدأ نقاشًا مبكرًا ، لقد حافظنا دائمًا على سياسة «النمو العادل» . إذا عرضت ماليزيا إطار عمل فيه النمو والعدل هدفان متطابقان . وهذا على العكس مما يراه بعض الاقتصاديين من أن النمو الاقتصادى الأسرع والمساواة الكبرى فى الدخول هدفان غير متساوقين ، فهناك علاقة متبادلة كبيرة بين المساواة والكفاءة الاقتصادية . وآمل أن يتداول الخبراء بشأن إطار تعزيز هذا التطابق .

فى العقدين السابقين ، تبنت ماليزيا بما فيها من تغاير عرقى وموارد طبيعية غنية ، استراتيجية النمو بالعدل بنجاح كبير . وفى الخطة المنظورة الحالية فإن استراتيجية النمو

الماليزية هى التركيز على التنمية المتوازنة التى لا تركز فقط على تنمية القطاعات الرئيسية ، بل كذلك على تعزيز التكامل القومى وتشجيع تنمية الموارد البشرية وحماية البيئة .

ونجحت ماليزيا كذلك فى الخروج من محنة الكساد العالمى فى منتصف الثمانينيات بتبنيها سياسات تؤكد الاقتصاد فى الإنفاق والكفاءة وزيادة الإنتاجية والبرامج التى توجهها السوق والسياسات الصحيحة لإعادة التوزيع واستثمار الموارد البشرية .

من المقبول أن يكون الحفاظ على استقرار الأسعار مهمة رائعة بالنسبة لكثير من الدول النامية ، والواقع أن عدداً كبيراً من الدول تعانى من معدلات بطالة من رقمين أو ثلاثة أرقام ، وقد ارتبطت سياسات تثبيت الأسعار بثمن تدفعه الأمة فى صورة نمو اقتصادى منخفض . فالواقع أنه من التحدى البحث عن إمكانيات السعى لتحقيق نمو مرتفع ومعدل تضخم منخفض ، وهو ما يعنى أنه ليس هناك ثمن لسياسات القضاء على التضخم . والتضخم قضية مهمة لأن عدم استقرار الأسعار المستمر مع وجود معدل تضخم مرتفع خلق عدم استقرار اقتصادى بالنسبة لكثير من الدول النامية التى كان مطلوبًا منها حينذاك اتخاذ إجراءات تعديلية قاسية ومؤلمة .

والتجربة الأخرى التى سوف تتباين - بالتأكيد - تباينًا كبيراً بين الدول الأعضاء ، هى المزج الأمثل للعام والخاص فى الاقتصاد . فقد بدأنا من مشاركة فى الاقتصاد يغلب عليها القطاع الخاص تلتها مشاركة قوية من القطاع العام . ولكن فى النهاية اتجهت ماليزيا إلى النمو الذى يقوده القطاع الخاص ، وتزامنت تلك الخطوة مع سياسات الخصخصة وإزالة القيود وتحرير التجارة ، وهناك إحساس بأن التحول كان ممكنًا فى المقام الأول بسبب ظهور قطاع خاص قوى وموزع توزيعًا جيداً . ونحن نود أن نعتبر أنفسنا ناجحين إلى حد ما فى تنفيذ سياستنا المتعلقة بالخصخصة .

ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت ماليزيا سياسة خصخصة المشروعات العامة وما يتصل بها من كيانات عامة لتخفيف العبء المالى والإدارى عن الحكومة وزيادة الكفاءة والإنتاجية من

خلال تشجيع المنافسة ، وجاء تبنى هذه السياسة نتيجة لزيادة العجز فى الميزانية العامة وانتشار عدم الرضا عن أداء المشروعات العامة والحاجة إلى تحفيز النمو الاقتصادى من خلال مشاركة القطاع الخاص . وحين أُعلنت السياسة ، كانت ماليزيا بين أول بضع دول تختار الدخول فى هذه المنطقة المجهولة - وهى إلغاء التأميم . ومن حسن الحظ أننا لم نقع فى أخطاء كثيرة ، كما يدل على ذلك نجاح الهيئات التى خُصخصت ، وحتى الآن كانت نتائج الخصخصة مشجعة جدًا وأبدت بعض المشروعات المخصخصة تحسنًا كبيرًا فيما يخص الكفاءة والربحية ، ولم تحقق الحكومة مكاسب مالية من البيع وحسب ، بل إن بعض المشروعات تدفع حصة من الأرباح بالإضافة إلى الضرائب ، كما أن الأموال التى كانت ستوجه لتنفيذ هذه المشروعات توجه الآن لمجالات ذات أولوية للقضاء على الفقر وبرامج إعادة الهيكلة ، بينما تقلل فى الوقت ذاته الأيدى العاملة فى القطاع العام ، وقد اكتسبنا خبرة كبيرة فى تنفيذ هذه السياسة التى تُرجمت إلى أداة إيجابية للإدارة الاقتصادية للبلاد ، ونحن على استعداد لأن نقتسم هذه الخبرة مع الدول الأخرى الأعضاء فى مجموعة الـ١٥ ، كما تود ماليزيا فى الوقت ذاته أن تتعلم من نجاح الدول الأخرى ، وعلى الأخص شيلى .

وأخيرًا فإن التحول الهيكلى لاقتصادنا من خلال التحول الصناعى المتسارع والتنوع الاقتصادى ينبغى مقارنته ببعض تجاربكم . فنحن نتعلم من بعضنا البعض فيما يتعلق بسرعة نمو قطاع التصنيع ، وتوفر الأيدى العاملة الماهرة التى تستوعب نقل التكنولوچيا ، والمقاربات المختلفة لعملية التحول الصناعى .

وأنا على يقين من أنه بهذه الثروة من خبرات المشاركين فى هذا اللقاء ، سوف تحلل هذه القضايا تحليلاً دقيقًا ، وسوف توجد المقاربات أو الحلول المبتكرة المناسبة . ولا بد أن ندير اقتصاداتنا ، ونمول مشروعاتنا ، ونستغل مواردنا البشرية ومعارفنا التقنية استغلالاً فعالاً كى نواجه البيئة الاقتصادية العالمية شديدة التنافس . وأنا على يقين من أن لقاءنا لن يكفى لمعالجة القضايا والمشاكل المتعددة . ولذلك فإنى آمل أن يكون هذا اللقاء بداية سلسلة منتظمة من

اللقاءات بين المخططين الاقتصاديين فى دول مجموعة الـ١٥ . ولدى أمل كبير فى أن تنجح هذه اللقاءات فى صياغة وترجمة المقترحات إلى برامج عمل تتبناها الدول النامية وتنفذها . والأمر الأهم هو إمكان إقامة علاقات اقتصادية بين أفضل دول المجموعة بحيث يمكننا تحديد مصير بلادنا فى المستقبل .

فهرس

١- الأَعْلَامُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- المُؤتَمَرَاتُ وَالمُنَظَّمَاتُ وَالتَّجَمُّعَاتُ وَالاتِّفَاقِيَّاتُ .

٤ـ مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّةٌ.

الجزء الثاني

التعاون الإقليمي والاقتصاد الرقمي

المُحتَويَاتُ

١- صِنَاعَةُ الاتِّصَالاَتِ اللاَّسِلْكِيَّةِ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي وَالْعِشْرِين . (*)

اسمحوا لى أن أستهل خطابى إليكم بالتأكيد على أننى متابع جيد ومواكب ، من المنظور السياسى ، لما يحدث من مستجدات ومتغيرات تتعلق بعالم الاتصالات اللاسلكية . وهنا أود أن نعود بالذاكرة إلى عام ١٨٦٥ ، عندما تأسس الاتحاد الدولى للاتصالات ITU ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه التلغراف بمثابة الحد الفاصل للتقدم التكنولوچى . وفى عام ١٨٧٦ ، أجرى ألكساندر جراهام بيل أول اتصال هاتفى عندما تلفظ بكلماته الشهيرة إلى مساعده قائلاً : «واطسون ، تعال إلى هنا ، إنى أريدك» . وبدأ ميلاد الإرسال اللاسلكى من خلال أول اتصال بالراديو اعتماداً على الموجة القصيرة فى حوالى عام ١٩٥٠ فى حين ظهر الاتصال بالأقمار الصناعية فى عام ١٩٦٢ ، وكان أول ظهور للهاتف الخلوى فى عام ١٩٨٣ . أما الإنترنت ، فقد برز إلى حيز الوجود فى أوائل التسعينيات .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن هذا الحد الفاصل أو الدعامة الأساسية للتكنولوچيا قد تغير تمامًا وعلى نحو مفاجئ . إذ أنه بعد انقضاء ١٣٤عامًا على ظهور التلغراف ، باتت الاتصالات اللاسلكية العالمية شبكة معقدة تحوى العديد من الشبكات الذكية التى ترتبط فيما بينها بكوابل من الألياف البصرية ، وأسلاك التماس التقليدية ، وموجات الميكروويف ، وأنظمة الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات الفضائية ، وأنظمة الهواتف الخلوية المحمولة وأجهزة الكومبيوتر فائقة السرعة . بيد أنه مما يبعث على الشعور بالغبطة أن المهمة الأساسية التى يضطلع بها اتحاد الاتصالات الدولى ظلت كما هى دون تغيير . ذلك أن هذا الاتحاد تأسس استنادًا إلى مبدأ مفاده أنه يجب توفير خدمات الاتصالات اللاسلكية فى أى

(*) خطاب فى الجلسة الافتتاحية لندوة الاتصالات اللاسلكية الدولية شاه علم- ماليزيا- ١٩ مايو ١٩٩٩م .

وقت وفى أى مكان ، وبغض النظر عن الحدود القومية للدول ، ولا يزال ذلك المبدأ صحيحًا حتى يومنا هذا .

وأعتقد أننى لا أملك الشجاعة الكافية لإبلاغ الخبراء فى مجال الاتصالات اللاسلكية بما يمكن أن يحمله المستقبل فى هذا المضمار بعد مرور ١٣٤عاما من الآن . ولدى فقط من الشجاعة ما يكفى لاستشراف واستنتاج ما يخبئه لنا المستقبل فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وربما حتى عام ٢٠٢٠ .

وخلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ ، فإن دراسات استقراء المستقبل قد أظهرت أن عدد سكان العالم سيكون قد زاد من حوالى خمسة مليارات نسمة الى ما يقرب من تسعة مليارات نسمة ، وثمة اعتقاد سائد بأن الاختبار الأكبر للمجتمع الإنسانى ، وهو مقبل على القرن الحادى والعشرين ، هو كيفية استخدام قوة التكنولوجيا لتلبية المطالب والاحتياجات التى تنشأ عن الزيادة فى عدد السكان .

وستكون الاتصالات اللاسلكية فى القرن الحادى والعشرين رقمية ، ومحمولة ، وشخصية ، والواقع أننا نشهد الآن تقدمًا تكنولوجيًا بدأ يتشكل بسرعة تفوق ما كان عليه الحال من قبل فى تاريخ البشرية ، وهذا التقدم التكنولوجى يحقق قفزات هائلة إلى الأمام وبطريقة لا يمكن التنبؤ بها فى مجال شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية القوية ، والتى تتسم بمعدلات آداء وقدرة عالية . أضف إلى ذلك أن الطلب على معلومات أسرع فى أى مكان ، وفى أى وقت يؤدى أيضًا إلى تحفيز نمو غير مسبوق فى صناعة الاتصالات اللاسلكية . وبينما يتزايد اعتماد المجتمعات الحديثة على المعلومات ، نجد أن المستهلكين فى كل مكان متعطشون لمعلومات أكثر ، وأسرع ، وأفضل . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه . وبالنسبة لصناعة الاتصالات اللاسلكية ، يكمن التحدى الحقيقى فى التكيف مع هذه التغييرات فى الطلب ، وذلك لتوفير هذا الشكل الجديد من الخدمات التى يريدها المستهلكون ، بكفاءة وفعالية .

وفى غضون الأعوام الخمسة الماضية ، توسعت الاتصالات اللاسلكية الصوتية إلى حد كبير ، وتعد التكنولوچيات اللاسلكية بما سيكون عليه مستقبل نقل المعلومات حينما يتزايد اعتمادنا على مجتمع المعلومات . وأن لدى التكنولوچيات اللاسلكية قدرة كبيرة على تلبية احتياجاتنا المعلوماتية ، هذه القدرة على توفير خدمات المعلومات ستؤدى إلى إيجاد أسرع سوق للنمو فى الوقت الحاضر . ولذلك ، فإنه ينظر إلى التكنولوچيات اللاسلكية باعتبارها المحركات أو القوى الرئيسية فى مضمار الاتصالات اللاسلكية .

وتعتبر التكنولوچيات اللاسلكية المحمولة واسطة واضحة لتوفير الوصول السهل والسريع إلى شبكة الإنترنت . وقد عرفت أن عدداً من الجامعات حول العالم قد شيدت شبكات لاسلكية داخل مبانيها . وهذه الشبكات تمكن أعضاء هيئة التدريس والطلبة بها من الوصول إلى المعلومات من أية نقطة داخل الجامعة . بل إن باستطاعة الطالب الجلوس تحت شجرة وهو يحمل معه جهاز كومبيوتر صغير من ذلك النوع الذى يوضع على البحر ، ومن ثم يقوم بإعداد البحث المناط به من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت .

والحقيقة أن التكنولوجيات اللاسلكية والإنترنت يمثلان التقارب والتلاقى بين أسرع سوقين ناميتين وتكنولوچيات نامية فى ميدان الاتصالات اللاسلكية ، ومن المؤكد أن هذا التقارب أو التلاقى للتكنولوجيا يعد عنصراً مهمًا فى منظومة الاتصالات اللاسلكية برمتها . والآن ، لم يعد بمقدورنا التمييز بين الاتصالات اللاسلكية المختلفة ورسم حدود فاصلة بينها ، كما لم نعد نميز بين أجهزة الكومبيوتر والإذاعة أو التليفزيون . ويتضمن التقارب بين التكنولوچيات اللاسلكية أيضًا عملية دمج التكنولوچيات المتماثلة القديمة مع تكنولوچيات رقمية جديدة . وهذا التلاقى بين كل هذه القطاعات بدأ يفرز فرقًا وأساليب جديدة للوصول إلى المعلومات ومعالجتها ونشرها حول العالم .

وتأثير عملية التلاقى هذه سوف يتمثل فى حدوث زيادة هائلة فى منتجات من قبيل أنظمة نقل المؤتمرات المصورة الشخصية والأنواع الجديدة للرسائل المنقولة مثل الرسائل

الصوتية وحتى وسائل البريد الإليكتروني المصور في القرن المقبل . وهكذا ، يمكن القول بأن هذا التلاقي للتكنولوجيات اللاسلكية سوف يشهد نوعًا من التداخل والتفاعل بين الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الكومبيوتر وأجهزة البث الإذاعي والتليفزيوني من أجل تقديم خدمات مسموعة ومرئية للوسائط المتعددة تنطوي على أشكال مختلفة ومتنوعة . ولن يمر وقت طويل قبل أن نرى هاتفا محمولاً بوسعه توفير خدمات الإنترنت ، والبريد الإليكتروني ، والخدمة الصوتية .

الحقيقة أن تحقيق التكامل لكل هذه الخدمات يمثل التفكير الاستراتيجي للمستقبل ، سواء كان هذا التكامل في صورة هاتف ثابت غير محمول ، أم التسلية التليفزيونية ، أم الوصول إلى شبكة الإنترنت أم الهاتف المحمول ، فالعملاء يقبلون بصورة متزايدة على مجموعة متنوعة من الخدمات التي توفرها لهم شركة واحدة تقدم هذا النوع من الخدمة . والسؤال الذي نطرحه هنا بشكل منطقي هو : لماذا يجب أن تأتي خدمات الهاتف ، والتليفزيون ، والمعلومات ، والإنترنت وبقية الخدمات الأخرى من جهات مختلفة مزودة بالخدمة في وقت تتآلف فيه كل هذه الخدمات من نفس العناصر والمكونات الرقمية الأساسية؟ وبدلاً من أن يكون لدينا طبق فضائي ، أو هوائي تليفزيوني ، أو خط هاتف ثابت ، أو هاتف محمول وهاتف آخر للإنترنت ، وكلها من جهات مختلفة لتقديم الخدمة ، فإن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة واضحة هو : لماذا لا نحصل على كل هذه الخدمات من شركة أو جهة واحدة؟ .

والحقيقة أن شركات أو جهات تقديم خدمات الاتصالات اللاسلكية تدافع عن فكرة تبني شبكات اتصالات لاسلكية عالمية غير مترابطة حتى يمكنها أن تلبي ، وبصورة أفضل ، احتياجات عملائها حول العالم ، ومن ثم ، فقد أدركت أن شبكات الاتصالات اللاسلكية العالمية أكثر إنتاجية وربحية رغم أنها أشد تنافسًا فيما بينها .

وبالنسبة إلى دولة نامية مثل ماليزيا ، تعتبر الاتصالات اللاسلكية بالغة الأهمية .

ولذا ، شجعت الحكومة الماليزية إقامة صناعتها الخاصة بخدمات الاتصالات اللاسلكية على أن تكون تحت سيطرة مستثمرين ومنظمى أعمال محليين . ومع إطلالة فجر ألفية جديدة ، فإنه من المتوقع أن تلعب صناعة الاتصالات اللاسلكية المحلية دوراً أكثر بروزاً فى المساعدة على خلق مجتمع معلوماتى ، كما هو متجسد فى رؤية ٢٠٢٠ .

وليس ثمة شك فى أن لدى ماليزيا الإمكانيات والفرصة التى تؤهلها لأن تصبح مركزاً عالميًا رئيسيًا للاتصالات اللاسلكية وخدمات الوسائط المتعددة . والحقيقة أن إمكانيات وفرص نمونا الاقتصادى وتقدمنا ترتبط بقدرتنا على أن نبرع فى استخدام التكنولوچيات الجديدة للاتصالات اللاسلكية ، ومن ثم العمل على تحسين قدراتنا فى كل مجال من مجالات التجارة ، والصناعة والحياة بوجه عام .

ولقد أدخلت الحكومة عدة تعديلات فى سياستها فى إطار محاولاتنا الرامية إلى تشكيل مستقبل صناعة الاتصالات اللاسلكية فى بلادنا . وتتضمن هذه التعديلات المزيد من الليبرالية فى الصناعة من خلال إدخال المنافسة فى عام ١٩٩٠ . ومن شأن هذا أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى منافسة مكتملة النمو وناضجة من خلال «سياسة الوصول المتكافئ» والتى أصبحت سارية المفعول فى مطلع هذا العام . وهكذا ، صارت ماليزيا واحدة من أكثر أسواق خدمات الاتصالات تحرراً وانفتاحًا فى هذه المنطقة من العالم .

فى الوقت ذاته ، فإن ماليزيا قد أدخلت لتوها القانون الجديد للاتصالات اللاسلكية والوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٨ والذى أقره البرلمان فى دورته التى عقدها فى يوليو من العام الماضى . وهذا القانون يعد التشريع الأول من نوعه فى إطار الجهد العالمى الهادف إلى معالجة المشكلات الناشئة عن التفاوت والاندماج بين صناعات الاتصالات اللاسلكية ، وخدمات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وخدمات الحاسبات الآلية . وسيعمل هذا القانون على ترويج وتنظيم الصناعة الجديدة التى تأسست كنتيجة لعملية التقارب والاندماج هذه .

وختامًا ، دعونى أؤكد لكم مجدداً أن صناعة الاتصالات اللاسلكية فى ماليزيا

ستواصل الاضطلاع بدورها الهائل وتأثيرها الفعال من أجل التغيير المنشود فى البلاد . إذ أنه غنى عن القول أن التأثير الشامل للتكنولوچيات الجديدة والأكثر تقدما ، وكذلك حقائق البنية التحتية العالمية ، تجعل من الضرورى لنا أن نصبح شركاء ناشطين فى السوق العالمية .

وفى اعتقادى أن صناعة الاتصالات اللاسلكية ، سوف تضطلع بدور نشط وفعال فى قيادة وتحويل الاقتصاد الماليزى إلى اقتصاد قائم على المعلومات فى القرن الحادى والعشرين .

٢- خُطَّةُ عَمَلِ هَانوِى لِلإنعَاشِ الاقتِصَادِىّ (*)

لقد انقضى عام منذ أن ناقشنا فى القمة الآسيوية الثانية غير الرسمية فى كوالالمبور المشكلات المالية التى أثرت على اقتصاداتنا . وليس ثمة شك فى أنه بكل المعايير ، كان العام الماضى يمثل أصعب الفترات وأكثرها تحديًا لدولنا بشكل عام . إذ أنه على الرغم من الجهود المضنية التى بذلناها للحيلولة دون تعمق المشكلة وتعقدها ، إلا أن الأزمة المالية التى شهدتها المنطقة قد تحولت إلى أزمة اقتصادية .

وبعد مرور عقد من النمو الاقتصادى المثير للإعجاب ، فإن معظم دول المنطقة تواجه الآن نموًا يصل إلى نسبة الصفر أو نموًا سلبيًا فى عام ١٩٩٨ ، وفى ماليزيا ، نتوقع أن ينخفض إجمالى الناتج المحلى لدينا بنسبة ٦٪ أو أكثر هذا العام ، وفى أسوأ مراحل الأزمة ، عمد تجار العملة إلى تخفيض قيمة الرينجت الماليزى بنسبة بلغت حوالى ٦٠٪ مقابل الدولار الأمريكى فى الوقت الذى خسرت فيه البورصة الماليزية ثلثى الأموال المتداولة فيها ، أى ما يربو على ٢٠٠ بليون دولار أمريكى . ونتيجة لذلك ، فإننا قد أصبحنا ، كدولة وكشعب ، فى حالة أقرب ما تكون إلى الفقر . وانهارت البنوك والشركات الماليزية تقريبا .

وردًا على هذه الأزمة الخانقة ، فإن الدول الآسيوية قد اتخذت سلسلة من الإجراءات الاقتصادية الشاملة والمتنوعة ، ناهيك عن الإصلاحات المالية . ورغم أن ماليزيا لا تتلقى أية مساعدات من صندوق النقد الدولى ، فإن النهج الأول الذى سلكناه لمعالجة الأزمة كان يقضى بالتعامل مع صندوق النقد الدولى ، واكتشفنا أن هذه الإجراءات زادت الوضع الاقتصادى سوءًا وأخفقت فى استعادة ثقة المستثمر الأجنبى . ونظرًا لأن المجتمع الدولى

(*) كلمة أمام قمة مجموعة الآسيان السادسة- هانوى : فيتنام ، فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٨م .

رفض تقديم العون لنا ، فإنه لم يكن من خيار أمام ماليزيا سوى تغيير الاتجاه الذى تسير فيه .

وعندما بدأت الأزمة المالية فى آسيا ، دعت ماليزيا إلى تنظيم أنشطة تجار العملة لئلا تضعف اقتصاداتنا بسرعة أو تصل إلى حد الفقر من جراء تخفيض العملات من جانب تجار العملات والهجمات والانتقادات التى تعرضت لها البورصات . وبينما كان يمكن لتدفق رأس المال إلى الداخل أن يعزز نمونا الاقتصادى ويعمل على تحسين معيشة شعوبنا ، إلا أن تدفق رأس المال المفاجئ والهائل كان يمكن أن يدمر اقتصادات بكاملها . وهنا لابد من الإشارة إلى أن النظام المالى العالمى الحالى ليس مؤهلا للتعامل مع عمليات هروب رؤوس الأموال الهائلة وما قد ينشأ عن ذلك من اضطرابات مالية وأزمات اقتصادية .

وقد رأينا كيف أن القوى الكبرى تبنت موقفًا غريبًا حيال الأزمة المالية الآسيوية فراحت تلقى اللوم كله على حكومات الدول التى تأثرت بالأزمة ، وتحملها المسئولية عن كل ما حدث من شرور وآثار سلبية ، وبدلاً من أن تقوم الدول الكبرى بكبح جماح المتلاعبين والمضاربين بالعملات ، فإنها قد سمحت لهم بتدمير النمور الآسيوية والقضاء على اقتصاداتها لإرغامها على طلب العون من صندوق النقد الدولى والرضوخ لشروطه الخاصة بالإصلاح الاقتصادى .

والحقيقة أن ماليزيا لم تكن لتتحمل الانتظار بينما عمدت الاقتصادات المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية إلى التوانى وإضاعة الوقت سدى . ولهذا ، فإننا قد وضعنا خطتنا لمعالجة الأزمة والتى أطلقنا عليها الخطة القومية للإنعاش الاقتصادى . ومن خلال إبعاد العملة المحلية «الرينجت» عن أيدى المضاربين فى العملات ، استطعنا فى النهاية أن نضع حدًا لعمليات البيع القصير الأجل لأسهمنا ، ومن ثم وضع نهاية للهبوط المستمر فى قيمة العملة ، وبعدما تحررنا من التهديدات والمخاوف التى كانت تنذر بتخفيض قيمة عملتنا وتدمير شركاتنا ومصارفنا ، بات بوسعنا تنفيذ إجراءات تهدف إلى إحياء اقتصادنا .

ومن خلال تخفيض أسعار الفائدة ، وزيادة السيولة ، وإعادة رسملة البنوك ، ومعالجة

مشكلة القروض غير العاملة ، إضافة إلى غير ذلك من الإجراءات الأخرى ، فإننا قد نجحنا في وقف التدهور الاقتصادى وإعادة الإقتصاد إلى طريق الانتعاش ، وما قد فعلناه هو أننا عزلنا أنفسنا عن مضاربى العملات الجشعين . ومن ثم ، عاد اقتصادنا إلى الانفتاح كسابق عهده ، وهكذا تمكنت الاستثمارات الأجنبية من العودة إلى البلاد ، وشهدت المعاملات والمبادلات التجارية ازدهاراً دون أية عوائق ، وأمكن العودة إلى تحقيق أرباح . وفى ضوء هذا كله ، ظلت بورصة كوالالمبور للأوراق المالية ، مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب شريطة الاحتفاظ باستثماراتهم فيها لمدة عام . وقد تضاعف رأس مال البورصة عند تنفيذ هذه الإجراءات .

وأود الإشارة هنا إلى أنه كان قد أمكن السيطرة من قبل على العملة والبورصة . وطبقنا سياسة التحرر الاقتصادى لأننا كنا نؤمن باقتصاد السوق الحرة . بيد أنه أُسيء استخدام هذا التوجه التحررى والليبرالى فى إطار سياستنا الاقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى حدوث كساد اقتصادى ومالى . ولم يكن من خيار سوى إعادة فرض قيود فعالة ، وحتى يوافق المجتمع الدولى على نظام مالى من شأنه أن يعمل على إزالة الأخطار التى قد تعرضنا لها ، فسوف يتعين علينا مواصلة فرض هذه القيود .

والواقع أن إنعاش الاقتصادات الخاصة بكل دولة من دول مجموعة الآسيان يمكن تشريعه فقط فى بيئة إقليمية ودولية . ولا شك أن ثلاثين عاما من التعاون الآسيوى قد منح جنوب شرق آسيا الاستقرار والتضامن اللذين ساهما فى تحقيق نمو اقتصادى غير مسبوق ورفع مستوى المعيشة ، ولسوء الحظ ، فإن الأزمة الاقتصادية كانت بمثابة اختبار فاسد لمرونة الدول الأعضاء فى الآسيان وقدرتها على التكيف . إذ أن العلاقات فى إطار مجموعة الآسيان وفيما بين أعضائها قد تعرضت لبعض التوتر .

وقد خلقت استجابة مجموعة الآسيان للتحديات التى تواجه المنطقة الانطباع أن الآسيان تشهد حالة من الفوضى والاضطراب ، حيث إن أعضاءها فى خلافات مع بعضهم

البعض . وتعتقد ماليزيا أن المحافظة على العلاقات الإيجابية بين دول المنطقة أمر لابد من تغذيته وتقويته بطريقة واعية . ولدى دول الآسيان ما يكفى من الأموال اللازمة للخروج من هذه الفترة المضطربة ، وأشير هنا أيضًا إلى أسلوب المعالجة لدى مجموعة الآسيان ، وطريقة عملها ، والمبادئ التى تحكم مسلك العلاقات بين الدول الأعضاء . وهذه المبادئ متضمنة فى الإعلانات والبيانات المختلفة لمجموعة الآسيان ، وأيضًا فى الاتفاقيات والمعاهدات التى صدرت على مدى سنوات . ويجب علينا التمسك بهذه الإعلانات والبيانات ، وعلى الأخص الآن .

ويتعين أن يساعد اجتماع القمة هذا فى خلق بيئة تفضى إلى قيام علاقات إيجابية وعلى نمو إقليمى . ولهذا فإننى أشعر بالغبطة والسرور لأن إعلان هانوى الذى سنوقعه فيما بعد ولأن خطة عمل هانوى التى سوف نتبناها قد أكدا مجددًا على العديد من المبادئ والتعهدات التى نلتزم بها .

وتؤيد ماليزيا بقوة المبادرات التى تهدف إلى تقوية التعاون الاقتصادى الإقليمى وفى ترسيخ وتعزيز الأسس الاقتصادية للدول الأعضاء فى الآسيان وسوف نتعاون مع شركائنا فى مجموعة الآسيان من أجل تقوية المنطقة وجعلها بمعزل عن الاضطرابات الخارجية بقدر المستطاع . كما سنواصل دعم تكامل اقتصادى أكبر والإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان .

وقد أضعفت الأزمة الاقتصادية الاقتصادات الآسيوية وزعزعت الاستقرار القومى . وقد طرد آلاف الأشخاص من عملهم بينما تقلصت القوة الشرائية لهؤلاء الأشخاص إلى حد كبير . كما أن الشركات ، الكبيرة والصغيرة على السواء ، قد توقفت عن العمل . وهكذا رحبت ماليزيا بالإجراءات المقترحة التى وردت فى خطة عمل هانوى لتعزيز وتشجيع التنمية الاجتماعية ومعالجة التأثير الاجتماعى المباشر للأزمة الاقتصادية .

وتتطلع ماليزيا بوجه خاص إلى «قمة الآسيان الثانية + ٣» التى تضم زعماء الصين ،

واليابان ، وكوريا الجنوبية . وبسبب ثقلها الاقتصادى ، فإن سياسات وإجراءات هذه الدول الثلاث الواقعة فى شرق آسيا تنطوى على تأثير مهم وله مغزاه ، ليس فقط على الاقتصاد الإقليمى وإنما أيضًا على الاقتصاد العالمى . وتقدر ماليزيا التزام الصين بعدم تخفيض قيمة عملتها ، كما تقدر جهودها فى مضمار الإصلاحات الاقتصادية والنمو المحلى . فى الوقت ذاته ، ترحب ماليزيا بالإصلاح الذى تجريه اليابان فى القطاع المالى ، وبالمبادرة اليابانية لتوفير سلسلة من إجراءات الدعم تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٠ مليار دولار أمريكى ، والتى تهدف إلى مساعدة الدول الآسيوية فى التغلب على صعوباتها الاقتصادية الراهنة .

ومما لا شك فيه أن الاضطراب المالى قد أكد على العديد من التحديات الكامنة فى العولمة ، وحتى ونحن نحتضن العولمة ، فإنه ينبغى لنا أن ندرك الأخطار التى تصاحبها . ورغم أن ماليزيا ترحب بقرار وزراء مالية دول مجموعة السبع فى أكتوبر عام ١٩٩٨ بشأن تعزيز النظام المالى الدولى ، فإنه لابد من أن نتذكر أنهم ينظرون إليه من برجهم العالى ، فمشكلاتنا قد لا تثير اهتمامهم . ولهذا نحتاج إلى إيجاد منتدى أكثر ملائمة لمناقشة احتياجاتنا .

٣- المَمَرُّ السَّرِيعُ للوَسَائِطِ المُتَعَدِّدَةِ وَالتِّجَارَةِ الإِلِيكْتُرونِيَّةِ . (*)

ليس ثمة شك فى أن أية مناقشة تدور حول المجتمعات الإليكترونية فى آسيا لا يمكن أن تتوافق مع التقدم السريع «للاقتصاد الرقمى» ، حيث من المؤكد أن التجارة الإليكترونية ، ستلعب دوراً متزايداً باستمرار . وإنه لمن دواعى سرورى أن البعض من أعضاء اللجنة الاستشارية الدولية التابعة للممر السريع للوسائط المتعددة ، والذين يمثلون النخبة من المتخصصين فى هذا الموضوع ، تمكنوا من تخصيص جزء من وقتهم للمشاركة فى هذه المناقشة .

وبادئ ذى بدء ، لابد من الإشارة إلى أن تلاقى التكنولوجيات قد فرض تلاقى الصناعات من خلال «نظام تجارى إليكترونى» يعمل على تشجيع وتسهيل العمليات التجارية التى لا حدود لها ، ورغم أنها لا تزال فى مرحلة الطفولة ، إلا أن التجارة الإليكترونية تمثل حداً جديداً سوف يحدث ثورة فى الطريقة التى تعقد من خلالها الصفقات التجارية على المستوى العالمى . ولقد تطورت شبكة الإنترنت الآن وصارت فى مرحلة النضج كواسطة للتجارة الإليكترونية ، حيث تطورت فى حجمها ومداها ، وإمكانية الوصول إليها .

وقد باتت شبكة الإنترنت بالفعل وسيلة فعالة للصفقات والمعاملات التجارية ، والتى بلغ إجمالى مبيعاتها السنوية ٢ , ١ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ . ورغم أن هذا الرقم يعد صغيراً ، فإنه من المتوقع أن يزيد وينمو مع استمرار إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات من

(*) خطاب فى المائدة المستديرة للاقتصاديين فى المجتمعات الإلكترونية فى آسيا . سرى كيمبانجان - ماليزيا ، فى ١٣ يناير ١٩٩٨م .

قبيل الأمن ، والقوانين التجارية ، والممارسات التجارية ، والضرائب ، والمقاييس الفنية المشتركة ، وإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت . وقد توقع المحللون أن تشهد المبيعات السنوية الإجمالية من خلال شبكة الإنترنت زيادة تربو على ٧,٣ بليون دولار أمريكى بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ ، وأن تزيد نسبة المبيعات عن ١٨٦ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ . وسيكون لحجم وتأثير هذا النمو أبعاده ومضامينه الواسعة ، ليس فقط فى عالم التجارة ، بل أيضا فى عالم الحكم .

والحقيقة أن التطورات فى مضمار التجارة الإليكترونية ، والتى تعد مظهرًا من مظاهر «الاقتصاد الرقمى» ، تساعد فى أن يظهر على السطح العديد من المشكلات ذات الصلة والتى تشكل تحديًا للممارسات الراسخة والمشتركة ، وأيضًا للقوانين والنظم . وفى إطار هذا «الاقتصاد الرقمى» ، ستكون الأنشطة التجارية ممكنة عبر الحد الأدنى للحركة الطبيعية للأشخاص ، ولحركة الأموال ، وفى العديد من الحالات ، لحركة نقل المنتجات . علاوة على ذلك ، فإن العقود ونقل قيمة الأصول سيتم إنجازها عبر الوسائل الإليكترونية . وفى مثل هذه الحالة ، فإن العديد من القواعد والقوانين الحالية التى نراها مطبقة فى عالم الاقتصاد فى وقتنا الحاضر ، لم تعد صالحة للتطبيق فى دنيا «الاقتصاد الرقمى» . وسواء شئنا أم لم نشأ ، فإن الإحصائيات تظهر أن التجارة الإليكترونية سوف تصبح جزءًا من حياتنا فى المستقبل القريب . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا جميعًا الاستعداد لاحتضانها ، وإلا سوف نتخلف عن الركب وسنفقد الكثير من مقومات الاقتصاد فى الوقت الذى سيصبح فيه عالم التجارة إليكترونيًا .

وهنا فى ماليزيا ، فإننا قد حرصنا على أن نسلك نهجًا واقعيًا وعمليًا . وفى هذا الإطار ، نفضل أن نخوض تجارب لمواقف أقرب ما تكون إلى واقع حياتنا المعاشة بدلاً من أن يجرفنا تيار التكنولوچيات والبدع العابرة .

وبقدر ما أمكن ، فإننا قد اخترنا أيضًا ألاّ نركب الموجات القادمة إلينا فحسب ، بل

أيضًا أن نحكم السيطرة عليها . ولعل هذا هو السبب الذى قد جعلنا نواكب التوجهات العالمية ، وأن نجرى تجارب لدراسة مضامينها وآثارها على شعبنا ، وأن نتعاون فى ميدان البحث والتنمية ، وأن نسعى لتطوير استراتيجيات ملائمة .

وفى هذا الإطار ، استطعنا أن نطور برنامجًا لتكنولوچيا المعلومات لدعم رؤيتنا لكى نصبح أمة متقدمة تماما بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ومن بين أشياء أخرى ، يلخص برنامج تكنولوچيا المعلومات هذا استراتيچيات مختلفة ، والتى من شأنها أن تساعدنا على إقامة مجتمع معرفة من خلال تنمية الأفراد ، والبنية الأساسية واستخداماتها . ولقد بدأنا بالفعل فى بناء الأساس اللازم لدعم مجتمع المعرفة هذا ، وهذا الأساس يأخذ شكل الممر السريع للوسائط المتعددة ، والذى يعتبر أول استثمار رئيسى لنا فى المستقبل .

ولقد وصف بعض النقاد مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بأنه «مشروع طموح ضخم يتسم بالعظمة والأبهة إلى حد المبالغة» . وأعترف بأنه مشروع طموح ، بيد أن الماليزيين لن ينفذوا هذا المشروع بمفردهم . صحيح أننا سنشارك فيه مشاركة فعالة ، ولكنه لمصلحة العالم بأسره . وكان تصورنا لهذا المشروع العملاق أنه بمثابة حقل تجارب لكل من يريد استخدامه ، ولكل شخص من أى مكان . ولسوف نساهم بالنصيب الأكبر من الاستثمارات فى البنية الأساسية لهذا المشروع ، أضف إلى ذلك أن السياسات والقوانين التى قد قمنا بصياغتها ووضعها موضع التنفيذ لن تكلفنا شيئًا ، وكذلك الممارسات التى قد صممناها للمشروع . وبالنسبة إلى البنية الأساسية الصعبة له ، مثل الألياف البصرية ومنشآت الاتصال الأخرى ، فسوف تنفذها شركات خاصة كجزء من استثمارها فى المشروع ، والذى من الطبيعى أن تجنى أرباحا منه . وحتى الأرض الخاصة بالمشروع سيتم تقسيمها وبيعها إلى المستثمرين الذى يرغبون فى إقامة مرافقهم ومنشآتهم والاستفادة من البنى الأساسية الصعبة والسهلة التى قد وفرناها .

وأصار حكم القول بأنه يتعين علينا إنفاق بعض المال ، وهو فى الحقيقة مبلغ كبير ،

ولكن فى حدود قدرتنا . ورغم أن تخفيض قيمة العملة قد أضعف قدرتنا إلا أنه ما زال باستطاعتنا الاستمرار والمضى قدمًا فى طريقنا . ولذا سوف يستمر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولابد من أن يستمر ببساطة نظرًا لأن الطلب على المرافق والمنشآت التى عرفنا الاستثمار فيها قد شهدت زيادة كبيرة وحقيقية . وهو مشروع عظيم وذلك ليس لأنه من بنات أفكارنا ورؤيتنا وحدنا ، وإنما لأنه يعكس رؤية كل الأفراد الذين سيجعلونه مشروعًا عظيمًا . وإن جاز أن أقول ذلك ، فإنه ليس ثمة مشروع فى أى مكان استفاد تمامًا من تكنولوچيا المعلومات التى استفادت بدورها من القدرات التى وفرتها أفضل أدمغة تكنولوچيا المعلومات والمتاحة حاليا فى العالم كله . وهذا المشروع يستفيد فى الحقيقة من اللجنة الاستشارية الدولية التى أقيمت لضخ الأفكار الخاصة بهذا المشروع العملاق وجعله قادرًا على اختبار الأفكار والتكنولوچيات الجديدة والتى هى بحاجة إلى بيئة حياة حقيقية لإثبات عمل هذه الأفكار .

والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يمضى قدمًا وفقًا لجدوله الزمنى ، ونظرًا لأن الاستجابة للمشروع قد فاقت توقعاتنا ، فإننا قد منحنا تفويضا إلى ١١٠ شركة بالعمل فى تنفيذه ، من بينها ٧٨ شركة شرعت فى تنفيذ مهامها وعملياتها بالفعل . ومنذ أبريل عام ١٩٩٧ ، تلقينا ١٧٨ طلبا من شركات مختلفة للعمل فى المشروع ، منها ٣٩٪ من شركات أجنبية ، و٣٥٪ من شركات ماليزية ، و٢٦٪ من شركات ماليزية وأجنبية مشتركة .

وقبل ما يقرب من عام على تدشين المشروع ، بدأنا ، بالفعل نرى القيمة التى أفرزتها وأوجدتها تجارة عصر المعلومات . ويتبين من الإحصائيات الخاصة بالمشروع ووضع الشركات القائمة على تنفيذه أن هناك استثمارًا متزايدًا فى الأنشطة ذات القيمة العالمية المضافة ، حيث يبلغ العائد إلى نسبة الاستثمار ما يقرب من ١ :٣ .

وهناك أيضا علاقات ودلائل على تشكيل مجموعة من الصناعة الجديدة التى ترتكز على الخدمات ، أو ما يمكن أن نطلق عليه الصناعة الخدمية ، ولا سيما فى مجالات مثل

تطوير البرمجيات ، وابتكار وخلق المضمون ، والرسوم المتحركة ، والإنتاج الإذاعى والتليفزيونى ، والاتصالات اللاسلكية . وبالنسبة لجميع الشركات التى تقدمت بطلبات للمشاركة فى المشروع ، فإن العائدات الإجمالية المتوقعة خلال العام الخامس من تشغيل المشروع تبلغ حوالى ١٣ بليون رينجت ماليزى ، فى حين تصل الأرباح المتوقعة لنفس الفترة إلى ما يقرب من خمسة بلايين رينجت . وهذا كله فى مقابل استثمار قيمته نحو أربعة بلايين رينجت ماليزى .

وبالإضافة إلى هذا ، واستناداً إلى كافة طلبات التوظيف التى تلقيناها بشأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإن عدد العاملين المطلوبين بين حلول نهاية السنة الخامسة لأعمال التشغيل فى المشروع يربو على ٢٣ ألف عامل . وإدراكا لهذه المتطلبات ، فإننا قمنا مؤخراً بتحديد التفويضات والتراخيص الممنوحة للمشارك فى المشروع بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالى كأحد الإجراءات التى تساعد على تلبية احتياجات الشركات من الموارد البشرية .

وكما يدرك الكثيرون منكم ، فإنه من أجل الإسراع فى تنفيذ المشروع ، تم تحديد سبعة من التطبيقات والاستخدامات الرئيسية للمشروع ، والتى يتمثل أحدها فى إيجاد إطار العمل الضرورى والبنية الأساسية اللازمة لدعم مبادرات التجارة الإليكترونية فى ظل تطبيق سياسات تسويقية قومية تتجاوز حدود الدول . وعلى الرغم من أن القطاع الخاص هو الذى يقود أساساً نمو التجارة الإليكترونية ، إلا أن هنالك حاجة لمراقبة وتنظيم هذا النمو من أجل إيجاد البيئة السليمة والمناسبة لازدهار التجارة الإليكترونية .

وهناك العديد من المشكلات التى تحتاج إلى دراسة وفحص ، وأيضاً العديد من الحواجز التقليدية التى يجب إزالتها والتغلب عليها . ومع هذا ، فإن ثمة عنصر حيوى وحاسم يعتبر ضروريا لدعم وتعزيز التجارة الإليكترونية ، ألا وهو البنية الأساسية الصحيحة للاتصالات اللاسلكية ، ولعل هذا هو السبب الذى دفعنا إلى إعداد وتجهيز المشروع إعداداً

وتجهيزًا خاصًا . ومع وجود بنية أساسية للاتصالات اللاسلكية ذات نطاق ترددى عالمى لدعم الحد الأقصى لمتطلبات تشغيل التجارة الإليكترونية ، فإن المشروع يعتبر قاعدة مثالية للشركات التى تريد تطوير التكنولوچيات العصرية وابتكار نماذج تجارية لتحقيق أقصى استفادة من الإمكانات والطاقات الكامنة فى التجارة الإليكترونية ، إذ أن هذه الإمكانيات والطاقات لا حدود ولا نهاية لها . وبينما يستطيع مطورو التكنولوچيا تطوير أساليب وأدوات لتسهيل التجارة الإليكترونية ، من قبيل برامج أمان للكومبيوتر وأنظمة للدفع ، فإن باستطاعة مطورى المحتوى أو المضمون التأكيد على الثقافات المتعددة لماليزيا من أجل تطوير مضمون محلى للمنطقة وللعالم كله .

وإذا ما نحينا جانبًا ما تجلبه لنا من فرص عديدة مثيرة ، فإنه مما لا شك فيه أيضًا أن التجارة الإليكترونية تمثل تحديات كثيرة ، ليس فقط بالنسبة لدول مثل ماليزيا ، ولكن أيضًا لعامة الدول التى تريد أن تخطو خطوات صحيحة وهى تستقبل القرن الحادى والعشرين . ولهذا فإن أسلوب الحكم الصحيح يعد ضروريًا لضمان استجابة وحساسية القوانين والسياسات لما يستجد من تطورات تكنولوچية .

والحقيقة أن المطلب الأساسى للانطلاق الناجح للتجارة الإليكترونية هو الثقة ، وضمان إمكانية عقد الصفقات التجارية فى سلام وأمان . وهذا صحيح على نحو خاص عندما تصبح المعلومات غير الملموسة ، والسلع ، والخدمات مصادر ومنتجات اقتصادية يتم نقلها والتعامل بها عبر الحدود . ومن ثم ، فإنه من الأمور الملحة تطوير نظام سليم للحكم للتعامل مع حركة نقل المعلومات هذه وإدارة الموارد القائمة على المعرفة من خلال تحقيق النمو فى التجارة الإليكترونية على مستوى العالم .

ومن بين المشكلات السائدة المرتبطة بالتجارة الإليكترونية تلك المشكلات الخاصة بالتمويل مثل الجمارك والضرائب ، وأنظمة الدفع الإليكترونى ، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت وكذلك التداول والتعاملات فى البورصة من خلال الإنترنت . وكل هذه

المشكلات بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر فى سياق الأنظمة المالية ، والقانونية والتنظيمية الخاصة بكل دولة من دول المنطقة .

وثمة مشكلات قانونية أخرى من قبيل وجود قانون تجارى موحد ، والموائمة الدولية لأطر العمل القانونية لمعالجة الممارسات التجارية المختلفة والقوانين التجارية الموجودة فى البلدان المختلفة . وعلى سبيل المثال ، تحتاج قوانين الإنترنت إلى معالجة مشكلات والتعامل مع قضايا ترتبط بتحديد المسئولية القانونية لأولئك الأشخاص المشاركين فى تعاقدات وصفقات التجارة الإليكترونية ، بما فى ذلك المستهلكين ، ومزودى خدمات الإنترنت ، ومقدمى الحلول والوسطاء المتعددين .

كما أنه لابد من إيجاد حل لمشكلة حماية المستهلك والخصوصية فى إطار الصفقات والتعاملات التجارية عبر الحدود .

وهناك حاجة أيضًا إلى إطار عمل قانونى فعال لحماية حقوق النشر ، والبراءة والعلامة التجارية للحيلولة دون إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية وحماية مزودى المضمون ومزودى خدمة المضمون . ويتعين أيضًا أن تعالج قوانين حماية الملكية الفكرية مشكلة العلامات التجارية المستخدمة فى مجال الإنترنت ، وكذلك العلاقة بين أسماء حقول شبكة الإنترنت والعلامات التجارية ، والحدود القانونية للعلامات التجارية المسجلة أو حقوق النشر فى مجال قواعد البيانات .

وثمة مشكلة هامة أخرى تتعلق بالتعاون الدولى فى ميدان المعايير والمقاييس الفنية ، والتى سوف تمهد الطريق لوضع برنامج مشترك بشأن البطاقات الذكية ، ووضع معايير مشتركة للاتصال البينى والتشغيل البينى ، وكذلك الأعمال المرتبطة بالبنى الأساسية العامة والتحقق من مدى صلاحيتها .

والحقيقة أن الدول التى لديها بنية أساسية راسخة لدعم التجارة الإليكترونية فيما

يتعلق بالموارد البشرية وحجم مزودى الخدمات ، وأيضًا التى لديها حصة أكبر من السوق وإمكانية أفضل للوصول إلى السوق ، سوف تتمتع بلا شك بميزة التفوق على غيرها من الدول الأخرى . ومع هذا ، فإن فرصة تطوير التجارة الإليكترونية تقدم نفسها أيضا للدول الأخرى فى المنطقة الآسيوية والتى تعتبر فى وضع جيد يؤهلها للقفز إلى عصر المعلومات .

وهكذا ، يمكن القول بأن المبادرة الإقليمية قد تكون ضرورية لمعالجة المشكلات السائدة التى يفرزها «الاقتصاد الرقمى» والتجارة الإليكترونية ، وهى المشكلات التى ألقيت الضوء على بعضها آنفًا . وعلى سبيل المثال ، فإن وجود إطار عمل آسيوى للتجارة الإليكترونية قد يوفر البرنامج الخاص بالرؤية الجماعية للسوق الرقمية الناشئة ويحدد المشكلات الرئيسية ونحن ندخل إلى العصر الإليكترونى الجديد للتجارة . كما سيوفر إطار العمل هذا الأساس أو القاعدة اللازمة لإجراء مناقشات لتسهيل تطوير موقع لائق لمجموعة الآسيان يمكنها من تحفيز الثورة الإليكترونية .

ولا يفوتنى هنا التأكيد مجددًا على التزام الحكومة الماليزية بدعم نمو وتطوير التجارة الإليكترونية . فمن خلال الممر السريع للوسائط المتعددة ، نعكف على تكريس جهودنا لتطوير تكنولوچيات الوسائط المتعددة التى ستزيل الحواجز أمام المعاملات التجارية وتعزز عمليات التسويق عبر الحدود ، ونود أن نوجه الدعوة إلى جيراننا فى مجموعة الآسيان وكذلك إلى أى شخص لديه الاهتمام الجاد بتقديم أية معلومات من شأنها أن تسهم فى إحراز التقدم المنشود نحو العالم الإليكترونى ، ونحن ندعوه لكى ينضم إلينا فى هذا الجهد الجماعى .

٤- إنعاش جيرانك يحقق لك الانتعاش الاقتصادي. (*)

ماليزيا الآن ليست مثلما كانت عندما التقينا آخر مرة هنا . فالاقتصاد الماليزى لا ينمو ولا يسير على نحو جيد . إذ أننا فقدنا الكثير من جراء الأزمة المالية التى اجتاحت دول آسيا ولم تعد بلادنا تشهد نمواً اقتصاديًا بنسبة ٨٪ كما قد كان عليه الحال قبل تسع سنوات وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٩٧ . بيد أن مثل هذه الصعوبات الصغيرة لن تؤثر على واجب الضيافة الذى يجب أن نضطلع به حيال ضيوفنا ، وهو واجب نابع من تقاليدنا التى علمتنا أن المضيف لابد من أن يكرم ضيوفه ويؤثرهم على نفسه . ومن ثم ، فإننى ما زلت أعتقد أن الماليزيين يعرفون كيف يكرمون ضيوفهم .

وعلى أى حال ، فإننا الآن فى منتصف شهر رمضان المبارك ، وهو شهر الصوم عند المسلمين والذى يأمرهم الله فيه بالإمساك عن الأكل والشرب ، بل وبالإمساك عن الفحش من الكلام من شروق الشمس إلى غروبها . والمسلمون الماليزيون ليسوا متشددين أو متعصبين . ومن المؤكد أننا لسنا إرهابيين متطرفين نستهدف السائحين الأجانب . بيد أننا نؤدى فريضة الصوم فى رمضان على نحو جاد . ومع هذا فإننا نراعى مشاعر إخواننا وضيوفنا من غير المسلمين . فهؤلاء بوسعهم تناول الطعام أو عمل ما يحلو لهم كما هى العادة . ولذا ، فإنه إذا لم يشارككم المسلمون ، خلال شهر رمضان ، تناول الطعام أو شرب الشاى ، فهذا لا يعنى أنهم أهل غلظة وفظاظة . ورغم هذا فإن العديد من الماليزيين ليسوا مسلمين وهم لا يصومون . وبإمكانهم الانضمام إليكم ، وهكذا نجد أن كرم الضيافة لدى الماليزيين سمة باقية ودائمة حتى فى شهر الصوم .

(*) خطاب فى الحوار الباسيفيكى الرابع فى سرى كيمبانجان- ماليزيا- ١٢ يناير ١٩٩٨م .

لقـد جئـتم إلى هنا لمناقـشـة شـئـون جـيـراننا فى منطقـة المحـيط الهـادى ، أى الدول والشعوب التى تعيش على ضفـتى هذا المحيط . والهدف من وجودنا هنا ، وعلى ما أعتقد ، هو أن يفهم كل منا الآخر . فبينما نندفع صوب القرن الحادى والعشرين ، نريد أن نرى عالما أفضل ، والمحيط الهادى ، ذلك الحاجز الذى يوحدنا أيضًا ، يعد جزءًا مهمًا من ذلك العالم . ومن الأهمـيـة بمكان أن تسـهم شعـوب المحيط الهـادى فى بناء ذلك العـالم الأفـضل الذى ننشده .

وفى الوقت الحاضر ، نجد أن الأداء الاقتصادى للدول المطلة على السـاحل الغربى للمحيط الهـادى ليس بالأداء العظيم . وإننى على ثقة من أنكم ستناقشـون كيف يمكن أن نجعل هذا الأداء الاقتصادى عظيـمًا مرة أخرى ، وكيف نستعيد الثقة التى تعد ضرورية لقوى السوق حتى نتفاعل معًا بصورة إيجابية وبناءة . ويبدو أننى أميل إلى التحدث كثيرًا عن هذا الموضوع . ولذلك لن أتحدث كثيرًا عن الاقتصـاد والشئون المالية . بل سأصـغى وأنتظر وجهات نظركم وآراءكم واقتراحاتكم .

وبدلاً من الاستسـلام لهذه المشكلة الصغيرة ، نجد أن ماليزيا تؤدى عمـلاً جيدًا ، بل وتبلى بلاءًا حسـنًا فى ظل مـا تعـانيه من توتر . إذ أننا لطالما تفـاخرنا بتمـسكنا بوحـدتنا وعقلانيتنا . فمنذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧ ، ومنذ أن تكيفنا على العيش فى مجتمعنا القائم على تنوع الأعراق والأجناس ، قد تمكنا من البقاء والعمل معًا بصورة جيدة تمامًا . وبالطبع لم يكن هذا بالأمر اليسير .

وفى عام ١٩٦٩ ، وقعت أحداث شغب عرقية قتل خلالها العديد من الأشخاص فى شوارع العاصمة كوالالمبور . وتوقع الناس تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة بين الحين والآخر . بيد أنه لم تقع حادثة واحدة منذ عام ١٩٦٩ . ولقد خرجنا من أحداث ذلك العام ونحن أكثر وعيًا بالضرر الذى لحق بنا من جرائها وبالحاجة إلى تفادى تكرارها . ومنذ ذلك الحين ، أصبحنا أكثر اتحادًا ، وكانت لدينا دائمًا حكومات بها ممثلون للأعراق والأجناس

المختلفة فى بلادنا .

والحقيقة أن ماليزيا قد نجحت فى أن تكون ديمقراطية دون أن يتزعزع استقرارها . ونحن نعتقد أن الانتخابات هى التى يجب أن تحدد الشخص الذى يتولى مهمة تشكيل الحكومة . وبمجرد أن يتحقق لنا ذلك من خلال الانتخابات ، فإننا لا نحاول الإطاحة بالحكومات القائمة من خلال تنظيم مظاهرات أو إضرابات فى الشوارع ، حتى ولو كانت مشروعة من الناحية الديمقراطية . ونحن لا نعارض بقاء الحكومات فى السلطة . ولقد ظلت الحكومات تعى دائمًا بأن إعادة انتخابها أمر يعتمد على أدائها . ولذا فإنها تسعى جاهدة للوفاء بوعودها والتزاماتها ، وبتطوير البلاد ، وتوفير البنية الأساسية الضرورية والسهر على راحة الشعب ورفاهيته .

ولابد من أن تنجح هذه الحكومات فى مهامها طالما أنها تحرص على إعادة انتخابها مرات ومرات . ولعل البعض يقول إنه ليس ديمقراطيًا أن نغير الحكومات فى كل انتخابات ، ونحن نقول إنه ليس ديمقراطيًا ألا ندع الشعب يقوم باختيار حكومته . فإذا أراد الشعب عودة نفس الحكومة ، فهذا حقه الديمقراطى . وحقه الديمقراطى أيضًا انتخاب عدد كبير من أعضاء المعارضة لضمان إجراء مناقشات حية .

ولذا نجد أنه فى الوقت الحاضر ، وإن يكن بدرجة أو أخرى ، أن نفس الحزب هو الذى يحكم . وأقول «بدرجة أو أخرى» ، نظرًا لأنه وعلى الرغم من تشابه السياسات وتماثلها ، إلا أن أنماطها قد تختلف اختلافًا جذريًا . ورغم هذا ، فإن جميع الحكومات الماليزية ومنذ الاستقلال فى عام ١٩٥٧ ، قد ركزت جهودها على تنمية وتطوير البلاد ، بل كل جزء فيها ، سواء المناطق الريفية أو الحضرية .

وفى مضمار الشئون الدولية ، تتبنى ماليزيا سياسة عالمية تقوم على مبدأ «دع جيرانك يزدهرون» ، إذ أننا لا نؤمن بالألعاب التى تعتمد على رقم الصفر ، حيث تكون مكاسب شخص ما هى خسائر شخص آخر . ومن المؤكد أننا لا نريد تدمير منافسينا لكى نحصل

على النذر اليسير مما لديهم . ولذا فإننا نؤمن بصيغة التكافؤ التى من خلالها نحقق لأنفسنا ولشركائنا المكاسب المتساوية .

وفى إطار تجربة «دع جيرانك يزدهرون» ، وكما يحلو لنا أن نصف هذه السياسة ، نجد أنها تؤدى أيضًا إلى ازدهارك . وعندما كنا دولة تعتمد فى اقتصادها على إنتاج سلعتين ، جاء الأجانب للاستثمار فى الصناعات المختلفة لدينا . ولم نكن نعتقد أن باستطاعتنا صنع أى شىء آخر غير القباقيب الخشبية . بيد أن الأجانب علمونا كيف ننتج سلعًا إليكترونية متقدمة من أجل التصدير .

وكنتيجة للتصنيع من جانب الأجانب ، تحقق لنا الازدهار والرخاء الاقتصادى واستطعنا شراء أشياء كثيرة من بلدان أخرى . واستفاد الأجانب بدورهم لأننا اشترينا الكثير من منتجاتهم . وبعبارة أخرى ، فإننا فى مقابل مساعدتهم لنا فى تحقيق ازدهارنا فإننا ساعدنا أيضًا فى ازدهارهم بأن جعلنا من بلادنا سوقًا جيدة لمنتجاتهم .

ومن ناحية أخرى ، عندما كانت ڤيتنام تحاول الحفاظ على استقرارها بعدما توحدت البلاد مجددًا ، قرر العديد من الڤيتناميين الهجرة . وكانت ڤيتنام فقيرة جدا وكان هؤلاء المهاجرون فى الواقع من اللاجئين الاقتصاديين . وقد نزلوا بقواربهم إلى شواطئ ماليزيا نظرًا لقربنا الجغرافى من ڤيتنام . ولأنه لم يكن باستطاعتنا أن نوفر لهم ملاذا دائما ، كان يتعين علينا اتخاذ الترتيبات اللازمة لإرسالهم إلى دول أكثر كرمًا وضيافة منا مثل دول أوروبا ، والولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، ونيوزيلاندا .

ومع هذا كله ، لم نستطع أن نعيد توطين كل هؤلاء اللاجئين فى دول ثالثة .

ولحل هذه المشكلة ، تعاونا مع الڤيتناميين لإعادة تأهيل بلادهم وإعمارها . بل إننا استثمرنا فى ڤيتنام ، والله وحده يعلم مدى حاجتنا إلى هذه الاستثمارات . بيد أنه ومهما كان السبب ، بدأت ڤيتنام تشهد قدرًا من الازدهار والرخاء ، واستطاعت أن توفر لمواطنيها

المزيد من فرص العمل . وفى النهاية ، استطعنا إعادة ما تبقى من اللاجئين إلى بلادهم بعدما توفرت لهم هناك الكثير من فرص العمل المربحة . وهكذا فإن المساعدة فى ازدهار جار لك يساعد بدوره فى حل مشكلة هجرة مواطنين إلى بلادنا .

ولعلكم الآن تدركون السبب الذى يحملنا على الإيمان بضرورة المساعدة فى ازدهار جيرانك بدلاً من افقارهم واعتمادهم على استجداء الآخرين . فعندما تفقر الآخرين ، فإن مشكلاتهم ستتفاقم لتمتد إلى بلادك . وقد رأينا كيف أن الألبان غزوا إيطاليا رداً على الغزو الإيطالى لبلادهم قبل الحرب العالمية الثانية . فقد كان الألبان يعانون من مشكلة الفقر فى بلادهم . وحتى على الرغم من أن هؤلاء اللاجئين الألبان لم يحبوا الإيطاليين تماما ، إلا أنهم اضطروا للذهاب إلى إيطاليا للتجارة بسبب البؤس والحرمان فى بلادهم . ونفس هذا النوع من الهجرة الاقتصادية هو الذى دفع المكسيكيين للذهاب إلى الولايات المتحدة . ونحن فى ماليزيا نعتقد أنه إذا كان جيراننا أفقر منا ، فإننا سنواجه مشكلة الهجرة هذه وعواقبها الوخيمة . ولحسن الحظ أننا فقراء مثل جيراننا . والحقيقة ، فإنه بعد أن كنا يوماً ما نستضيف ما يقرب من مليونى عامل أجنبى ، بات لزاماً علينا الآن إعادة مليون من هؤلاء العمال إلى بلادهم . ونحن نقدر لشبكة «سى إن إن» الإخبارية الأمريكية ما قامت به من بث تقرير عن هذه المشكلة . فنحن نشعر حقاً بالامتنان لذلك .

إن الحكومات تريد بلا شك أن يعم الاستقرار فى البلاد بينما لا تريد المعارضة ذلك . ومن جانبها ، فإن الحكومة الماليزية لا تريد الاستقرار فى بلادها فحسب ، بل أيضاً فى المنطقة بأسرها . والحقيقة أننا نريد أن نرى الاستقرار وقد خيم على أرجاء العالم كله ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل الشىء الكثير حيال هذا الأمر ، كما لا يمكننا حتى القيام بدور بسيط فى هذا الشأن .

لقد عملنا بشكل جاد من أجل تحقيق الاستقرار فى ماليزيا ، ورغم المعارضة إلا أننا قد أحرزنا نجاحاً تاماً . ولأننا مستقرون فباستطاعتنا أن نتدبر أمورنا جيداً وأن ننجو من العاصفة

الشديدة التى تهب على بلادنا . ونحن قادرون على حل مشاكل من قبيل تلك التى تواجهنا الآن . وبالطبع فإننا لن نخرج من هذه المشكلات سالمين . والمؤكد أننا سوف نتضرر من جراء تلك المشكلات ، ولكن الماليزيين سوف يتغلبون عليها فى النهاية . ولا يزال من الحكمة استثمار الأموال فى ماليزيا .

ونحن نضطلع بدورنا على أكمل وجه فى محيط منطقتنا . إذ أننا فى سلام مع الجميع وكل منا فى سلام مع الآخرين . صحيح أننا نواجه جميعًا مشكلات فى الوقت الحاضر بيد أن ذلك من شأنه تحييد المشكلة . وإذا كان البعض منا يواجه مشكلات بينما لا يواجه آخرون مثلها ، فلن تكون لدينا قدرات أو إمكانات عندئذ للعمل معًا . ونحن ننوى الآن استخدام مشكلاتنا المشتركة والاستفادة منها فى تعزيز تعاوننا . ونأمل فى التعاون مع جميع الدول فى منطقة المحيط الهادى ، ونتوقع أن نستفيد من وراء هذا التعاون . ولذلك ستكون مناقشاتكم مثار اهتمامنا . ويحدونا الأمل فى أن نجنى ولو ثمار قليلة من أسلوب معالجتنا للمشكلات التى نواجهها .

٥- تحية من القطاع الخاص لمجموعة الآسيان . (*)

فى غضون العقود الثلاثة الماضية ، شهدت مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) تغيرات وتنمية هائلة . والحقيقة أن الإنجازات التى حققتها دول المنطقة كانت نتيجة للعمل الجاد الذى بذله كل من الحكومات والقطاعات الخاصة . وبدون التنمية الاقتصادية التى حققها القطاع الخاص لما كنا قد ارتقينا ونهضنا هكذا . ولهذا ، كان من الملائم أن نشارك اليوم فى اجتماع أطلقنا عليه «تحية القطاع الخاص لمجموعة الآسيان» . ودعونا أن نغتنم فرصة انعقاد هذا المؤتمر للاستفادة من إنجازاتنا ومن نكساتنا ، وكذلك لكى نخطط لإحراز نجاح أكبر فى السنوات القادمة . واسمحوا لى أن أعترف فى البداية بأن النجاح الذى نأمل فى تحقيقه سوف يتجسد ليصبح واقعًا ، إذا ما واصل كل من الحكومة والقطاع الخاص العمل معًا فى تناغم ووئام من أجل خير المنطقة وتحسين أوضاعها الاقتصادية .

وليس ثمة شك فى أن مجموعة الآسيان قد قطعت شوطا طويلا منذ تأسيسها فى عام ١٩٦٧ . إذ أننا بدأنا بخمس دول فقط ، هى ماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والفلبين . وفى عام ١٩٦٧ ، لم يمنحنا أحد فرصة كبيرة للنجاح . وقد قامت مجموعة الآسيان آنذاك بمحاولتين لم تدوما طويلاً من أجل تحقيق تعاون إقليمى ، الأولى فى عام ١٩٥٩ مع تكوين «آسا» اتحاد جنوب شرق آسيا ، والثانية فى عام ١٩٦٦ عندما تأسس «اتحاد مافيلندو» ، والذى كان يتألف من ماليزيا والفلبين وإندونيسيا . ومن الناحية السياسية ، تم تقسيم اتحاد «آسا» وفقا للدول التى استعمرتنا يوما ما . وبالطبع فإن دولة مثل تايلاند لم تستعمر أبدًا . أما دول منطقة الهند الصينية فهى إما كانت فى حروب ضد بعضها البعض أو تواجه ثورات واضطرابات مختلفة بعدما تحررت من نير الاستعمار الأجنبى .

(*) كلمة فى مؤتمر «تحية من القطاع لمجموعة الآسيان» - بيتالنج جايا - ماليزيا . ١٣ ديسمبر ١٩٩٧م .

والواقع أن اختلاف أيديولوچياتنا كان سببًا فى انقسامنا بل وأدى فى أوقات معينة إلى حدوث مجابهات . وكان هنالك قدر كبير من الشكوك إزاء بعضنا الآخر ، والتى ازدادت سوءًا بسبب دعاوى ونزاعات حول الأراضى والحدود الإقليمية . وكنا نميل آنذاك للانحياز إلى قطب أو آخر من القطبين اللذين كانا يحكمان العالم فى حقبة الحرب الباردة . والحقيقة أن النظرة المستقبلية كانت كئيبة فى ذلك الوقت .

واليوم ، نجد أن الموقف مختلف إلى حد كبير . ففى غضون ثلاثين عاما ، تطورت الآسيان لتتحول إلى منظمة محورية فى منطقة آسيا- الباسيفيك ، كما أنها تعتبر أنجح منظمة إقليمية فى العالم النامى ، وعلى الرغم من أنه ما زالت هناك خلافات معينة ، وتحديات ودعاوى متعارضة ، إلا أن المنطقة تتمتع بمناخ من السلام والاستقرار لا مثيل له ، كما تتمتع بتنمية اقتصادية هائلة . وفى ظل وجود سوق آسيوية بها ما يقرب من نصف مليار مستهلك ، فإن الآسيان تعتبر فى الغالب بوابة الوصول إلى السوق الشرق آسيوية الأوسع . ورغم أننا نواجه جميعا أزمة اقتصادية أدت إلى تقويض نمونا ، إلا أننا ما زلنا نحتفظ بقدراتنا وإمكاناتنا . ورغم أن النظام أو قواعد اللعبة السائدة فى عالم العولمة قد ترفضنا الآن ، إلا أننا نريد تعلمها فى الوقت المناسب لكى نعود ، وربما أقوى مما كنا عليه . وما نحتاجه الآن هو بناء وحشد قوتنا فى الداخل ، وتعزيز تنظيمنا ووحدتنا لتكون لنا الغلبة عندئذ .

وفى الوقت الحاضر ، أصبح لدينا تقريبًا واقعًا لتطلعات وآمال الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان من خلال قبول عضوية كل من ڤيتنام فى عام ١٩٩٥ ولاوس وماينمار فى عام ١٩٩٧ . وقد كنا نأمل أن تنضم كمبوديا إلينا حتى يكتمل حلم الآسيان . غير أن ذلك لم يتحقق بعد . ذلك أن الأحداث المفاجئة والمثيرة التى شهدتها كمبوديا دفعت الآسيان إلى تأجيل انضمامها إلى عضويتها . ويحدونا الأمل فى ألا يمر وقت طويل قبل أن تنتمى دول منطقة جنوب آسيا كلها إلى تجمع واحد .

وهناك كثيرون يتساءلون عن السبب أو الحكمة من وراء قبولنا دول مختلفة عنا إلى حد كبير فيما يتعلق بأيديولوچياتها وأنظمتها الاقتصادية . وهنا أود الإشارة إلى أنه فى عام

١٩٦٧ ، وعندما تأسست الآسيان ، كانت الاختلافات بين الدول الأعضاء المؤسسة الخمس كبيرة ، بل إنها كانت اختلافات ظاهرة وملموسة . وكانت الشكوك فيما بين هذه الدول أشد عمقا . وكانت هنالك صراعات خطيرة فيما بينها لم يتم تسويتها . ولكن الدول الخمس تناست خلافاتها ونحتها جانبا بصورة أو أخرى ، وواصلت محاولتها الرامية إلى إيجاد أرضيات مشتركة من أجل تعاونها . وليس ثمة سبب يدعو للافتراض بأن الخلافات القائمة بين أعضاء الآسيان لا يمكن التعامل معها أو معالجتها من قبل أناس قد أظهروا من قبل مهارتهم فى الدبلوماسية والتوصل إلى التسويات والحلول الوسط . إذ أن هؤلاء سوف ينجحون ، بل إنهم سيحرزون نجاحًا أسرع لو أننا تركناهم وشأنهم ولم تحبط أطراف خارجية جهودهم .

ولقد أظهرت الدول الأعضاء فى الآسيان أن لديها ميلاً متميزا إلى المرونة ، فهذه الدول ليست دوجماتية وهى دائمًا على استعداد للتعلم وتبنى استراتيجيات قد حققت نجاحا لأعضاء آخرين . وليس من قبيل المصادفة أن تظهر دول الآسيان تقدما بصورة موحدة باتجاه النجاح الاقتصادى . ولهذا فإنه من المنطقى أن يسير الأعضاء الجدد على نفس النهج وأن يسعوا لإقامة تجمع إقليمى يضم الدول النامية والذى يمكن أن يعلو فوق الجميع .

واليوم ، نجد أن دول الآسيان ، ولاسيما الأعضاء الأكثر نجاحًا ، فى خضم الأزمة الاقتصادية . وسيكون من الخطأ القول بأن حكومات هذه الدول وشعوبها ، وعلى الأخص رجال الأعمال ، تتحمل اللوم أو المسئولية الكاملة بسبب ذلك . إذ أنه قد كان هناك العديد من التجاوزات والمخالفات والممارسات الخاطئة ، ومن بينها بالطبع الحصول على قروض أجنبية ضخمة والعجز فى ميزان الموضوعات . وهذه المخالفات بحد ذاتها قد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادى أو حتى قلبه رأسًا على عقب . ولكن قيام هذه الدول بتخفيض قيمة عملاتها قد عجل بحدوث مثل هذه الأمور ، وزاد من حدة ومدى التقلبات الاقتصادية ، وتسبب فى حدوث موجة من الاضطرابات المالية . ولم يؤد ذلك كله إلى إفلاس الشركات

السيئة فقط وإنما أيضا إلى إضعاف قدرة الشركات الجيدة على البقاء . كما تعرضت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للخطر واضطر بعضها إلى الإغلاق . والحقيقة أن هذا الوضع برمته قد أرغم دول المنطقة على الاقتراض من الوكالات الدولية ، وهو ما أدى بوضوح إلى زيادة أعبائها من الديون الخارجية .

ولسوف تمر أعوام عديدة قبل أن تتمكن اقتصادات دول جنوب شرق آسيا من استعادة ولو بعض ما يشبه أداءها السابق . ويقول البعض إن الأمر سوف يستغرق شهوراً . والسؤال الذى نطرحه هنا هو : هل يمر وقت سريع قبل أن نرى الاقتصاد لا يحقق انتعاشا فحسب وإنما يواصل أيضا هبوطه وتباطؤه ، حتى على الرغم من الإجراءات الصارمة التى قد اتخذتها تلك الاقتصادات ، وعلى الرغم من البطالة وعمليات تسريح العاملين؟ وسيكون من قبيل التملق والمداهنة أن يبلغنا أحد بأننا سوف نتعافى بسرعة ، بيد أن الدول المستقلة التى تعتز بنفسها لن تتخلى عن الحرية الاقتصادية والسياسية إذا ما أمكن معالجة الانتعاش بمثل هذه السهولة . وفى أى من الأحوال ، هل يمكن أن يكون الانتعاش حقيقيا إذا لم تكن هناك سيادة؟

إننا فى دول جنوب شرق آسيا يجب علينا قبول حقيقة أننا فقراء الآن وأن الطريق إلى الإنعاش الاقتصادى سيكون طويلاً ومحفوفًا بالمخاطر . وإذا كنا نريد السير فى هذا الطريق ، يتعين علينا اختصار الوقت ، وأن نتعاون معًا . ونحن بحاجة فى الواقع إلى تطوير استراتيجية واسعة للآسيان لتحقيق الانتعاش . ولن يكون هذا بالأمر اليسير ، خاصة وأننا لم نعد وكلاء أحرار . ولكن هنالك الكثير الذى ما زال بوسعنا أن نفعله معا .

وفى المقام الأول ، لابد من استمرار وتعزيز التفاهم والتعاون الجيدين اللذين تمكن القطاع الخاص فى دول الآسيان من تطويرهما مع حكومات البلدان الآسيوية . ومهما كان ما نفعله للتغلب على مشكلاتنا فإنه يجب علينا أن نفعل ذلك معًا . وبالطبع فإننا لن نعمل على نحو يؤدى إلى الإخلال بتعهداتنا إزاء المؤسسات والوكالات الدولية والتى سنفى

بالتزاماتنا حيالها مهما كانت . بيد أن ما أريد قوله هو أن تلك الالتزامات لن تعوقنا تماما عن الحركة أو تصيبنا بالشلل التام .

ومنذ أن جرى تخفيض قيمة عملاتنا ، فإن أسعار تمويل وصرف هذه العملات فيما بيننا لم تتغير كثيراً . ولهذا يمكننا مواصلة معاملاتنا التجارية مع بعضنا الآخر وكما فعلنا تقريبا من قبل . والحقيقة أنه بوسعنا توسيع نطاق هذه المعاملات إلى حد كبير إذا ما احتفظت مواردنا الإقليمية بقدرتها التنافسية . والأمر كله يتوقف علينا فى القيام بذلك .

وفى الوقت ذاته ، يمكن إعادة النظر فى منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان من أجل الاسراع فى تنفيذها وتوسيعها . وإذا ما اعتبرت شيئًا جيداً فى أوقات الازدهار والرخاء ، أفلن تكون كذلك أو حتى أفضل من ذلك فى أوقات الشدة؟ إن الكثير فى هذا الصدد يعتمد على قدراتنا وعلى روح الوحدة الآسيوية والإيمان بالمساعدة المتبادلة . وفى اعتقادى أن تخفيض قيمة عملاتنا يمكن أن يساعد فى تسهيل المبادلات التجارية فيما بيننا . وهنالك العديد من الأشياء التى لا يمكن أن نشتريها من بعضنا البعض والتى يجب أن نبقى على قدرتها التنافسية الآن ، إذا كنا نريد أن تظل أسعار تحويل وصرف العملات لدينا ، وكذلك أسعار السلع متوافقة مع أسواقنا المحلية . ولقد اكتشفنا فى ماليزيا أن زيت النخيل ، على سبيل المثال ، يتم تحديد أسعاره بالدولار الأمريكى حتى بالنسبة للسوق المحلية رغم أن تكاليف الانتاج تحتسب على أساس القيمة المنخفضة لعملتنا المحلية (الرينجت) . وبينما لا نحسد مصدرينا على الربح الذى يحققونه من وراء تخفيض الرينجت ، إلا أننا نعتقد أنه لا يجب أن نضيف عبئًا آخر من جراء الربح الإضافى الذى يجنيه منتجو زيت النخيل عن طريق بيع منتجاتهم بأسعار التصدير فى السوق المحلية .

وإننى أدرك ، بالطبع ، أن زيت النخيل ليس شيئا يمكن أن نشتريه من بعضنا البعض . ولكن إذا تبنينا نظاما للأسعار فى إطار منطقة التجارة الحرة فسوف تصبح أسعار زيت النخيل أقل من أسعار الزيت المستورد من الخارج . وهناك العديد من المنتجات التى يمكن أن تخضع لآلية تسويق مماثلة كما هو الحال بالنسبة لزيت النخيل .

ويفترض العديد من الاقتصاديين أن تخفيض قيمة العملة يؤدى ، وبطريقة آلية ، إلى زيادة القدرة التنافسية ومن ثم زيادة الأرباح . ولكن الأمر ليس هكذا بالضرورة . ذلك أن الكثير من صادرات دول جنوب شرق آسيا بها عناصر ومكونات يتم استيرادها بعملات أقوى من عملتنا مثل الدولار الأمريكى . وتؤدى هذه الحكومات المستوردة إلى حرماننا من ميزة التكلفة المنخفضة . والشيء ذاته ينطبق على عمليات الشحن والتأمين فى الداخل وفى الخارج . ومن ثم ، فإن تخفيض العملة بنسبة ٤٠٪ لم يمنحنا ميزة بنسبة ٤٠٪ أيضا .

وإذا تم بيع المنتج الذى يحتوى على مكونات وعناصر مستوردة فى السوق المحلية ستكون هناك زيادة غير متعمدة فى السعر . وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المعيشة . وستكون هناك بالتالى مطالب لزيادة الأجور والتى ستؤدى إلى زيادة التكلفة المحلية . وفى النهاية سوف نخسر تماما الفائدة من وراء تخفيض العملة المحلية .

ولذلك ، إذا أردنا أن نجعل من منطقة التجارة الحرة لمجموعة الآسيان شيئا له قيمته ، فإنه يتعين علينا أن نحتاط للتأثير التضخمى لتخفيض العملة ، ومن الممكن أن نفعل هذا . وهو أمر يتطلب قدرًا كبيرًا من الانضباط والالتزام بين أفراد الشعب . ولكن نتائج زيادة المبادلات التجارية بين بلدان مجموعة الآسيان ستساعد فى الحد من آثار تخفيض العملة وتقصير أمد انتعاشنا الاقتصادى .

وعندما بدأت ماليزيا الترويج لحملة شعارها «اشترى المنتج الماليزى» ، اتهمنا بأننا نطبق سياسة قومية الاقتصاد . والمسألة لا تتعلق بقومية الاقتصاد على الإطلاق . وحين نقوم بتخفيض قيمة عملتنا المحلية بصورة فعالة فإن من شأن هذا التخفيض أن يجعل سلعنا المستوردة أكثر تكلفة بقدر يماثل نسبة التخفيض للعملة . ولمواصلة شراء السلع ، علينا توفير المزيد من الرينجت لسداد قيمة هذه الواردات . وقد انخفضت قيمة الرينجت بنسبة ٤٥٪ . فكيف لنا العثور على عملات إضافية بنسبة ٤٥٪ لدفع فاتورة سلعنا المستوردة؟ والحقيقة أنه فى ظل وضعنا الاقتصادى الحالى ، فإننا لا نستطيع حتى أن نجد كمية العملة

المحلية التى اعتدنا استخدامها لسداد قيمة وارداتنا من السلع . والواقع أنه لدينا الآن كميات أقل من الرينجت نظراً لسوء النشاط التجارى ولعدم القدرة على توليد الثروة . ومن ثم ، كيف يمكن أن نشترى نفس الكمية القديمة من السلع المستوردة؟ إن ما يمكننا شراءه من هذه السلع أقل بكثير من نسبة تخفيض العملة المحلية . وما أريد قوله هنا إننا لسنا من أنصار أو مؤيدى قومية الاقتصاد أو القومية الاقتصادية . وكل ما فى الأمر هو أننا عاجزون عن تدبير المال اللازم للشراء فليس من المعقول أن تتسبوا فى إفقارنا وتطلبوا منا بعد ذلك الاستمرار فى شراء ما تبيعونه .

والحقيقة أن ما هو صحيح بالنسبة لماليزيا هو صحيح أيضا بالنسبة للدول الأخرى فى مجموعة الآسيان والتى قد عانت من آثار تخفيض عملاتها . فما حدث لنا ينطبق على هذه الدول أيضا . ولكن نظراً لارتباط عملاتنا ببعضها ، فإن قيمة التخفيض لم تكن عالية جداً ، وهو ما يعنى أن السلع من دول الآسيان ستكون أرخص لدول أخرى فى الآسيان . وبالطبع فإننا نفضل بيع منتجاتنا وسلعنا خارج الآسيان بالعملة الصعبة حتى نحقق أرباحًا أكبر من وراء الفرق فى أسعار تحويل العملات . ولكن إذا أردنا أن نزيد من قدرتنا التنافسية فى دولنا ، فإنه يجب علينا شراء المنتج الآسيوى .

وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى أننى لست بصدد الدفاع عن النزعة الإقليمية الاقتصادية للآسيان . بيد أن الحقيقة هى أن لدينا الآن قدراً أقل من المال وهو ما يحتم علينا الشراء من مصادر أرخص . ولن تكون هناك قيود على الآخرين تمنعهم من إدخال منتجاتهم إلى أسواقنا ، ولكن إذا كانت أسعارهم أعلى فلن نشترى منهم . وكملاذ أخير يمكننا المقايضة من أجل زيادة تجارتنا لأننا لا نعرف متى سيزول الضغط الذى تتعرض له عملاتنا .

وما أقترحه هنا لا يعنى تجاهل قوى السوق . إذ تتطلب قوى السوق أن نشترى الأرخص والأفضل . ومن خلال الاستفادة من ميزة التخفيض المتزامن لعملاتنا ، فإنه باستطاعة دول الآسيان أن تزيد بالفعل من مبادلاتها التجارية مع بعضها البعض دون استبعاد

الدول الأخرى . وبهذه الطريقة سيساعد كل منا الآخر فى إنعاش اقتصاده وربما فى تنميته . وعندما نصبح أثرياء مرة أخرى وقادرين على تحمل تكاليف شراء السلع المستوردة من الخارج ، فسوف نفعل ذلك . والحقيقة أننا سنساعد فى استعادة مكانتنا فى التجارة العالمية من خلال العمل الجاد لإنعاش اقتصادنا بسرعة .

وهنا أود أن أقترح تكليف القطاع الخاص فى كل بلدان الآسيان بدراسة هذه الفكرة . وربما تعين على الحكومات أيضا دراستها . وقد نرفضها باعتبارها فكرة طائشة فى النهاية بيد أنه لن يضرنا أن ندرس ونبحث كل احتمال من شأنه أن يعيننا على استعادة عافية اقتصادنا . وينبغى دائما أن نكون متعقلين وعلى صواب ، ولكن فى مجالات كالتجارة والمال هنالك دائمًا طرق وأساليب جديدة لجمع المال . ولقد فقدنا ثروتنا إلى حد كبير لأننا لم نفهم ما كان يجرى فى العالم الفسيح من حولنا . وقد دأبنا على أن نطور الأسلوب العتيق والبالى الذى كانت تنتهجه بلادنا طوال ثلاثين عاما . وكنا نؤمن بالعمل الشاق والجاد وببذل العرق والجهد والدموع . ونحن نؤمن بالتعاون بين الدول وكذلك التعاون داخل المناطق وفيما بينها .

بيد أنه فى غضون الثلاثين عاما الماضية وجدنا أن المفاهيم والطرق والأساليب الخاصة بالتجارة قد تغيرت ، وعلى نحو مفاجىء فى بعض الأحيان . إذ أنه مع تطبيق الليبرالية ، اجتاحت بلادنا العولمة وقوى السوق . ومن ثم أخذنا على حين غرة ، وكان علينا أن ندفع الثمن وهو ثمن باهظ . ولكن بالنسبة للثمن الذى دفعناه فإنه يجب أن نحصل فى مقابله على شىء ولو بسيط ، ما لم يكن الخروج بدرس كامل عن كيفية تدبير وإدارة شئوننا وتحقيق النجاح .

ونحن نعرف أنه يتعين علينا قبول مالا يمكن رفضه . ونحن نبذل قصارى جهدنا الآن . وما لا يمكن أن يدوم أو يبقى لابد من القضاء عليه حتى يتمكن الناجون من العمل فى حرية لتعزيز مواقفهم . إذ يجب على الأشخاص الذين لا ضرورة لعملهم أن يتقاعدوا .

وباعتبارى طبيبا أجرى عمليات جراحية يوما ما ، فإننى أتفهم مدى الحاجة إلى بتر السيقان المصابة بالغرغرينا لإنقاذ بقية الجسم . فلابد لنا إذن من إجراء جراحة فعالة وناجحة . وسوف نفعلها فى النهاية . ولابد من أن نطمئن العالم أننا سننفذ ما قد تعهدنا بأن نفعله ومهما كان الثمن ، ونأمل أن ننجح فى نهاية المطاف فى استعادة الثقة حتى نسترد ثروتنا المفقودة .

وفى الوقت ذاته ، لابد من أن نعالج مجموعة الآسيان . وفى هذه المناسبة التى نحتفل فيها بالذكرى الثلاثين على تأسيس الآسيان ، ينبغى أن نجدد تعهداتنا والتزامنا حيال إقامة منطقة تنعم بالسلام ، والحرية ، والرخاء . وينبغى أن نقف جنبا إلى جنب وأن نتكاتف وتتضافر جهودنا حتى نعزز من قوتنا جميعا .

ولابد من أن يعمل القطاع الخاص فى بلادنا من خلال التعاون الوثيق مع القطاع العام ، وأن يتحقق ذلك أيضا فى كل بلد وفى المنطقة كلها فى إطار الآسيان . لقد حققنا الشيء الكثير فى الماضى من خلال التعاون بيننا ، ومن خلال تشاورنا ومن خلال دعمنا القوى لبعضنا البعض . والآن فإننا بحاجة أكثر من أى وقت آخر إلى مواصلة ذلك التعاون ، والتشاور والدعم . ومن ثم ، فإن ما قد نفعنا فى أوقات الرخاء ، لابد من المحافظة عليه كى ينفعنا فى أوقات الشدة . ولقد اتهمنا البعض بالإنكار وعدم إيثار الذات . ولربما كان الإنكار مجديًا لو أننا لم نعترف بأننا نواجه مشكلة خطيرة يمكن أن تعيدنا إلى ماضينا الاستعمارى . ورحلة العودة هذه لن تستغرق شهوراً . بل إنها سوف تستغرق سنوات وسنوات من العمل الشاق . ولكننا سنتمكن من العودة بمشيئة الله وسنعود سالمين معافين حتى إذا أصابنا مكروه .

والحقيقة أن لدى القطاع الخاص العديد من الأسباب لتحية الآسيان . وبعد توجيه هذه التحية ، دعونا نفكر معًا ، ونضع خطة للعودة إلى إنجازاتنا السابقة .

٦-عَلَى أَعْتَابِ ثَوْرَةِ الْمَعْلُومَاتِ. (*)

وضع الإنترنت والانفجار فى مجال الاتصالات اللاسلكية العالمية البشرية كلها على عتبة ثورة الإنترنت . إذ تتحرك تكنولوچيا المعلومات بسرعة الضوء ، لتفتح الأبواب أمام فرص لا نهاية لها وخيارات لم نكن نحلم بها لاستكشاف مجالات التجارة والأنشطة التجارية . وأود أن أشاركم هنا بعض الأفكار عن القوى التى سوف تشكل مستقبلنا الرقمى المشترك ، وأقصد بذلك ما ينطوى عليه هذا المستقبل من وعد وما نفعله فى ماليزيا من استجابة استراتيچية للاستفادة من هذا الوعد . وبشكل محدد ودقيق ، أود أن نستعرض معًا مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة والذى نعكف الآن على تطويره ، وأن ندعو إلى المشاركة الفعالة من جانب الشركات الكندية فى هذه المبادرة غير المسبوقة .

وبادئ ذى بدء ، يمكن القول بأن هناك قوتين رئيستين تسهمان فى تحول العالم : ظاهرة العولمة الجديدة ، والتقدم المطرد الذى تشهده التكنولوچيا . وليس أمامنا من خيار سوى عبور طريق المعلومات السريع . فمنذ اللحظة الأولى لاختراع الرقيقة الدقيقة طرأ تحول فى وجودنا كله ، إذ غيرت الرقيقة الدقيقة من أسلوب حياتنا وطريقة إنجازنا للأعمال التجارية . وبالنسبة لنا جميعا ، تصبح أجندة تكنولوچيا المعلومات أمرًا ملحا إذا أردنا إعادة تحديد موقع لنا فى عصر المعلومات الجديد .

وما أريد التأكيد عليه هنا هو أن الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا ليس مجرد كيان طبيعى قائم ، وهو ليس مجرد حديقة صناعية أخرى ، كما أنه ليس تقليدًا لوادى السيليكون فى الشرق الأقصى ، بل إنه يمثل نموذجا جديدا لإيجاد وخلق قيمة لعصر المعلومات ، ومن المتصور أن يكون الممر السريع للوسائط المتعددة حقل اختبار للتكنولوچيا

(*) كمة فى مؤتمر الاستثمار الكندى- أوتاوا- كندا ، فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٧م .

الفائقة والذى سيتيح إمكانيات كاملة لهذه الوسائط المتعددة . ونحن نتطلع إلى أن نصبح مركزا عالميا لتطبيقات واختيار مجالات التقدم البارزة لتكنولوچيا المعلومات واستكشافاتها . وبالنسبة لنا ، سيكون هذا فى الأساس الوسيلة التى تمكننا من الدخول إلى عالم الاقتصاد القائم على المعرفة الجديدة ، وانتقالنا من مرحلة الاعتماد على العمالة الكثيفة إلى مرحلة الصناعة ذات التكنولوچيا العالمية وصولا إلى عصر المعلومات . وسيكون هذا أيضا طريقنا السريع إلى الوضع المتطور تماما الذى حددناه كهدف لأنفسنا فى العقد الثانى من القرن القادم ، والذى نطلق عليه رؤيتنا فى عام ٢٠٢٠ .

وقد تجدون أن هذا الأمر يتسم بالتهور والاندفاع من جانب دولة نامية صغيرة . ونحن من أوائل الدول التى نعترف بأننا نخطو فقط خطواتنا الأولى فى عالم الوسائط المتعددة المعقد والمتطور . ولكن بوسعنا أن نوفر بيئة مثالية لازدهار التكنولوچيا . والحقيقة أن ما يساعدنا فى ذلك هو كوننا دولة نامية ، ونحن نؤمن فى الحقيقة موقعًا للحقول الخضراء بمنأى عن الأنشطة الصناعية أو المصالح المحضة ، وهو موقع مخصص للتجارة الإليكترونية فى العصر الحديث .

وأمامنا فى هذا المجال مثال جيد يتمثل فى الولايات المتحدة . ففى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مهدا للثورة الصناعية ، نجد أن أمريكا هى التى طورتها تطويراً كاملاً . وكانت أمريكا بعدئذ بمثابة حقل أخضر ضخم يتيح الفرصة لخلق أفضل الظروف لازدهار التكنولوچيا والتجارة ، لتكون حافزا للتصنيع . وقد اتخذنا هذا نموذجا أو مثالا للاقتداء به . وبطريقة متواضعة فإننا نأمل أيضا أن نضطلع بدور نشط ومحفز . وسوف تنحصر مهمتنا فى خلق بيئة مثالية لتكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، بيئة يمكن أن تحتوى على الإطار الطبيعى والاقتصادى والتنظيمى وإطار العمل السياسى الذى من شأنه أن يطلق العنان للآليات الإبداعية والخلاقة للابتكار والتقدم فى هذا المضمار .

وبالنسبة لدولة مثل ماليزيا ، والتى تعد أقل تقدما فى المجال الجديد للوسائط المتعددة ،

سيحتاج ذلك إلى قفزة تكنولوچية عملاقة . ولدينا الشيء الكثير الذى نتعلمه . وهنا فإننا نلجأ إليكم وإلى آخرين من أمثالكم . ونحن نعرف أن الممر السريع للوسائط المتعددة يمكن إنجازه فقط من خلال جهد جماعى هائل ، ومن ثم فإننا نسعى للتعاون مع العالم كله . وندعوكم إلى جلب عمليات التكنولوچيا الفائقة لديكم ، وجلب البحوث والتنمية ، ومهارات تكنولوچيا المعلومات لإجراء التجارب والمحاولات من جانبكم ، أو بالتعاون مع شركات ماليزية فى إطار مبادرة الممر السريع للوسائط المتعددة . ولذا فإننا بحاجة إلى قطاع عريض من شركات الاتصالات اللاسلكية ، والمعلومات ، والبرمجيات للاستفادة من الإمكانات والطاقات المتاحة ولإثراء البشرية بأسرها .

ولا شك أننا اليوم متوافقون بالفعل مع إمكانية وجود عالم بلا حدود فى إطار الاتصالات اللاسلكية . ولن يقضى ذلك على هويتنا ولكننا سنتطور إلى مجتمع قائم على المعرفة ، وهو أمر ينطوى على أهمية عظيمة نظرًا لعدم وجود حدود أو حواجز فاصلة أمام المعرفة والتكولوچيا ، وتختفى فكرة الميزة التنافسية لصالح المشاركة العالمية فى الموارد والمهارات ، بينما توفر تكنولوچيا المعلومات الأداة لتحقيق هذا .

إن القوى التى توجه عصر المعلومات ، من قبيل شبكة الاتصالات اللاسلكية الضخمة التى يمكنها نقل المعلومات فى أرجاء العالم وفى وقت واحد ، ستعمل على إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية ، وسيؤدى هذا بعدئذ إلى إنعاش النمو من خلال الشراء المتبادل ، إذا اخترنا أن نستفيد من الفرصة السانحة . والآلية التى تعمل هنا ستكون ذات الآلية التى تركز على مبدأ التعاون ، وبطرق عدة مختلفة ، عبر الحدود ، ودون أن تتأثر بالمسافات ، على أن تتضمن تحالفات فيما بين الشركات التى لم يعد بوسعها المحافظة على أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها الخاصة . وهذا هو الأساس الذى يستند إليه برنامج الممر السريع للوسائط المتعددة . إذ سيكون «شبكة» تضم الشركات المتعاونة فى ميدان تكنولوچيا المعلومات ، وبمعنى آخر ، شبكة متعددة الثقافات للشركات الماليزية والدولية

التى تعتمد تبادليًا على بعضها الآخر والتى تتعاون لطرح منتجات وخدمات جديدة عبر قارة آسيا المتغيرة اقتصاديا ، وخارج حدودها . وشأنها شأن العنكبوت ، فإنها سوف تنسج حتى المزيد من الشبكات المتداخلة والمزيد من شبكات العلاقات وعلاقات التعاون بين الشركات المشاركة . ومثل هذه الشبكة يمكن أن تكون النموذج الجديد للتنمية فى عصر المعلومات .

وفى إطار هذه الروح من الإثراء المتبادل فإننا ندعو الشركات الكندية للانضمام إلى الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد عملنا فى ماليزيا ، ولفترة من الوقت ، على الدفاع عن سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتحل محل سياسة «افقر جيرانك» التى تعبر عن العقلية الأنانية الحالية حيث تعتبر مكاسب طرف ما خسارة لطرف آخر . ولا يجب أن تقوم الشراكة على لعبة الصفر . وبدلاً من ذلك ، يمكن لكلا الطرفين تحقيق مكاسب ويمكن أن يكون المكسب الإجمالى أكثر من المبلغ الذى يحصل عليه الطرفان .

ولقد قمنا من قبل بترويج فكرتنا عن هذا الملاذ للوسائط المتعددة فى هوليوود ، ووادى السيكيلون ، والمملكة المتحدة ، والمجر واليابان حيث حازت هذه الفكرة على استجابة قوية . ولدينا ثمة سبب خاص يدعونا للأمل بأن تصبح الشركات الكندية ممثلة قريبا فى المشروع ، جنبا إلى جنب مع الشركات المتميزة والرائدة فى ماليزيا .

والمعروف أن شركة بيل كندا تشارك بالفعل فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولقد قبل لنيتون ويلسون ، رئيس الشركة ، دعوتنا للانضمام إلى اللجنة الاستشارية الدولية التى تأسست بهدف تقديم المشورة إلى ماليزيا بشأنه . كما أن جامعة سيمون فريزر تعمل كاستشارى رئيسى للمساعدة فى إقامة جامعة الوسائط المتعددة التى سيوجد مقرها فى محيطه . ونحن ندرك أيضا أن كندا تحتل الصدارة فى مجال تكنولوچيا الألياف البصرية وأنها هى التى قدمت أول كبل بحرى من أوروبا إلى نيوفوندلاند . ولا شك أن شبكة ألياف بصرية لديها القدرة على نقل ما يتراوح من ٢٥ إلى ١٠ جيجابيت فى الثانية الواحدة ستوفر العمود الفقرى للمشروع . إننا نعتبر كندا دولة لتكنولوچيا المعلومات من

الطبقة الأولى فى العالم . ذلك أن أربعمائة من شركات الوسائط المتعددة التى تعمل هنا فى عام ١٩٩٥ ، قد زادت الآن إلى ستمائة شركة تخدم صناعات التعليم ، والمعلومات ، والتسلية وتخدم أيضا احتياجات الشركات المختلفة . ولذا ، فإن عمليات اختراق شبكات الكبل لديكم ، وأيضا شبكات الهاتف والكمبيوتر تعتبر الأعلى فى العالم كله . وفى مسح أجروه مؤخراً ، صنف قادة التجارة والأعمال كندا فى المرتبة الثانية بين دول مجموعة السبع فى مجال تكنولوچيا المعلومات ، أى بعد الولايات المتحدة مباشرة . وليس من الغرابة فى شىء إذن أن تردوا على كاليفورنيا الأمريكية بإقامة وادى السيليكون فى الشمال .

وكانت شركة نورتيل الكندية لاعبًا رئيسيا من البداية كمبادرة لصناعة الاتصالات . وهى قد باتت اليوم من بين الشركات العملاقة فى هذا الحقل ، حيث لديها بالفعل خمسة مصانع فى ماليزيا وحدها . ولدينا اهتمام خاص بالتعاون مع نورتيل . فهذه الشركة يعمل بها ثمانية آلاف من العلماء والمهندسين فى شتى مجالات بحوث الاتصالات وهى تنفق ما نسبته ١٤٪ من عائدات مبيعاتها على برامج ومشاريع البحث والتطوير ، وهو ذلك النوع من البحث والتطوير الذى نريده والذى يمكن أن يترجم إلى إنتاج تجارى .

ورغم أن خبرتكم المعروفة فى لعبة هوكى الجليد لا يمكن أن تبلغها دولة أخرى مثل ماليزيا بسبب مناخنا الاستوائى ، فإننا نتطلع إليكم لتزويدنا بالتكنولوچيا ونقلها إلينا . ويسعدنى القول هنا بأن كندا قد كانت سخية فى هذا الصدد ، وهو ما تستحق عليه الشكر من ماليزيا .

بيد أنه لابد لى أن أحذر من أنه بينما نواصل الاعتماد على نقل التكنولوچيا ، فإننا أصبحنا حتى أكثر طموحا . ونحن لا نريد أن نكون مجرد متلقين أو مستقبلين سلبيين ، وإنما مستقبلين إيجابيين ، وبمساعدة أناس مثلكم ، استطعنا أن نحدد لأنفسنا هدف تطوير تكنولوچيا جديدة تتوافق مع احتياجات ماليزيا ، وبشكل خاص ومحدد ، نأمل فى اجتذاب عمليات تتعلق بالبحوث والتنمية ونريد أن تكون جزءا من المحاولة التى تبذلها الصناعة

العالمية لتطوير حلول الوسائط المتعددة الذكية للتعامل مع الانفجار الهائل الذى نشهده اليوم فى خيارات المعلومات . ولكن الأهم من هذا كله ، وعندما يحصل العالم على الجيل القادم للتكنولوچيا الفائقة ، فإن ماليزيا نريد أن تكون هناك .

وهنالك بالفعل بعض الأساس لذلك ، وأقصد تلك الحالة من الانجذاب بين ماليزيا وكندا والتى من شأنها أن تدعم التعاون بيننا . ولدينا أيضا الكثير من القواسم المشتركة التى تربطنا ، والتى من بينها على الأقل ، عامل التنوع الثقافى . إذ أن ماليزيا اتحاد فيدرالى . وفرض هيكل فيدرالى على عدد من الولايات مترامية الأطراف التى يقطنها سكان من أعراق وأديان متعددة لم يكن بالأمر السهل . وسوف تفهمون هذا جيداً . ولكننا نجحنا فى أن نصبح بمثابة نصير للفيدرالية كحل عملى لإدارة ومعالجة مشكلة التنوع العرقى . ومن ثم ، يمكن القول بأن «شبكتنا» متعددة الأعراق .

وثمة اعتبار آخر دفعنى للمجىء إلى هنا وهو السمعة القوية التى تحظى بها هذه البلاد بالنسبة لمفهوم الدولية . فالتجارة الكندية ليست غريبة أيضا عن ماليزيا . إذ أن التجارة الثنائية الكندية الماليزية قد تضاعفت خلال ثلاث سنوات بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ من أكثر من بليون دولار إلى ١,٢ بليون دولار أمريكى . وفى عام ١٩٩٦ ، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الكندية إلى ماليزيا ٥٣٦,٥ مليون دولار أمريكى ، فى حين بلغت قيمة صادرات ماليزيا إلى كندا ١,٦ بليون دولار أمريكى ، فكان الميزان التجارى لصالح ماليزيا . واشتملت الصادرات الكندية إلى ماليزيا على الورق ، وألواح المفاتيح الورقية ، والمواد الكيماوية العضوية والمركبات الفضائية . أما الواردات الرئيسية لكندا من ماليزيا فاشتملت على أجزاء الآلات والماكينات الكهربائية ، والآلات ، والمطاط والمنتجات المطاطية ، والملابس . وبالإضافة إلى السلع التجارية ، قدرت صادرات الخدمات الكندية بما يتراوح من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكى سنويا .

ونحن فى ماليزيا نتطلع إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية معكم . وبشكل

خاص ، فإننا نقدم إليكم الفرص التجارية الهائلة الكامنة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وما نقترحه أو نعرضه هنا هو شراكة ذكية . ونحن نقدم هذه الشراكة ليس كمجرد فكرة مثيرة وإبداعية ، ولكن كعرض تجارى ينطلق من تصورات سليمة درست بعناية . ولقد عملنا طويلا وبجد طوال العامين الماضيين وطورنا هذه الفكرة ونشرنا أساليب تخطيط حديثة ، والتى قد يحق لنا أن نقول بأنها منحتنا قدرة ترسخت لدينا بقوة .

ومن الناحية الواقعية ، فالمشروع منطقة كبيرة نسبيا . إذ يبلغ طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلو مترا ، أو ٣٠ ميلاً طولاً و٩ أميال عرضا . ومن خلال تركيز فرص تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة فى منطقة واحدة مخصصة لهذا الغرض ، يمكن إيجاد بيئة خاصة جدا ، بها تسهيلات أفضل ويتم إدارتها بفعالية أكثر . ويبدأ مشروع الممر السريع هذا من وسط العاصمة كوالالمبور ، والذى يضم حاليا أطول برجين فى العالم . وقد ساهمت التكنولوچيا الكندية فى إقامة وتشييد المستويين الحادى والأربعين والثانى والأربعين من هذين البرجين . وينتهى المشروع جنوبا حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذى ، عندما يتم افتتاحه فى مارس القادم ، سيكون الأكبر من نوعه فى منطقة آسيا- الپاسيفيك وسوف يصبح ملتقى اتصالات إقليمى .

وهناك مدينتان ذكيتان مستقبليتان سوف تشكلان النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة وهما : مدينة بوتراچايا ومدينة سايبرچايا . ومدينة بوتراچايا هى العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، أما الأخرى فهى مدينة الإنترنت ، أو بالأحرى هى أشبه بمكة حيث ستكون بمثابة القبلة التى تتجه إليها شركات تكنولوچيا المعلومات التى توفر الخدمات والعمليات للشركات متعددة الجنسية لكى تتولى إدارة وتوجيه أنشطتها الصناعية والتسويقية فى أرجاء العالم فى مجال الوسائط المتعددة ، وأيضا إنتاج وتسويق منتجاتها وخدماتها المختلفة .

وليس من السهل أن نصف فى كلمات قليلة المفهوم الواسع المدى لمشروع الممر

السريع للوسائط المتعددة . فالغرض من هذا المشروع هو توفير قاعدة خصبة وغنية للنشاط التجارى والشركات التجارية ، حتى تركز مهاراتها ومواردها الفريدة على تطوير صناعة الاتصالات فى العصر الجديد . وسوف يتعين على هذا المشروع دمج العديد من التكنولوچيات وإقامة بيئة تجارية موجهة تكنولوچيا . ويحدونا الأمل فى أن يمكن هذا التركيز للشركات فى مكان واحد من خلق هذه البنية التجارية التعاونية القوية التى تشجع على إقامة روابط واتصالات فيما بينها . بيد أننا لا نتحدث فقط عن مبان ، ومنشآت وأنظمة . إذ أن فكرة المشروع فى جوهرها تعتمد على توفير مساحة طبيعية وسيكولوچية للإبداع . ونحن نعتبر المشروع بمثابة مكان للاستعلام والتحقق والفضول الفكرى . والفكرة ليست جديدة . فمختبر كاڤيندش فى جامعة كمبريدچ يعتبر تجمعا للمواهب والعقول العلمية وهو ملتقى للأفكار والمعلومات كذلك . وهكذا استطاع هذا المختبر أن يفرز بعضا من أعظم علماء الطبيعة فى العالم . ولكن مشروعنا ، ولأنه موجه تجاريا ويقوم على النشاط التجارى ، فسوف يركز على تطوير الاستخدامات والتطبيقات العملية للوسائط المتعددة من أجل التجارة ولتلبية الاحتياجات التجارية والشخصية لعامل المعرفة فى القرن الحادى والعشرين . وسيكون المشروع حقل اختبار عالمى حيث يمكن اختيار أساليب تكنولوچية جديدة .

وستكون مدينة پوتراچايا ، وهى المركز الإدارى الجديد ، حقل الاختبار للحكومة الإليكترونية الجديدة ، حيث نوفر الفرص للشركات للأداء البيروقراطى الفعال الذى سيكون أقرب إلى البيرواقراطية اللاورقية وفى ظل ظروف حقيقية لبيئة الحكم . وسيشمل ذلك أيضا البحث الاجتماعى ، وهو ما يعنى اختبار مضامين وانعكاسات المعلومات اللامحدود على المجتمع وبشكل فورى .

وستوفر ماليزيا المحيط الطبيعى للمشروع ، وهو عبارة عن سبعة آلاف هكتار من الغابات الاستوائية الخضراء ، ومزارع زيت النخيل والمناطق الريفية . وسوف يتم المحافظة

على الكثير من المساحة الخضراء وحمايتها . وستوفر الحكومة الحافز ، وقوانين الإنترنت التى تضع الأساس للنشاط التجارى ، وأيضا السياسات الودية التجارية واللوائح والنظم . ونأمل كذلك فى أن يستغل القطاع الخاص الفرصة للمشاركة فى تنفيذ هذا المشروع .

وفى محاولة لاختبار هذه الرؤية ، عقدنا الاجتماع الأول للجنة الاستشارية الدولية للمشروع بجامعة ستانفورد ، بولاية كاليفورنيا . وفى الاجتماع عكف أقطاب الصناعة من ذوى الشهرة العالمية على إخضاع الاقتراح لعملية تقييم دقيقة وصارمة . ونحن نتحدث هنا عن أشخاص من أمثال چيم باركسديل رئيس شركة نتسكيب ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، وسكوت مكنيلى رئيس شركة صن ميكروسيستمز وكثيرين غيرهم . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم للمشروع . وأشعر أن هذا يرجع فى الأساس إلى حقيقة مفادها أنه بالإضافة إلى المزايا الفعلية للمشروع ، فإننا حرصنا على الجدية فى إزالة العقبات البالية التى كانت تعترضه والتى كانت تتمثل فى سياسات العصر الصناعى ، وقوانينه ، وممارساته ، واتجاهاته . وستواصل اللجنة الاستشارية الدولية مراقبة ورصد تقدم المشروع كما تقدم المشورة على المستوى الاستراتيچى .

ويجرى العمل الآن على قدم وساق فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ويتم حاليا تنفيذ البنية التحتية «الصلبة» وعلى مراحل سريعة . ومع هذا ، فإننا نعتبر أن البنية التحتية «المرنة» هى المنطقة التى من المرجح أن تحتاج إلى أقصى قدر من الإبداع والابتكار . ومن جانبها ، تعد الحكومة الماليزية ، التى هى دائما صديقة للتجارة ، والتى اعتادت على التعامل مع المستثمرين الأجانب ، تعد حتى بأن تكون أكثر مودة وكرما فى تعاملها مع الشعوب المشاركة فى المشروع :

- فالعاملون فى مجال المعرفة المصنفون من فئة الضيوف الخصوصيين سيدخلون إلى منطقة المشروع ويخرجون منها دونما أى تأخير .

- وسوف نسمح بالملكية بنسبة مائة بالمائة للشركات وبالتوظيف بدون أية قيود للعاملين من

الخارج .

- وهناك حوافز سخية مثل الإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات .

- ولن نفرض رقابة على الإنترنت . ولكن إذا قام أى شخص بتفريغ وتوزيع مواد غير مرغوبة أو غير قانونية ، فسوف يخضع للقوانين المطبقة فى البلاد .

- وستجد الشركات أن بوسعها أن تتنفس هواءاً جديداً من خلال آلية تنظيمية . إذ سيجرى تقليص الإجراءات البيروقراطية إلى أقصى حد ممكن . وستكون المتطلبات الرسمية قليلة وسيجرى تسريع الموافقات المطلوبة . فعلى سبيل المثال ، لن تستغرق الإجراءات الخاصة باستخراج تصاريح العمل وإصدار تأشيرات الدخول لمرات متعددة سوى ثلاثين يوما .

- سيؤدى إيجاد نظام الوكالة المركزية ذات الرحلة الواحدة إلى توحيد العملية برمتها ، وذلك من خلال تعامل الشركات مع مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة والتى ستوجه إليها كافة الاستعلامات والاستفسارات . وهى الجهة التى تحصلون منها على أية تصديقات أو موافقات رسمية قد تحتاجونها .

- وقد استغنينا عن نظام المناقصات التقليدية لصالح «المقترحات ذات الأفكار والمفاهيم» ، وهو ما يعنى مرة أخرى تبسيط الإجراءات كلها .

وقد أدركنا فى وقت مبكر أهمية حقوق الملكية الفكرية ومدى الحاجة إلى فئة خاصة لقوانين الإنترنت . ولذا ، فإن قانون تلاقى الوسائط المتعددة لسنة ١٩٩٧ ، يهدف إلى دعم ومساندة الشركات المشاركة فى التجارة الإليكترونية وإلى حل بعض المشكلات المرتبطة بتلاقى الاتصالات ، وصناعات البث الإذاعى والتليفزيونى والحاسبات الآلية .

والحقيقة أن القوانين الخاصة بالإنترنت والتى وضعها البرلمان ووافق عليها تنطوى على قيود تنظيمية وتشريعية ، مداها أبعد مما كان عليه الحال من قبل ، وهى محاولة شجاعة للسيطرة على جرائم الكمبيوتر ، والدخول غير المشروع إلى شبكة الإنترنت ، والجاسوسية

التجارية والسرقة ، واستخدام وسائل غير مشروعة لتقليد التوقيعات الرقمية وتزويرها وأيضا الصفقات التى تتم عبر الكمبيوتر ، وذلك بالاضافة إلى إجراءات حماية أخرى لا تشملها القوانين الحالية . ونحن ندرك فى الوقت ذاته أن قوانين الإنترنت ما زالت تتطور . ومن المؤكد أن هنالك تعديلات ستطرأ على هذه القوانين ، حتى يمكنها مواكبة الاستخدامات الجديدة للوسائط المتعددة فى الوقت الذى تبرز فيه مشكلات جديدة من جراء التكنولوچيات الجديدة ، ولكن هناك إطار عمل قانونى كاف من شأنه أن يوفر مستوى الارتياح الذى ينشده المستثمرون المحتملون ، والذى يمكن أن يجعل ماليزيا زعيما إقليميا فى مجال الحماية الفكرية .

ولكن بينما يجرى تنفيذ هذا النظام ، فإننا ندرك أيضا أن السعى وراء التجارة يعنى السعى وراء الفرصة . ذلك أن إمكانات الاستثمار واسعة ولا حدود لها ، بيد أننا نود أن نلفت انتباهكم إلى بعض الفرص المحددة التى تتجسد فى مشروعاتنا القومية السبعة ، وهى كلها مجالات رئيسية لاستخدام الوسائط المتعددة تهدف إلى صدارة التنمية لهذه الصناعة فى إطار المشروع . ومن المقدر أن تختبر هذه المشروعات دور المعلومات والوسائط المتعددة فى مواقف حياتية حقيقية ، وفى محيط المجتمع الإنسانى كما نعرفه . وكمثال على ذلك ، فإننا نعكف حاليا على دراسة مقترحات مختلفة بشأن بطاقة ذكية قومية واحدة تحل محل كل البطاقات التى من المتوقع أن نحملها بأعداد متزايدة . وستكون هذه بطاقة واحدة متعددة الأغراض سنصدرها لكافة المواطنين الماليزيين كى يستخدمونها كبطاقة هوية ، وبطاقة ائتمان ، وحافظة نقود إليكترونية وغير ذلك . وفى النهاية ، سوف تستخدم هذه البطاقة فى جميع المعاملات الإليكترونية مع الحكومة .

والاستخدامات الأخرى للبطاقة الذكية تعد مبتكرة وإبداعية بطريقة متساوية . وسيتم إدخال الحكومة الإليكترونية ، التى تستخدم تكنولوجيا الوسائط المتعددة ، فى مدينة بوتراچايا . والهدف النهائى لهذه الحكومة الإليكترونية هو تقديم خدمات إلى الأفراد أكثر

كفاءة وفعالية وأقل كلفة . وثمة مثال آخر يتمثل فى الطب العلاجى عن بعد . والعناصر الرئيسية هنا تضمن إجراء استشارة عن بعد ، وكذا العلاج التشخيصى لمعرفة أعراض المرض ، والسجلات الحقيقية للمريض وتوفير شبكة طبية إليكترونية طبيعية . وهذا كله يناسب ، وبطريقة فريدة ، احتياجات السكان لدينا فى المناطق الريفية النائية .

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن أعمال البحث والتطوير ، والتى تعتبر من أهم أولويات المشروع ، سوف تتعزز من خلال توفير مراكز للبحوث والتطوير وإقامة روابط وصلات بين قطاع الشركات والجامعات . وبالطبع فإن جامعة الوسائط المتعددة تعتبر صناعة مركزة وهى التى سوف تتصدر ظهور مجتمع بحوث لتكنولوچيا المعلومات وخلق عاملين معرفيين أكثر كفاءة . ونحن نحاول أن نراكم لدينا المزيد من الأصول الفكرية وأن نبنى قاعدة فكرية . وسيعمل المشروع على تسريع هذه العملية .

وكما ترون ، فإنه من خلال تطوير العناصر والمكونات الرئيسية لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فإننا قد حاولنا أن نكون ناشطين فى توقعنا وتصورنا لعالم المستقبل وللعالم خارج ماليزيا . وهنالك العديد من المجالات التى يمكن أن تشارك فيها الشركات .

وفى الوقت ذاته ، ندرك أن ما يخشاه القطاع الخاص هو أن الحكومة قد لا تفهم دائما واقع أو حقيقة عمل النشاط التجارى على الأرض ، ولا سيما فيما يتعلق بظروف التشغيل والقيود المفروضة . وفى ماليزيا ، لدينا عملية من الاستشارات المتطورة جدا بالتعاون مع القطاع الخاص والشركات الخاصة وهى عملية قد جرى إنجازها وبناؤها فى إطار تنمية مشروع من البداية . ومن ثم ، فإن الشركات التى تتمتع بوضع المشاركة فى هذا المشروع لديها إمكانية الوصول المباشر إلىَّ شخصيًا وباعتبارى رئيسًا لكل من المجلس التنفيذى واللجنة الاستشارية الدولية التابعين للمشروع كما يمكنهاالوصول إلى نائب رئيس الوزراء ، الذى يتولى بدوره رئاسة مجلس المؤسسين .

وإذا كان هناك ثمة حاجة إلى دليل أو برهان آخر يثبت نيتنا الجادة أو حسن نوايانا وراء

فلسفتنا الصديقة للتجارة ، فسوف تجدونه فى قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . فالحكومة الماليزية تلتزم رسميا حيال جميع الشركات التى تتمتع بوضع المشاركة فى المشروع بما يلى :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية طبيعية على أعلى مستوى فى العالم .
- سوف تسمح ماليزيا بالانتقال غير المقيد للعاملين فى مجال المعرفة داخل وخارج البلاد دونما أية قيود للتوظيف .
- ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات .
- سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رؤوس الأموال على المستوى العالمى والخاصة بإقامة البنية التحتية لمشروع وأيضا حرية اقتراض الأموال .
- ستقدم ماليزيا حوافز مالية تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضريبة على الدخل أو الإعفاء من ضريبة الاستثمار لفترة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوما على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
- سيصبح المشروع رائدًا فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
- ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .
- سيحظى المشروع بتعرفة للاتصالات تتمتع بالمنافسة عالميا .
- ستطرح ماليزيا عقودًا رئيسية خاصة بالبنية التحتية للمشروع للشركات الرائدة التى ترغب فى استخدام المشروع كمحور إقليمى لها .
- ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ على مستوى عال من الكفاءة لكى تعمل كجهة «واحدة» للتأكد من أن المشروع يلبى الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالشركات .

وكل ما يبقى بعد ذلك هو نظرة مستقبلية إلى الأمام . إذ أن المرحلة الثانية من المشروع

ستشهد ارتباط الممر السريع للوسائط المتعددة بمدن أخرى فى ماليزيا وحول العالم وعندئذ ، نتوقع مشاركة أكثر من ١٥٠ شركة فيه . وبحلول عام ٢٠٢٠ ، ستدخل البلاد كلها فى إطار المشروع حيث سيرتبط مالايقل عن ١٢ مدينة ذكية بالطريق الرئيسى العالمى للمعلومات ، وهكذا تصبح نقطة وصل عالمية بكافة المدن الذكية الأخرى فى هذا الكوكب . وسوف يزيد عدد المشاركين فى المشروع إلى خمسمائة شركة من الشركات العالمية .

بل إنه سيكون لدى المشروع محكمة عدل الإنترنت . وفيما يتعلق بالمخاوف الاجتماعية ، فإننا نأمل أنه إضافة إلى كونه حقل اختبار لتكنولوچيات جديدة ، فإنه سيساعد فى تطوير والتأثير على الثقافة الجديدة للمعلومات الكونية ، وعلى النحو الذى يمكننا بالضرورة من إحكام السيطرة على الصراع بين الرقابة والترخيص والتعويض عن الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن التدفق المستمر للمعلومات الفورية التى لا تخضع للرقابة .

وليس هناك شيء جديد ، أو بالأحرى ليس هنالك تقدم تكنولوچى فيما نعرضه هنا ، ولكننا نعتقد أن هذه المبادرة منظمة على أساس دقيق ، وأنها تتسم بشمولية غير مسبوقة على الإطلاق . وعندما ندعوكم للمشاركة فى هذا المشروع ، فسيكون ذلك فى المقام الأول بدافع من الاهتمام الذاتى الجماعى . وببساطة تامة ، فإننا نعتقد أن المشروع صفقة جيدة للجميع ، أى لكم ولنا أيضا .

٧ـ التَّعَاوُنُ بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالْجَنُوبِ . (*)

هنا فى العاصمة الماليزية كوالالمبور كان مولد مجموعة الـ ١٥ عام ١٩٩٠ . واليوم نلتقى معا مرة أخرى فى القمة السابعة لمجموعة الـ ١٥ لكى نعاهد أنفسنا مجدداً على تكريس جهودنا لقضية التعاون بين الجنوب والجنوب . وأنا واحد من أشد المؤمنين بالتعاون من أجل المنفعة المتبادلة بين جميع الدول ، ولا سيما بين دول الجنوب ، والتى حرم العديد منها لفترة طويلة من أية منافع أو فوائد حقيقية من علاقاتها السياسية والاقتصادية الدولية .

والحقيقة أنه لفترة من الوقت ، دأبت ماليزيا على الترويج لسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ونحن نفعل ذلك لأننا اضطررنا إلى إدراك أن الجار المزدهر هو فى الواقع جار مسالم وودود . وفى إطار مجموعة الـ ١٥ ، نريد أن نقترح بأن تمتد سياسة «دع جيرانك يزدهرون» لتشمل العديد من المناطق والقارات . وإلى جانب ذلك ، فإننا جميعا جيران فى عالم معولم . وباستطاعتنا فقط زيادة تجارتنا وعلاقاتنا الاقتصادية إذا كنا جميعا مزدهرين . فالدول الفقيرة تدخل فى علاقات مع شركاء تجاريين فقراء ، فإنه من الأمور التى تبدو ملحة أن نساعد بعضنا الآخر حتى نصبح أكثر ازدهارا .

وليس ثمة شك فى أن عجائب التكنولوجيا الحديثة ومنجزاتها قد ساعدت فى تقريب المسافات بين الدول . وتعتبر عولمة التجارة والاستثمار من الحقائق التى لابد من أن نعترف بها . إذ لا نستطيع أن ننأى بأنفسنا عن عملية تحرير التجارة وممارسات الاستثمار . وبينما يتعين علينا قبول إزالة حواجز التجارة بين الشعوب ، فإنه يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتحقيق الانضباط والنظام فى إدارة شئون التجارة للعالم كله . ذلك أن نظاما تجاريا عالميا فوضويا ، أى النظام الذى يستحوذ فيه الأقوياء على كل شىء لأنفسهم ، قد يؤدى إلى

(*) كلمة فى افتتاح القمة السابعة لمجموعة «الـ ١٥» فى سرى كيمبانجان - ماليزيا ، فى ٣ نوفمبر ١٩٩٧م .

أن نخسر حتى النذر اليسير الذى قد حصلنا عليه من الاستقلال الذى نلناه مؤخراً .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كى أنقل إلى زملائى فى مجموعة الـ ١٥ بعض التجارب المؤلمة التى قد مررنا بها فى جنوب شرق آسيا فى غضون الأشهر الماضية عندما أثار بعض مضاربى العملة الفوضى وأضعفوا اقتصاداتنا باسم حرية التجارة .

فى ماليزيا وفى بلاد أخرى فى جنوب شرق آسيا ، أمضينا عقوداً بذلنا فيها الجهد والعرق منذ الاستقلال لتطوير بلادنا وتنمية اقتصاداتنا . وسجلت دولنا أعلى معدلات للنمو بصورة مستمرة وعلى مدى سنوات . بيد أن هذا كله لابد من أنه قد ذهب أدراج الرياح . عندما ، وخلال بضعة أشهر ، تسبب تجار ومضاربو العملة فى إضعاف اقتصادات دولنا وإفقارها ، وذلك فقط من خلال تخفيض قيمة عملاتنا . وتزعم المؤسسات الدولية التى قد وضعنا ثقتنا فيها أنها عاجزة عن اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء التجار والمضاربين . ومما يدعو للأسف أن قواعد المتاجرة بالعملات يضعها هؤلاء التجار وأن هذه القواعد قد استهدفت تحقيق منافعهم وحدهم . وهكذا ، فى مقابل كل دولار يودعونه ، يسمح المصرفيون لهم بأن يجنوا ما يعادله عشرين مرة . ولأن الأموال التى بحوزة هؤلاء التجار تتحول إلى مليارات الدولارات ، فإنه يصبح لديهم من الأموال التى يتلاعبون بها ما يفوق الاحتياطات المملوكة لمعظم البلدان النامية .

وقد تؤدى جوانب ضعف معينة فى اقتصاد دولة ما إلى تخفيض قيمة عملتها . وغالبا ما يشار إلى عوامل الضعف الرئيسية هذه كما لو كانت السبب المباشر فى إضعاف العملات . والحقيقة هى أن العملات تضعف فقط إذا باعها تجار العملة بالدولار الأمريكى ، وهؤلاء التجار لا يفعلون ذلك لإنقاذ استثماراتهم . وفى الحقيقة ، فإنه ليس لديهم استثمارات فى دولنا . وما يفعلونه فى الواقع هو اقتراض عملة معينة من مواطنين أجانب أو محليين تم بيعها مقابل الدولار الأمريكى .

ووفقا لقواعدهم الخاصة بالاتجار فى العملة ، فإنه فى كل مرة يبيع فيها هؤلاء التجار

كمية كبيرة من العملة ، تنخفض القيمة بنسبة مئوية معينة . ومن خلال البيع المتكرر للعملة تأخذ قيمتها فى الانخفاض . وعندما تنخفض العملة بما يكفى ، يقوم التجار بإعادة شرائها لتسليمها إلى المشترين الذين كانوا قد باعوها إليهم فى البداية بسعر أعلى . وبالطبع فإنهم يحصلون على ربح عال من هذه العملية .

وباستطاعة تجار العملة أن يفعلوا هذا مع أية عملة ، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيضها وتحقيق أرباح ضخمة لأنفسهم فى هذه العملية . ولقد رأينا الآن كيف أنه حتى العملة الأقوى لدى الدول ذات الاقتصاد الأقوى يمكن أن تتعرض للهبوط . والفقدان المتكرر للثقة لا يعدو أن يكون أكثر من ذريعة أو حجة لشن هجوم وتحقيق أرباح .

ولابد من أن يكون الهدف هو عملة دول على درجة من الرخاء . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الدول الفقيرة لم تتكبد أبدا فقدان الثقة من جانب هؤلاء التجار والمضاربين . وكنتيجة لذلك ، عندما تتصاعد الهجمات على عملة دولة مزدهرة ، فإنها تنخفض فعليا أمام عملة الدول الأفقر . وإذا كان فقدان الثقة أو العوامل الرئيسية السيئة هى أسباب انخفاض قيمة العملة ، فإن من المؤكد عندئذ أن عملة البلدان الفقيرة هى التى يجب أن تنخفض ، وإذا لم تنخفض فإن ذلك يعنى ببساطة أن عملية التخفيض كانت مصطنعة .

وهذا التخفيض المتعمد لعملة دولة ما من جانب تجار العملة لمجرد تحقيق أرباح يعتبر إنكاراً خطيراً لحقوق الشعوب المستقلة . ذلك أن عملية التخفيض هذه تضعف اقتصاد الدولة لأنها تقلل من القوة الشرائية لتلك الدولة ، بل إنها تقلل من دخول الأفراد ، الأغنياء والفقراء على السواء . ويؤدى ذلك بدوره إلى تضخم وكساد اقتصادى . والأسوأ من ذلك أنه يقضى على العديد من سنوات العمل الشاق والتضحيات . ومن الناحية الأخرى ، يجنى تجار العملة أرباحًا تصل إلى مليارات الدولارات ولا يدفعون أية ضرائب إلى الدول التى تسببوا فى إفقارها وجنى أرباحها .

وبكل المقاييس ، فإن النظام الحالى للاتجار بالعملة يعتبر غير أخلاقى وغير عادل

بالنسبة للدول التى تتعرض لهجوم تجار العملة . وإذا كنا سنقبل العولمة ، فإنه لابد عندئذ من وجود نظام عادل للمتاجرة ، سواء أكانت متاجرة بالسلع والخدمات ، أم بالأسهم أو العملات . وقوى السوق وحدها لا يمكن أن تحدد ما إذا كانت القواعد والنظم عادلة للجميع ، ومنذ البداية ، نجد أن قوى السوق وحدها كانت تميل إلى الاستغلال . وهكذا كانت بضع زجاجات من الويسكى هى الثمن الذى دفع لشراء جزيرة مانهاتن ، كما دفعت خرزات زجاجية مقابل شراء سلع قيمة وكنوز للسكان الأصليين .

وعلى ذلك ، لا يمكن أن يعتمد نظام تجارى عالمى على قوى السوق اعتمادًا تامًا . وقد حان الوقت لوضع قواعد عادلة للسوق . وإذا لم نفعل ذلك ، فسوف يتعين أن يبدأ النضال من أجل الاستقلال مرة أخرى ، نظرًا لأن قوى السوق الحالية ستؤدى حتما إلى ظهور إمبريالية جديدة أكثر ضعفا من القواعد القديمة .

وكما كان الحال فيما مضى ، يجب أن تواصل مجموعة الـ ١٥ المحافظة على المشاورات المباشرة والفعالة والمنتظمة بين البلدان النامية والمتقدمة حول السياسات الاقتصادية العالمية ، وبدون تعريفات واضحة ومحددة لما تعنيه العولمة ، فإننا قد نجد أنفسنا عاجزين ومحرومين ، نظرًا لأنه من المستحيل تمامًا فى الغالب تصحيح الأمور وتقويمها بعدما تكون الحقائق قد تكشفت . ومرة أخرى ، أود أن أشير إلى أن نظام الاتجار بالعملة لم يكن لدينا أى رأى فيه ، ونجد أنه من المتعذر الآن تقريبا تصحيح هذا النظام حتى على الرغم مما يبدو واضحا من أنه يعمل ضد مصالحنا .

وفى الاجتماع الوزارى الأخير لدول منظمة التجارة العالمية فى سنغافورة ، عمل وزراء التجارة فى دول مجموعة الـ ١٥ معًا لتحقيق نتائج مفيدة . ويجب أن نتطلع الآن إلى الاجتماع الوزارى لدول منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨ فى چنيف ، وأن نطلب من وزرائنا المشاركة مرة أخرى فى مشاورات مكثفة قبل الاجتماع . ولدى اقتناع جازم بأن بوسع مجموعة الـ ١٥ القيام بدور فعال فى المفاوضات مع الدول المتقدمة .

لقد مر عامان الآن منذ اجتماع سنغافورة ولا يمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية قد جلبت المنافع التى كانت تتوقعها الدول النامية . وعلى النقيض من ذلك ، بدأت اتجاهات مقلقة فى الظهور على السطح . فنحن نواجه الآن تهديد العمل الأحادى ، وإنكار وضع ومكانة الدول النامية والليبرالية فى تجارة المنسوجات ، والملابس ، والسلع . وقد نتعرض أيضا لتهديد متمثل فى ظهور قيود جديدة ، وإجراءات مناهضة للإغراق وخلل فى تجارة الخدمات . والواقع أن الأنظمة التجارية التى أمكن تصورها قبل ظهور منظمة التجارة العالميةوالتى لم تكن معروفة للدولة النامية أصبحت الآن متأصلة حتى أن كثيرين يبدون الآن القليل من التعاطف للشكاوى من أنها باتت ضارة للرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية .

وعندما تحدثنا عن الاستثمار المباشر الأجنبى والحاجة إلى انفتاح دولنا أمامه فإننا كنا نفكر عندئذ فى إقامة صناعات مولدة للوظائف وموجهة للتطوير . وقد فشلنا فى التمييز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل . والآن أصبحنا ندرك كيف يمكن أن تدمر الاستثمارات أسواقنا وبورصاتنا المالية . فبعد أن يعمدوا إلى دفع أسعار الأسهم إلى مستويات عالية مبالغ فيها ، يقوم المستثمرون الأجانب بإغراق الأسهم وجمع أرباح مالية كبيرة . ولم يبق لدى المستثمرين المحليين سوى أسهم عديمة الجدوى قيمتها أقل بكثير من القروض التى حصلوا عليها من البنوك لشرائها . وأصبح العديد من هؤلاء المستثمرين مفلسين وواجهت الشركات الخطر نفسه .

ومن الأفضل كثيرًا لنا الاستثمار فى قدرات وطاقات إنتاجية فى بلادنا وفى دول نامية أخرى بدلاً من الاعتماد على تدفقات الأموال داخل دولنا .

وكما نعرف جيدًا ، يتألف الجنوب من دول فى مراحل مختلفة من التنمية بمستويات متنوعة من الرخاء الاقتصادى . وما زالت مساعدة التنمية الرسمية عنصرًا مهمًا ومكونا أساسيًا للميزانية العامة لدى العديد من البلدان النامية . ولهذا ، لابد من أن تتدفق مساعدة التنمية الرسمية على الدول التى ما زالت بحاجة إليها .

وفى ذات الوقت ، نجد أن مشكلة الديون ما زالت تجتاح بعض دولنا فى الجنوب . ونحن نرحب بالاتفاق الذى توصل إليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى العام الماضى بشأن الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، فالبنسبة إلى العديد من هذه الدول ، فإن الحل الوحيد لمشكلة الديون هذه يكمن فى إلغائها .

وثمة واقع حقيقى آخر نواجهه اليوم وهو عصر المعلومات . إذ أن جوانب التقدم التى قد تم إحرازها مؤخراً فى مجال تكنولوچيا المعلومات قد باتت من الظواهر المألوفة إلى حد أنه أصبح من الصعب ملاحقتها ومواكبتها . ومع هذا ، لابد من أن نعترف بأن عصر المعلومات سوف تخيم أجواؤه علينا جميعا فى المستقبل القريب جدا ، ولابد من إعطائنا بعض الوقت وقدرا من الدعم حتى نستطيع التكيف مع سلسلة المتغيرات التى من المرجح أن نشهدها من جراء ذلك كله .

وحتى يمكننا مسايرة عصر المعلومات ومواكبة أوجه التقدم فى عالم الوسائط المتعددة ، فقد دشنت ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وهو مشروع عملاق ينفذ على مساحة من الأرض تبلغ ٥٠ كيلو متر طولاً و ١٥ كيلو متراً عرضًا ويمتد من كوالالمبور حتى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى مقاطعة سيپانج . وسيكون مشروع حقل اختبار لتطوير الاستخدامات والتطبيقات المتنوعة لتكنولوچيا المعلومات . وبينما نتوقع مشاركة شركات الوسائط المتعددة من البلدان المتقدمة ، فإننا نعرف أن دولاً مثل الهند وإندونيسيا وغيرهما قد أحرزت تقدما فى هذا المضمار ولديها مشروعاتها الخاصة بها . ونأمل أن تستفيد دول الجنوب أيضا من المشروع الماليزى .

ولا شك فى أن مجموعة الـ ١٥ قد قامت لأسباب فريدة . فهى واحدة من التجمعات الاقتصادية القليلة للدول النامية والتى تتخطى حدود منطقتها الجغرافية . ومن بين أعضائها البعض من أكثر الدول النامية نشاطا فى العالم . باستطاعتنا أن نختار إما الاستفادة من هذه الطاقة الكامنة فى مجموعة الـ ١٥ أو إضاعتها وإهدارها . وما لا يمكننا أن نتحمله هو

التقاعس فى ظل عالم تجتاحه العولمة بسرعة . ونحن فى الجنوب بحاجة إلى تحديد رؤيتنا الخاصة فى ظل هذه الآفاق الجديدة ، وبحاجة أيضا إلى اقتحام أسواق غير تقليدية وإقامة روابط وصلات متعددة الجوانب وشراكات جديدة بين دولنا . وهذا الاجتماع الذى نعقده هنا فى كوالالمبور يتيح لنا فرصة سانحة للاستفادة من كل هذه الإنجازات ، ونحن بحاجة إلى معالجة عيوبنا ومكامن الضعف والقصور لدينا ، وإلى ترسيخ قدراتنا وتعزيزها . ولذا ينبغى ألا ندع التحديات التى تواجهنا تحجب عنا الرؤية التى يمكن من خلالها استشراف الغد ونحن نتقدم صوب الألفية الجديدة .

٨- مُبَادَرَاتُ التَّعَاوُنِ الاقْتِصَادِىّ لِمَجْمُوعَةِ الآسْيَانِ. (*)

أود بادئ ذى بدء ، أن أتقدم بالتهنئة إلى وزراء الاقتصاد فى الدول الأعضاء فى مجموعة جنوب شرق آسيا (الآسيان) لما حققوه من إنجازات رائعة فى إطار التعاون الاقتصادى فى غضون السنوات العشر الماضية . فهذه الإنجازات ، مقرونة بتقدم اقتصادى مستدام للدول الأعضاء فى المجموعة ، كل على حده ، قد جعلت من الآسيان لاعبا مهما فى ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية .

واسترجع هنا ما قلته أمام المؤتمر الاقتصادى الأول للآسيان قبل عشر سنوات فى كوالالمبور حيث طرحنا آنذاك التحدى الرئيسى الذى يواجه دول المجموعة والمتمثل فى إقامة علاقة أوثق وأكثر إيجابية وتكاملا فى مضمار التعاون الاقتصادى . واليوم ، يحق لنا أن نشعر بالفخر لأن إرادتنا الجماعية قد حققت لنا أولى الثمار والنتائج الملموسة لجهدنا المشترك . فقبل عشر سنوات ، لم تكن فكرة إقامة منطقة تجارة حرة لمجموعة الآسيان فكرة مقبولة . وكان ينظر إلى هذه الفكرة باعتبارها خطوة من شأنها أن تعمل ببطء على تآكل سيادتنا الوطنية . واليوم ، ندخل السنة الخامسة من تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية ، والمعروفة اختصارا باسم أفتا ، وهى تلك المبادرة التى قد حققت نجاحًا أكبر من ذلك الذى حققته المبادرة السابقة بشأن النظام التجارى التفضيلى . فقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين دول رابطة الآسيان فى العام الماضى ١٥٥٢ مليار دولار ، أى بزيادة عشرة أضعاف من عام ١٩٨٧ عندما وصل حجم هذه المبادلات إلى ١٤٧ مليار دولار فقط . ويتم تغطية أكثر من ٩٥٪ من هذه المبادلات التجارية بامتيازات للتعرفة التجارية بموجب اتفاق التعرفة التفضيلية الفعالة

(*) كلمة فى الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء اقتصاد مجموعة الآسيان فى بيتالنج جايا- ماليزيا ، فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٧م .

المشتركة والذى سيؤدى إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا .

وعندما شرعنا فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة الآسيوية أفتا ، فإننا لم نقصد من ورائها فقط زيادة التجارة الإقليمية الداخلية فيما بين دول الآسيان . ذلك أن أكبر الأسواق لسلعنا تقع خارج الآسيان ، كما أن إمكانات التوسع وتحقيق النمو الإقليمى تكمن فى السوق الدولية . ونحن بحاجة إلى أن تزيد منطقة أفتا من المنافسة وأن ترفع من كفاءة صناعاتنا حتى تصبح أكثر تنافسا فى السوق العالمية . وهذا بدوره سيحول الآسيان إلى منطقة تجارية جذابة للاستثمار المباشر الأجنبى طويل الأجل ، وسيعمل كذلك على جذب المزيد من المنتجين الدوليين لإقامة مشروعاتهم التجارية فى المنطقة ، وأود أن نتذكر هنا أنه كلما زادت التجارة الداخلية بين دول الآسيان ، أصبحنا أكثر جاذبية للاستثمار المباشر الأجنبى .

إن القوة التى تدفعنا للأمام تتطلب منا أن نتجاوز حدود التخفيضات فى التعرفة . وتحتاج مشاركة الآسيان فى الإنتاج الصناعى إلى تعزيزها ودعمها جنبا إلى جنب مع الاستثمار المباشر الأجنبى حتى نعمق ونتقاسم منافع وفوائد النمو ، وقد اتفقنا فى إطار الآسيان على زيادة وتفعيل التعاون الصناعى من خلال تنفيذ مشروع التعاون الصناعى للآسيان . وأدركنا أيضا أن قطاع الخدمات سيكون القطاع الرئيسى الذى يطور قدراً أكبر من التنافسية ويوسع قاعدة النمو الاقتصادى للآسيان . ولتحقيق هذا ، وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الخدمات وشرعنا فى إجراء مفاوضات حول الوصول إلى السوق فيما وراء التزاماتنا بشأن الاتفاق العام للتجارة فى الخدمات ، وقمنا بمراجعة خطوات العمل فى قطاعات النقل والاتصالات ، والطاقة والمعادن وركزنا بدرجة أكبر فى ذات الوقت فى خططنا على تفعيل التعاون فى الصناعة الغذائية ، والزراعة ، والغابات ، والسياحة . كما وقعنا اتفاق عمل إطارى للتعاون فى مجال الملكية الفكرية حتى نضمن أن توفر منطقتنا الحماية الفعالة للملكية الفكرية فى الداخل والخارج على السواء . ومن شأن هذه الحماية للملكية الفكرية فى الداخل أن تزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ، بينما تعد هذه الحماية

الفكرية فى الخارج ضرورية نظراً لأن منظمى الأعمال لدينا لديهم القدرة الآن على إنتاج أعمال وأنظمة ومخترعات . ونحن عاكفون أيضا على صياغة إرشادات ووضع خطوط رئيسية باتجاه إقامة منطقة الاستثمار للآسيان ، والتى تتصور تدفقا لرأس المال وكذلك الشفافية الفعالة وإمكانية التنبؤ بالسياسات والممارسات فى مجال الاستثمار ، وذلك بهدف جعل منطقة الآسيان ملاذاً آمنًا للمستثمرين .

ومع الأخذ فى الاعتبار مبادرات الدعم المتبادل التى طرحها وزراء الاقتصاد فى دول الآسيان ، فإنه لا يساورنى أدنى شك فى أننا ونحن ندخل السنوات الخمس الأولى من الألفية القادمة ، فسوف يرتقى التعاون الاقتصادى الآسيوى إلى «المرتبة الأعلى» التى تصورتها القمة الرابعة للآسيان فى سنغافورة فى عام ١٩٩٢ . ومع هذا ، وحتى نظل فى هذه «المرتبة الأعلى» فإننا بحاجة إلى أن نرتقى بأفكارنا وآرائنا . ولكى نجعل الآسيان فاعلة فى الألفية القادمة ، نحتاج إلى أن تكون لدينا رؤية طويلة الأجل لما نريده كاتحاد أو كمجموعة . وفى غضون ٢٥ عاما من الآن ، نتوقع أن تصبح الآسيان سوقا مشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة السابقة . فهل حددنا الرؤى الخاصة بنا بحيث نصبح سوقا موحدة أو اتحادا اقتصاديا على غرار الاتحاد الأوروبى؟ إن الشىء المؤكد هو أننا بحاجة إلى أن نتخذ خطوة شجاعة باتجاه تحقيق تكامل اقتصادى أكبر ، لأنه سوف يتعين علينا مواجهة بيئة غامضة . ويجب أن نعى جيداً وأن نستوعب الدرس من تجربتنا الأخيرة فى المضاربة بالعملة . وبينما يتعين علينا دائما تفادى إساءة استخدام نظام العملات وعدم انتهاكه ، فإنه لابد من أن نحتاط أيضا للعواقب المحتملة والناشئة عن قيام الآخرين باستغلال نقاط ضعفنا لكى نزداد ضعفا على ضعف . ولدينا واجب مقدس يتمثل فى تحقيق النظام داخل دولنا وفيما بينها ، بل والمساهمة فى خلق بيئة عالمية أكثر تنظيما .

وما هو واضح لنا الآن هو أن التحديات التى سوف يتعين علينا مواجهتها هائلة . أولى هذه التحديات أنه بينما نقترب أكثر من تحقيق رؤية آبائنا المؤسسين بأن تحتضن الآسيان

كل الدول العشر فى جنوب شرق آسيا ، ومع انضمام لاوس وفيتنام وميانمار وأخيرا انضمام كمبوديا إلى الآسيان ، فإننا بحاجة إلى تذكير أنفسنا بأن سد الفجوة القائمة بين الأعضاء القدامى والجدد أمر يتطلب اهتمامًا خاصا . ومن ثم فإننا بحاجة إلى البدء فى جهودنا الجماعية فى ميدان التنمية حتى نظل بمنأى عن المتغيرات والمستجدات . وعلينا تشجيع الأعضاء الجدد على مواجهة هذه المتغيرات بقدر أكبر من الإرادة والتصميم إن كان لنا أن نستفيد من تلك المتغيرات . وأرى أن مبادرة حوض ميكونغ للتنمية يمكن أن تعمل كأداة رئيسية لنا جميعا حتى نعزز ، وبصورة جماعية ، التنمية الاقتصادية للأعضاء الجدد ، فمن خلال هذه المبادرة يمكن أن نعمل معًا فى تطوير البنية التحتية الصلبة التى نحن فى أمس الحاجة إليها مثل الطرق ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانئ ، والمدن الصناعية ، والمدارس والمستشفيات وغيرها ، وكذلك البنية التحتية اللينة (الناعمة) مثل التعليم ، والتدريب ، والتجارة ، وتسهيلات الاستثمار ، والتحسينات فى الإدارة وإدارة المشروعات ، وهذا الجهد الإقليمى لن يفيد الدول المطلة على الأنهار فقط ، وإنما سيفيد أيضا دول المنطقة بأسرها . و هذا الإصرار من جانبنا على المساعدة فى تنمية الدول المطلة على الأنهار ينبغى أن تواكبه أفعال والتزامات مالية تنطوى على منافع متبادلة .

والتحدى الثانى هو أننا بحاجة إلى تحرير التجارة دون تجاهل أو إغفال للأخطار التى يشكلها هؤلاء الذين لا يرون سوى الفرص المتاحة لهم بفعل مكامن القوة لديهم وتجاربهم ، وأيضا بفعل نقاط الضعف التى يرونها لدى ضحاياهم . ولذا ، فإنه ينبغى ألا نفكر فقط فى ساحات للعب المتكافئ ، وإنما أيضا فى القوة النسبية لدى خصومنا ومنافسينا . وبينما نقف جنبا إلى جنب فى مواجهة مشكلات قد لا تعنى الكثير لنا ، إلا أن هذا أكثر أمنا من عزل أنفسنا على أمل ألا تطالنا المشكلات ويدعنا الآخرون وشأننا . ويسلم البعض بأن مستقبل العالم سوف يتميز بالمسلك الجماعى والغرائز الجماعية أيضا ، أو بمعنى آخر سوف يتسم بغريزة القطيع . فالأسراب أو القطعان المختلفة سوف تتجه إما يسارا أو يمينا أو أنها ستواصل

تقدمها للأمام ، ومن ثم تدهس ما قد تصادفه فى طريقها . وهذا لا يعكس جيدا التقدم الذى أحرزته الحضارة الإنسانية . ولكن يمكن القول بأن تاريخ الحضارة الإنسانية يزخر بصور شتى لاستغلال القوى للضعيف .

والتحدى الثالث هو أننا بحاجة لضمان أن يظل النظام التجارى متعدد الجوانب عادلاً ومفتوحا . وقد ساهمنا بصورة إيجابية فى اختتام جولة أوروجواى من خلال ممارسة تأثير إيجابى على المناقشات التى دارت حول القضايا المطروحة ومن خلال ما قمنا به لاتخاذ إجراءات فعالة فى مجال تحرير التجارة . ولقد واصلنا ممارسة نفوذنا فى إطار الآسيان خلال المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر عام ١٩٩٦ للتأكد من أن القضايا الداخلية والقضايا غير التجارية لن تدرج ضمن الأنظمة والقواعد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية . ومن المهم هنا أن تصبح منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة لتسوية النزاعات التجارية . ومن ثم ، فإنه لا يجب السماح بالإجراءات التى تتم خارج نطاق منظمة التجارة العالمية كما لا يجب احترامها . ومن المسلم به أن أية منظمة لابد من أن يكون لديها قواعد حتى تصبح فاعلة ومؤثرة . ومثل هذه القواعد لابد من أن يكون لها قوة القانون ، وأن ترقى إلى قوة القوانين الدولية التى تطبق بطريقة سليمة وديمقراطية . إذ أن منظمة بلا قواعد أو قوانين لن يمكنها تحقيق منافع متساوية لأعضائها . وهنا فإن تحرير التجارة لا يعنى الاستغناء عن القواعد والقوانين معا . وإنما يعنى أن يخضع الكل لمجموعة القواعد والقوانين والنظم نفسها على نطاق عالمى بدلاً من النطاق المحلى .

والتحدى الرابع يكمن فى أنه يتعين علينا احتضان الجوانب الإيجابية لتنمية أسواق المال . إذ أن التطورات التى شهدتها أسواقنا وبورصاتنا المالية خلال الشهور الخمسة الماضية كشفت النقاب عن مدى تعرضنا لمخاطر التجاوزات والمخالفات المتنوعة . وينبغى أن نفرق هنا بين العمليات طويلة الأجل لأموال المضاربة فى البورصات ، والاستثمارات الجادة فى الأنشطة الإنتاجية . ويجب أن نواصل الترحيب بالاستثمارات طويلة الأجل الحقيقية بيد أنه

يجب أن نكون على وعى فى الوقت نفسه بالعمليات التى لا تخلق أية ثروة لنا . ونحن بحاجة إلى التعاون فى صياغة سياسة شاملة للاقتصاد لضمان تحقيق نمو مستقر ومستديم للمنطقة برمتها .

وهناك تحد خامس يكمن فى حاجتنا إلى تحقيق أقصى قدر من الفوائد من التطورات فى مجال تكنولوچيا المعلومات وذلك فى وقت مبكر جداً ، وقبل أن تحول ضخامة وسرعة هذه التطورات دون ملاحقتنا لها وتحقيق المنافع التى ننشدها . ولم يكن مسلك التجارة والأنشطة التجارية بمنأى عن التطور فى تكنولوچيا المعلومات ، والتجارة الإليكترونية هى ما نحتاج إليه بالفعل ، ولقد بدأت المناقشات المبكرة حول الحاجة إلى صياغة إطار عمل للتجارة الإليكترونية . وسواء كنا مدركين لهذه التجارة الإليكترونية أم لا ، فإننا جميعا فى الآسيان قد أجرينا جزءاً من تعاملاتنا التجارية من خلال استخدام أساليب وطرق تشكل جزءاً من منظومة التجارة الإليكترونية ، ونحن بحاجة إلى المشاركة فى مناقشات خاصة بصياغة إطار عمل للتجارة الإليكترونية حتى نضمن أن المبادئ الإرشادية فى ذلك الإطار لا تحرمنا من أية مزايا وإنما تضعنا فى الحقيقة فى موقع يمكننا من تحقيق أقصى قدر من الفوائد . وهنا لا يمكن أن نغفل حقيقة مفادها أننا بحاجة إلى العائد والمردود المأمول حتى يتسنى لنا حكم أنفسنا مع ضرورة أن يأتى الكثير من هذا العائد من الأنشطة التجارية .

سادسًا ، نحتاج إلى تحديث وتقوية وتوسيع نطاق قطاع خدماتنا حتى تكتمل قوتنا فى قطاع التصنيع والصناعة . إذ أن هذا القطاع الأخير لا يمكن أن يظل قاطرة النمو الوحيدة لأن إسهامه فى الإنتاج المحلى الإجمالى قد وصل أقصاه تقريبا ، بينما نجد أن الافتقار إلى القوة لدى قطاع الخدمات قد برز دائما كعامل رئيسى يساهم فى زيادة العجز فى الحساب الجارى لدى معظم الاقتصادات الآسيوية .

سابعا وأخيراً ، ينبغى أن نواصل الجهود الرامية إلى تحديث المعرفة والمهارات لدى أفراد شعبنا بقدر أكبر من القوة والنشاط والحماس ، إذا كنا نريد ملاحقة التغييرات

ومواكبتها . كما ينبغى أن نواصل التأكيد على زيادة مستويات الإنتاجية فى كافة الأنشطة .

وبالتحرك صوب تكامل اقتصادى أكبر ، قد تحتاج الآسيان إلى تأمل الطريقة التى نتعاون من خلالها وبمنظور جديد . ولابد من أن تتركز أهدافنا فى الحصول على مزايا من نقاط القوة لدينا بدلاً من الاكتفاء بحماية نقاط ضعفنا . إذ أننا قد خضنا نضالاً مسؤلاً لنيل استقلالنا ولا يمكن أن نفرط فى سيادتنا أو نضيعها باسم الانتهاك الحر وغير المقيد لحدودنا الاقتصادية وغيرها . وعلى الأقل ، لابد من أن نتأكد من أن مثل هذه الانتهاكات سوف تخضع فى نهاية المطاف لقواعد قائمة على المنفعة .

وعلينا أيضا الاعتراف بأنه ونحن نقترب أكثر من تحقيق تكامل اقتصادى أكبر ، فإننا أكثر عرضة لتكرار حدوث النزاعات فيما بيننا فى خضم تنفيذ المبادرات الاقتصادية التى قد نضعها موضع التنفيذ . ويتعين أن نحل مثل هذه النزاعات بسرعة وبفعالية . وفى هذا الإطار ، فإن اتفاقية تسوية النزاع فى المبادرات الاقتصادية ، والتى تم توقيعها فى أبريل من هذا العام ، توفر مرجعا كنا فى حاجة ماسة إليه .

وبينما نعكف على تنفيذ مبادرات باتجاه تحقيق تكامل اقتصادى أكبر فى الآسيان ، فإنه لا ينبغى أن يفوتنا العنصر الاقتصادى لتخفيض تكاليف أو تكلفة المعاملات التجارية فى الآسيان . فنحن نحتاج إلى مراجعة الإجراءات التنظيمية والإدارية على المستويين المحلى والآسيوى بهدف جعلها أكثر بساطة وشفافية وضمان أن يكون للإجراءات الجديدة التأثير المطلوب لتسهيل القرارات والمقترحات . وعلينا محاربة ممارسات الفساد بقوة .

وباتجاه الحد من تكلفة إنجاز المعاملات التجارية فإنه يجب أن نراجع كفاءة صناعة المرافق المهمة ، إذ أن تكلفة الكهرباء ، والغاز ، والماء ، والاتصالات ستكون أقل عبئًا على القطاع التجارى إذا أضفينا الطابع الليبرالى على القوانين والنظم الأكثر تقييداً وتشدداً ، وبنفس المعنى ، نحتاج أن نجعل موانئنا ومطاراتنا أكثر فعالية وكفاءة ، وأن نجعل من خدماتنا فى مجال الشحن ونقل البضائع أكثر استجابة .

فى الوقت ذاته ، يتعين علينا تبنى عملية مستدامة ، ونظيفة وصديقة للبيئة وذلك لتفادى التكاليف المرتبطة بالتآكل البيئى . ويجب أن نعلم ونشجع السكان فى المناطق الريفية على ترك ونبذ الممارسات البالية فى أنشطتهم الاقتصادية اليومية والتى يمكن أن تلوث البيئة . وهنا لابد من الإشارة إلى أن تقارب حدودنا من بعضها البعض يقتضى منا أن نعالج مشكلة التلوث من المنظورين المحلى والإقليمى على حد سواء ، ومن المؤكد أن الفشل فى القيام بذلك سيكلفنا الشىء الكثير بل وسيؤخر تقدمنا .

لقد قطع التعاون الاقتصادى الآسيوى شوطا طويلاً منذ انطلاقته عندما طرحنا أولى مبادراتنا الاقتصادية الجماعية قبل عشرين عاما . والمرحلة الباقية من هذه الرحلة تبدو أطول وأكثر إلحاحًا . وبوسعنا أن نختصر هذه المرحلة الطويلة إذا ما أعددنا أنفسنا لها جيدًا ، وإذا ركزنا جهودنا على معالجة المشكلات التى تواجهنا ، وإذا واصلنا التزامنا بشأن تحقيق أهدافنا الإقليمية .

٩- إِعَادَةُ اخْتِرَاعِ مُسْتَقْبَلِنَا الْمُشْتَرَك. (*)

منذ أن طرحنا فكرة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة MSC فى شهر أغسطس عام ١٩٩٦ ، انتشرت هذه الفكرة عبر المجتمع الدولى ومرت فى أرجائه كسريان النار فى الهشيم . وما من دولة واحدة إلا وتعرف ما هو هذا المشروع. بل إننى أسمع الناس يتحدثون عن هذا المشروع طوال الوقت ، وأينما ذهبت ، حتى فى منغوليا . وهناك سألونى عنه وكيف يمكنهم أن يتعلموا منه . والواقع أن مشروع الوسائط المتعددة عبارة عن حقل اختبار عملاق لإجراء التجارب ، ليس فقط على تكنولوچيا الوسائط المتعددة بل أيضا ، وهو الأهم ، على تطوير طريقة جديدة للحياة فى عصر المعلومات والمعرفة . ولهذا ، فإنه يعتبر «هدية ماليزيا إلى العالم» ، وهو ابتكار جديد يرحب بمشاركة المجتمع الدولى لاقتسام الدروس المفيدة لتطور الوسائط المتعددة .

لقد انقضى عام كامل وتدفق خلاله الماء أسفل الجسر . ومنذ ذلك الحين ، والتساؤلات صارت كثيرة حول ما إذا كان باستطاعة ماليزيا تحقيق النجاح فى هذا المشروع رغم كل المصاعب . ومن ناحية أخرى ، كان هناك دائما الكثير من التأييد للمشروع. وأعتقد أن المجتمع الدولى والماليزيين على حد سواء ، لديهم فهم أفضل لفكرته الآن . وإننى على ثقة من أنه مع تنفيذ المزيد من البرامج فى ظل هذا المشروع العملاق ، فإن ذلك سيؤدى إلى قدر أكبر من الفهم والوضوح .

والحقيقة أن عدة أحداث مصاحبة لبدء العمل به قد وقعت منذ الإعلان عنه فى عام ١٩٩٦ . ففى يناير من عام ١٩٩٧ ، عقد أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية ، وهى لجنة

(*) كلمة فى مؤتمر ملتيميديا - آسيا ١٩٩٧ - سرى كامبانيچان ماليزيا ١٦ سبتمبر ١٩٩٧ .

مؤلفة من كبار المسئولين التنفيذيين فى الشركات البارزة لتكنولوچيا المعلومات حول العالم . وفى شهر مايو ، تم وضع حجر الأساس لسايبرچايا ، وهى المدينة الذكية المخصصة من المشروع لشركات الوسائط المتعددة . وعلاوة على ذلك ، هناك مشروعات أساسية أخرى يتم تنفيذها فى إطار المشروع العملاق MSC ، ومن بينها پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة الذكية ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد . كما تم صياغة أربعة قوانين جديدة للإنترنت فى البرلمان الماليزى فى مايو والموافقة عليها . وفى شهر يوليو ، أصدرت موسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) ما عرف باسم مفهوم طلبات العرض (CRFPS) لطرحها فى مناقصات على شركات القطاع الخاص من أجل تنفيذ أربعة من سبع مشروعات قوية فى مجالات : الحكومة الإليكترونية ، والمدارس الذكية ، والطب العلاجى عن بعد ، والبطاقة متعددة الأغراض . واليوم ، فإن مشروع MMA ، والذى يعنى «الحلول الذكية لتحدد العلامات» يعتبر محاولة للدعوة إلى محاكاة أفضل الممارسات من أرجاء العالم . فنحن نريد أن نتعلم ممن هم أفضل منا .

ونحن لدينا رؤية واضحة لماليزيا أطلقنا عليها رؤية ٢٠٢٠ ، والتى تهدف إلى أن تحظى ماليزيا بمكانتها كدولة متقدمة فى العالم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ . ونحن نريد أن نصبح أمة متقدمة بطريقتنا الخاصة وضمن القالب الذى نريده لأنفسنا . ويحدد برنامج عمل تكنولوچيا المعلومات الخاص بماليزيا محتوى هذا القالب بأنه يتلخص فى إقامة مجتمع مدنى . ونعنى «بالمجتمع المدنى» ذلك المجتمع القائم على التنظيم الذاتى والذى يعمل من خلال استخدام المعرفة ، والمهارات ، والقيم المغروسة فى نفوس الناس . ومثل هذا المجتمع المنشود سوف يسمح لكل ماليزى بأن يعيش حياة يقرر فيها مصيره بنفسه ويتمتع فيها بكرامته ، ليس فقط الآن ، ولكن أيضا فى المستقبل . وبالطبع فإن سؤال المليون دولار هو كيف يمكن أن نحقق ذلك كله؟

وليس ثمة شك فى أن قطاع التصنيع قد أصبح الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادى

المستدام لماليزيا والذى تراوح بين ٧ :٨٪ خلال العقدين الماضيين . ووفقا لتقديراتنا فإنه حتى نحقق هدفنا فى أن نصبح دولة متقدمة ، لابد من أن يواصل الاقتصاد النمو بنسبة لا تقل عن ٧٪ حتى عام ٢٠٢٠ . ومع هذا ، نتوقع أن تقفز مساهمة قطاع التصنيع فى إجمالى الناتج المحلى إلى حوالى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠٠٥ . ومن الواضح لنا أننا بحاجة إلى قاطرة ثانية للنمو إذا كان لنا أن نحقق رؤية ٢٠٢٠ . وهذه القاطرة الثانية للنمو يجب أن تبدأ العمل بحلول عام ٢٠٠٥ . والسؤال المطروح الآن هو : هل بوسعنا أن نفعل ذلك؟

لقد قرأنا الخرائط والرسوم البيانية ودرسنا الاتجاهات المختلفة . ولقد حاولنا أن نضع إصبعنا على نبض القوى التى سوف تشكل نسيجنا الاجتماعى الاقتصادى فى المستقبل . وثمة هزيمة ساحقة وثقيلة دائمة كانت تواجهنا وهى التكنولوچيا الرقمية . وهكذا ، قررنا أن نجعل تكنولوچيا المعلومات والاتصالات (ICT) قاطرة النمو داخل كافة القطاعات الاقتصادية . وحتى نحصل على صورة أوضح لهذا العنصر الجديد والقوى ضمن عناصر التغيير ، قمنا بتشكيل المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) فى عام ١٩٩٤ .

ويتمثل الدور الأساسى للمجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات فى تقديم المشورة والنصح إلى الحكومة حول السياسات الخاصة بتكنولوچيا المعلومات والاتصالات وكذا الاستراتيچيات اللازمة فى هذا الشأن والمساعدة فى تنفيذها . ولأننا نتجه الآن صوب المجهول ولأننا نتوقع تغييرات سريعة وجذرية ، فإنه من قبيل الحكمة والتعقل أن نختبر أفكارنا أولاً قبل الإقدام على تنفيذها فى أنحاء بلادنا تفاديًا للوقوع فى أخطاء مكلفة وفادحة . ومن ثم ، جاء مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كحقل اختبار . ويحدونا الأمل فى أن يفرز أول موجة صغيرة والتى سوف تتحول فيما بعد إلى موجة كبيرة للمد والجزر تغطى البلاد كلها وتحولها إلى محور عالمى للوسائط المتعددة . ويوفر برنامج العمل الوطنى لتكنولوچيا المعلومات إطار سياسة واسع لدفع هذا التحول باتجاه خلق مجتمع مدنى . ويلخص برنامج العمل هذا استراتيچية من ثلاث مراحل لإقامة مجتمع يعتمد على المعرفة من خلال

الأشخاص ، والبنية التحتية ، وتطبيق التنمية . ولسنا بحاجة إلى القول بأن التكنولوچيا الرقمية ستوفر القوة الإبداعية الأساسية .

وربما لاحظتم أننى استخدمت كلمة «خلق» فى معرض الإشارة إلى رؤية ٢٠٢٠ . والحقيقة أننى تعمدت استخدام هذه الكلمة ، ذلك أن كلمتى «تطور» أو «تنمية» ينطويان على المحافظة على الوضع أو الحالة الراهنة ، ولمجرد الاستمرارية لا أكثر . ولذا فإن الرياح الرقمية هى التى تنذر وتبشر بعدم استمرارية الأوضاع الراهنة . ولسوف تحدث عمليات توقف وسيتعين أن تعترض عمليات التوقف هذه طريقة تفكيرنا ، وعملنا ، وعيشنا ، وبالنسبة إلى عقولنا ، فإن التوقف أو الانقطاع عن الماضى سيكون أهم جسور عبورنا إلى المستقبل . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو أول جسر مؤقت نعبر من خلاله إلى هذا المستقبل . ولابد من النظر إليه فى هذا السياق . إذ أننا نعتبر هذا المشروع العملاق الركيزة الأساسية التى سيقام عليها المجتمع المدنى . ومن ثم ، فإنه استثمارنا الأولى فى المستقبل . وفى الحقيقة ، يعتبر هذا المشروع أداتنا التجريبية لإعادة اختراع مستقبلنا المشترك .

إن اختراع المستقبل لا يعنى التنبؤ بالمستقبل وتوقعه ، فليس هناك مخلوق عادى يمكنه أن يفعل ذلك . وهو يعنى فى الحقيقة الشروع فى تحريك عناصر معينة للتغيير الآن ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الراهنة لواقعنا والشكوك المستقبلية ، وذلك على أمل أن يتحقق ما نصبو إليه ونتصوره . وهذا بدوره يتضمن إعادة الاختراع ، والحقيقة أنه إعادة اختراع لكل مجال من المجالات المهمة فى حياتنا . وهذا هو على وجه التحديد ما نحاول أن نفعله من خلال هذا المشروع . وعلى سبيل المثال ، ومن خلال تنفيذ مشروع الحكومة الإليكترونية ، نأمل فى إعادة اختراع الحكم ، ومن خلال مشروع الطب العلاجى عن بعد ، نأمل فى إعادة اختراع الرعاية الصحية ، ومن خلال مشروع التسويق بلا حدود ، نأمل فى إعادة إختراع الممارسات التجارية .

إننى أعتبر الحكم بمثابة «المفهوم الشامل» الذى يحوى ويحدد هذه العملية الخاصة

بإعادة الاختراع ، ومن ثم فإنها من أهم العمليات على الإطلاق . إذ أن إعادة اختراع الحكم ليس بالشيء الذى قد فكرنا فيه لتونا . وفى الحقيقة ، فإننا قد اعتدنا أن نفعل ذلك لفترة من الوقت ، وكخطوة أولى ، بدأنا فى إعادة هيكلة آلية الحكومة وأدواتها وأجهزتها المختلفة من خلال تقليصها وتخفيض أعدادها حتى نجعلها أكثر كفاءة وفعالية . والفكرة من وراء هذا كله هو الإبقاء فقط على الحقائب الوزارية الاستراتيجية مثل الدفاع ، والعدل ، والمالية ، وأيضا خصخصة الكثير من الوزارات الباقية . وفى هذا الصدد ، فإنه قد جرى الآن خصخصة خدمات عامة جيدة من قبيل الاتصالات اللاسلكية ، والطاقة والنقل بالسكك الحديدية ، وهى الخدمات التى ظلت ، وبصورة تقليدية ، مملوكة للدولة وتحت رعايتها ، وهذه العملية ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة أخرى قمنا بتجربتها ، ألا وهى فكرة ماليزيا المتحدة ، حيث عملت الحكومة والقطاع الخاص جنبا إلى جنب لتطوير البلاد . ولابد لى من القول هنا بأننا قد أحرزنا نجاحا تاما فى تنفيذ هاتين الفكرتين كلتيهما .

والحقيقة أن فكرة الحكومة الإليكترونية هى المرحلة الثانية فى سعينا المستمر لتحسين وتقويم الحكم . إذ أن الحكومة الإليكترونية لا تؤدى مهام الحكم من خلال الوسائل الإليكترونية فقط . فالتكنولوجيا مجرد وسيلة لتحقيق غاية ، وهى تحسين الهياكل ، والنظم ، والإجراءات لإحداث التغيير المنشود ، والعمل الجاد والدؤوب لتحقيق التفوق والامتياز على نحو يتجاوز المستويات التى حققناها فيما مضى . ولهذا ، فإن الانتقال من كوالالمبور إلى پوتراجايا يعد أكثر من كونه هجرة طبيعية أو انتقال من مكان إلى آخر . بل إن هذا الانتقال تجسيد رمزى للخروج عن القوالب والممارسات القديمة ، وهو بالأحرى انتقال باتجاه أطر عمل ترتكز على المعلومات ، وتهدف إلى تحقيق إدارة وخدمات تقوم على الأداء الجيد . ويحدونا الأمل فى أن يؤدى هذا التحرك إلى تغيير شامل فى أساليب وطرق تفكيرنا ، وكذلك أنماط حياتنا وعملنا .

وبالطبع ، فإننا فى ماليزيا ندرك تماما أن اختراع المستقبل ، وبالتالى إعادة اختراع

الحقائق القائمة على أرض الواقع ، ليس بالمهمة اليسيرة أو السهلة كما يبدو . فالرحلة ستكون بالغة الصعوبة ، وستكون محفوفة بالمخاطر والتحديات فى كل مراحلها . ونحن ندرك أيضا أنه لا يمكننا السير فى هذه الرحلة والقيام بها بمفردنا ، ونحن نعترف هنا بأننا لا نملك كل التكنولوچيات المطلوبة ولا المعرفة التى تمكننا من أن نفعل ما نريد . بيد أن روحنا كلها رغبة وحماس وأجسادنا قوية وصلبة ، ومقوماتنا الاقتصادية سليمة ، ونحن نريد أن نعمل بالتعاون مع الآخرين ونريد أن نتعلم منهم وبسرعة . والتعلم من خلال الفعل هو ما اعتدنا عليه فى الماضى وهو ما سوف نعتمد عليه لمواصلة الرحلة . فمن خلال فكرة ماليزيا المتحدة قد تطورنا وبنجاح ، من اقتصاد قائم على الزرعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة وذلك خلال عقدين فقط . كما أننا لم نتجاهل المخاوف بشأن التوزيع العادل والمساواة . فلدينا الآن أساليب صهرتها تجارب الزمن ، ونحن على ثقة من أنها سوف تفيدنا وقت الحاجة .

ونود أن نجعل من فكرة ماليزيا المتحدة خطوة إلى الأمام فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، وباتجاه شراكات ذكية عالمية ، كما نود أن ندعو المجتمع الدولى للانضمام إلينا فى صياغة وتشكيل مستقبلنا المشترك معًا . ومن ثم ، فإننا نرحب بالتعاون بدلاً من المواجهة ، ونرحب بالإثراء بدلاً من الاستغلال ، وبالمشاركة بدلاً من الانعزالية . ولابد أن تظل هذه شعاراتنا ومبادئنا ، وأن نوفر الأساس وصولاً إلى تطوير مجتمع عالمى عادل ومتكافئ .

وتدافع المبادرة التى طرحتها الولايات المتحدة مؤخرًا بشأن «إطار عمل لقيادة إليكترونية عالمية» عن قيادة للقطاع الخاص غير منظمة . فالسوق ، كما نعرف ، تكافئ المجتهد وتعاقب المُقصِّر والأقل اجتهادا . ولا شك أن الكفاءة والمساواة أو العدل لا ينفصلون . ولهذا ، فإن ترك الاقتصاد الرقمى لسوق منظمة ذاتيا سيؤدى فقط إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية بالمعلومات وتلك الفقيرة بالمعلومات . والسوق القائمة على سياسة عدم

التدخل الحكومى سوق تتسم بقصر النظر وتبدى اهتمامها فقط بالمكاسب ولا تعير بالاً أو اهتمامًا للعدل الاجتماعى . فهل يمكن أن تحل السوق الحرة فعلا محل الحكومة المسئولة؟ والشىء المؤكد هو أن القوانين والنظم واللوائح الحكومية شىء مثير للضيق والضجر . ومن ثم ، يتعين الحد من أدوارها ، غير أن من المؤكد أيضا أن الفوضى لا يمكن أن تكون أفضل بالنسبة للسوق .

وفى عصر المعلومات ، ستكون القاعدة الجديدة للقوة والثروة والنفوذ هى المعرفة . فما من أحد يمكنه احتكار المعرفة أو الحكمة ، وهو ما يعنى أنه ليس بوسع أحد أن يمتلك لنفسه القوة ، والثروة ، والنفوذ . ولابد من أن يؤدى هذا كله إلى وجود مجتمع أكثر انفتاحا وعدلا . وفى الوقت الحالى ، برغم هذا ، تميل المعرفة إلى أن نلتصق بهؤلاء الذين وهبنا الله إياهم ، ألا وهم الأطفال فالأطفال من أبناء الأثرياء وأيضا المتعلمين تعليمًا جيداً سوف يتقدمون ويتقدمون ، بلا شك ، على الأطفال الآخرين ممن لديهم آباء أقل ثراء وتعليما ، بحيث يمكنهم بذلك الحصول على القوة والثروة . وهذا بدوره سيؤدى إلى مجتمع سيصبح فيه الأغنياء والمتعلمين أكثر ثراءا وقوة ، بينما سيصبح الفقراء وغير المتعلمين أفقر وأضعف . فكيف يمكننا إذن أن نحول دون حدوث مثل هذا الأمر؟

الحقيقة أن هذه الأسئلة ، أكثر من أى شىء آخر ، تشير إلى الحاجة لإطار عمل جديد للحكم ، حيث توجد اهتمامات التوزيع العادل جنبا إلى جنب مع نظام السوق الحرة للاقتصاد الرقمى . وهكذا ، فإن ثمة حاجة إلى أن يبدأ المجتمع الدولى حواراً باتجاه صياغة إطار عالمى جديد للحكم فى عصر المعلومات وأيضا باتجاه إقامة وخلق مجتمع مدنى عالمى . وهنا اسمحوا لى أن أقترح عقد منتدى يحمل اسم «كومنولث حقيقى للشعوب» حيث تمثل كافة الشعوب فى إطاره تمثيلاً متساويًا وتكون مشاركتها فيه ديمقراطية حقا .

وأود أن أشير فى هذا المقام ، وإن كان بصورة مجازية ، إلى أن العالم يتقلص وينكمش بسرعة . ذلك أن الوسائط المتعددة وتكنولوجيات الاتصال ، سوف تسهل ومن

خلال الهواتف التليفزيونية والمؤتمرات التى تنقل عبر شاشات التليفزيون ، سوف تسهل عمليات الاتصال وجها لوجه بين الأشخاص من جميع أنحاء العالم . وهكذا ، ستكون التعددية الثقافية هى أسلوب ونمط الحياة فى المستقبل ، ونحن نجد هنا بالفعل علامات ودلائل القرية العالمية . ونريد إجراء التعديلات والتحسينات الضرورية . لئلا يؤدى الارتباط الوثيق بين بعضنا البعض إلى أن يعتمد كل منا على الآخر بصورة متكررة . وبدلاً من ذلك ، فإن ارتباطنا الوثيق هذا وتعرفنا على بعضنا البعض بدرجة أكبر وتعرضنا للمعلومات عن أنفسنا سوف يساعدنا فى تطوير إحساس قوى بمعنى علاقة الجوار والارتباط الوثيق . وفى وقت معين يجب أن تكون لدينا القدرة على تطوير مجتمع عالمى متعدد الثقافات .

وفى الوقت الذى نشهد فيه آلام الموت المفاجئ للعصر الصناعى ، وبدء ميلاد عصر آخر ، فإنه يجب أن نسأل أنفسنا : ألم يحن الوقت بعد لكى نعتمد على أنفسنا فى تقرير مصائرنا ومقدراتنا بدلاً من أن نتركها تماما فى أيدى نظام السوق الحرة؟ إننا لا نتراجع أو نتخلف عن ركب العالم المفتوح بلا حدود أو عن ركب التجارة غير المقيدة . وببساطة فإن المجتمع الإنسانى بحاجة إلى النظام وإلى درجة من اليقين حتى يتسنى له أن يضطلع بمهامه كلها . ورغم أنه يمكن السيطرة على الفوضى التى قد تحدث بين الحين والآخر ، إلا أنه لابد من أن تؤثر الفوضى المزمنة والمستمرة على المجتمع والحياة بشكل سلبى . ويعنى زوال واختفاء الحدود بين الشعوب والدول ببساطة ، أن كيانا أكبر أو عالمًا جديدًا يضم هذه الدول والشعوب سوف يظهر . والمعرفة بحد ذاتها لن تجعل هذه القبيلة الإنسانية الواحدة تعيش فى سلام . والشيء المؤكد هو أن التجارة الحرة غير المنظمة ، حتى وإن كانت مدعومة بالمعلومات الكثيفة ، لم تجلب الثروة والسعادة لكل فرد .

وبوسعنا أن نغوص جميعا فى عصر المعلومات وعيوننا مغمضة . ولكن لماذا يتعين علينا أن نفعل ذلك فى وقت توجد فيه إمكانية اختيار واكتشاف لما يمكن أن يسير الأمور ويجعلها تنجح . والواقع أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا يعد محاولة

لخلق بيئة لاختيار ليس فقط التكنولوچيا ولكن أيضا طريقة الحياة ذاتها . وهنا ، فإن فرص التجريب المتاحة لا حدود لها . وكل ما هنالك هو أننا بحاجة إلى التفكير فى سيناريوهات محتملة من أجل الاختبار والتجربة . ومع أننا لن نحصل على كل الأجوبة التى نحتاجها ، إلا أنه لا يجب علينا أن نتلمس طريقنا وسط ظلام دامس ونحن ندخل إلى الألفية القادمة وعصر المعلومات .

١٠- مَجْمُوعَةُ آسْيَانَ تَتَمَتَّعُ بِالسَّلَامِ وَالْازْدِهَارِ. (*)

إننا على وشك تحقيق رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان فى عام ١٩٦٧ للم شمل كافة دول جنوب شرق آسيا العشر فى إطار تجمع إقليمى واحد . وبالرغم من أن هذه الرؤية لم تتحقق بعد ، إلا أن انضمام لاوس وميانمار الرسمى للآسيان يعتبر معلمًا فى تاريخ جنوب شرق آسيا . وتشعر ماليزيا بالفخر لاستضافة هذا الحدث الهائل . واسمحوا لى باغتنام هذه الفرصة لتهنئة أصدقائنا من لاوس وميانمار والترحيب بهم فى مجموعة دول الآسيان .

ولا يزال لدينا من الأسباب ما يدعونا للاحتفال ، ولكن دعونا لا ننسى الصعوبات التى تواجه دول جنوب شرق آسيا فى محاولاتهم المبكرة لتشكيل تجمع إقليمى ، ويشكل أساسى لتسهيل حل المشكلات بين الجيران المستقلين حديثا . والواقع أن الضرورة السياسية وليس الحتميات الاقتصادية هى التى جمعت هذه الدول معا . بيد أن الأهم هو أن هناك حديثا عن هذه الدول التى تحاكى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لكى تصبح كتلة تجارية .

والحقيقة أن مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول كان متدنيا جداً آنذاك ، ومن ثم ، فإن وجود كتلة اقتصادية للآسيان كان سيصبح بلا معنى تماما . وبالإضافة إلى هذا ، فإن ادعاءات السيادة على أراضى بعضها البعض ظل يفسد العلاقات بين كل دولتين من دول الآسيان ، ويعد ذلك مقياسا لبراجماتية هذه الدول التى ظلت مجتمعة فى إطار الآسيان ، وذلك على الرغم من أن العلاقات الثنائية بين أعضاء بعينهم كانت متدهورة .

إن إدعاءات السيادة ما زالت قائمة ، بيد أنها لا تعوق مجموعة الآسيان عن تطوير نفسها لتصبح تجمعا إقليميا . وكان هذا هو النجاح الأول للآسيان . والذى أظهر بوضوح أن

(*) الكلمة الرئيسية فى افتتاح الاجتماع الوزارى الثلاثين لمجموعة الآسيان فى بيتالنج جايا- ماليزيا ، فى ٢٤ يوليو ١٩٩٧م .

لدى الدول الأخرى فى جنوب شرق آسيا ، وحتى الدول التى تقع خارجها ، رغبة أكيدة فى الانضمام إليها .

والواقع أن الإنجازات التى حققتها الآسيان ملحوظة بصورة أكبر عند الأخذ فى الاعتبار أنه منذ فترة قصيرة كانت هناك حروب وصراعات فى المنطقة وداخل الكثير من دول المجموعة . وكانت هناك توقعات تفيد بأنه إذا حققت ڤيتنام الشمالية انتصارا ، فإن الدول الأخرى فى المنطقة ستصبح الواحدة تلو الأخرى ، وكما تتساقط قطع لعبة الدومينو ، شيوعية ، ومن ثم سيعقب ذلك حالة من الفوضى . وقيل لنا آنذاك ، مثلما يقال لنا الآن ، إننا بحاجة إلى حماية أجنبية من الجيران المهاجمين مثل ڤيتنام المنتصرة والدول الشرقية القوية الأخرى .

وخلافا لكل التوقعات ، انتصرت ڤيتنام وجنودها ، الذين استهزئ بهم كثيراً ، على القوى العظمى فى العالم . ولكن قطع الدومينو لم تسقط . وبدلاً من ذلك ، نجحت فى أن تثبت لنفسها أنها مستقرة وقادرة على إدارة دولها على أكمل وجه ، وبدت مستعدة لنبذ العادات الأيديولوچية المتعلقة بالماضى وقبول الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية من أجل توفير حياة أفضل لشعوبها . وقد مهد التخطيط المركزى الطريق أمام قوى السوق لتعزيز التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية . ويبدو أن الاستحواذ على الأراضى عن طريق العدوان كان آخر شىء راود أذهان زعماء جنوب شرق آسيا . ويبدو أن السلام وحسن الجوار من العقائد المفضلة . وما كان واضحا تماما هو تلك الرغبة فى التعاون لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام والحرية والحياد .

وليس ثمة شك فى أن العضوية فى إطار الآسيان قد أسهمت كثيراً باتجاه عقلانية الحكومات والاهتمام الجاد برفاهية الدول الأعضاء وتنميتها السريعة . ويبدو أيضا أن الدول الأعضاء تتعلم من بعضها البعض كيفية إدارة دولها وتنميتها . وهى تؤمن جميعا بالعمل من أجل مصلحة شعوبها حتى لو اختلفت أساليبها الفردية . ولذا ، فقد أثبتت الآسيان أن

التعاون الإقليمى بين الدول النامية أمر ممكن ، بل ويمكن أن يؤتى ثماره ونتائجه .

لقد اعترف البنك الدولى مؤخرًا بأن الحكومة الجيدة هى السبيل لتنمية الاقتصادات الفقيرة . وعلى العكس من ذلك ، يجب الاستنتاج بأن الاقتصادات الفقيرة التى تطورت تحظى الآن بحكومة جيدة .

لقد اعتادت الدول الأعضاء فى الآسيان على أن تكون فقيرة ، بيد أنها تعتبر الآن من بين أنشط الاقتصادات فى العالم . وهذا يعنى أن حكومات دول الآسيان تعرف ما تعنيه الحكومة الجيدة والتى يتعين محاكاة نموذجها .

ويجب على العالم أن يستنتج من ذلك أنه سيكون لعضوية الآسيان تأثير مطرد على السياسات المحلية وأنها سوف تساعد على تقدم الدول الأعضاء . ويجب على العالم أن يرحب بانضمام أية دولة للآسيان بحيث تصبح هذه الدولة جديرة بتلك العضوية . ولكن مما يؤسف أنه كان هناك من لم يفطنوا إلى ذلك بوضوح . وبدلاً من أن يشجعوا الآسيان على ضم كافة دول جنوب شرق آسيا فى أقرب وقت ممكن ، فقد حثوا الآسيان على إصدار حكم بعدم منح عضويتها لمرشح محتمل ، بل ومارست ضغطا عليها من أجل إرغام هذه الدولة على أن تظل فقيرة ، ومن ثم غير مستقرة . ولذا ، فإنه يتعين على الآسيان مقاومة ورفض هذه المحاولات للإكراه . فهذه الأساليب ليست جزءًا من نسيج الآسيان الأخلاقى . وسوف نحل مشكلاتنا بطريقتنا وفى إطار ما يسمح به وقتنا . ولا يتعين أن يفترض أحد أنه يعرف الحلول لكافة مشكلاته . لقد اخفقوا دائما فى الماضى فى إقناعنا بأنهم وحدهم الذين يعرفون ما هو الصواب وما هو الخطأ .

والحقيقة أن الدول الأعضاء فى الآسيان ، شأنها شأن كل الدول ، بحاجة إلى أن تنعم بالأمن والسلام . وقررنا ألا تصبح الآسيان تحالفا عسكريًا لكى نحمى أنفسنا ، وذلك على الرغم من أن كل دولة عضو لديها الحرية فى أن تتخذ ترتيبات ثنائية مع الأعضاء الآخرين من أجل ضمان الأمن المتبادل . ويتعين على المهتمين بأمتنا دعم وتأييد مفهومنا الرامى إلى إقامة

منطقة خالية من الأسلحة النووية تتمتع بالسلام والحرية والحياد . ومن ثم ، فنحن لا نرى أن هناك أعداء ولا نريد أن نصف أى فرد بأنه عدونا المحتمل . وإذا كانت لدينا مشكلات مع دول غير آسيوية ، فسوف نسعى لإيجاد حل من خلال المفاوضات معتمدين فى ذلك على وحدتنا .

ورغم أننا نقدر ذلك العرض الخاص بالدفاع عنا ، إلا أننا لسنا متأكدين من أن هذه المساعدة الموعودة ستكون متاحة عندما نشهد استسلام الكثير من الدول لمصيرها بمجرد أن تواجهها المشكلات . ونحن نعلم أن الأولوية القصوى لمن يعرضون حمايتنا ستكون سحب قواتهم . وقد أثبت التعهد بحماية حقوق الإنسان ، وبغض النظر عن الحدود والسيادة ، عدم جدواه المرة بعد الأخرى . ونعلم جيداً أننا لنترك ؛ لنواجه المشكلة وندفع الثمن من أرواحنا وثرواتنا . وفى التحليل النهائى ، لا نستطيع سوى أن نعتمد على أنفسنا . فمن المؤكد أننا لا نؤمن بأن تكون القوة هى السبيل لتسوية المشكلات فيما بيننا ، فنحن نستطيع ضمان أمننا من خلال وجود رغبة فى تسوية المشكلات على طريقة الآسيان .

وبالنسبة لنا ، فإن أقصى دفاع لنا سيكون الاستقرار والقوة الاقتصادية ، وكذلك رغبتنا فى أن نبقى متعاونين ، وذلك بالرغم من أننا لم نعد بأن نحارب إلى جانب بعضنا البعض ، وبألا نكون كتلة عسكرية .

فالقوة الاقتصادية هى الأهم ، ففى عالم بات يكرس نفسه للنمو الاقتصادى من خلال نظام للسوق الحرة ، لم تعد مسألة الاستيلاء على الأراضى ذات شأن الآن . ولم تعد الآن مصدراً للثروة والطاقة . وهؤلاء الذين يتحدثون عن الفتوحات العسكرية والأراضى الاستعمارية يعيشون فى الماضى ، وهم يعلمون جيداً أن الأشكال الأخرى للهيمنة ممكنة . والتهديد الذى يواجه الأمم والشعوب هو العقوبات الاقتصادية لإفقار الناس ولإثارة الصراع الداخلى . ومن ثم ، فسوف يتعين على البلدان الضعيفة والمنحوسة الخضوع تماما كما لو كانت مستعمرات . ولذا فإنه يتعين علينا أن نركز على التنمية الاقتصادية ورفاهية شعبنا .

وقد أثبتت دول الآسيان أنها تعرف كيف تقوم بذلك . وتستطيع دول جنوب شرق آسيا الآن ، مع أعضائنا الجدد ، التعاون ومساعدة بعضها البعض على الازدهار اقتصاديا . وبهذه الطريقة سنصبح مستقرين داخليًا وأقل عرضة لذلك النوع من الضغوط الخارجية التى يمارسها من يقللون من قدرنا .

فالازدهار الاقتصادى حتما هو الحل لمشكلاتنا الأمنية ، وسيتم النظر إلى الآسيان بجدية كما ستخدم وجهات نظرها . ولهذا السبب ، فإنه عندما يجتمع وزراء خارجيتنا ، فإن الاقتصادات الرئيسية فى العالم عادة ما تجرى حواراً وزاريًا معنا . وحتى فى إطار المسائل الأمنية ، قمنا بتشكيل منتدى إقليمى من أجل حل المشكلات البارزة . ولا يوجد لدى أية منظمة إقليمية أخرى مثل هذا الترتيب . والواقع أن القوة العسكرية قد تولد الخوف ولكنها ستفضى إلى سباق تسلح مكلف . وهكذا لن يعود النفع إلا على الشركات التى تقوم بصنع تلك الأسلحة والمتاجرة فيها . والازدهار الاقتصادى يولد الاحترام ، ولكن بتكلفة أقل ، بينما نظل نحتفظ بالفوائد .

وفى ديسمبر عام ١٩٩٧ ، سوف يجتمع رؤساء حكومات دول الآسيان رسميا هنا فى كوالالمبور ، وسوف يرسى هذا الاجتماع عهدًا جديدًا لرؤساء حكومات تسع دول فى جنوب شرق آسيا ، سيجتمعون كزعماء لواحد من أكبر التجمعات الإقليمية فى العالم . وستكون هنالك الكثير من الأشياء الجادة التى يتم اتخاذها . فهم لن يحتفلوا فقط بمرور ثلاثين عاما على تأسيس الآسيان ، بل سيكون لديهم أيضا الكثير من الأمور والقضايا الإقليمية التى يبحثونها .

والحقيقة أن العالم يتحدث الآن بشكل عفوى عن عالم بلا حدود ، وعن العولمة ، وعصر المعلومات ، والأسواق والمجتمعات المفتوحة . ومن ثم ، فإن الآسيان ، وهى مجموعة من البلدان النامية ، سوف تحتاج إلى معرفة الكيفية التى ستؤثر بها كل هذه المفاهيم الجديدة بشأن التجارة الدولية علينا . ومن الملائم أن تعلم أن كافة الأسواق الضخمة للدول المتقدمة

ستكون مفتوحة أمامنا مقابل قيامنا بفتح أسواقنا الصغيرة . ولكن هل نستطيع حقا دخول هذه الأسواق ، أم أن إزالة الحدود والحواجز سيؤدى إلى تدفق فى اتجاه واحد فقط ؟

إننا نشهد الآن جهداً مخططا بصورة جيدة لتقويض اقتصادات كافة دول الآسيان ، وذلك بزعزعة استقرار عملاتها . أساسات اقتصاداتنا جيدة . ولا يستطيع أى شخص لديه بضعة دولارات أن يدمر كل التقدم الذى حققناه . لقد طلب منا الانفتاح وأن تكون التجارة الداخلية والخارجية حرة تماما . ولكن حرة لمن ؟ للمضاربين المحتالين ؟ للفوضويين الذين يريدون تدمير بلادنا الضعيفة فى حملتهم الصليبية من أجل مجتمعات مفتوحة لإرغامنا على الرضوخ لديكتاتورية المضاربين الدوليين ؟ إننا نريد احتضان فكرة عدم وجود حدود ، بيد أننا ما زلنا نحتاج إلى حماية أنفسنا من المحتالين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم فقط .

ونحن نشهد بالفعل الشركات العملاقة وهى تبتلع أحجامًا كبيرة من الأنشطة التجارية فى العالم النامى . وهذه الشركات تحتكر قطاع الخدمات من خلال شركات الشحن والخطوط الجوية والتأمين الضخمة . فهى تسيطر الآن على وسائل الإعلام ، المطبوعة والإلكترونية ، فى شتى أرجاء العالم . فالكثير ممن ينادون بقوة بحرية الصحافة يحرموننا من حرية الصحافة . إذ يتم فقط نشر الأخبار السيئة عنا ، أما الأخبار الجيدة فعادة ما تدفن فى أرشيفاتها ولا ترى النور أبدًا .

نحن نشعر بالقلق ، ويجب أن نقلق بشأن هذا العالم ، عالم عصر المعلومات والسوق المفتوحة التى ليس لها حدود . إننا لا نرفض هذا العصر برمته . بيد أنه يتعين علينا أن نعرف أين نقف ، ويجب أن نعرف كيفية معالجتنا للمشكلات التى سوف تظهر . لقد تشكلت بالفعل كتل تجارة إقليمية قوية . وقررت ثمان من أقوى الدول أنه يتعين عليها وحدها تقرير مصير كل دولة . وعندما تتفق على أى شىء ، على سبيل المثال ، كتحديد قيمة جديدة للين اليابانى ، فإنه علينا أن ندفع الثمن . وعندما تتشاجر فإنها سوف تسحقنا بأقدامها .

ولن تستطيع أى من دول جنوب شرق آسيا حماية نفسها بمفردها . بيد أن دول

الآسيان التسع التى يصل تعداد سكانها إلى مليار نسمة قد تكون قادرة على فعل شيء لمساعدة نفسها .

إننا سعداء بأنه عندما سيجتمع زعماء الآسيان ، سوف يعقد كذلك اجتماع لزعماء أكبر ثلاثة اقتصادات فى شمال شرق آسيا وستتاح لنا حينئذ الفرصة لتقديم وجهات نظرنا لهم حول الكثير من القضايا الدولية ، حيث إن اقتصاداتهم مرتبطة ارتباطا وثيقًا باقتصاداتنا وما يؤثر علينا سوف يؤثر عليهم أيضا . ونحن نمقت بشدة التكتلات التجارية ، ولكننا نحتاج إلى أن يتفهم أكبر عدد من الدول مشكلاتنا . وربما نكون متجهين نحو عالم بلا حدود ، بيد أننا نرى أيضا أنه مقصور بصورة أكبر على الأغنياء . إننا نحتاج أكثر من ذى قبل إلى اكتساب أصدقاء حتى من بين هذه المجموعة الخاصة .

والواقع أننا نؤمن بسياسة «دع جيران يزدهرون» فى هذه المنطقة . وهذا لا يرجع إلى الإيثار ، وإنما الدافع وراءه فى الحقيقة هو الأنانية . ذلك لأن الجيران المزدهرين يمثلون شركاء تجاريين جيدين ولا يتسببون فى مشكلات كثيرة لبعضهم البعض ، ولأن مشكلات الجيران الفقراء تمتد عبر حدودهم . ولهذا السبب الأنانى ، فإننا نرفض سياسات «افقر جيرانك» . بيد أنه لا يجب أن نكون سلبيين فى ممارسة سياسة «دع جيرانك يزدهرون» . ويتعين علينا أن نساعد بعضنا الآخر بنشاط . فالأعضاء الجدد فى مجموعتنا سيحتاجون بالتأكيد إلى المساعدة من أجل اللحاق بركب الأعضاء القدامى . إننى أعتقد أن هناك وصفة للآسيان من أجل النجاح والتى نستطيع أن نوضح من خلالها السبب وراء نجاح كل دولة فى المجموعة فى تحقيق نمو اقتصادى سريع واستقرار سياسى . ويجب علينا مساعدة كل دولة فى الاستفادة من هذه الوصفة حتى نتمتع كلنا بالاستقرار والازدهار .

كما أود مرة أخرى التأكيد هنا على أهمية أن تكون مزدهرا اقتصاديا . فالازدهار ضرورى من أجل تفادى الصراع الداخلى . وقد أشار روبرت مكنامارا وزير الخارجية الأمريكى الأسبق إلى أن تفجر صراع داخلى هو الاحتمال الأكثر فى البلدان الأفقر

والاحتمال الأقل فى البلدان الأغنى . ومن خلال مساعدة زملائنا على الازدهار ، فإننا نساعد فى الحقيقة على الحد من الصراعات فى دولنا . ومن ثم سنزدهر جميعا وستصبح دولنا خالية من الصراعات . ونحن كجيران ، سوف نستفيد من الثروة وغياب الصراعات فى المنطقة . هكذا نرى مرة أخرى الأنانية المتمثلة فى سياسة العمل على ازدهار جارك .

يوجد الآن تقريبا نصف بليون نسمة فى منطقة الآسيان ، وهم ليسوا الأغنى بين شعوب العالم ، ولكن بالرغم من أن دخل الفرد قد يكون منخفضًا ، إلا أن إجمالى قوتهم الشرائية ما زال كبيرًا . وعلاوة على ذلك ، فإنه مع ارتفاع معدلات نموها ، يجب أن يزداد هدفها الاقتصادى بشكل سريع . إذ أن تكاليفها المنخفضة للإنتاج ومهاراتها واجتهاد شعوبها تعتبر كلها أصول تجعلها جذابة بالنسبة للمستثمرين والتجار على السواء . والحقيقة أن المستقبل مشرق أمام الدول الأعضاء بالآسيان . ونحن نعلم ما يتعين علينا القيام به بشكل جماعى ، وأيضا بشكل فردى ، ولدينا القوة للقيام بما هو فى مصلحتنا والدفاع عن أنفسنا . وإذا فشلنا فلن نلوم سوى أنفسنا . ويجب ألا نفشل ، وينبغى أن يكون هذا هو تصميمنا وإرادتنا .

لا شك أن الاجتماع الوزارى الثلاثين للآسيان يعتبر حدثا مهمًا فى تاريخ جنوب شرق آسيا . كما أنه حدث مهم فى تاريخ التعاون الإقليمى . إننا نؤمن بالقوة من خلال الوحدة ، ونرفض أسلوب الاستبعاد . لقد عانينا فى ظل عالم أحادى القطب . ونعلم الآن أن وجود هذا العالم ليس بالشىء الأفضل . ونعلم أن كلا منا سيعانى لو كان بمفرده ، وأننا من خلال الاتحاد فقط ، نستطيع المحافظة على استقلالنا الذى نلناه بصعوبة والاستفادة منه ومن ثماره .

١١- الممر السريع للوسائط المتعددة: جسر كونى إلى القرن العالمى. (*)

أود أن تشاركوننى أفكارى وآرائى بشأن القوى الرئيسية التى تشكل عصر المعلومات وبعض الفرص التى سيوفرها هذا العصر لكل من شركات تكنولوچيا المعلومات البارزة فى أوروبا وفى ماليزيا على السواء . وهذا الحوار الذى نجريه معا ملائم جداً لأننى أعتقد أن التزام أوروبا التقليدى بالسعى الدائم للمعرفة ، من شأنه أن يوفر لها بنية تحتية تعد حاسمة لتطوير قطاع للمعلومات فى اقتصاداتكم يتميز بأنه على درجة عالية من المنافسة .

واليوم ، نأتى معًا إلى هنا فى ظل ما يمكن أن أطلق عليه «القرن العالمى» ، وهو قرن ربما يكون غير مسبوق ولا مثيل له من حيث السلام الذى يعم أرجاء العالم والرخاء المشترك الذى يشهده . ولعل السبب فى وجود مثل هذا القرن العالمى أيضا يكمن فى أن القوى التى توجه عصر المعلومات سوف تؤدى إلى إزالة الحواجز الطبيعية ، والاجتماعية والاقتصادية بما يمكنها من حفز النمو من خلال «الإثراء المتبادل» ، وذلك إذا ما اخترنا أن نفعل هذا .

والحقيقة أننا قد دخلنا عهداً جديداً . ففى هذا العالم الذى لم يعد يعرف الحدود ، يمكن أن يكون إنتاج السلع والخدمات عالميا بحق . وإذا اخترنا التعاون بدلاً من مواجهة واستغلال كل منا الآخر ، فإنه من الممكن عندئذ تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء فى شتى أرجاء هذا العالم . وما من شك فى أن الإبداع والابتكار والتجديد والالتزام بالتنظيم والتخطيط للأعمال تعتبر كلها من الموارد النادرة فى اقتصاد المعرفة ، وهى موارد لا يمكن أن تنحصر داخل حدود جغرافية ، وتتطلب حرية الحركة والانتقال للأشخاص والأفكار والتى

(*) حديث عن الممر السريع للوسائط المتعددة : جسر من أوروبا إلى آسيا نحو القرن العالمى- الكلية الملكية- لندن- المملكة المتحدة . ٢٠ مايو ١٩٩٧م .

سوف تمكن الشركات والدول ، والأفراد من الاستفادة من الإثراء المتبادل ، كما يجب على كل دولة وعلى كافة شعوب العالم الوصول إلى جميع المزايا التنافسية من كل أنواع وفى كل مكان .

ويمكن تحقيق الإثراء المتبادل من خلال العمل المشترك لإيجاد قيمة عبر «الشبكات» القائمة على التحالفات والتكتلات بين الشركات . وأفضل الشركات لن يكون بمقدورها أداء أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها . وهذه الشركات ، شأنها شأن «العناكب» سوف تنسج المزيد من الشبكات المتداخلة للعلاقات مع الشركات الأخرى حتى تتمكن كل واحدة منها من أداء نشاطها الاقتصادى بصورة أفضل وعلى أكمل وجه . وسوف تتعاون كل هذه الشركات عبر الحدود ، دون أن تتأثر بالمسافات . وستعمل على توليد عائدات متزايدة والمزيد والمزيد من الشركاء والعملاء الذين ينضمون إلى شبكتهم . وربما يكون هذا هو النموذج الجديد للتنمية فى عصر المعلومات ومن المحتمل أنه ما لم نكن مرنين ومستجيبين للتغييرات فى مجالات التكنولوچيا ، والصناعة أو الأفضليات والأولويات الاستهلاكية ، فسوف يتفوق علينا الآخرون ولن نتمكن من مواكبتهم .

وفى عالم بات يعتمد على بعضه البعض بصورة متزايدة ، سوف تنتشر هذه الشبكات فى كل مكان ، ومن ثم فإن الأنشطة المتضاربة للشراكة والتجارة سوف تلحق أضرارًا متساوية بالأفراد . والخط الرفيع الذى يربط بين كل هذه الشبكات العالمية لا ينكسر أو حتى ينثنى عند حدود إقليمية أو قارية أو عند حدود ثقافية .

وهنالك أربع قوى أساسية وجوهرية هى التى ستوجه حركة العولمة هذه : شبكة اتصالات هائلة يمكنها إرسال المعلومات إلى مختلف أرجاء العالم فى وقت واحد ، ورأسمال يمكن أن يكون عالميا بحق وبحاجة إلى سوق تتعدى الحدود الجغرافية أو السياسية ، وشركات لديها تطلعات وآمال لقيادة السوق العالمية وإنجاز عمليات فى أى مكان يجدونه مناسبًا للإنتاج والتوزيع أو التسويق لمنتجاتهم ، ومستهلكون يحددون ما يمكنهم

شراؤه اعتمادًا على تذوقهم وموقفهم لما هو أفضل فى أسواق العالم .

ولا شك فى أن المتنبئين باليوم الآخر يؤمنون بأن صدام الحضارات واقع لا محالة ، بيد أنه عندما تصبح التجارة عالمية الطابع وتتعدى حدود الدول كما سيكون عليه الحال فى عالم بلا حدود ويقوم على الاعتماد المتبادل ، فإنه سيكون من غير المرجح حدوث مثل هذا السيناريو . وسوف تتداخل الحضارات وتتشابك إلى الحد الذى يجعل من المواجهات التقليدية أمرًا مستحيلا من الناحية الطبيعية . وقد تحدث توترات داخل المجتمعات والشعوب لأن القرن الحادى والعشرين سيرغم كل دولة على أن تصبح متعددة الأعراق ومتعددة الأديان أيضا ، غير أنه من الممكن احتواء مثل هذه التوترات . ولدى ماليزيا ، مثلا ، ذلك النوع من الخليط العرقى والدينى الذى سيصبح شائعا ومألوفًا فى كل بلدان العالم فى القرن الحادى والعشرين ، وهنا نجد أن ماليزيا قد أظهرت أنه من الممكن لأشخاص من عرقيات وأديان مختلفة أن يتعايشوا وأن يعملوا معًا .

والواقع أن القرن العالمى سيكون عصر الترابط بين الأشخاص والأماكن والمعلومات والأفكار . وفى هذا السياق ، لدى آسيا دورها الخاص الذى يمكن أن تلعبه فى صنع القرن العالمى . إذ أنه وعلى مدى فترة زمنية طويلة ، ظلت الشعوب والدول أسيرة سياسة «افقر جيرانك» . وسواء شئنا أن نعترف بهذه الحقيقة أو لم نشأ ، فإن معظم الأشخاص والدول قد جبلت على أن تغبط جيرانها على ما يحققونه من النجاح . ولو أنهم حققوا النجاح لأنفسهم ، فإنهم لا يتمنون أن يحرزه جيرانهم سواء البعيدين أم القريبين منهم . ولكن فى آسيا فى الوقت الحاضر ، وعلى الأقل فى شرق آسيا ، فإننا قد استطعنا التخلص من سياسة «افقر جيرانك» واستبدالها بسياسة «دع جيرانك يزدهرون» . وهذه السياسة لا تتسم بالإيثار . وثمة حقيقة بسيطة مفادها أنه عندما يكون الجيران مزدهرين ، فإننا نتعرض لمتاعب أقل من جانبهم . ولكن من الأفضل برغم ذلك أن يصبحوا شركاء جيدين لنا . وفى غضون العقد الماضى أو نحو ذلك ، صارت التجارة بين الجيران فى شرق آسيا أسرع من التجارة بين

المناطق الأخرى فى العالم ، وسياسة «دع جيرانك يزدهرون» هى التى قد جعلت الآسيان من أسرع المنظمات والتكتلات الإقليمية نمواً فى العالم . ومن أجل هذا السبب أيضا ، فإننا نريد توسيع الآسيان من خلال قبول آخر ثلاث دول فى جنوب شرق آسيا فى عضويتها .

ولا يخفى عليكم أنكم تعانون من مشكلة ناجمة عن وجود قلة من الأفارقة والآسيويين الذين يعيشون بينكم بيد أنه إذا ظل الجنوب فقيراً ، فمن المرجح أن تصبح مشكلة المهاجرين غير الشرعيين أشبه بالطوفان . ونحن نواجه فى ماليزيا المشكلة نفسها . ولمواجهة هذه المشكلة ، فإننا نستثمر فى صناعات كثيفة العمالة فى الدول المجاورة . وإذا أصبح العالم بلا حدود ، سيكون من الأفضل لكل فرد ضمان أن يصبح الجيران مزدهرين بصورة متساوية ، وإلا ستحدث هجرة جماعية هائلة ، من المتوقع أن تثير موجة من الاضطرابات والتوترات فى كل دولة . وأوروبا بشكل خاص تعتبر ذات جاذبية للمهاجرين الفقراء من الجنوب ومن الشرق .

لقد نجحنا حتى الآن فى التعامل مع العصر الصناعى ومشكلاته . فما هى المشكلات التى سيفرزها عصر المعلومات؟ إننا لا نعرفها بالتأكيد . وبوسعنا أن نسلم بهذا أو بذاك ، بيد أننا قد كنا دائما مخطئين فى تنبؤاتنا وتوقعاتنا للمستقبل . فما من أحد هنا أمكنه التنبؤ بالرقيقة الدقيقة (الميكروشيب) . ولكن هذه الرقيقة الدقيقة قد غيرت بالفعل من حياتنا بصورة جذرية . والآن ، وفى ظل جوانب التقدم فى مجال الاتصالات ، فإننا سوف نشهد حتى تغيرات أكثر جذرية يمكنها أن تجعل الحدود الطبيعية ، بل والدول الأمم شيئا من الماضى .

لقد تمكنت أوروبا من إزالة الحواجز بين الدول لفترة زمنية طويلة وحتى الآن . ولم يتحقق ذلك لأن عصر المعلومات قد ظهر فى أوروبا فى وقت مبكر ، ولكنه تحقق ببساطة لأنكم خضتم حروبا مدمرة ضد بعضكم وبشكل متكرر . وأنتم تعرفون أنه مع التقدم الهائل فى الأسلحة الحديثة فإنه لا يمكنكم تحمل أعباء ونتائج اندلاع حرب أوروبية أخرى . ولذا ،

فمع بدء تشكيل جماعة اقتصادية استطعتم أن تطوروها الآن لتتحول إلى اتحاد أوروبى حيث لم تعد الحدود بين دولكم تعنى الكثير . ومع ذلك ، وحتى إذا كانت لديكم بعض الخبرات بشأن عالم بلا حدود ، فإنكم بحاجة إلى معرفة كيف سيعمل هذا العالم فى عصر المعلومات .

ومن أجل هذا ، تقدم ماليزيا مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة باعتباره حقل اختبار ضخم لإجراء تجارب ، ليس فقط على التكنولوچيا وإنما أيضا على طريقة الحياة فى عصر المعلومات الفورية وغير المحدودة . وفى ظل الليبرالية والحرية فى مجتمعاتكم ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : كيف سيكون حال هذه المجتمعات فى بيئة تتسم بالشفافية التامة؟ وكيف ستعالجون ، مثلا ، مشكلة الفساد والانحلال الكاملين لأطفالكم من جراء شبكة الإنترنت والشبكات الأخرى وهى تعرض هذا الحكم الهائل من مواد الإثارة والعنف والإباحية؟ وكيف ستتعاملون مع مشكلة هذه الأرواح التى ستفقدونها والتى قد تصل إلى حد عمليات الانتحار الجماعى ، أو كيف ستعالجون مشكلة الوصول إلى التكنولوچيات البسيطة التى تستخدم فى صنع قنابل رخيصة وأسلحة أخرى ، أو حتى أسلحة نووية؟ وهل ستكون هنالك حالة من الفوضى أم سوف تكتشف الحكومات أنفسها فى الوقت المناسب تماما قبل أن تسقط إلى الهاوية . ولا أعتقد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سيقدم كل الأجوبة عن هذه الأسئلة ، ولكن بإمكاننا أن نصبح أكثر حكمة وتعقلاً .

وفى شهر يناير ، ترأست أول اجتماع للجنة الاستشارية الدولية للمشروع التى تضم قادة الصناعة مثل چيم باركسديل رئيس شركة نتسكيب ، ولارى أليسون رئيس شركة أوراكل ، وبيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت ، ونوبويكى إيدى رئيس شركة سونى ، ولو چيرستنر رئيس شركة آى بى إم ، وبون موكو رئيس شركة لاكى جولدستار ، وچيم مانزى ، وسكوت مكنيلى من شركة صن ميكروسيستمز ، وكينيشى أوهماى ، وإيكهارد فايفر من شركة كومپاك ، ولويس پلات من شركة هيوليت پاكارد ، وهاسو پلاتنر من شركة

«ساپ» ، وماسايوشى سون من شركة سوفت بانك . وقد أبدى كل هؤلاء حماسهم الشديد لمشروعنا ورؤيتنا له لأنهم رأوا أننا جادون بشأن إزالة العقبات التى وضعتها أمامهم سياسات العصر الصناعى ، والقوانين والممارسات والمواقف والاتجاهات الأخرى . وهم بالطبع متحمسون للأسلوب أو النهج الكلى الذى نقترحه لتنفيذ هذا المشروع .

وبداية ، يمكن القول بأن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة يبلغ طوله ٥٠ كيلومتراً بينما يصل عرضه إلى ١٥ كيلومترا ، وهو يبدأ من أطول مبنى فى العالم ، وهو كوالالمبور سيتى سنتر ، وهو مدينة ذكية بحد ذاته ، ويمتد إلى منطقة ستكون أكبر مطار دولى فى آسيا عندما يتم افتتاحه فى عام ١٩٩٨ . وهذه المنطقة التى سيقام عليها المشروع تعتبر فى الحقيقة موقعا تكثر فيه الحقول الخضراء وستقام فيه مدن وشبكات على أعلى مستوى من الطراز المعمارى . وفى منتصف المسافة بين كوالالمبور سيتى سنتر ومطار كوالالمبور الدولى سيتم انشاء مدينتين : الأولى هى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، والثانية هى مدينة الإنترنت حيث ستتركز فيها الصناعات ، ومرافق البحث والتطوير R&D ، وجامعة الوسائط المتعددة والمؤسسات العلمية ، والضواحى الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات التى ستتولى إدارة أنشطتها الصناعية والتجارية فى أنحاء العالم باستخدام الوسائط المتعددة .

وسوف تقام فى هاتين المدينتين منشآت رائعة للاتصالات اللاسلكية تتراوح من منشآت الألياف البصرية إلى المكاتب ، والمقار التجارية والمنازل . كما ستوجد بهما مدن ومناطق خضراء بها كميات هائلة من المياه لجعل الحياة ممتعة وجميلة ، ولتحفيز روح الابتكار والإبداع بين العاملين فى مجال المعرفة والذين نتوقع أن يعيشوا فيها . وسوف يتم ربط المدينتين بالعاصمة كوالالمبور وبمطار كوالالمبور الدولى من خلال خط سكة حديد حديث وطرق سريعة رئيسية ، فى حين ستقوم شبكة سكة حديد خفيفة بنقل الركاب داخل وبين المدينتين .

وبالنسبة لمدينة پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فسوف تصبح ذاتها حقل اختبار كحكومة إليكترونية ، وسيكون لدى الشركات ، المزودة بأحدث الأساليب فى تكنولوچيا الاتصالات ، ستكون لديها الفرصة لتوفير ، واختبار وتجربة حكومة إليكترونية فى بيئة حقيقية للحكم . ولست بحاجة إلى القول بأن توفير متطلبات الحكم فى هذا المجال سيكون لصالح الشركات الموجودة فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

والحقيقة أن الحكومة الماليزية قد كانت دائما صديقة للتجارة ، وستكون حتى أكثر مودة وصداقة مع هؤلاء الذين يشاركون فى المشروع . وسيكون بوسع عمال المعرفة الدخول إلى والخروج من منطقة المشروع بدون أية قيود أو عقبات . وسيعامل هؤلاء باعتبارهم يحظون بمكانة خاصة . سيحصلون على تأشيرات دخول متعددة المرات . وبالطبع لابد من أن يكون هؤلاء العمال المعرفيين عباقرة ولابد من أن ترشحهم الشركات العاملة فى المشروع . وسوف تسمح بتملك الشركات بنسبة مائة بالمائة ، وبالتوظيف لعمال المعرفة من الخارج وبلا حدود ، ونشعر أنه من المؤكد أنه عندما يصبح موظفونا مؤهلين حين يصبح الكثيرون كذلك ، فسوف تقوم الشركات الأجنبية بتشغيلهم . ومع هذا ، فإننا لن نصر على ذلك .

فى الوقت ذاته ، لن نفرض رقابة على شبكات الإنترنت ، ولكن إذا قام أى شخص بتحميل أو توزيع مواد غير قانونية ، فسوف يخضع لقوانين البلاد . ويحدونا كل الأمل فى أنه يوما ما سيكون هنك تفهم فى أنحاء العالم لما يجب وما لا يجب أن ينشر على شبكات الإنترنت ، ولكن حتى يحين ذلك الوقت ، ستكون الشركات حرة فى مشروع الممر السريع .

علاوة على ذلك ، سيتم تقليص الإجراءات الروتينية والبيروقراطية إلى أقل حد ممكن لأننا سوف نستخدم وكالات وأجهزة ذات مرحلة واحدة . وفى الوقت الحاضر ، تعمل

مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) كوكالة ذات مرحلة واحدة لديها صلاحية وسلطة تحديد الاستثمارات المؤهلة للدخول فى مشروع الممر السريع . ولهذا ، فإن الشركات بحاجة فقط إلى الاتصال بهذه المؤسسة لتبديد أية شكوك قد تساورها أو للحصول على أية موافقات رسمية .

وسوف يتم الإسراع فى إصدار الموافقات الخاصة بالمتطلبات والشروط الرسمية القليلة . ففى ماليزيا ، نحرص على أن نتحرك بسرعة . وعندما شيدنا أعلى مبنى فى العالم ، كنا نبنى طابقا كل أربعة أيام . كما أن لدينا مهارة فى إقامة المبانى من أعلى إلى أسفل . وسوف يعكف كونسورتيوم جيد على بناء مدينة سايبرچايا للإنترنت كما سيقوم بتشييد أى مبنى فى زمن قياسى . وسيكون أول مبنى فى مدينة سايبرچايا ، وهو جامعة الوسائط المتعددة ، جاهزاً فى عام ١٩٩٩ . ولكن حتى قبل هذا التاريخ ، سنبدأ هذه الجامعة فى العمل . ومن ثم ، إذا أرادت أية شركة إقامة مقرها الرئيسى أو أية مبان أخرى فى مشروع الممر السريع ، يمكنها أن تتوقع البناء السريع وعلى أعلى مستوى وبأقل تكلفة . أما المبنى الأول فى مدينة پوتراچايا ، وهو العاصمة الإدارية الجديدة للحكومة الفيدرالية ، فإنه يشهد أعمال الإنشاء بالفعل وسيتم شغله فى العام القادم . وبالطبع هناك العديد من مؤسسات الوسائط المتعددة التى تعمل بالفعل فى المشروع .

بيد أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ليس بالطبع مجرد مبان وطرق رئيسية . وحتى يعمل هذا المشروع ، لابد من أن يكون لدينا القوانين الضرورية ، وقوانين الإنترنت والمعلومات . التى تهدف إلى تسهيل استخدام الوسائط المتعددة وهى تتضمن حماية الملكية الفكرية ومنع جرائم الكمبيوتر ، والتثبت من صحة التوقيعات الإلكترونية والتحقق من سلامة المعاملات الإليكترونية ، علاوة على تطبيق قوانين لتحقيق التقارب بين الاتصالات اللاسلكية وعمليات البث الإذاعى والتليفزيونى ، وبرامج الكمپيوتر والأنظمة الأخرى وغيرها من المجالات والأنشطة التى لا تغطيها أو تشملها القوانين الحالية . وبعض هذه

القوانين قد وافق عليها بالفعل البرلمان الماليزى بينما يجرى صياغة البعض الآخر منها . ونحن لا نعتقد أن هذه القوانين ترقى إلى درجة الكمال . إذ يتعين إدخال التعديلات عليها ونحن نتعلم المزيد من استخدام الوسائط المتعددة وبينما تفرز التكنولوجيات الجديدة مشكلات جديدة .

ولقد بدأنا العمل أيضا فى سبع مشروعات قومية والتى سوف تختبر دور المعلومات والوسائط المتعددة فى إطار مجتمع إنسانى يعيش حياة حقيقية . ونحن ندرس الآن عدة مقترحات بشأن إصدار بطاقة ذكية واحدة تحل محل البطاقات الذكية العديدة التى بدأت تشكل عبئا ثقيلاً فى استخدامنا لها . ومن الممكن أن تحتوى هذه البطاقة الذكية الواحدة على كل المعلومات الخاصة بالشخص الذى يحملها بما فى ذلك هويته ، والرخص التى يحوزها وغيرها من الوثائق أو المستندات الرسمية ، وأيضًا توقيعه الإليكترونى الخاص بالمعاملات اليومية والرسوم التى يدفعها لكافة أنواع المواصلات . وستكون كل هذه المعلومات آمنة وسرية . ومن خلال هذه البطاقة الذكية ، سوف نستطيع حل بعض المشكلات التى تواجه المواطن والمتعلقة بالمجتمع الذى يعيش فيه .

كما سنبدأ فى تنفيذ مشروعات الحكومة الإليكترونية . وجامعة الوسائط المتعددة ، وصناعات الوسائط المتعددة ، وشبكة عملاقة تمكن الشركات من ممارسة أنشطتها التجارية عبر العالم بدون الحاجة إلى سفر العاملين بها مرات كثيرة ، وكذلك إنشاء مدارس ذكية إضافة إلى تنفيذ أكثر النظم للتعليم عن بعد والطب العلاجى عن بعد .

وكما ترون ، فإن هناك العديد من المجالات التى يمكن أن نشارك فيها شركات الوسائط المتعددة لتطوير أفضل شبكة للحاضر والمستقبل . وبالطبع فإن ما تطورونه وتختبرونه فى إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة سوف تستطيعون تسويقه فى شتى أنحاء العالم . وستكون هناك فرص لا حصر لها للتجارة فى الصناعات التى تعتمد على المعلومات .

ولكن الأفضل من هذا كله هو أنكم سوف تشاركون فى صياغة وتشكيل مجتمع عصر المعلومات . وشأن جميع الأشياء الأخرى ، فسوف يصاحب الأشياء الجيدة دائمًا أشياء سيئة . ولا شك أن قدرتنا على الاتصال مع المزيد من الأشخاص من خلال الإنترنت سوف يعطى الماليزيين الفرصة لكسب ومعرفة أصدقاء جدد من أنحاء العالم . ومع هذا ، إذا ظللنا منكبين على أجهزة الكومبيوتر لدينا لساعات طويلة ، فإننا قد نفقد علاقات المودة والاتصالات الشخصية . ولن يكون أصدقاؤنا أكثر من كلمات وصور على شاشات الكومبيوتر لأن الكلمات والصور ليست لحما ودمًا مثل الآدميين . ومن ثم ، سوف نصبح أقل إنسانية إذا حرمنا أنفسنا من الاتصال الطبيعى بأصدقائنا ، أو حتى بأعدائنا .

والواقع أن كمية المعلومات التى سيتم استيعابها قد تتسبب فى أن يطور الناس شخصيات «جديدة» ، بل من المرجح أن يصبحوا «غير متوازين» تمامًا . ولعلنا قد سمعنا هنا عن قصة أعضاء جماعة بوابة الجنة والذين انتهى بهم الحال إلى الانتحار الجماعى . فهل هؤلاء هم الوحيدون؟ وهل هناك كثيرون آخرون لديهم مثل هذه الأفكار الغريبة؟ وهكذا ، هنالك حاجة إلى حقل جديد للدراسة للتعامل مع النتائج والعواقب السيكولوچية لعصر المعلومات . وبالإمكان استخدام مشروع الممر السريع فى دراسة مثل هذه الآثار . وقبل أن نتبنى ثقافة الإنترنت باعتبارها الثقافة القياسية أو المعيار للثقافة العالمية ، فإنه يجب علينا معرفة المحتويات والعناصر المحتملة لتلك الثقافة ، وكيف نتعامل معها أو نؤثر فيها بطريقة عملية . ويتعين أن يفرز عصر المعلومات حضارة عالمية أعظم من أى حضارة عرفناها فى الماضى . بيد أن الكثير فى هذا يعتمد على فهمنا للعصر الجديد .

ومن الواضح أن الدور الذى يمكن أن يلعبه مشروع الممر السريع يبدو غير محدود . والواقع أن لدى كل دولة مشروعها الخاص الذى سيختبر تكنولوچيات عصر المعلومات والوسائط المتعددة . وكل هذه المشروعات مهمة وربما تعتبر فريدة فى نوعها . وهى قد تؤدى إلى أن نعرف المزيد عن استخدامات وتطبيقات الوسائط المتعددة والمعلومات غير المحدودة

والفورية . ولكننى أود القول بأن مشروع MSC يعتبر أكثر المشروعات شمولاً والتى تهدف إلى التعلم واختبار التكنولوچيات واستخدامها فى عصر المعلومات .

وتعى ماليزيا تمامًا أنها ليست المعلم الأول الذى يتفوق على الآخرين فى أى من مجالات التكنولوچيا ، وحتى فى العصر الصناعى كنا متخلفين عن الركب ، حتى بعد أن تمكنا من تحقيق مكانة الدولة حديثة العهد بالصناعة . ومن المؤكد أننا لا نتبوأ الصدارة أيضا فى مجال الوسائط المتعددة . كما أننا لسنا خبراء فى احتياجات الوسائط المتعددة وعصر المعلومات حتى نتمكن من التنبؤ بالبنية التحتية والإعداد لها .

غير أننا مستعدون للاستماع إلى النصيحة والعمل بها . وفى ماليزيا ، نجرى حوارات مكثفة حول الميزانية مع القطاع الخاص ، وأيضا مع نقابات العمال ، والمنظمات غير الحكومية فى كل عام وقبل إعداد ميزانيتنا . ويعقد وزير التجارة والصناعة حوارات مماثلة مع القطاع الخاص للحصول على مقترحات مباشرة حول ما يجب أن تفعله الحكومة من أجل تطوير الاقتصاد ، ومن أجل تلبية احتياجات القطاع الخاص . نحرص على الإصغاء والاستماع باهتمام شديد للأفكار والآراء السياسية لأننا نعتقد أن الاستقرار السياسى ضرورى لتنمية البلاد وتطورها .

وهكذا ، فقد أنشأنا لمشروع MSC اللجنة الاستشارية الدولية (IAP) ، وهى لجنة قوية تتمتع بصلاحيات واسعة وتضم فى الواقع عددًا من الأسماء الكبيرة فى مجال تكنولوچيا المعلومات من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا . ونحن جادون فى الاستماع إلى آرائهم حول كيفية تنفيذ مشروع MSC ونعلم أنهم جادون بدورهم ، لأن العديد منهم كان قد بدأ العمل بالفعل خارج ماليزيا وهم قد حجزوا مواقعهم فى المرافق والمنشآت الخاصة بمشروع MSC . وقد تلقينا أكثر من ألف طلب جاد بشأن الاستعلام من أجل المشاركة فيه ، وهناك ثلاثون شركة من الشركات الرئيسية من بين هؤلاء الذين قد أصبحوا ملتزمين بالعمل فى المشروع .

والحقيقة أن هذه الشركات باتت تشارك بالفعل فى تنفيذ مشروع MSC . وقد

خصصت شركات مثل ميكروسوفت ، وأوراكل ، وهيوليت باكارد ، وسونى ، وصن ميكروسيستمز ، ونيتسكيب ، وإى دى إس ، وإن إى سى اليابانية ، وآى بى إم ، خصصت أكثر من خمسين خبيرا من خبرائها المتفرغين للعمل مع موظفى وزارة الاتصالات وشركتها الاستشارية ماكنزى آند كومپانى وذلك من أجل صياغة وإعداد نوع جديد لطلبات العرض لتعظيم مجال المقاييس الخاصة بالعطاءات والمناقصات التى سوف تطرح وفقا لهذه المعايير الجديدة . وهؤلاء الذين قد لا يستطيعون المشاركة فى المشروع الآن ، سيجدون صعوبة أكثر فى القيام بذلك فى وقت لاحق ، وأود أن أذكركم بأننا لا نطور مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لأنفسنا فقط . بل إنه اسهامنا وفى القرن العالمى لعصر المعلومات . وما تفعلونه وما سوف تكتشفونه فى المشروع سيكون له تطبيق وتأثير واسع لديكم وعلى مستوى العالم كله . ونحن لا نريد أن نكون أنانيين . فهنالك الكثير فى هذا المشروع الذى نتوقعه لنا ولكن هنالك أيضا الكثير من الفوائد للآخرين . فهو يعتبر حقا تجربة مثيرة وينبغى أن تعترفوا أنه قد أثار اهتمام العالم كله سواء فى ميادين الصناعة أم خارجها .

ولو أنكم ما زلتم غير مقتنعين بأننا جادون وأصدقاء للتجارة والأنشطة التجارية ، فإننى أود أن تطالبوننا بتقديم المزيد من الأدلة والبراهين على جدية التزامنا .

وتعرض ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . وتتعهد الحكومة الماليزية رسميا بما يلى تجاه كافة الشركات التى تحظى بوضع الشركات العاملة فى مشروع MSC من مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة (MDC) داخل الحدود الطبيعية لمشروع MSC : (١) ستوفر ماليزيا بنية تحتية معلوماتية ذات مستوى عالمى (٢) سوف تسمح ماليزيا بحرية الانتقال غير المقيدة لعمال المعرفة داخل البلاد وخارجها دون أية قيود على التوظيف (٣) ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات (٤) سوف تسمح ماليزيا بحرية تدفق رأس المال عالميا من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وحرية اقتراض الأموال (٥) ستوفر ماليزيا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل والإعفاء من ضريبة الاستثمار لمدة

تصل إلى عشر سنوات ، وعدم فرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة (٦) سوف يصبح مشروع MSC مشروعاع رائداً فى المنطقة الآسيوية فى مضمار حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت والمعلومات (٧) لن تفرض ماليزيا رقابة على الإنترنت (٨) سوف يحظى مشروع MSC بتعرفات للاتصالات ذات قدرة تنافسية عالية على المستوى العالمى (٩) ستطرح ماليزيا عقوداً للبنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الدولية الراغبة فى استخدامه كمركز إقليمى لها (١٠) ستوفر ماليزيا جهازا تنفيذيا على مستوى عال للعمل «كجهة واحدة» لتلبية احتياجات الشركات العاملة فى المشروع .

أما المحطة الثالثة التى أود أن أتوقف عندها فى حديثى فهى ضرورة حشد الاهتمام والدعم لمشروع MSC . وإننى على ثقة تامة بأن الشركات الأوروبية النشطة فى ميدان تكنولوچيا المعلومات سوف تبدى استجابة جيدة لهذا المشروع . ونحن بحاجة إلى نصحكم ومساعدتكم . ونحن بحاجة طبعا إلى استثماراتكم التى ستعود بالنفع علينا وعليكم أيضاً .

وكما نعلم ، فإن أوروبا الآن عبارة عن اتحاد يضم دولاً عديدة ذات لهجات وثقافات مختلفة ومتباينة . بيد أن توحيد الأنظمة فى أوروبا لم يكن بالأمر اليسير . كما أنه من الصعب تغيير قوانين أوروبا ، والممارسات والسياسات الصناعية بحيث تتلائم وعصر المعلومات . وفى مشروع MSC توفر لشركات الوسائط المتعددة الأوروبية بيئة لا تعوقها أو تقيدها سياسات وممارسات لا يمكن أن تتغير بسهولة ، بل سياسات وممارسات مرنة يمكنها أن تتكيف مع مجموعة كاملة من الأنشطة التجارية ، والممارسات والتكنولوچيات التجارية المختلفة . وإننى على ثقة من استعداد الشركات الأوروبية للاستفادة من الفرص والتحديات التى كانت قد استفادت منها الشركات الأمريكية والأوروبية البارزة . وأود أن أدعوكم للانضمام إلينا فى صنع القرن العالمى من خلال تكنولوچيا المعلومات التى يوفرها مشروع MSC ، الذى نعتبره هدية ماليزيا للعالم .

١٢- سَايبرچَايَا: حَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَزْدَهِرَ الإِبْدَاعُ وَالابْتِكَارُ . *

أود الإشارة فى البداية إلى أن المفهوم من وراء مدينة سايبرچايا ، وهى مدينة الذكاء النموذجية ، باعتباره عنصرا جوهريا لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، أو مشروع MSC ، هذا المفهوم لم يتبلور بين ليلة وضحاها ، فقد استغرق الأمر سنوات من التفكير والبحث والتخطيط للخروج بخطة رئيسية استراتيچية حول كيفية تحقيق رؤية ٢٠٢٠ . وقد تم إجراء الكثير من الأبحاث لدراسة العناصر الجوهرية اللازمة والطريقة الصحيحة التى نتصور أنها المحور الحقيقى للوسائط المتعددة فى العالم . ومن ثم ، فإن الخطة التى وضعناها لسايبر چايا لم تكن تقضى بأن هذه المدينة الذكية النموذجية مجرد مكان يمكن أن تعمل به الشركات الخاصة بتكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، وإنما مكان يمكن أن يزدهر فيه الإبداع والابتكار . وعلى ذلك ، فإن تنفيذ مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة والسايبر چايا ، على نحو خاص ، سوف يمكن الماليزيين من دخول عصر المعلومات بسرعة ، ونحن نأمل فى تهيئة المناخ المثالى الذى يجذب الشركات العالمية لاستخدامها كمحور إقليمى لعصر المعلومات متعدد الثقافات ، فهدفنا بعيد المدى هو التشجيع على تطوير مجموعة عالية التنافس من شركات الوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات الماليزية التى ستصبح فى نهاية المطاف عالمية .

ومن المتوقع أن تدعم ، سايبرچايا ، التى تحتل مساحة سبعة آلاف هيكتار تقريبا وعندما يكتمل إنشاؤها ، عددا مستهدفا من السكان يبلغ ٢٤٠ ألف نسمة فى ظل مناخ يعتبر الأول من نوعه للعمل والمعيشة فى عصر المعلومات ، وسيتم تجهيز سايبرچايا ، باعتبارها مدينة ذكية ، ببنية متقدمة من تكنولوچيا المعلومات والاتصالات لتلبية

* كلمة بمناسبة بدء العمل فى إنشاء مدينة سايبرچايا ، فى ١٧ مايو ١٩٩٧م ، فى سيبانج - ماليزيا .

الاحتياجات التجارية والسكنية والترفيهية للسكان فى إطار عملية التطوير ، بما فى ذلك حوالى ١٠ آلاف من عمال المعرفة المتوقع أن يعيشوا فى المنطقة . وسيتم تزويدها بشبكة اتصالات حديثة تتراوح قدرتها بين ٥ , ٢ : ١٠ ميجا بايت فى الثانية ، والتى ستقوم بتركيبها شركة ماليزيا للاتصالات ، الأمر الذى سيمكن من إجراء التحويلات عالية السرعة للصوت والصورة والبيانات بين الشركات بين سايبرچايا وسائر أنحاء العالم . وستتمكن هذه البنية التحتية العالمية من دعم التطبيقات الرائدة للوسائط المتعددة ، وخدمات الوسائط المتعددة المتفاعلة ، والإرسال التليفونى المتقدم ، وخدمات البيانات ، وكذا خدمات الاتصالات المحمولة .

وبغض النظر عن كونها عبارة عن بنية تحتية طبيعية ممتازة تضم ، من بين أشياء أخرى ، وسائل نقل مريحة وفعالة ومرافق للوسائط المتعددة والأعمال ، فإنه سيتم دعمها أيضا بمجموعة من «البنى التحتية اللينة» فى صورة سياسات ، وممارسات ، وحوافز مالية تنافسية ، ومجموعة جديدة من قوانين التكنولوچيا الحديثة من أجل تهيئة مناخ يؤدى بشكل كامل إلى تسريع نمو صناعات الوسائط المتعددة .

وثمة صفة فريدة أخرى تفرض نفسها وتتميز بها سايبرچايا وهى أنه سيتم أنشاؤها على أساس انسجام تكافلى بين الإنسان والبيئة والتكنولوچيا . وهذا يقوم على الاعتقاد الأساسى بأن التكنولوچيا ستقدم نوعية حياة أفضل للإنسان داخل هذه البيئة وأن هذه التكنولوچيا ستكون مستخدما وصديقا للبيئة معًا . وخلال عملية إنشاء سايبرچايا ، سيتم الاهتمام تماما بتعظيم أصول البيئة الطبيعية . كما ستضمن الجهات التى ستتولى أعمال الإنشاء تهيئة مناخ مناسب لتعزيز الصحة الروحية والعقلية والبدنية والتمتع بالطبيعة والمجالات الثقافية . وفى ظل هذا كله ، هنالك هدف نبيل وهو توفير مناخ للعمل والمعيشة يتفاعل فيه العاملون فى مجال المعرفة مع غيرهم من السكان فى حرية وفى إطار بيئة اجتماعية مريحة ، الأمر الذى يهيىء مناخًا يساعد على تعزيز الإبداع والابتكار ، ويماثل ذلك

المناخ السائد فى وادى السيليكون بالولايات المتحدة .

إن الإعلان عن موعد تدشين السايبرجايا لم يكن أفضل ولا أنسب منه الآن حيث يتزامن هذا التوقيت مع احتفال العالم باليوم العالمى للاتصالات بمناسبة ذكرى تأسيس الاتحاد الدولى للاتصالات قبل حوالى ١٣٢ عاما . وقد قطعت صناعة الاتصالات الماليزية شوطا كبيراً منذ خصخصة شركة الاتصالات الماليزية وترشيد الصناعة . واليوم ، هناك سبع شبكات مركزية تقدم خدمات للشبكات الأساسية أو الثابتة ، ومن بينها خمس شبكات تقدم خدمات دولية ، وأيضا سبع شبكات لخدمات الهاتف المحمول . وتقدم كل هذه الشبكات ، بشكل آخر ، تكنولوجيات رقمية اعتماداً على بنيات تحتية متقدمة للشبكات ، وهناك حاليا نحو ٣,٨ مليون مستهلك للخطوط الثابتة ، و ١,٨ مليون مستخدم للهاتف المحمول فى ماليزيا . وتعتبر معدلات الاختراق لدينا مرتفعة جداً بالمعايير العالمية وتنمو بخطى سريعة . فعلى سبيل المثال ، يصل اختراق إرسال الهاتف المحمول لأول مرة فى هذا البلد إلى ٩٪ وهو أعلى من اليابان عندما أدخلت خدمة الهاتف المحمول .

وقد دار الكثير من الجدال والحديث حول أن الخطوط الفاصلة بين صناعات الاتصالات والكومبيوتر والبث الإذاعى والتليفزيونى أخذت تختفى بسرعة . ولا يمكن أن يكون هذا أقرب إلى الواقع حيث بدأت ملامح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة تتضح . وستتمكن شبكة عالية القدرة ، مثل الشبكة التى تقوم شركة الاتصالات الماليزية بإنشائها داخل المشروع ، من إتمام تحويلات للبيانات والصوت والإرسال التليفزيونى فى نفس الوقت وبسرعات عالية جداً . ولهذا السبب نعمل على سن قانون التقارب متعدد الوسائط والذى يهدف فى المقام الأول إلى معالجة الخلافات الناجمة عن هذا التطوير . وستعمل الشبكة الرئيسية ، التى ستتم اقامتها فى المشروع وفى سايبرجايا على الأخص ، ستعمل بمثابة خط الأنابيب الرئيسى الذى يمكن من خلاله الاستفادة من خدمات الوسائط المتعددة . بيد أن هذا لا يعنى أنه لن تكون هناك فرص للآخرين ، بل سيكون هناك مجال

واسع لتوفير المحتوى وخدمات القيمة المضافة ، ويتم تشجيع الشركات المحلية على بحث إقامة تحالفات استراتيجية ومشروعات تعاون مع الشركات العالمية لاستكشاف هذا النطاق الواسع من تنمية المحتوى ولاسيما للوفاء باحتياجات منطقة آسيا-الپاسيفيك التى قد تختلف نظم قيمها الثقافية والاجتماعية عن تلك الخاصة بالغرب .

وليس ثمة شك أن إقامة مشروع الممر السريع ، والتى تعد سايبرچايا نواته الحقيقية ، هو بمثابة خطوة نحو احتضان المستقبل ، والتى تهدف إلى تسهيل انتقالنا من اقتصاد يقوم على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الوسائط المتعددة فى عصر المعلومات ، مما سيجعل البلاد تتمتع بقدرة تنافسية فى الاقتصاد العالمى . بيد أن هذا لا يعنى أن الصناعات الأخرى ستحتل المقعد الخلفى . ولا يتعين أن تكون تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة غاية فى حد ذاتها . وعند استخدامها بصورة فعالة ، ستعمل بمثابة مدخل قيم ، وفى حالات كثيرة ، باعتبارها حافزا لكثير من الصناعات الأخرى ، إن ما يتم إحرازه من تقدم فى تكنولوچيا الوسائط المتعددة سيقود بدوره إلى تطبيقات جيدة وسيعمل على تحفيز نمو التجارة الداخلية والخارجية ، وكذلك زيادة الإنتاج والكفاءة فى كافة القطاعات . والواقع أن هناك فرصا هائلة ومنافع كثيرة سيكون تأثيرها محسوسا بالنسبة للأجيال الكثيرة القادمة . وكل ما يتطلبه الأمر هنا هو أن نفتح عقولنا أمام الإمكانات والفرص واسعة النطاق .

والحقيقة أننى لم أحط علمًا بالمفاهيم الأولية لتنمية السايبرچايا إلا منذ فترة قصيرة فقط . وقد علمت الآن أن تخطيط المناطق الحضرية وتصميم الشبكات الأساسية لها قد تم إنجازه بالفعل من خلال اتحاد شركات سيبرڤيو هولدينجز المؤسس حديثا والذى سيتولى مهام التطوير الطبيعى لهذا المشروع على أساس سريع . أما الجوانب الأخرى للتخطيط التنموى ، مثل تحسين خطة سايبرچايا الرئيسية ، ودراسة تأثير البيئة ، وحيازة الأراضى لمنطقة التنمية الرائدة ، فقد اكتملت بالفعل أو أوشكت على الانتهاء . وقد تم حتى الآن تحديد سبع مناطق محددة لنقل بعض المشروعات الرائدة إلى المنطقة الرائدة ، وهى محور

سايبرچايا وستغطى مساحة قدرها ٢٨٠٠هيكتار تقريبا . وبحلول أواخر عام ١٩٩٨ ، يكون قد تم الانتهاء من المرحلة الأولى التى تتكون من تنمية ٧٥٠هيكتارا بينما ستتم تنمية المناطق الباقية على مراحل حتى عام ٢٠٠٥ .

وحتى الآن ، تعهدت ٣٩ شركة ، محلية وأجنبية بالفعل بأن تتمركز أعمالها فى مشروع MSC ، كما تدل البالونات الهوائية الكبيرة التى ترونها حولكم ، مطالبين بالحصول على قطع من الأرض التى سوف ينشئون عليها أعمالهم فى مدينة التكنولوچيا . وأود تهنئة هذه الشركات الرائدة باتخاذ هذه الخطوة الجريئة نحو المستقبل . واستنادًا إلى الفوائد الناتجة والتغذية الاسترجاعية الإيجابية التى تم الحصول عليها خلال الشهور القليلة الماضية ، فإننى واثق من أن الكثير من الشركات الأخرى ستحذو حذونا . وأعتقد أن لدينا ما يجعلنا ندعوكم للمجىء إلى هنا ومشاركتنا لبناء محور الوسائط المتعددة المثالى من خلال علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة . كما ندعوكم لاستخدام وضعنا الاستراتيچى للاستفادة من ثقافات وأسواق منطقة آسيا-الپاسيفيك .

والحقيقة أن التقدم الذى تم إحرازه فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لم يكن مفاجئا بأى حال من الأحوال . وعندما أعلنا فى بادئ الأمر نوايانا لتنفيذه ، كان هناك قليلون من المشككين الذين اختاروا التركيز على حقيقة أن هذه المنطقة مغطاة فى المقام الأول بأشجار المطاط والنخيل ، ومن ثم تشككوا فى قدرتنا على إنهاء المشروع خلال الإطار الزمنى الذى حددناه . بيد أننا لسنا بحاجة إلى القلق بشأن هذه الملاحظات . إذ أن سجلنا السريع والقوى يتحدث عنا . فقد أثبتنا المرة تلو الأخرى أن التزامنا ومثابرتنا أدت إلى النجاح النهائى لكثير من المشروعات الكبرى فى بلادنا وتحقيق الكثير من المنافع المشتركة بيننا . ذلك أن مشروعاتنا القومية للسيارات ، ومشروع كوالالمبور سيتى سنتر KLCC ومشروع برجى پتروناس ، والطريق السريع بين الشمال والجنوب ، ومصنعنا الحديث للدراجات البخارية فى جوردن ، كل هذه مجرد أمثلة قليلة على مشروعاتنا الناجحة . ويعد بناء مطارنا الدولى

الجديد الذى سيتم تشغيله من أجل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ مثالاً آخر على ذلك مع عدم نسيان تنمية مشروع MSC الذى يضم كلاً من سايبرچايا وپوتراچايا .

ومنذ بدء تنفيذه فى عام ١٩٩٦ ، سعينا للاتصال بالشركات المحتملة لتوضيح خططنا الزمنية من أجل بناء ممر ممتاز للوسائط المتعددة والبنيات التحتية الطبيعية والحقيقية الجذرية التى تصاحبها . وكانت الاستجابة التى تلقيناها حتى الآن مدهشة على الأقل . وكما تعلمون فقد تم تشكيل لجنة استشارية دولية تضم مديرين تنفيذيين كبار من بعض أكثر الشركات إبداعا ونجاحًا فى العالم وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول بنجاح فى يناير من هذا العام . كما تم القيام بمهام ترويجية فى الولايات المتحدة ، واليابان ، والهند فى الربع الأول من هذا العام بقيادة هيئة التنمية للوسائط المتعددة . ومن المقرر القيام بزيارة ترويجية أخرى ، وهذه المرة من أجل الاجتماع بالمستثمرين المحتملين فى أوروبا ، فى العشرين من هذا الشهر .

وبالنسبة للمشروعات القومية السبعة ، فقد تم إشراك مختلف الوكالات من القطاعين الخاص والحكومى ، محليا وعالميا ، بشكل فعال فى تنمية المفاهيم وخطط التنفيذ . وهذه المشروعات تمر الآن بمراحل مختلفة من التخطيط للتنفيذ ومن المتوقع البدء فى تشغيل المشروعات النموذجية اعتباراً من يوليو عام ١٩٩٧ فصاعداً .

١٣- القَرْنُ الرَّقْمِيّ: فُرَصٌ لِلتَّعَاوُنِ المَالِيزِيِّ-اليَابَانِيِّ المُتَبَادَلِ. (*)

إنه لمن دواعى السرور والشرف بالنسبة لى فى آن واحد أن أكون بينكم هنا لأشاطركم بعض الأفكار والرؤى حول موضوع : «القرن الرقمى : فرص التعاون المتبادل بين ماليزيا واليابان» . ذلك أن القرن الرقمى يحمل الكثير من الآمال ولاسيما فى سياق ثورة تكنولوچية تشهد العديد من المتغيرات فى شتى أرجاء العالم .

والحقيقة أن الاقتصاد الرقمى يؤكد على أهمية ربط الأفراد فى أنحاء العالم ، أو تضافر الجهود الإنسانية فى مجال استكشاف طرق جديدة وقوية لتحقيق الإثراء المشترك من خلال استخدام تكنولوچيا المعلومات . ومن المؤكد أن هذا واحد من المجالات التى يمكن من خلالها أن تجنى ماليزيا واليابان ثمار المنفعة المتبادلة . إذ أن لدى ماليزيا مهارات من القوى العاملة فى مجالات معينة ، والتى تعتبر رخيصة نسبيًا ويمكن أن تصل إليها الشركات اليابانية حتى إذا لم تكن موجودة فى ماليزيا ، فى حين أن لدى اليابان ، بطبيعة الحال ، تكنولوچيا للوسائط المتعددة يمكنها أن تلعب دورا فى عالم اقتصادى بلا حدود .

وحتى يكون هناك شركات تكنولوچيا ذات قدرة تنافسية على المستوى الدولى فى صناعات النمو فى القرن الحادى والعشرين ، فإننا بحاجة إلى إعادة تحديد معايير عالمية صناعية جديدة ، حتى مع تطوير منتجات وخدمات ثورية لتكنولوچيا المعلومات . وتضمن عملية الترقيم قدرا أكبر من الدقة ، بل يقال إنها العامل الرئيسى الذى يقود صناعة الإليكترونيات الاستهلاكية فى اليابان فى التسعينيات . ومع هذا ، فإنه لم يتحقق أقصى استغلال للترقيم فى العديد من المجالات . ومع خبرة اليابان وما لديها من معرفة واسعة فى

(*) حديث فى المؤتمر الخاص بالمستثمرين فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، فوكوكو- اليابان ، ٢٨ مارس ١٩٩٨م .

هذا المجال وأيضا فى ميدان استخدام الوسائط المتعددة ، فإنه يمكن القول بأن هناك تقريبا إمكانيات غير محدودة لصناعات جديدة يمكن تطويرها والتوسع فيها فى شتى أنحاء العالم ، مع عدم الحاجة تقريبا إلى أى تفاعل مباشر بين الأفراد .

وبينما نقترب من القرن الـ ٢١ ، يشهد العالم تغيرات هائلة جعلت ما كان مستحيلا فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى يبدو ممكنا فجأة فى عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، اختفت الحدود وتلاشت بالفعل ، لأن المعرفة ورؤوس الأموال وأنشطة الشركات والأفضليات الاستهلاكية تتجاهل الخطوط المرسومة على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس ذات يوم حول الفائض التجارى لدولة ما ، والذى كان يؤدى إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنه فى المستقبل يمكن أن تستفيد كلتا الدولتين ، لأن شبكات الشركات تتعاون وتترابط عبر الحدود لإعطاء قيمة للعملاء من خلال أفضل الطرق من المنظور الاقتصادى .

ولأول مرة فى التاريخ ، نجد أن عصر المعلومات قد خلق ظروفا سوف تمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بطريقة متبادلة ، ولم يعد الأمر مجرد لعبة الصفر التى يشارك فيها الرابحون والخاسرون . إذ أن هناك فرصة هائلة لتلك الدول والشركات التى لديها الشجاعة لاحتواء هذه التحديات . ولفترة محدودة من الوقت ، هناك الآن ساحة للعب المتكافئ نسبيًا حيث يمكن أن تعمل الدول النامية والمتقدمة معًا ، ومن خلال طرق تحقق المنافع للطرفين . وهذا يرجع إلى أن العديد من الدول المتقدمة والأكثر ثراءًا باتت حبيسة هياكل ونظم صناعية عتيقة وبالية وأطر عمل تشريعية مهجورة . ولذا ، فإن الاهتمامات بهذه الأنظمة ستتعارض بشدة مع أى تغيير . ولحسن الحظ ، فإن هذه الاهتمامات من جانب الشركات لم يتوفر لها الوقت الكافى للتطور لكى تصبح قوية فى بلدان نامية مثل ماليزيا .

واسمحوا لى أن أشرح لكم بإيجاز خططنا بشأن تطوير صناعة تكنولوچيا

المعلومات . وبداية ، أود الإشارة إلى أن مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، سيكون أول مكان فى العالم يجمع معًا كافة العناصر المطلوبة لخلق بيئة خاصة تضم تكنولوجيا المعلومات البارزة فى العالم والبنية التحتية الطبيعية وتربطها ببرنامج استثمارى شامل صديق للبيئة ينطوى على العديد من الحوافز والدعم ، وهو برنامج يمكن أن تطور شركات الوسائط المتعددة من خلاله تكنولوجيات جديدة وأيضا تطبيقات جديدة . ومن ثم ، سيكون المشروع بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تضم شركات دولية وماليزية تعتمد على بعضها البعض ، وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى مستهلكين فى أنحاء آسيا والعالم . وهذه «الشبكة» تمتد فى نهاية المطاف إلى ما وراء حدود ماليزيا وخارج نطاق الروابط الثقافية المتعددة لماليزيا لتشمل جيراننا . وبعبارة أخرى ، فإنه عندما نصنع منتجًا معينًا ، يمكن تصنيع مكوناته فى الصين ، واستخدام ماكينات مبرمجة فى اليابان ، مع برمجيات مكتوبة فى الهند ، وتمويل يأتى من مركز لابوان المالى الدولى . وقد يتم تجميع هذا المنتج فى پينانج ، ثم يتم شحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من مطار كوالالمبور الدولى الجديد داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويجب أن تشهد المرحلة الأولى من المشروع المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التى تعمل مع بعضها والتى تتعاون مع شركاء عبر منطقة آسيا–الپاسيفيك والعالم . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح زعماء اليوم . وستصبح الشركات العديدة الأخرى الشركات الأصغر الأعضاء فى كل «شبكة» من شبكات هذه الشركات . والشىء الذى يبعث على الأمل ، أن القليل من شركات الغد الكبرى ستكون من ماليزيا حيث تقدم منتجات وخدمات جديدة فى إطار المشروع.

وفى النهاية ، فإنه من المتصور أن يصبح مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة مجتمعا عالميا يعيش على قمة الصدارة لمجتمع المعلومات . ومن شأن هذا أن يعد المسرح لدخول الماليزيين إلى القرن الرقمى .

ولهذا نود أن ندعو شركائكم إلى إقامة مراكز للبحوث والتطوير R&D فى الممر السريع للوسائط المتعددة لدينا ، وهو عبارة عن منطقة من المساحات الخضراء والتى تبدأ من أطول مبنى فى العالم ، وهو «كوالالمبور سيتى سنتر» ، وتمتد إلى ما سيكون أكبر مطار دولى فى آسيا ، وهو مطار كوالالمبور الدولى الجديد والذى سيتم افتتاحه فى العام القادم . ونسعى إلى تعاونكم وإلى تضافر جهودنا الجماعية لما فيه منفعتنا المتبادلة فى إطار تطوير المشروع .

وبالإضافة إلى هذا فإن الحصول على وضع الشركة العاملة فى المشروع يؤهل الشركات لبرنامج من الحوافز المالية وغير المالية . إذ قد تحصل الشركات على المنح والحوافز المالية التالية : (١) إعفاء ضريبى مدته خمس سنوات ، الذى يمكن تجديده لمدة عشر سنوات ، أو إعفاء من ضريبة الاستثمار بنسبة مائة فى المائة ، و(٢) استيراد بدون رسوم جمركية لمعدات الوسائط المتعددة .

وعلاوة على الحوافز المالية ، سوف تتمتع الشركات التى تحظى بوضع المشاركة فى المشروع بالحوافز غير المالية التالية : التوظيف بلا قيود لعمال المعرفة الأجانب ، وحرية الملكية ، وحرية تمويل رأس المال عالميا للبنية التحتية للمشروع والحق فى اقتراض أموال من المؤسسات الدولية ، إضافة إلى حوافز أخرى .

ومن الفوائد الأخرى للمشروع توفير بنية تحتية طبيعية وبنية لتكنولوچيا المعلومات على مستوى عالمى ، وحماية الملكية الفكرية ، وتعرفات للاتصالات ذات منافسة عالمية ، وعدم فرض رقابة على الإنترنت ، وتوفير منشآت تعليمية ممتازة . ومن بينها أول جامعة للوسائط المتعددة فى المنطقة .

وقد حددنا هذا المسار الذى نأمل أن يحول ماليزيا إلى مجتمع للمعرفة . وكخطوة أولى ، فإنه بحلول نهاية عام ألفين ، نتوقع رؤية سبعة مشروعات قومية يتم تطويرها فى إطار مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بالتعاون مع شبكات الشركات الدولية والماليزية العاملة فيه . وهذه المشروعات السبعة هى الحكومة الإليكترونية ، والبطاقة الذكية متعددة

الأغراض ، والمدارس الذكية ، ومراكز البحث والتطوير R&D ، والطب العلاجى عن بعد ، وشبكة تصنيع وتسويق عالمية بلا حدود . ونعتزم أن نكون من الرواد على المستوى العالمى فى مجال هذه المشروعات . وقد شرعت دول أخرى فى تنفيذ مبادرات مماثلة . ومع هذا ، فإن العديد من هذه المبادرات أو المشروعات قد واجه عقبات من جراء تضارب المصالح وتباينها كما أن معظمها لا يوفر احتياجات صناعة تكنولوچيا المعلومات بنفس القدر الذى نوفره نحن .

وبمرور الوقت ، سيعمل كل مشروع من هذه المشروعات القومية إلى توليد شبكة من الشركات العالمية والماليزية ، التى تتعاون معًا لتطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة . وفى هذا السياق ، سيكون من الأمور المثيرة لمشروع رئيسى ، مثلاً ، أن يتحدد ويتم التعرف عليه فى نطاق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . ولن تكون هناك شركة واحدة بعينها رائدة فى كل مجال من المجالات المتاحة . وهكذا ، بوسعنا أن نتعاون فى التعرف على الشركات المناسبة التى يمكنها تنفيذ تطبيقات ترى أنها الأفضل لها ، ومن خلال التعاون مع شركائها الآخرين . وعندئذ يمكن لهذه الشركات أن تطور تطبيقا بعينه ، إلى آخر يمكن استخدامه كنموذج للعالم كله .

وعلى رأس قائمة الأولويات الخاصة بالتعاون المتبادل ، سنقوم بإنشاء وبناء ممرات يمكن أن تعيدنا إلى الأسس التى قامت عليها الإنسانية . وبالنسبة إلى جميع التكنولوچيات والاستراتيچيات والهياكل والأنظمة الجديدة ، سواء أكانت الطبيعة أم غير المرئية والتى تحدث داخل المؤسسات والشركات المختلفة ، فإن العنصر الحاسم الرئيسى للنمو المستمر للإنسانية هو ذلك العنصر الذى يركز على حشد وتعبئة الفكر والروح لدى الإنسانية . ومن خلال استعادة عناصر الإنسانية والهوية الذاتية فقط يمكن أن تتنافس هذه الشركات والمؤسسات فى هذا القرن الرقمى ، والذى وصفه ليستر ثورو بأنه «عصر ساعات طاقة العقل البشرى» .

ورغم كل الآثار والنتائج المذهلة لتكنولوچيا المعلومات ، إلا أنه لا ينبغى أن ننسى أبداً أن الذكاء الصناعى لا يمكن أن يحل محل الفكر الإنسانى أبدا . وينبغى على الأشخاص ، ولاسيما مديرى الشركات ، قيادة الأنشطة التجارية والاجتماعية بروح من المسئولية الاجتماعية التى تظهر ، ليس فقط مجموعة متوازنة من القيم والمثل الأخلاقية ، بل تظهر أيضا روح التكامل بين الشركات . وفى القرن الرقمى ، الذى سوف يتقلص فيه كل شىء ليتحول إلى أجزاء وجزيئات ، سيكون المرء بحاجة إلى وجود شىء ما صلب وحقيقى يمكنه اللجوء إليه . وهكذا ، سوف تتوجه أنظارنا إلى قادة شركات من دولتينا لصياغة ووضع فلسفة للمعرفة تتوائم وتتوافق مع نسيج قيمنا ومثلنا الآسيوية .

ويجب أن تتعاون اليابان وماليزيا لإيجاد المجتمعات الإليكترونية التى سوف تنتج بنشاط المحتوى الأصلى الملائم لاحتياجاتنا . وفى هذا الشأن ، سوف يوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أفضل الفرص لتحقيق ذلك . ومرة أخرى ، ندعو ونرحب برجال الأعمال اليابانيين ، ونرحب أيضا بخبراء تكنولوچيا المعلومات فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا لكى يشاركوننا مهاراتهم ومعارفهم ، ولكن نطور معًا العناصر المحلية لتطبيقات الوسائط المتعددة والتى ستكون وفقا لأعلى المقاييس العالمية .

وفى مواجهة الهجوم الشرس لعصر المعلومات ، يتعين علينا أن نتبنى أسلوب معالجة فعال ونشط من أجل التصدى للهيمنة الغربية على مجالات الإنترنت وثورة المعلومات . نحن لا نقول إن التأثير الغربى ضار كله . ولكن ما نؤكده هنا هو أنه من خلال مواكبة القرن الرقمى والثورة الرقمية ، ومن خلال تبنى تكنولوچيا المعلومات والتقدم التكنولوچى فإن ذلك لا يعنى انفصالنا عن قيمنا ومثلنا الآسيوية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن هذه القيم والمثل ستكون حتى أكثر ارتباطا والتصاقا برجالنا ونسائنا فى سعيهم لتأكيد هوياتهم فى ظل عالم بلا حدود .

هذه الروح الجديدة تعبر عن نفسها فى كافة الأنشطة الإنسانية ، ولكنها تعبر عن ذاتها

بطريقـة أفضل وأعـمق تأثيـراً فى قـوة الدفع الجـديدة وفى أهمـية الفنـون . ذلك أن المذهب العقلى العلمى الذى كـان سائداً فى العصـر الصناعى قد قلل من شأن هذه الفنـون حتى صارت ضربا من الرفاهية ، أو شيئا يمكنك الانغماس فيه حين لا يكون لديك ما هو أهم من ذلك لتقـوم به . ومن ثم ، فإنه يجب أن تتبنى ثقافة الشركات معنى يتجاوز حدود الحياة الحقيقية داخل الشركة . ويتعين أن يعمد قادة الشركات إلى ربط أنفسهم وربط شركاتهم بالإبداع والابتكار فى الألفية الجديدة . وهذا لا يعنى ببساطة اقتناء تحف فنية باهظة الثمن أو رعاية حدث موسيقى موسمى أو حيازة قطع تاريخية نادرة فى المتاحف . وسوف يتعين على قادة الشركات مواجهة تحديات الفكر المستقل ، وأن تكون لديهم قوة البصيرة التى تمكنهم من التمييز بين الجودة الفائقة والأصالة الزائفة . ومن ثم ، فإنهم سيلجأون إلى الفنون لاكتشاف المصدر الحقيقى للروح الإنسانية .

وبحلول القـرن الـ ٢١ ، ستكون الحيـاة والمواقف والاتجاهات قد شهـدت تغيرات متسارعة . وتحتاج بلادنا إلى المزيد من الرجال والنساء الذين لديهم القدرة على المنافسة فى مجالات الصناعات وتكنولوچيا المعلومات حتى يمكننا البقاء فى الصدارة فى الألفية الرقمية ، كما سنحتاج إلى القدرة على الابتكار والإبداع الخلاق وإلى الروح الحرة ، التى تعبر عنها الفنون والعلوم الإبداعية بصدق . وسيكون ذلك ممكنا فقط إذا ما استطاع قادة الشركات مواصلة خلق السبل الكفيلة بحشد الطاقة ، والروح والقوة الداخلية الكامنة فى القوى العاملة .

وغنى عن القول إن ماليزيا يمكن أن تتعلم الشىء الكثير من اليابان . وفى الحقيقة ، فإننا قد تبنينا سياسة النظر شرقا لما يقرب من ١٥ عاما ، وهى الفترة التى تطلعنا خلالها إلى اليابان كنموذج لتطورنا . ولدينا حماس خاص لتعلم قيم وأخلاقيات العمل وممارساتكم الصناعية والتكنولوچيا الحديثة لديكم . ولذا فقد دأبنا على إرسال طلابنا إلى اليابان لكى يتعلموا المزيد من اليابان وشعبها . ولهذا ، فإن علاقتنا الثنائية قد ازدادت قوة .

وفى هذا السياق ، يمكن أن تشكل الشركات اليابانية تحالفات استراتيچية مع شركات ماليزية من أجل التعاون التجارى فى دول العالم الثالث . وسوف تعود مثل هذه الشراكات الذكية بالمنفعة على الشركات الثلاث . والأكثر من هذا أن مثل هذه العلاقات الثلاثية يمكن أن تكون ذات مغزى ونحن نقبل على القرن الرقمى .

ويمكن لماليزيا واليابان أن تتحركا معا صوب دول فى الجنوب ، كما يمكننا توحيد مواردنا وطاقاتنا معا وأن نتجه إلى دول القارة الأفريقية ، وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية . ويمكن أن يكون للموقع المحورى لماليزيا بين دول مجموعة الـ١٥ والبلدان الإسلامية ذات مزايا استراتيچية لليابان . إذ يمكننا معا أن نحدد وأن نتعرف على الفرص المتاحة فى هذه الدول ، وأن نقدم إليها التكنولوچيات التى تحتاجها لمساعدتها فى التقدم نحو القرن الرقمى .

لقد رحبنا دائما بالمستثمرين اليابانيين فى ماليزيا ، وتعتبر اليابان حاليا أكبر مستثمر أجنبى فى ماليزيا . وزادت الاستثمارات من اليابان بنسبة ٢, ٩١٪ من ٣, ٢ بليون رينجت ماليزى فى عام ١٩٩٥ إلى ٤, ٤ بليون فى ١٩٩٦ . واحتلت اليابان المركز الأول بالنسبة لعدد الطلبات والاستثمارات المالية المقترحة والتى تركز معظمها فى صناعة الأجهزة الكهربائية والمنتجات الإليكترونية . وقد أدى التوقيع على اتفاقية پلازا بين البلدين إلى توافد أعداد ضخمة من المستثمرين اليابانيين على جنوب شرق آسيا فى منتصف الثمانينيات ، وهو ما ساعد اليابان على التغلب على المشكلات التى أثارتها إنداكا .

وبينما نوشك على الدخول إلى القرن الرقمى ، فإنه يتعين علينا النظر إلى هيكل وزخم الاستثمارات اليابانية فى ماليزيا على الأخص ، وفى دول جنوب شرق آسيا بشكل عام . نحن نحتاج فى ماليزيا إلى المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات فى مجال التكنولوچيا الفائقة ، واليابان فى وضع يسمح لها بتلبية هذا المطلب ، ولا سيما فى عصر المعلومات ، حيث تحظى الخبرة اليابانية بسمعة عالية .

١٤- جسر عالمي إلى عصر المعلومات .(*)

لقد جئت إلى عاصمة الترفيه في العالم هنا لمشاركتكم رؤية بناء جسر بين الشعوب والأماكن لربط إبداعكم وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، ببيئة خاصة جدا نقوم بصنعها في ماليزيا . وبإنجازنا هذا العمل ، يمكننا أن نحصد معا فوائد يعجز أي منا عن تحقيقها وحده .

ولا شك أن نجاح أي دولة يعتمد على قدرتها على تبني القوى العالمية والتكيف معها وليس الاقتصار على المميزات المقارنة مثل الموارد الطبيعية أو السكان أو تكاليف العمالة . وتستطيع الدول التي لديها رؤية خاصة اختيار خلق قيمة ، بدلاً من السعي فقط للإفادة من الظروف القائمة . ومثلما لا تستطيع الشركات النجاح عندما تحاول القيام بكل شيء بنفسها ، فإن الشيء ذاته صحيح بالنسبة للدول ولاسيما الدول النامية . ماليزيا لا تحاول أن تكون نسخة من وادي السيليكون أو هوليوود ، وسوف نخدع أنفسنا إذا تصورنا أن المشاهد الرئيسية للفيلم لن تكون في هوليوود أو أن عمليات البحث والتطوير R&D في مجال المكونات ذات القيمة الأعلى المضافة لن تتم في وادي السيليكون .

ونحن ندرك أنكم أكثر تقدما وأن هنالك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه منكم ، ولكن لأنكم متطورون للغاية ، فإن هناك أشياء مهمة جداً نستطيع القيام بها ولا تستطيعون أنتم القيام بها ، إذ توفر ماليزيا بيئة خاصة من الحقول الخضراء التي تهدف إلى تمكين الشركات من التعاون بطرق جديدة حتى تجني منافع عصر المعلومات . لا يوجد لدينا إرث من القيود الصناعية التي تخلقها أو ترسخها المصالح الراسخة ، ونحن نقدم مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هدية للعالم . فهو جسر عالمي لعصر المعلومات وسيحقق إثراء متبادلاً

(*) كلمة في مؤتمر المستثمرين في مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة- جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلس- ١٥ يناير ١٩٩٧م .

فعليا لشركائنا الذين يؤمنون برؤية المشاركة .

ومشروع MSC يعد حقا أول مشروع من نوعه فى العالم . وهو عبارة عن خلق متأن لمنطقة ذات بنية تحتية وقوانين وسياسات وممارسات تمكن الشركات من استكشاف عصر المعلومات دون القيود المعتادة التى تسبب لها الإحباط . والحقيقة أن مشروع MSC يغطى مساحة طولها ٥٠ كيلو مترا وعرضها ١٥ كيلومترا ، وهو يبدأ من أطول المبانى فى العالم فى كوالالمبور سيتى سنتر ويمتد إلى ما سيكون أكبر مطار فى المنطقة عندما يفتتح فى عام ١٩٩٨م .

لقد أمضينا أكثر من عامين من الدراسة المتأنية لتطوير مجموعة من الأفكار ذات أربعة عناصر رئيسية والتى ستجعل البيئة داخل مشروع MSC خاصة جداً .

أولاً ، سوف يتمتع مشروع MSC ، بأفضل بنية تحتية طبيعية يمكن أن نجدها فى العالم . وهذا يشمل كوالالمبور سيتى سنتر ، والمطار الجديد ، وقطار سريع مرتبط بكوالالمبور ، وطريق سريع خاص ، ومدينتين جديدتين من الحدائق الذكية . ويعتبر كوالالمبور سيتى سنتر البوابة الشمالية لمشروع MSC ، وسيحتوى مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، والذى سيفتتح فى عام ١٩٩٨م ، سيحتوى فى البداية على ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين . كما سيصبح المطار محوراً لوچيستيًا مجمعًا يتمتع بأحدث ما تم التوصل إليه من تكنولوچيا المعلومات لتسهيل انتقال الأفراد والبضائع .

وستكون أول مدينة ذكية هى مدينة پوتراچايا ، عاصمتنا الإدارية الجديدة حيث سيتم إعادة نقل مكاتب معظم الوزراء ابتداء من مكتب رئيس الحكومة فى عام ١٩٩٨م . وستصبح پوتراچايا مركزا إداريا حكوميا إليكترونيا جديدا فى ماليزيا مزوداً بنظم اتصالات ونقل حديثه . أما مدينة سايبرچايا المجاورة ، فهى مدينة مخصصة لتوفير المساحات الطبيعية والسيكولوچية اللازمة للابتكار والإبداع ، ومتابعة تكنولوچيات وأعمال عصر المعلومات . وسيتم بناء هذه المدينة حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة . وستوفر سايبرچايا مبان ذكية

فائقة الجودة ، وعقارات لشركات الوسائط المتعددة ، ومساكن للإقامة ، ومرافق للترفيه والتسلية والاستجمام وبنية تحتية حديثة . وهذه المدينة ستأوى عدداً من العاملين يصل إلى ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص بالإضافة إلى أكثر من مائة ألف من السكان المقيمين بها .

ثانيًا ، سوف يتمتع مشروع MSC بأفضل بنية تحتية لينة فى العالم مكونة من القوانين والسياسات والممارسات الداعمة . ويشمل هذا إطاراً واسعًا من القوانين الخاصة بالتكنولوچيا الاجتماعية الحديثة والمتعلقة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتوقيع الرقمى ، وجرائم الكمپيوتر ، والتعلم عن بعد ، والعلاج عبر الاتصال التليفزيونى ، والحكومة الاليكترونية . فنجد ، مثلاً ، أن قانون التوقيع الرقمى يخلق إطاراً منظمًا للسلطات التى تشهد على صحة التوقيع وتفرض عقوبات على الغش الإلكيترونى . وبالإضافة إلى ذلك ، نعكف على إعداد قانون للتقارب فى الوسائط المتعددة والذى سيؤدى إلى دمج وتحديث قوانين الاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى للمعلومات ، ليعكس بذلك التقارب التكنولوچى السريع فى عالمنا اليوم . وفى النهاية ، فإننا نعرف كيف يكون العمال المهرة ، ولدينا سلسلة من المبادرات التعليمية والتدريبية فى جميع أنحاء العالم . وسيتم ربط جميع المدارس بالإنترنت بحلول نهاية عام ألفين ، وستقدم إحدى جامعات الوسائط المتعددة خريجين يفون بمتطلبات المهارات التى تحتاجها شركات مشروع MSC .

ثالثًا ، سيوفر مشروع MSC بنية تحتية متاحة للمعلومات ، ذات شبكة مفتوحة للوسائط المتعددة تتراوح قدرتها بين ٢,٥ : ١٠ جيجابيت والتى سوف تستخدم أحدث تحويلات ATM لتوفير الألياف للمبانى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة دولية سعتها ٥٠ جيجابيت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة واليابان وأوروبا وغيرها من دول مجموعة الآسيان ، وسوف يبدأ تشغيلها فى عام ١٩٩٨ . وستتمكن شركات خدمات القيمة المضافة من التنافس بحرية من خلال هذه الشبكة دون أية قيود على الملكية الأجنبية ورسوم التوصيلات القائمة على التكلفة . وتتعهد شركة ماليزيا للاتصالات بتقديم رسوم تنافسية

يمكن مقارنتها برسوم الشركات العالمية الأخرى أو ربما تكون أفضل منها ، وستقدم معايير عالمية لأداء الشبكات .

رابعًا ، تم تشكيل مؤسسة ذات صلاحيات كاملة يطلق عليها مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC لإدارة مشروع MSC وتسويقه . وسوف تفتح مؤسسة MDC عشرة مكاتب فى جميع أنحاء العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التى ستعمل معها . وعلاوة على ذلك ، فقد تم إدراج مؤسسة MDC ضمن قانون الشركات لعام ١٩٦٥م حتى يمكن أن تعمل بمنأى عن لوائح وقواعد العمل الحكومى . وتتمتع مؤسسة MDC بحرية توظيف أفضل الناس فى العالم ، ووضع خطة أعمال للوفاء باحتياجات الشركات التى ستنتقل إلى مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عملياتها فى ماليزيا . وسوف أراقب بنفسى ومعى نائب رئيس الوزراء أنشطة مؤسسة MDC وسنعمل على حل المشكلات التى تلفت انتباهنا .

وسوف تعمل ماليزيا على تغيير الطريقة التى يعيش ويعمل بها شعبها ، ولا سيما داخل مشروع MSC ، إذ ستكون هذه المنطقة الخاصة بمثابة «حقل اختبار» عالمى للأدوار الحكومية الجديدة ، والقوانين الإليكترونية الجديدة والضمانات ، والتعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات والشركات ، والتعليم ، وتوفير الرقابة الصحية ، وتطبيقات التكنولوچيا الجديدة . ونحن نتطلع إلى «شراكات ذكية» وعلاقات متكافئة بين الشركات والحكومة . فعلى سبيل المثال ، لن يطلب بعد الآن من شركات الوسائط المتعددة أن تجتاز عملية تقديم طلب بالمقترحات التى تطلب منا أن يكون لدينا فهم شديد الوضوح لما يتعين أن تقدمه الشركة بالضبط . فقد قالت لنا الشركات الكبرى إنه أمر غير ملائم للمجالات الجديدة للوسائط المتعددة حيث تتطور الحلول بدلاً من أن تتجمع من المعرفة القائمة . وبدلاً من المناقصات التقليدية وعمليات تقديم طلب بالمقترحات (REP) ، سنطلب من الشركات «مقترحات المفهوم» والتى ستصف النهج الذى ستشكله لتطوير أو تحقيق المنافع التى

ننشدها . وهذا يسمح لنا باختيار اتحاد من شركات كشريك ذكى لابتكار منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC . وسوف نقوم بعمل هذا كله فى مجالات تطبيق متعددة سوف أشرحها بإيجاز .

وباختصار ، تتبع ماليزيا أسلوبا فريدًا لتطوير البلاد باستخدام أدوات جديدة أتاحها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة مركز البحث والتطوير R&D للصناعات القائمة على المعلومات لتطوير مجموعة جديدة من الأخلاقيات فى عالم آخذ فى التقلص والانكماش فى حجمه ويعتبر كل فرد فيه جاراً للجميع ، حيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات غير ضرورية . ويعتبر مشروع MSC حقا مشروعا نموذجيا للعمل على انسجام بلادنا كلها مع القوى العالمية ، التى تشكل عصر المعلومات . وتشمل المرحلة الأولى العمل على إنجاح مشروع MSC ، وذلك بالتعلم من شركائنا والاستفادة من الخبرة التى حصلنا عليها ، وسترتبط المرحلة الثانية بالجزر الأخرى ذات الامتيازات داخل ماليزيا . وتتضمن المرحلة الثالثة جعل ماليزيا كلها ممراً سريعًا للوسائط المتعددة يرتبط بالمناطق الذكية الأخرى فى العالم . ومن ثم ، أتوقع أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة ، وذلك فى المرحلة النهائية بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبقدر علمنا ، فإنه لا توجد دولة تفكر فى أى شىء مماثل لما تفكر فيه ماليزيا . فقد تبدو الخطط الأخرى متشابهة لأنها تستخدم جميعا «تكنولوچيا المعلومات» أو «الكمبيوتر» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق إنجاز أو آخر . بيد أننا لا نضيف مرافق جديدة إلى المرافق القائمة أو نتبنى مفهوم منطقة قائمة ، بل إننا نبنى ونشيد أحدث تكنولوچيا فى موقع ضخم من الحقول الخضراء يصل طوله إلى ٥١ كيلومترا وعرضه ١٥ كيلومترا ، وهو مخصص لتحقيق الإمكانات الكلية للوسائط المتعددة . ويحدونى كل الأمل فى أن يرتبط الآخرون بمشروع MSC ويصبحون إحدى الدعامات الرئيسية فى جسرنا العالمى الذى يربط المدن الذكية فى العالم . ومن صميم المصلحة المتبادلة أن نتعاون معا بدلاً من تقويض بعضنا

البعض ، لأننا جميعا سوف نستفيد من هذا المشروع .

وبينما نقترب من القرن الحادى والعشرين ، تحدث تغييرات مذهلة تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى ممكنًا فجأة فى عصر المعلومات . ولأغراض عملية ، بدأت الحدود تتلاشى وتختفى بالفعل بسبب المعرفة ورأس المال ، وأنشطة الشركات وتفضيل المستهلكين تجاهل الخطوط على الخريطة . وبينما كانت الدول تتنافس يوما ما بسبب الفائض التجارى ، مما يسبب عجزًا تجاريا لدولة أخرى ، ونجد أن الشركات فى هذه الدول يمكن أن تستفيد فى المستقبل ، لأن شبكات الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للمستهلكين بأفضل الأساليب الاقتصادية . وبالرغم من أن الاحصاءات الاقتصادية التى تطورت فى العصر الصناعى لم تسجل أيًا من هذا النشاط ، إلا أن تأثيره واضح ويتطلب أشكالا جديدة من المؤسسات الصناعية . وباختصار ، فإن عصر المعلومات قد هيأ ظروفا للمرة الأولى فى التاريخ ، ستمكن الدول والشركات من إثراء بعضها البعض بشكل متبادل . فلم يعد الأمر لعبة للرابحين أو الخاسرين . بل إنها فرصة هائلة لهذه الشركات والدول التى لديها الشجاعة فى احتضان هذه المتغيرات . ولفترة محدودة ، سيظل المجال ممهد نسبيًا حيث تستطيع الدول المتقدمة والنامية التعاون من خلال طرق ووسائل تحقق النفع لكل منها ، ويرجع ذلك إلى أن الكثير من الدول المتقدمة والأكثر صحة قد باتت حبيسة للهياكل الصناعية والأطر التشريعية البالية . ولحسن الحظ ، فإن مصالح الشركات هذه لم يكن لديها الوقت للتطور ولتصبح قوية فى دول نامية مثل ماليزيا .

إن مشروع MSC هو أول مكان فى العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق نوع من البيئة لتوليد هذا الإثراء المتبادل . وأرى أن مشروع MSC «شبكة» متعددة الثقافات للشركات الدولية والماليزية التى تعتمد على بعضها البعض وتتعاون فيما بينها لتقديم منتجات وخدمات جديدة إلى ما وراء حدود ماليزيا وعبر الروابط الثقافية المتعددة فى ماليزيا ، إلى جيراننا . يمكن القيام بتصنيع المكونات فى الصين ، واستخدام آلات البرمجة

من اليابان ، وبرامج الكمبيوتر المكتوبة فى الهند ، والحصول على التمويل من مركز لابوان المالى الدولى للأوفشور . ويمكن تجميع هذا المنتج فى بينانج وشحنه إلى المستهلكين العالميين مباشرة عن طريق مطارنا الجديد .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات عالمية متعددة الجنسيات وتجرى عملية نقل للتكنولوجيا . وعلاوة على هذا ، تستفيد الشركات والدول المجاورة أيضا لأن هناك أجزاء معينة من هذه المنتجات يتم تصنيعها فى مواقع أخرى . ويصبح المستهلك أكثر المستفيدين لأنه يحصل على منتجات عالمية الجودة بأفضل سعر ممكن . وباختصار ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد ويتم إثراؤها .

سوف تنتهى المرحلة الأولى عندما يضم المشروع مئات الشركات الكبيرة والصغيرة التى تعمل بشكل تعاونى مع بعضها البعض ، ومع الشركاء فى جميع منطقة آسيا- الپاسيفيك والعالم . وستصبح بعض هذه الشركات بالتأكيد زعماء اليوم ، كما ستصبح شركات أخرى هى الأصغر بين أعضاء هذه الشبكة . ومن المأمول أن يأتى عدد قليل من زعماء الغد من ماليزيا مع استخدام منتجات وخدمات جديدة فى مشروع MSC .

إننى أحب الوسائط المتعددة لأن مظعم الشركات الناجحة هى تلك التى تتعاون مع شركاء كثيرين وتنقل التكنولوچيا بصورة سليمة إليها ، ليس بدافع الإحسان ولكن بدافع المصلحة الشخصية الجماعية . وتعرف هذه الشركات أنها لا تستطيع البقاء فى الصدارة إذا ما حاولت أن تفعل كل شىء بنفسها . فهى تدرك أن وجود شبكة من الشركات الأصغر التى تعمل وفقا للمعايير المشتركة يمكن أن يقدم المزيد من المنافع للمستهلك . وأعرب هنا عن أملى فى رؤية بعض الشركات الماليزية متعددة الثقافات إلى جانب الشركات الدولية ، وهذا يدعم بشكل متبادل قدرات كل منها .

وسوف تكتمل المرحلة الثانية لربط مشروع MSC بالجزر الأخرى ذات الامتياز عندما يصبح المشروع أكثر من مجرد تنمية للأعمال التجارية . عندئذ ، سيصبح مشروع MSC

مجتمعا عالميا يعيش فى صدارة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية للمواطنين بشبكة يمكنهم من خلالها التسوق ، وتلقى المعلومات ، والتسلية والترفيه ، والتفاعل مع الآخرين ، وتعليم أنفسهم .

وستكتمل المرحلة الثالثة الخاصة بوضع ماليزيا كلها فى قلب عصر المعلومات ، عندما تعيش البلاد بأسرها وتعمل بهذه الطرق الجديدة . وعندما يشعر الماليزيون بالملل من كل هذه التطورات الجديدة ، فسوف يستطيعون بالتأكيد التمتع ببيئة أصلية وبدائية حافظنا عليها فى ماليزيا .

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية ، أعتقد أنه من الأهمية بمكان تحديد طريق يقود إليها . وبحلول عام ألفين ، أتوقع رؤية تطوير سبعة تطبيقات رائدة فى مشروع MSC من خلال «شبكات» للشركات الدولية والماليزية ، وذلك على النحو التالى :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة فى تكوين حكومة إليكترونية . وستكون إدارة لا تعمل باستخدام الأوراق ، وإنما تعمل من خلال شبكات الوسائط المتعددة التى تربط پوتراچايا بالمراكز الحكومية فى جميع أنحاد البلاد لتسهيل التعاون الحكومى وتمتع المواطنين بالخدمات الحكومية . وسنبدأ هذه العملية بمكتب رئيس الوزراء عندما ينتقل إلى پوتراچايا فى عام ١٩٩٨م على أن يعقب ذلك انتقال الوزارات الأخرى إلى هناك .

ثانيًا ، ستصدر ماليزيا أول بطاقة ذكية قومية متعددة الأغراض . وسوف تشتمل هذه البطاقة الموحدة على بطاقة الهوية ، والتوقيع الإليكترونى للأفراد ، والتمتع بالخدمات الحكومية والمصرفية والائتمانية ، والخدمات الهاتفية ، وخدمات النقل والنادى . ومن المؤكد أن الأمن أمر حاسم ، بيد أننى أعتقد أن التكنولوچيا متاحة بالفعل هنا لتجعل كل هذه الشركات فى برنامج واحد آمن . وللمرء أن يتخيل مدى الراحة التى ستتوفر له عندما يتخلص من حمل مجموعة ضخمة من البطاقات البلاستيكية واختيار إحداها فى كل مرة يحتاج فيها لاستخدام بطاقة ما . ولنتصور فرصة ألا يكون لدى الشركات أدنى شك فى

حيازة كل ماليزى لهذه البطاقة .

ثالثًا ، سيكون لدى ماليزيا برنامج شامل للمدارس الذكية . إذ سيتم ربط كافة المدارس داخل مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨م ، على أن يعقبها بعد ذلك سائر أنحاء البلاد ، ويجرى حاليا وضع منهج دراسى جديد ، وسيتم تدريب مدرسينا حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوچيا للقيام بما هو أكثر من عملية نقل للمعرفة بالطريقة التقليدية . وسيتم بناء منشآت للتعلم عن بعد على المستوى العالمى فى جامعة الوسائط المتعددة ، ونأمل فى إقامة فصول فعلية مع مدرسين وطلبة فى جامعات أخرى فى جميع أنحاد العالم . وسيتم تزويد الطلبة بالمهارة والقدرة على إصدار أحكام سليمة ، اعتماداً على الكم الهائل من المعلومات ، وسوف نستخدم مدارسنا لمساعدة الطلبة على تعلم كيفية إصدار الأحكام السليمة واكتساب المهارات اللازمة للاختيار بين الكم الهائل من المعلومات التى ستتاح لهم .

رابعًا ، سيصبح مشروع MSC مجموعة تعاونية من مراكز البحث والتطوير R&D فى الأكاديميات والشركات باستخدام التعلم عن بعد ، لتوفير خريجين بالمستوى العالمى وابتكارات جديدة للأجيال القادمة . وستكون جامعة الوسائط المتعددة مركزاً لهذا ، وأود دعوة أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جامعة كاليفورنيا فى لوس أنچلس للمساعدة فى تطوير مؤسساتنا الجديدة فى ماليزيا ، من خلال تبادل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس . كما أوجه الدعوة إلى الشركات المهتمة بإقامة شراكة مع جامعة الوسائط المتعددة للاتصال بنا .

خامسًا ، ستصبح ماليزيا مركزاً إقليميًا للطب العلاجى عن بعد ، وذلك اعتماداً على ما تتمتع به من معرفة بالطب الصينى والهندوسى والماليزى والغربى وموارد وراثية حيوية هائلة ، مما يجعلنا محوراً طبيعيًا . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء الطب من داخل البلاد وبالمستشفيات الكبرى فى أنحاء العالم باستخدام أدوات تليفزيونية للتشخيص أو العلاج أو حتى إجراء جراحة عن بعد . فلم تعد هنالك حاجة إلى وجود الطبيب فى نفس

الغرفة مع المريض . ومن الممكن تجميع المعلومات الرئيسية وتحويلها باستخدام أدوات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإليكترونية» التى يمكن أن يستخدمها الممرضون والفنيون . ويستطيع أفضل الأطباء فى العالم عندئذ الاطلاع على المعلومات الرئيسية لمرضى آخرين ومقارنتها ، وبالتأكيد أيضا بيانات الملايين من المرضى الموجودة بالفعل فى أجهزة الكمبيوتر فى العالم .

سادسًا ، آمل أن يكون المشروع شبكة دعم عن بعد للتصنيع والهندسة والوصل الإلكترونى بين شركات التكنولوجيا الراقية والمصانع فى ماليزيا وآسيا كامتداد لعملياتها . وبالرغم من أننا متقدمون فى عمليات التصنيع ، إلا أننا ندرك حاجتنا لشركات تقوم بتشغيل شبكة من التسهيلات حول المنطقة .

سابعًا ، يتعين أن يصبح المشروع محوراً لخدمات التسويق والوسائط المتعددة بالنسبة للمستهلك ، برفع مستوى الروابط الثقافية المتعددة والفريدة فى ماليزيا لتوفير النشر الإليكترونى وتمركز المحتوى والتسويق التليفزيونى عن بعد ، ورعاية المستهلك عن بعد فى سوق قوامها ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة أى كتالوج لشركة يابانية إلى اللغة الصينية أو الماليزية أو الأندونيسية أو الهندية عن طريق شركة تتلقى الطلبات من خلال نظام يحدد تلقائيا الأحجام والعملات .

وبمرور الوقت ، سيفرز كل من هذه التطبيقات الرائدة شبكة من الشركات العالمية والماليزية التى تتعاون لتطوير المنتجات والخدمات الإبداعية وتوفيرها ، وسوف تتأصل وتنمو فى ظل وبيئة توفر أسلوب الحياة المطلوب والبنية التحتية والقوانين والسياسات اللازمة . وتأتى على نفس الأهمية تنمية الروابط التى ستصل كل من هذه الشبكات بشبكة أكبر للمشروع. فهذه الروابط هى التى سوف تسمح حقا للمشروع بالمحافظة على قدرته التنافسية بمرور الوقت .

إن ماليزيا دولة ذات رؤية واستراتيجية لتحقيق ما أطلقنا عليه رؤية عام ٢٠٢٠م والتى

نهـدف من ورائهـا إلى أن نصبح دولة متـقـدمـة بحلول عـام ٢٠٢٠م . ولا شك أن هذه الشبكات المرتبطة بعضهـا بالأخرى سوف تسمح لنا بتحقيق أهداف رؤية عام ٢٠٢٠ ، وذلك بتنمية قطاع خدمات قوى ، لإحداث توازن فى قطاع التصنيع القوى بالفعل لدينا ، وفى الوقت نفسه المساعدة على تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة فى بلادنا . وعلى نفس القدر من الأهمية ، سيقدم مشروع الممر السريع لـلوسائط المتعددة برنامجا يربطنا ببعضنا البعض ويحتفل بثقافتنا بينما يساعد على تعليمنا بطرق جديدة .

فيمـا وراء حدود ماليزيا ، سيصبح المشروع جسراً عـالميًا يتم ربط شبكته بشبكات المناطق الأخرى فى جميع أنحاء العـالم . وآمل أن يرتبط الجسر بمجتمع الترفيه والتسلية الرقمية فى هوليوود والشركات ذات التكنولوچيا الفائقة فى وادى السيليكون . فعلى سبيل المثال ، يمكن عـمل المشاهد الرئيسية للفيلم فى كـاليفورنيا بينما يتم تنفيذ الرسوم المتحركة فى مشروع MSC لدينا ثم إعادتهـا إليكترونيا إلى لوس أنجلس من أجل التحرير ، وإعادتها إلى المشروع مرة أخرى لعمل التـوافق اللونى ، ثم إعادتهـا إلى الاستوديو من أجل الحصول على الموافقة النهـائية والتوزيع . دعونا نستكشف سبل الإثراء المتبادل بيننا من خـلال مشروع MSC والذى يعتبر هدية ماليزيا للعالم .

وربما لم يتم القيـام بما أحـاول أن أصفـه لكم الآن فى أى مكان آخـر فى العـالم . وقد تتسـاءلون «لماذا مـاليزيا؟» . والحقيقـة أن التفـاؤل الذى يحيط بإمكانات المشروع قد تعزز بنجـاح مـاليزيا فى جذب الاستثمـارات العالمية وتعزيز التجارة والصناعة الدوليين . إذ أن مميزات مـاليزيا كـمركز إقليمى للعمليات متـعددة الجنسيات كـثيرة . وتواصل البلاد استكشاف مميزاتها الطبيعية والتقليدية ، بينما تحسن بنيتها التحتية التكنولوچية والمادية واللينة لضمان استمرارها كمركز اختيار محقق للأرباح فى المنطقة . ذلك أن لدى مـاليزيا ما لا يقل عن ثمانى مواطن قوى رئيسية :

أولاً ، الموقع الاستراتيجى لماليزيا فى قلب جنوب شرق آسيا . وهو أحد أسرع المناطق

النامية فى العالم ، حيث يمكنها من الوصول إلى الأسواق الآسيوية الثلاث : الهند والصين وأندونيسيا . وستظل ماليزيا ، التى تعتبر من الناحية التاريخية ميناء دخول مزدهر ، بمثابة نقطة وصل مهمة لآسيا جويا وبحريا . إذ أنه بيننا وبين العواصم الآسيوية الكبرى رحلة تستغرق ست ساعات فقط . وقد أصبحت ماليزيا ، التى تنعم بمناخ جيد وموارد استوائية غنية وسكان منحدرين من أقدم الحضارات فى آسيا ، أصبحت جذابة بشكل متزايد للتجارة والاستثمارات والسياحة .

ثانيًا ، النمو الاقتصادى المستقر . فخلال العقد الماضى . حققت ماليزيا نموا مرتفعًا بشكل مستمر يصل إلى ٨٪ فى إجمالى الناتج المحلى . إن الاقتصاد حسن الإدارة والمدعوم بسياسات التنمية الاستراتيجية ، يضمن الاستقرار على المدى الطويل . وقد تم تنفيذ سلسلة من خطط التنمية الخمسية فى ماليزيا فى ظل خطة صناعية رئيسية ورؤية عام ٢٠٢٠ . ومن شأن هذا أن يضمن وجود برنامج مستمر وأن يؤدى إلى تحول البلاد من دورها كمنتج ومصدر للسلع الأولية إلى إحدى الدول المصنعة والمصدرة للمنتجات الإليكترونية ، والسلع الاستهلاكية القائمة على الموارد . ذلك أن قوة الدفع الحالية لدى ماليزيا تتجه نحو صناعات التكنولوچيا الفائقة التى تعتمد على المعلومات .

ثالثًا ، الاستقرار السياسى : إذ أظهرت ماليزيا ، التى حصلت على استقلالها سلميا فى عام ١٩٥٧ فوائد الحكمة السياسية وسعت إلى إقامة علاقات حسن جوار طيبة فى إطار نظام الحكم والعلاقات الدولية . ويدير شئون البلاد ائتلاف من الأحزاب السياسية ، الأمر الذى يحدث انسجاما بين الاحتياجات السياسية للمجموعات العرقية المختلفة ، مما وفر الاستقرار السياسى تحت القيادة البراجماتية على مدى السنوات الأربعين الماضية . وستعمل الحكومة ، التى تتولى دور الوسيط لتسهيل الأمور للشركات الخاصة فى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة ، ستعمل بشكل جاد لوضع أساس قوى للنمو الصناعى .

رابعًا ، البيئة متعددة الثقافات ومتعددة اللغات والأعراق ، إذ يقدم السكان متعددو

الأعراق والأجناس فى ماليزيا ، والمنحدرون من الكثير من الحضارات الآسيوية ، تنوعًا فريدا فى الحياة الماليزية . فالماليزيون متعددو الثقافات من خلال التربية والسلوك ، وهم يشجعون على احترام الشعوب من المجتمعات الأخرى والثقافات الأخرى أيضا فى مناخ من التسامح . وهم يتحدثون لغات ولهجات مختلفة (بما فيها الإنجليزية والماليزية وغيرهما) ، وكذلك لهجات صينية وهندية مختلفة . ويتسم سكان ماليزيا ، الذين يتجاوز عددهم ٢٠مليون نسمة بالشباب والحيوية نسبيا حيث أن ٤٧٪ منهم فى المجموعة العمرية بين ١٥ و٣٩ عامًا . كما أن علاقات ماليزيا متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية علاقات فريدة . ويتكون الماليزيون من سكان من أصل ملايوى وإندونيسى وهندى وصينى . ونحن نتمتع بمهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون مفيدة جدا . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية وكذا لغة أو أكثر مثل اللهجات الصينية أو الهندية أو الملايوية .

خامسًا ، سجل المسار التنموى . فماليزيا لا تقدم أية مبررات لقيامها بوضع مشروعاتها الخاصة بالبنية التحتية والبنية التحتية الفائقة الخاصة على الممر السريع . فقد سجل قطاع التشييد عامه الثامن من النمو الذى يزيد عن ٩٪ فى عام ١٩٩٦ مما يعكس التنفيذ الناجح لعدة مشروعات كبرى فى القطاعات السكنية والتجارية والصناعية . والطريق الرئيسى الجديد بين الشمال والجنوب ، ومطار كوالالمبور الدولى الجديد ، وبرج الاتصالات ، ونظام الإنترنت للسكة الحديد ، وقرية ألعاب الكومنولث ، والطريق الرئيسى بين الشرق والغرب ، كلها مجرد أمثلة قليلة على تطورات البنية التحتية التى اكتملت أو أوشكت على الاكتمال . وبإقامة هذه البنية التحتية الجديدة من الاتصالات ، ستصبح ماليزيا محوراً عالى الكفاءة والفاعلية فى المنطقة .

سادسًا ، ميزة التكلفة . ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة مقارنة «بالنمور» الأخرى فى المنطقة . والحقيقة أن دراسة أجراها مؤخراً مستشارون دوليون حول تكلفة القيام بالأعمال التجارية فى ماليزيا ، أشارت إلى أنها من بين الأكثر تنافسا فى المنطقة الآسيوية .

ومن أجل الحفاظ على ذلك ، ستواصل الحكومة تهيئة البيئة اللازمة . ويعد شعبنا من بين أكثر الشعوب إنتاجية فى آسيا .

سابعًا ، كون الوسائط المتعددة مجال جديد بالنسبة لماليزيا يعتبر ميزة هامة ، فليس لدينا نظم موروثة أو مصالح محضة نريد الدفاع عن مواقعها الحالية ، ونحن نتمتع بالإرادة السياسية والقوة لكى نغير بسرعة أية قوانين أو سياسات قائمة تعوق قدرة الشركات على الاستفادة من المنافع التى يوفرها عصر المعلومات . ولن يؤدى الانغماس فى السياسة بشكل مبالغ فيه فى بلادنا إلى تحويلنا عن المسار المحدد ، فالأشياء التى تقتضى الحاجة القيام بها سيتم إنجازها سريعا ولن يعوقها الفساد .

وفى النهاية فإننا نتعهد بتحقيق النجاح لمشروع MSC حيث لدينا سجل يثبت قدرتنا على تنفيذ التزاماتنا . فنحن حكومة براجماتية تثبت دوما أن منتقديها على خطأ ، حتى عندما نتبنى سياسات أو استراتيجيات غير تقليدية . فقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال تماسكًا وقدرة على التنبؤ والاستعداد للتوقعات حتى لا تتخوف الاستثمارات طويلة الأجل من حدوث تقلبات فى سياسات محلية غير مستقرة . وتعتبر الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة بمثابة القطاع الاستراتيجى لتحقيق رؤيتنا لعام ٢٠٢٠ ، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو القائم على الإنتاجية ، بحيث يكون مشروع MSC فى صدارة هذا القطاع الرئيسى . ومن ثم ، فإننا لا نستطيع ولن نسمح للمشروع بالفشل .

لقد انهمكنا خلال العامين الماضيين مع شركات كبرى مثل شركة «نيبون» اليابانية للهاتف والبرق لفهم الاحتياجات المستقبلية للشركات ذات المستوى العالمى . وأجرت شركة مكنسى وشريكاتها مقابلات مع المئات من الشركات لفهم متطلباتها وهى تعمل معنا لتعلم دروس من تجارب الدول الأخرى . ومن أجل ضمان عدم إخفاق مشروع MSC ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر حيث تتعهد الحكومة بما يلى لكافة الشركات التى تحصل على وضع المشاركة فى مشروع MSC من مؤسسة تنمية

الوسائط المتعددة MDC :

- ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمى .
- سوف تسمح ماليزيا بالتوظيف ، وبلا قيود ، للعمال الأجانب فى مجال المعرفة .
- ستضمن ماليزيا حرية الملكية للشركات الأجنبية .
- ستسمح ماليزيا بحرية الحصول على رأس المال من أى مصدر عالمى من أجل البنية التحتية لمشروع MSC وكذلك حق اقتراض الأموال عالميا .
- ستقدم ماليزيا حوافز تنافسية بما فى ذلك عدم فرض ضرائب على الدخل أو على الاستثمار لمدة عشر سنوات ، ولن تفرض رسوم على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
- سيصبح مشروع MSC مشروعا رائدًا فى المنطقة فى مجال حماية الملكية الفكرية والقوانين والمتعلقة بالكمبيوتر .
- ستضمن ماليزيا عدم فرض رقابة على الإنترنت .
- سيقدم مشروع MSC تعرفة اتصالات تنافسية وضمانات للخدمات .
- ستطرح ماليزيا مناقصات لعقود البنية التحتية الرئيسية على الشركات الكبرى الراغبة فى استخدام مشروع MSC كمحور إقليمى لها .
- ستضمن ماليزيا أن تعمل مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة ، والتى تأسست حديثا ، «كجهة واحدة» وشاملة للوفاء باحتياجات الشركات .

ويجب أن تكون هذه الشركات منتجة أو مستخدمة للوسائط المتعددة أو منتجات وخدمات تكنولوچيا المعلومات وأن توظف عددًا كبيرًا من عمال المعرفة . وتقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسجيل الشركات المهتمة بالمشاركة فى المشروع ، وسوف تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التى ترغب فى الحصول على وضع المشاركة فى شهر

مارس . وعلاوة على سعيها لاستقدام الشركات العالمية ، تسعى المؤسسة أيضا إلى استقدام الموظفين العالميين لمساعدتها فى تنفيذ مشروع الممر السريع .

أما بالنسبة للطلبة ، فإننى أدعوكم إلى تقديم أوراقكم إلى مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وملء طلب التوظيف على موقعها على الإنترنت . وهناك فرص فى مكاتبها العشرة فى كافة أنحاء العالم ومقرها الرئيسى فى ماليزيا . وبالنسبة للشركات ، أرحب بمشاركتكم ومدخلاتكم . فنحن بحاجة إلى رؤيتكم وإبداعكم ، وقدرتكم على تنظيم الأعمال ، وإلى مهاراتكم لبث الحياة فى المشروع . وبالنسبة إلى المجتمع الدولى ، فإننا نقدم لكم مناخا ممتازا لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات الصعبة التى يجب أن تعبر حلولها الحدود .

- كيف يمكن حساب الضرائب على القيمة التى تنتج بشكل جماعى فى عدة دول ولكنها تباع فى دول أخرى؟
- كيف يمكن تحديد حقوق الملكية الفكرية للمنتجات والخدمات التى تعتمد على المعرفة وحمايتها؟
- كيف يمكن ضمان المسئولية عن دقة المعلومات وسلامتها على الإنترنت؟
- كيف يمكن حماية المجتمع من الأساليب الجديدة للغش والتزوير والقرصنة والهجمات الفيروسية على النظم التى تدير الشركات أو حتى الدول .

إننا نبحث فى ماليزيا إمكانية إقامة محكمة عدل جديدة للجرائم المتعلقة بالكمبيوتر كمركز دولى لبحث هذه القضايا . قد نبدو طموحين جداً كدولة صغيرة ولكن أمريكا نفسها كانت دولة صغيرة فى القرن التاسع عشر . فى ذلك الوقت ، كانت إنجلترا قد بدأت الثورة الصناعية ، بيد أن أمريكا هى التى فازت بثمارها . لماذا؟ السبب ببساطة هو أن تكنولوچيا المعلومات يمكن أن تنتقل إلى بيئة أكثر خصوبة لتحقيق إمكاناتها الشاملة . وقد وصلت ماليزيا متأخرة إلى المحطة الصناعية ، وهذا يعطينا الرغبة والمهارة لإحداث تغييرات

كاسحة لا يستطيع الآخرون القيام بها .

ويوفر مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة كافة المكونات الخاصة لخلق المناخ المثالى لتحقيق طموحات عصر المعلومات . واليوم ، أصبح نقل التكنولوچيا والمعرفة أسهل مما كان عليه قبل قرن . ولهذا السبب نؤمن بأننا نستطيع إقامة الجسر العالمى اللازم للتحرك فيما وراء حدود العصر الصناعى . وبينما أبدو متفائلاً ، فإننى أعتقد أنه سيتم اختيار هذا الطريق نحو الازدهار وكبديل للهيمنة والعلاقات الاقتصادية التى يكون فيها رابحون وخاسرون . إن القوى المتعولمة والمنسجمة لعصر المعلومات سوف تمنع حدوث صدام الحضارات أو تحقق القرن الآسيوى . بل ستخلق القرن العالمى ، وهو الكومنولث الصحيح للعالم .

ويحدونا الأمل فى أن تصبحوا شركاءً لنا فى هذا المسعى المثير لإقامة جسر للوفاء بآمال وطموحات عصر المعلومات . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن يحقق النجاح وحده ، ومن ثم سيكون لدينا جزيرة بدلاً من جسر للطموحات والقدرات والرؤى لكثير من الشركات العالمية الكبرى المستعدة للتعاون فى ظل مناخ جديد . ونأمل أن تنضموا إلينا فى بناء جسر متين وصلب يقودنا إلى عصر المعلومات والتى تحقق وعد القرن العالمى القادم .

١٥- التَّسلِيَةُ الرَّقمِيَّةُ فِي العَالَمِ المُتَرَابِطِ بِالشَّبَكَاتِ . (*)

أود فى البداية أن أتوجه بالشكر إلى كل من توم ليفين عمدة لوس أنجلس ، وغرفة التجارة فى بيفرلى هيلز ، والجمعية الآسيوية لتوجيه الدعوة إلىّ للتحدث إليكم عن التسلية الرقمية فى القرن الحادى والعشرين . وأشعر بالحرج والتردد فى الحديث عن هذا الموضوع فى مدينة أضحت عاصمة العالم فى مجال الترفيه والتسلية . ومع هذا ففى عالم بلا حدود وتحاصره العولمة من كل جانب حتى صار أشبه بالقرية المعولمة ، لا أملك سوى التفكير دائمًا فى هذا الموضوع والذى أود أن تشاركوننى تأملاتى وأفكارى بشأنه ، ثم أستمع وأتعلم بعد ذلك منكم عن نواحى الصواب أو الخطأ فيما قلته .

ورغم ذلك ، لست بحاجة إلى القول بأن العديد منكم يوفرون الطاقة التى تمد هوليوود بأسباب القوة وتتيح لها إمكانية العمل ، حتى أصبحت حقا مستودع الإبداع والابتكار فى العالم وبلا حدود . وبينما أعتقد أن العديد من الأنشطة المرتبطة بالتسلية والتى تضطلعون بها هنا سوف تتغير ، إلا أننى أرى أن هذه المدينة سوف تظل دائمًا «عاصمة الإبداع» فى عالم التسلية والترفيه ، وأعتقد أن أحد الأسرار وراء نجاحكم يكمن فى أنكم قد استطعتم تحقيق الترابط فى مدينتكم من خلال الشبكات حتى قبل أن تترابط بقية مدن العالم الأخرى وقبل أن تصبح كلمة الترابط عبر الشبكات أشبه بالألغاز . فقد مرت الآن عقود طويلة . منذ أن أصبح لدى استوديوهاتكم كل شيء : المؤلفون والكتاب ، والممثلون ، والأشخاص القائمون على المؤثرات الخاصة ، والمصممون ، وأطقم الأفلام السينمائية ، والمحررون ، والمنتجون والمخرجون . والآن يتم إنجاز معظم هذه الأنشطة من قبل أفراد

(*) كلمة فى حفل غذاء حضره كبار العاملين فى مجال التسليه والترفيه فى بيفرلى هيلز ، لوس أنجلس ، فى ١٤ يناير ١٩٩٧م .

مستقلين وشركات صغيرة متخصصة تتعاون فيما بينها لتنفيذ مشروع ما ، ثم تقوم كل واحدة منها بإنجاز ما عهد إليها بطريقتها الخاصة ، وتركز كل واحدة من هذه الشركات على أفضل ما يمكنها عمله ، وتستطيع كلها أن تنجز العمل بصورة جماعية وعلى نحو أفضل بكثير من العمل بشكل منفرد .

ويعد هذا عملاً رائداً حقًا لأنكم أظهرتم للعالم كيف أنه ، فى عالم الإبداع والابتكار ، من الأفضل أن يكون لديكم شبكات من الأخصائيين الذين يتعاونون ويرتبطون بعضهم ببعض . وهذا النموذج من النشاط التجارى قد استخدمته فيما بعد شركات التكنولوچيا الفائقة مثل ميكروسوفت ، وإنتل ، ونتسكيپ وصن ميكروسيستمز حتى يمكنها أن تتنافس بنجاح فى مواجهة قادة الصناعة القدامى الذين حاولوا أن يفعلوا كل شىء بأنفسهم وفقا لمعايير المالك أو صاحب رأس المال ، وذلك تمامًا مثل تلك الأيام الماضية التى شهدتها الاستوديوهات القديمة ، وقبل أن يطرأ أى تحسن على الممثلين والمنتجين والمخرجين وقبل أن يقوموا باستخدام وتوظيف وكلائهم .

ومع هذا ، نجد أن الأشياء تحركت بسرعة مؤخراً وباتت الشبكة بحاجة إلى أن تصبح أكثر انتشارا . واليوم ، فإن عملية خلق المضمون برمتها أصبحت تتركز بكثافة داخل هذا المحيط الذى تبلغ مساحته ٣٠ ميلاً والواقع حول هذا الفندق . وهذا أمر ضرورى عندما تطلبت الشبكة علاقات طبيعية وأشخاص للعمل فيها . ومن ثم ، لم يعد الاتصال الطبيعى الآن أمراً ضروريا . إذ أصبحنا نرى بالفعل أفلاما سينمائية ، وألعابا ، وفقرات وبرامج موسيقية تتولد من خلال الكمبيوتر إلى حد كبير . وباستطاعة أجهزة الكمبيوتر أن تتصل وترتبط ببعضها وأن تعمل معا دون الحاجة إلى أن تكون قريبة من بعضها . ومن خلال أجهزة الكمبيوتر ، قد يعود الميت للعمل والحياة مرة أخرى ، وهكذا نرى أداء تمثيليًا حقيقيًا من خلال ممثلين لا ضرورة لهم تماما . ومن الناحية الأخرى ، قد يكون لدى الممثلين القدامى الآن حقوق ملكية تتعلق بصورهم التى بوسعها أن تعمل الآن وتتكلم بصورة مستقلة . بيد

أن الإبداع لن يظل مجرد حاجة فحسب ، وإنما سيصبح حقا ، أكثر من مجرد كونه مصدر قوة له قيمته .

وليس ثمة شك فى أن قدرة الإبداع على صنع قصة وعرض شخصياتها بصورة حية على شاشات الكمبيوتر سوف تصبح أمراً له قيمته الخاصة . وقد نرى على شاشات الكمبيوتر ثلاثة ألعاب لها أبعادها النسبية والتى ربما أعد برامجها مبرمجون مجهولون فى دول عديدة ولم يلتق أى منهم بالآخر أبداً لأن تلك هى ببساطة الفكرة من وراء هذه الألعاب التى تفرز لنا قيمة حقيقية . ومن ثم فإن الفكرة ، أو بالأحرى القصة ، تعتبر بحق التفكير الإبداعى الذى نجده غزيراً هنا . ولديكم الأفضلية فى هذا المجال ، وأعتقد أنكم ستواصلون لعب الدور الرئيسى فى عصر تكنولوچيا المعلومات ووسائل الترفيه والتسلية التى تولدها أجهزة الكمبيوتر ، والتى أفرزت لنا الآن مولوداً جديداً يطلق عليه اسم (Edutainment) .

إن المحافظة على سيادتكم العالمية فى هذا المضمار قد تتطلب منكم تنويع بعض العناصر الأخرى لخلق المحتوى أو المضمون لمراكز ثقافية أخرى حول العالم . ذلك أن التسلية فى الوقت الحاضر ووسائلها المختلفة تعتبر أمريكية كلها تقريبا فى محتواها ومضمونها الثقافى . فالشخصيات أمريكية ، ومشكلاتها أمريكية ، وحوارها أمريكى . ومعظم بقية دول العالم تقدم هذه التسلية بمستوى سطحى نسبيًا . فهذه الدول لا تفهم فى الحقيقة الكثير من الأمور الدقيقة فى القصص الأفضل . واليوم ، ربما يكون ذلك كافيًا بسبب وجود المؤثرات الخاصة والقيم الإنتاجية العالية . وأعتقد أن هذا هو السبب الذى يجعل أفلام الحركة والإثارة هى الأكثر شعبية خارج أمريكا . بيد أن التكنولوچيا ستؤدى إلى اختفاء هذه المزايا قريبا نظراً لأن التسلية الرقمية التى تعتمد على الحركة والإثارة على طريقة بروس لى أو هاريسون فورد ، وعلى المؤثرات الخاصة وغير ذلك يمكن تطويرها فى أى مكان ، وسوف يصبح أبطال التمثيل الرقمى أكثر واقعية .

وبينما تصبح الدول النامية أكثر ثراءً ، فإنها ستحتاج إلى المزيد من المضمون المحلى

لوسائل التسلية لديها . وقد تكون الموضوعات البارعة والمطورة عالمية الطابع ؛ غير أن الآسيويين سوف يفضلون ، وبصورة متزايدة ، موضوعات للتسلية تتسم بأنها محلية فى لغاتها ولهجاتها وأساطيرها وشخصياتها وموسيقاها وأماكنها . ونحن نرى هذا بالفعل فى إطار الموسيقى والتليفزيون فى آسيا ، وعاجلاً أم آجلاً سنرى نفس الاتجاه سائداً فى الأفلام السينمائية وألعاب الكمبيوتر . فلماذا حدث هذا؟ الجواب ببساطة هو أن الناس فى أى مكان تريد أن تتوافق مع ما اعتادت عليه من موضوعات للتسلية وأن ترتبط بها لاسيما إذا كانت تعكس آمالهم وتصور تطلعاتهم . وفيما بعد ، وبينما يصبح هؤلاء أكثر أمانا من خلال نجاحهم ، سوف يبحثون عن تحقيق إنجاز أعمق . وهم يعرفون من هم ويريدون تحسين أنفسهم بأن يلمسوا شيئًا ما أعمق من أن تصل إليه النزعة المادية أو الهروب من الواقع . وهذا فى الحقيقة مجال الدين ، والثقافة ، والقيم الأخلاقية . فهى تبحث عن معنى ، وهذا يتطلب سياقا ثقافيا يتجاوز حدود ثقافة موسيقى الپوپ الأمريكية .

وحتى يمكنهم المحافظة على هيمنتهم العالمية فى القرن الحادى والعشرين ، فإنه يتعين على قادة وزعماء التسلية الرقمية أن يرتبطوا بعضهم ببعض ، من خلال مراكز المضمون متعددة الثقافات . وسوف تأتى أفضل النتائج من ربط الأنواع الفريدة للابتكار والإبداع والموجودة بوفرة وغزارة فى هوليود وبيفرلى هيلز حيث القصص والرموز والحكايات الخرافية والشخصيات الخاصة بكل من الثقافات الرئيسية فى العالم . ففى آسيا ، نجد أن الثقافات الرئيسية هى الكونفوشية ، والإسلام ، والهندوسية . وكل من هذه الثقافات الثلاث لديها تاريخها الثرى الذى يمكن أن يكون مصدرا عميقا لأفكار جديدة بالنسبة للمضمون والمحتوى . وبوسع التكنولوچيا السماح بخلق شخصيات جديدة عبر الوسائل الإليكترونية وعلى النحو الذى يمكن أن يجسد هذه الأفكار وأن يؤثر على الناس بشدة . وهكذا نجد أنه فى مجال التسلية الرقمية ، هناك العديد من الطرق التى تمنح الحياة للأشياء وبصورة تبدو أفضل من مجرد ترديد الممثلين لكلمات جامدة أو استخدام مؤثرات خاصة مذهلة ورائعة .

والشىء الوحيد الذى لم يتغير هو قيمة الابتكار الخام ، إذ أنه سيصبح ، فى الحقيقة ، أكثر قيمة بينما تعمل التكنولوچيا على خلق المزيد والمزيد من القنوات الخاصة بهذا الابتكار هنا وبشكل يفوق أى مكان آخر ، ولهذا السبب أعتقد أن مستقبلكم يبدو مشرقًا .

وفى ماليزيا ، نعكف على العمل الجاد لإيجاد أفضل بيئة تساعدنا على أن نفى بوعودنا فى العصر الرقمى . وهذه البيئة لدينا نطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) . وأود دعوتكم للتعاون معنا لأن هذا المشروع سيكون المكان المثالى والمتكامل لإجراء تجارب على إنشاء أول مركز فى العالم للمضمون متعدد الثقافات للتسلية الرقمية . وسيكون له البنية التحتية الضرورية ، والقوانين والسياسات فى إطار ما يوصف بأنه القلب الثقافى لآسيا . فنحن نعتبر حقا دولة متعددة الثقافات ، حيث تزدهر الثقافات الكونفوشيوسية والإسلامية والهندوسية للصينيين والمسلمين والهندوس ، وحيث تظل هذه الثقافات متفاعلة نوعا ما فيما بينها . وليس هناك من مكان أفضل لربط الإبداع المذهل لهوليوود بالظروف الضرورية لإضفاء الطابع المحلى على التسلية الرقمية الخاصة بالكثير من مناطق آسيا وبقية دول العالم أكثر من ماليزيا .

ويعتبر مشروع MSC حقا مشروعا للعالم كله أولاً وأخيرًا ، وهو منطقة شاسعة تضم بنية تحتية ، وقوانين ، وسياسات وممارسات تجعل بإمكان الشركات أن تستكشف عصر المعلومات دون أن تتعرض للقيود العادية التى تسبب لها الإحباط . والمشروع ينفذ على مساحة من الأرض طولها ٥٠ كيلومترًا وعرضها ١٥ كيلومترًا ويمتد من أطول برجين فى العالم فى كوالالمبور سيتى سنتر وينتهى فى الجنوب حيث سيتم بناء أكبر مطار فى المنطقة .

والواقع أن أكثر من سنتين من الدراسة المتأنية قد أدتا إلى تطوير خطة من أربعة عناصر رئيسية والتى من شأنها أن توفر بيئة خاصة له :

وأول هذه العناصر أن مشروع MSC سوف تتوفر به أفضل بنية تحتية طبيعية فى العالم . وهذه البنية تتضمن المبانى الخاصة بالمدينة الذكية : كوالالمبور سيتى سنتر ، والمطار

الجديد ، والطريق الرئيسى الذكى الجديد ، وذلك إضافة إلى اثنتين أخريين من المدن الذكية الجديدة . وسيكون فى مطار كوالالبور الدولى الجديد ، والذى سيكون جاهزاً للعمل قبل دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ ، ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات فى البداية . وسيكون هذا المطار أيضا بمثابة محور لوجيستى رئيسى متكامل مزود بأحدث وسائل التكنولوجيا المعلوماتية لتسهيل حركة الركاب والبضائع . وستكون أول مدينة ذكية ، وهى پوتراچايا ، أول عاصمة إدارية جديدة لماليزيا حيث سيتم إعادة توزيع معظم الوزارات بداية بمكتب رئيس الوزراء فى عام ١٩٩٨ . ومن ثم ، ستكون پوتراچايا الحكومة الإليكترونية والمركز الإدارى الجديد لماليزيا . وسوف توفر هذه المدينة بيئة حضرية متوازية لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث وسائل الاتصالات وشبكات النقل . وإلى جانب پوتراچايا وبالقرب منها ستكون هناك مدينة سايبرچايا والتى صممت بحيث توفر المساحات الطبيعية والسيكولوچية المطلوبة للتفكير المنتج والتأمل المبدع فى ظل مناخ يتميز بالهدوء والراحة . وسيتم بناؤها حول جامعة الوسائط المتعددة الجديدة ، على أن يتم افتتاح المرحلة الأولى منها فى عام ١٩٩٩ . وستوفر سايبرچايا مبان ذكية ذات جودة عالية ، وشركات للوسائط المتعددة ، ووحدات سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية على أحدث مستوى . وستدعم هذه المدينة السكان العاملين فى مشروع MSC والذين يبلغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة تقريبا ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف آخرين يعيشون بالمدينة .

والعنصر الثانى فى الخطة هو أن مشروع MSC ستوفر بنية تحتية لينة تدعم القوانين ، والسياسات والممارسات . وهذه البنية تتضمن إطار عمل شامل للأنشطة الاجتماعية والتجارية ، الأمر الذى يساعد فى تطبيق قوانين الإنترنت الخاصة بحقوق الملكية الفكرية والتوقيعات الرقمية ، والتعليم عن بعد ، والطب العلاجى عن بعد والحكومة الإليكترونية . وعلى سبيل المثال ، يوفر قانون التوقيع الرقمى لدينا إطار عمل تنظيمى يمكن للسلطات المعنية أن تتحقق من خلالة من صحة التوقيعات الرقمية والتثبت من فرض العقوبات

الصارمة على عمليات تزوير التوقيعات عبر الإنترنت . وسوف نفرض حقوق الملكية الفكرية الخاصة بنا وكذا القوانين المناهضة لأعمال القرصنة على الإنترنت . وسيقوم البرلمان الماليزى بتمرير وإقرار مجموعة القوانين الخاصة بالإنترنت فى غضون الأشهر القليلة القادمة . وعلاوة على ذلك ، نقوم بتطوير قانون دمج الوسائط المتعددة ، والذى سيعمل على دمج وتحديث وسائل الاتصالات اللاسلكية لدينا ، وقوانين البث الإذاعى والتليفزيونى وقوانين المعلومات لكى تعكس عملية التلاقى والاندماج للأساليب التكنولوچية فى عالمنا اليوم . ونأمل فى إعداد هذا القانون الجديد والموافقة عليه قبل نهاية ١٩٩٧ . وأخيراً ، فإننا نعرف كيف أن عمال المعرفة يحظون بوضع خاص وقدر ما لديهم من المبادرات التعليمية والتدريبية فى أنحاء البلاد . وسوف ترتبط جميع المدارس بشبكة الإنترنت بحلول عام ٢٠٠٠ ، ومن المخطط أن تبدأ جامعة الوسائط المتعددة العمل بالمشاركة مع شركات مشروع MSC لضمان تلبية خريجيها لمتطلبات وشروط العمل .

ثالثًا ، سوف يتفوق مشروع MSC على البنى التحتية المعلوماتية المتاحة من خلال وجود شبكة وسائط متعددة مفتوحة ذات قدرة تتراوح من ٥ , ٢ إلى ١٠ جيجابيت ، والتى سوف تستخدم أحدث أجهزة ATM لتوفير الألياف للمبنى . وسيكون لهذه الشبكة بوابة سعتها ٥ جيجابيت ترتبط مباشرة بالولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا ، والدول الأخرى فى آسيا . وسوف تبدأ هذه البوابة العمل فى عام ١٩٩٨ . وسيكون بوسع مزودى الخدمة ذات القيمة المضافة التنافس فى حرية من خلال هذه الشبكة دون فرض أية قيود على الملكية الأجنبية أو تعرفه على الاتصال . ومن ثم ، فقد التزمت شركة الاتصالات الماليزية بتقديم تعرفة تنافسية تعتبر حتى أفضل من التعرفات العالمية الأخرى حيث ستقدم الشركة معايير للأداء ذات مستوى عالمى .

والعنصر الرابع والأخير هو الذى يتمثل فى وجود جهة ذات محطة واحدة تعمل بكامل طاقتها ويطلق عليها مؤسسه تنمية الوسائط المتعددة (MDC) والتى تأسست بهدف

إدارة وتسويق مشروع MSC ، وتنحصر مهمة MDC فى خلق أفضل بيئة فى العالم لشركات القطاع الخاص لمتابعة أنشطتها وأعمالها فى مجال الوسائط المتعددة . وستقوم MDC بافتتاح عشرة مكاتب حول العالم خلال العامين القادمين حتى تكون قريبة من الشركات التى ستصبح عملاء لها . وعلاوة على ذلك ، فإنه قد جرى تأسيس MDC بموجب قانون الشركات لسنة ١٩٩٥ ، ومن ثم سوف تتمتع بالاستجابة المطلوبة وعدم الخضوع للقيود البيروقراطية . ولدى مؤسسة MDC مطلق الحرية فى توظيف وتشغيل أفضل الأشخاص من أنحاء العالم ، كما سيكون لديها خطة عمل لخدمة احتياجات الشركات التى تعمل فى إطار مشروع MSC ، وذلك قبل وبعد أن تقرر إقامة عمليات تجارية لها فى ماليزيا . وسوف أتولى أنا شخصيا ومعى نائب رئيس الوزراء الإشراف على أنشطة مؤسسة MDC وسنقوم بحل كافة المشكلات التى سترد إلينا .

وباختصار ، يمكن القول بأن ماليزيا وحكومتها تنتهجان أسلوب عمل مستقل لتطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التى يوفرها العصر الرقمى . ويعتبر مشروع MSC مشروعًا رائدًا يهدف إلى توافق أنحاء ماليزيا مع القوى العالمية التى تشكل عصر المعلومات . وتتضمن المرحلة الأولى من هذا المشروع تحقيق النجاح له من خلال التعلم من شركائنا ومن الخبرة التى نكتسبها ، وتهدف المرحلة الثانية إلى ربط كافة الجزر الماليزية ، وفى حين تتضمن المرحلة الثالثة جعل سائر أنحاء ماليزيا ومناطقها ومدنها تعمل فى إطار الممر السريع للوسائط المتعددة والمرتبط من المشروعات الذكية الأخرى فى العالم . وأتوقع أن تصل ماليزيا إلى المرحلة النهائية للمشروع بحلول عام ٢٠٢٠ لنصبح عندئذ دولة متقدمة .

ولتلبية احتياجات شركات الوسائط المتعددة والتسلية البارزة ، تقدم ماليزيا قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر . وتلتزم ماليزيا بما يلى حيال جميع الشركات التى تشارك فى مشروع MSC :

● ستوفر ماليزيا بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على أعلى مستوى فى العالم .

- ستسمح ماليزيا بالتوظيف والدخول ، وبلا أية قيود ، لعمال المعرفة الأجانب إلى مشروع MSC ، كما لن تفرض قيودًا على تشغيلهم .
- سوف تضمن ماليزيا حرية الملكية لشركات تكنولوچيا المعلومات الموجودة فى مشروع MSC .
- سوف تسمح ماليزيا بحرية جمع رأس المال عالميا للبنية التحتية لمشروع MSC وأيضا حرية الاقتراض من أى مكان .
- ستقدم ماليزايا حوافز مالية تنافسية ، من بينها عدم فرض ضريبة على الدخل أو ضريبة على الاستثمار وذلك لمدة تصل إلى عشر سنوات ، كما لن تفرض رسوما جمركية على استيراد معدات الوسائط المتعددة .
- سوف يصبح مشروع MSC مشروعا رائدًا فى مجال حماية الملكية الفكرية وقوانين الإنترنت .
- لن تفرض ماليزيا أية رقابة على شبكة الإنترنت .
- سيكون لدى مشروع MSC تعرفات تنافسية للاتصالات .
- ستطرح ماليزيا عقودًا رئيسية للبنية التحتية لمشروع MSC على الشركات الكبرى الراغبة فى استخدام المشروع كمحور إقليمى لها .
- ستوفر ماليزيا وكالة تنفيذ تعمل بكامل طاقتها «كجهة واحدة» لضمان تلبية احتياجات الشركات العاملة فى مشروع MSC .

وتعكف مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة MDC على تسجيل أسماء الشركات التى لها اهتمام بالمشروع كما تتلقى الطلبات الرسمية من الشركات التى تسعى للحصول على وضع فى MSC فى مارس عام ١٩٩٧ . ويسمح هذا الوضع للشركة بالحصول على الحوافز

المالية والمزايا المتضمنة فى قانون ضمانات الوسائط المتعددة ذى النقاط العشر إذا كانت العمليات الجديدة للشركة تتمركز فى مدينة مثل مدينة سايبرچايا .

ويحدونى كل الأمل فى أن تصبحوا شركائنا فى هذا الجهد الرائع والمثير لبناء أفضل بيئة فى العالم للوسائط المتعددة والتسلية الرقمية . ولابد من الإشارة هنا إلى أن هوليوود ستظل عاصمة السينما العالمية بلا منازع . ومن خلال العمل معًا ، قد نستطيع التوسع فى هذه العاصمة لتمتد إلى آفاق أرحب أخرى مثل الألعاب أو التسلية التفاعلية . وعلى الرغم من أن التكنولوچيا والمعلومات سوف يمضيان قدما إلى الأمام وبقدر أكبر من الحرية فى غضون العقود القادمة ، إلا أن المصدر النادر سيظل دائمًا متمثلاً فى الإبداع والابتكار . ولأن لديكم مثل هذا المصدر بوفرة ، فإننى آمل فى أن نتمكن من التعاون والاتصال ، واستخدام بعض هذا الإبداع والابتكار فى تحديد عملية خلق المضمون متعدد الثقافات فى العصر الرقمى .

١٦- إقامة مجتمع أبيك.(*)

دعونى أستهل خطابى إليكم بكلمات قليلة عن أبيك APEC حتى يكون لدينا فهم واضح لما لنا ولما علينا . وهناك بعض النقاط الرئيسية عن الأبيك يجب وضعها فى الأذهان ، ألا وهى أن الأبيك (١) عملية تطوعية تعتمد على الإسهامات أحادية الجانب للأعضاء (٢) يعمل على أساس التوافق فى الرأى ، بأقل حد ممكن من البنية المؤسسية (٣) يؤمن بأن التحررية تنجح بشكل فعال عندما يدعمها ويسهلها التعاون الاقتصادى والتكنولوجى (٤) وهو نتاج أسلوب فريد ، حيث التشاور والإقناع والحجج الأخلاقية تتفوق على العقود القانونية وإجراءات التقاضى (٥) تم تأسيسه بتفاعل مفتوح ومتكامل داخله مع سائر أنحاء العالم (٦) وهو عبارة عن اتحاد بين دول ذات تباينات كبيرة فى حجم التنمية ومراحلها .

وخلال العقود الماضية ، سجلت اقتصادات منطقة آسيا- الپاسيفيكية ، ولا سيما شرق آسيا ورغم الاختلاف من حيث مراحل التنمية ، سجلت معدلات نمو أعلى من مثيلاتها فى المناطق الأخرى ، وهنالك أسباب كثيرة لذلك ، بيد أن الجميع يؤمن بأن التنمية الاقتصادية بالغة الأهمية حتى يكون لكيانهم الوطنى واستقلالهم معنى .

ولقد دأبت الدول الأعضاء فى أبيك على تحقيق معدلات للنمو تبلغ فى المتوسط ٦,٧٪ سنويا ، وهى نسبة تفوق المتوسط العالمى . ويعنى هذا المتوسط بالتأكيد أن البعض ينمو بصورة أسرع ، بيد أنه نظراً لأننا لم ننطلق من نقطة البداية نفسها ، فإنه لا يمكن قياس النمو بصورة مطلقة اعتمادا على الرقم الذى أشرت إليه . ولا يمكن قياس الأداء الاقتصادى إلا على أساس التعادل فى القوة الشرائية ، لأن هذا يعكس بصورة أكثر دقة ، الثروة الحقيقية لأمة ما لشعبها . ويتعين إبقاء هذه الحقيقة دائما فى الأذهان .

(*) حديث فى حوار مانيلا- الفيلبين- ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦م .

فقد اتسعت التجارة داخل المنطقة بشكل سريع بنسبة بلغت حوالى ٨٧٪ فى غضرن السنوات الخمس الماضية .إذ تنتج هذه المنطقة ٤٤٪ من صادرات العالم . كما أن النمو فى الاستثمارات أصبح أمرًا ملحوظًا . وقد تأثر النمو السريع للاستثمارات بعدة عوامل مثل الاستراتيجية الخاصة بعولمة الشركات متعددة الجنسية ، وكذلك إلغاء القواعد من جانب واحد ، والإصلاحات الرامية إلى تسهيل تدفقات رأس المال التى تقوم بها دول أبيك .

والحقيقة أن التأكيد على هذه التطورات يعتبر تحركًا مهمًا باتجاه إجراءات إضفاء الطابع الليبرالى وفتح الأسواق التى تتبناها غالبية الاقتصادات الأعضاء . وبالرغم من التنوع فى السرعة والكثافة ، إلا أن هناك تحركا واسعا أحادى الجانب نحو الليبرالية عبر الاقتصادات والذى بدأ مبكرا فى اقتصادات الأبيك النامية ، وكذا فى استراليا ونيوزيلندا عنه فى سائر أنحاء العالم . وقد تحقق إضفاء الطابع الليبرالى أحادى الجانب عقب انتهاء جولة أوروجواى من المحادثات متعددة الأطراف وغيرها من الترتيبات التجارية الإقليمية فى منطقة آسيا- الباسيفيك ، وفى الحقيقة ، فإن التفاعل والتعاون النشطين أصبحا سمة الليبرالية على الجبهات أحادية الجانب والإقليمية والمتعددة الأطراف . بيد أنه سيكون أمرا غير واقعى أن نتوقع معدلا معياريا لليبرالية من جانب كافة الدول الأعضاء ، وبغض النظر عن مراحل تطورها .

وفى الأعوام الأخيرة ، ركزت برامج عمل أبيك بدرجة أكبر على تحرير التجارة والاستثمارات وتسهيلها ، فقد تمت صياغة إعلانات سياتل وبوجور وأوساكا لأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالى بهدف واحد وهو الليبرالية والتسهيل . وليست لدى مشكلات فى تحرير التجارة بحد ذاتها ، فنحن فى ماليزيا ملتزمون بتحقيق الليبرالية وإلغاء القيود ، وسنتحرك فى هذا الاتجاه بخطى تتناسب مع مستوى تنميتنا . كما أصبحنا سوقا مفتوحة تستوعب السلع من كافة الدول بما فيها السلع المتميزة عنا . بيد أن ما يشغلنى هو الطريقة والخطى التى تتبع بها إجراءات تحرير السوق فى عملية الأبيك .

ويضم الأبيك ، كما أشرت ، اقتصادات ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية وحجم الدخول . فهو يضم بعض أكثر الدول الأعضاء تقدما فى العالم من جانب والدول ذات العضوية الكاملة منذ فترة مبكرة جدًا من ناحية أخرى ، مع وجود فجوات واسعة جدًا فى الدخل فيما بينها ، ناهيك عن حجم الاقتصاد بسبب كثافة السكان . وفى ظل هذه الظروف ، سيكون أمرا غير واقعى وينطوى على ظلم شديد أن تجبر ، خاصة الاقتصادات الأعضاء الأقل تقدما ، على القيام بإجراءات الليبرالية بخطوات وطرق تفوق قدراتها ، وبينما نعترف بأن اتباع الليبرالية سيكون أمرا طيبا لنا جميعا ، إلا أنه يتعين علينا الاقتراب من هذا النهج الليبرالى بحذر ، لئلا تحدث اضطرابا أو عرقلة للصناعات التى تمر بمراحل تنموية مختلفة . ولا شك أن وجود أسلوب مفترض فيما يتعلق بالليبرالية التقدمية والمرونة سيساعد على ضمان النمو المستدام لهذه الاقتصادات ، الأمر الذى يمكنها من الإسهام بشكل إيجابى فى عملية تنفيذ النهج الليبرالى . وعلاوة على هذا ، فإن البرامج والمشروعات الرامية إلى تعزيز مستوى التنمية ، ومعالجة مستويات التفاوت الاقتصادية لدى الاقتصادات الأقل تقدما فى المنطقة ، تعد مهمة أيضا . إذ لا يجب أبدا أن يفرز الأبيك دولا أعضاء فقيرة تصبح معتمدة أكثر فأكثر على الدول الأغنى . وبدلاً من هذا ، يجب أن يثرى الأبيك الدول الفقيرة ويمكنها من الإسهام باتجاه إثراء هذا التجمع .

ومع وضع هذا الأمر فى الأذهان ، يساورنى القلق من ألا يتم إعطاء التعاون التنموى ، والذى يمثل دعامة هامة جدًا للتعاون فى إطار الأبيك ، الاهتمام الذى يستحقه . إذ أنه يحتل دائمًا المكانة الثانية وتحرير السوق وتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وذلك أمر غير صحى ويتعين تصحيحه . ويرجع ذلك إلى سببين أولهما أن النهج الليبرالى وحده لن ينجح إذا لم يصاحبه تعاون تنموى ، والثانى هو الاعتمادية التبادلية والتدعيم المتبادل . وحتى تتمكن الاقتصادات النامية من تحقيق النهج الليبرالى على أساس مستمر ، فإنه من الأهمية بمكان أن يساعد الشركاء المتقدمون الأعضاء الأقل تقدما على تعزيز قدراتهم الاقتصادية ،

وبعبارة أخرى ،أن يمكنهم من إثراء أنفسهم من خلال جهودهم المستقلة الخاصة .

ولن يتحقق «مجتمع الأبيك» الذى تصورناه إلا إذا أبدى الأعضاء رغبة واستعدادا لتعزيز التعاون التنموى . ويشير تنوع منطقة الأبيك للحاجة إلى الرعاية والإبداع لتحقيق التعاون التنموى الجوهرى . إذ أن فتح أسواق الأغنياء أمام الفقراء سيكون بلا معنى إذا لم يكن لدى الفقراء شيئا يبيعونه . بيد أنه ، ومن ناحية أخرى ، قد يكون فتح أسواق الفقراء أمام الأغنياء لا معنى له بدرجة أكبر اقتصاديا . ومن ثم ، يتعين أن تسبق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التى يمكن أن تساعد على إثراء أية دولة نامية ، تسبق فتح السوق ومنح الوضع الوطنى للشركات الأجنبية . وعندما تصبح الاقتصادات الأشد فقرا اقتصادات مصدرة للسلع والخدمات وتستفيد من المواد الخام ، فإنها تعتبر عندئذ فقط مستعدة لتحرير أسواقها .

ومثلما هو الحال بالنسبة لإضفاء الطابع الليبرالى ، حيث يكون لدينا خطط عمل فردية وجماعية ، فإننا بحاجة أيضا ، وفى إطار التعاون التنموى ، إلى برنامج مفصل يركز على خطط عمل ملموسة . ونحتاج فى هذا البرنامج إلى توضيح خطط العمل الخاصة بالتعاون التنموى الذى تقوم به الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والعلوم والتكنولوچيا والتدفقات المالية والبنية التحتية ، والاتصالات ، وتنمية الموارد البشرية . وإذا أمكن التأثير على خطط العمل هذه والخاصة بالتعاون التنموى بنفس الطريقة وبنفس الحماس مثل خطط العمل الخاصة بليبرالية التجارة والسوق والاستثمارات ، فسوف نستطيع فى المستقبل القريب أن نقيم «مجتمع أبيك» الذى لن يكون مزدهراً فحسب ، بل إن توزيع الثروة سيكون أكثر مساواة وعدلا .

وقد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بدور قطاع الأعمال فى المحافظة على الديناميـة الاقتصادية للمنطقة . وقام قادة الأبيك فى اجتماعهم الذى عقد فى أوساكا فى نوفمبر الماضى بتكوين المجلس الاستشارى التجارى (ABAC) لأبيك ، وذلك كجزء دائم لا يتجزأ

من عملية الأبيك ، ودوره هو توجيه النصح للقادة وتقديم مدخلات لعملية الأبيك .

ومن المفهوم أن المديرين التنفيذيين من اقتصادات الأبيك أصبحوا غير صبورين وغير راضين عن المعدل البطىء للتقدم فى تطبيق النهج الليبرالى ، والتوافق ، والتعاون ويريدون من القادة السياسيين أن يشاركوهم شعورهم بمدى الإلحاح .

ويتعين على قادة الأعمال التجارية أن يفهموا أن الزعماء السياسيين يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل اقتصاداتهم ككل . وبينما نجد الأعمال والاقتصادات مهمة بشكل حيوى ، فإنه يتعين أن يضع الزعماء السياسيون فى أذهانهم دائما الحقائق الاجتماعية والسياسية . ونظرا للمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية والسياسية فى الاقتصادات الأعضاء بالأبيك ، فإنه يمكن تصديق أن خطى النهج الليبرالى وإلغاء القواعد داخل كل دولة عضو فى الأبيك ، وخاصة ذوى العضوية الكاملة ، سوف تعتمد على هذه الحقائق . بيد أن الزعماء السياسيين يتفهمون أن السياسات المحلية تحتاج إلى مراجعة لتسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمارات .

وكما هو الحال بالنسبة للحكومة ، فإن لدى قطاع الأعمال دور مهم يقوم به لإصلاح أوجه التفاوت الاقتصادية السائدة بين أعضاء الأبيك . كما أن لديه دوره المهم كذلك فى إقامة «مجتمع الأبيك» الذى أشرنا إليه من قبل . والأعضاء بحاجة إلى أن يتذكروا أنه لا يتعين عليهم فقط التحرر من مسئوليتهم المشتركة ، بل أن عليهم السعى أيضا لتحقيق مصلحتهم ورفاهيتهم على المدى الطويل . ومن ثم ، فإن مصلحتهم طويلة الأجل تقتضى إسهامهم من أجل استقرار ونمو دولهم المضيفة .

وفى ظل رعاية التعاون التنموى ، يمكن أن تدخل قطاعات الأعمال فى تحالفات استراتيجية فيما بينها لتطوير الإمكانات الهائلة للمنطقة . فعلى سبيل المثال ، يمكن استهداف الاقتصادات الأقل تقدما بين الاقتصادات النامية للأبيك وحشد موارد القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية واستخدام القوى البشرية . والهدف هو تسريع

التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء الأقل تقدمًا فى أبيك .

وبينما قد يكون هذا أسلوبا جديدا للأبيك ، فإنه ليس بالأمر الغريب فى التجمعات الإقليمية الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، فى الاجتماع الآسيوى الأوروبى ، دخلت حكومات الاتحاد الأوروبى والدول الآسيوية فى شراكة لتطوير منطقة حوض الميكونج ، من حيث البنية التحتية والصناعات . إذ أن استثمارات الدول والشركات فى البنية التحتية ستساعد على الإسراع فى تنمية هذا الحوض وشعوبه .

وليس ثمة شك فى أن الأبيك يقدم الفرصة لحكومات الدول الأعضاء للتعاون فيما بينها والتعاون أيضا مع القطاع الخاص لتوفير السلع الإقليمية العامة اللازمة لدعم شركات القطاع الخاص وتنشيطها . وتشمل بعض هذه السلع العامة : (١) المبادرات المشتركة لتعزيز كفاءة وانسجام البنية التحتية للنقل والمواصلات (٢) الاعتراف المتبادل بنطاق واسع من معايير المنتج والقواعد والإجراءات الإدارية ، بما فى ذلك تبسيط قواعد الجمارك ومتطلبات السفر التجارى (٣) العمل نحو تسهيل وتوحيد المعايير وكذلك الحد من القيود الحدودية المفروضة على السلع والخدمات وفقا لمرحلة تنمية الاقتصاد المعنى (٤) التعاون فى مجال البنية التحتية للطاقة والشركات الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوچيا .

لقد أصبحت مجموعة دول الأبيك محظوظة بكونها قادرة على التعلم من خبرة مجموعة الآسيان . فقد اجتازت الآسيان عملية التعلم من أخطاء الآخرين وكذلك من الاستراتيچيات الناجحة . وتقدم خبرة الآسيان الثقة فى قدرة الأبيك على مواصلة التطور سريعا بدون قانونية هياكل موسعة . وتظهر خبرة الآسيان أن أى تعاون ناجح فى منطقة آسيا- الپاسيفيك بحاجة إلى أن يقوم على أساس المبادئ المرشدة للانفتاح والمساواة والتطور ، وأن أية محاولة لاستخدام القوة الاقتصادية الحالية أو التأثير السياسى أو حتى قوة أغلبية للتعامل بشدة مع تحفظات حقيقية لها ما يبررها ، سيؤدى إلى فشل أى جهد جاد لبناء مجتمع اقتصادى مفتوح متماسك فى منطقة آسيا- الپاسيفيك .

ويتعين على قادة الأعمال من اقتصادات الأبيك المتقدمة تفهم هذه التحفظات ولا يتعين عليهم حشد تأييد حكوماتهم لاستغلال وتحقيق هدفهم بإزالة الحواجز الفعلية الملحوظة أمام العمليات التجارية لشركاتهم فى الدول الأخرى ، ولا سيما فى اقتصادات الأبيك النامية . ذلك أن الأبيك ليس تجمعًا أيديولوجيا للدول والشعوب . والشغل الأساسى للأبيك هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأعضائه . وإذا كانت هناك منافع سياسية واجتماعية من وراء عملية الأبيك ، فإنه يجب النظر إليها على أنها أرباح . ولا يساورنى أدنى شك فى أنها سوف تتحقق . والتحدى الأكبر الذى يواجه قادة الأعمال فى الأبيك وبعض الحكومات أيضا هو أن يكون لديها صبر كاف للاستفادة من الإمكانات الهائلة للمنطقة من أجل التعاون والتنمية .

وختاما ، أود التأكيد مجددًا على أن بناء مجتمع مقترح فى منطقة آسيا- الباسيفيك لا ينبغى أن يكون مسئولية الموظفين والحكومات وحدها . كما يضطلع قطاع الأعمال بدور مهم ، وهو دور ليس أقل أهمية من اجتماعات رؤساء الحكومات . وإننى على ثقة من أنه من خلال التعاون سوف نستفيد من دينامية منطقة الباسيفيك هذه . ويتعين الارتقاء بآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال عملية الأبيك إلى مستوى أوروبا وأمريكا الشمالية ، ليس فقط من حيث إضفاء الطابع الديمقراطى ، ولكن أيضا من حيث الثروة والمكانة . ويستطيع رجال الأعمال بأنشطتهم ، متعدية القوميات ، المساعدة فى تحقيق ذلك .

١٧- المَمَرُّ السَّرِيعُ لِلْوَسَائِطِ المُتَعَدِّدَةِ: تَحْقِيقُ رُؤْيَةٍ. (*)

أود أن أرحب بكم جميعا فى مؤتمر آسيا للوسائط المتعددة ، لا أرحب فقط بهؤلاء الذين يتواجدون معنا هنا فى كوالالمبور بصورة طبيعية ، بل أرحب أيضا بأولئك الذين معنا من خلال تلك الشبكة السحرية : الإنترنت . وإننى لأشعر بالغبطة والسعادة لإتاحة هذه الفرصة لى لاستخدام هذه الواسطة الجديدة من أجل عملية البث الإذاعى والتليفزيونى الحى والتى ستكون متاحة كمرجع من خلال الموقع الخاص بمشروع MSC على شبكة الإنترنت .

والحقيقة أن هدفنا من وراء عقد هذا المؤتمر هو تدشين مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة (MSC) وأن نشرح للعالم أننا نعمل على أن يصبح واقعا حقيقيا . وآمل فى أن تغادروا هذا المكان ولديكم فهم كامل لما نعتقد أنه يعد حقا خلقا متأنيًا ومدروسا لمنطقة ذات بنية أوجدناها بشكل خاص ، لتلبية احتياجات الشركات العالمية المتميزة والبارزة التى تسعى لجنى ثمار ومنافع عصر المعلومات فى آسيا .

ولا توجد دولة أخرى تفكر حتى فى أى شىء مماثل لمشروعنا هذا . وإننى أعتبر مشروع MSC بمثابة وسيط عالمى لعصر المعلومات ، وآلية تم انشاؤهها بعناية لتحقيق الإثراء المتبادل بين الشركات والدول التى تستخدم التكنولوچيات المتقدمة ، والعالم الذى لا حدود له . وقد تبدو خطط أخرى مماثلة لمشروعنا لأنها تستخدم كلها «تكنولوچيا المعلومات» و«الإنترنت» أو «الوسائط المتعددة» لتسويق تطور ما أو آخر . بيد أننا لا نضيف منشآت أو مرافق أخرى لتلك القائمة والموجودة بالفعل ، وإنما نبنى ونشيد أحدث المنشآت والمبانى على

(*) كلمة عن الممر السريع للوسائط المتعددة فى افتتاح مؤتمر «ملتيميديا ١٩٩٦»- كوالالمبور : ماليزيا- «١» أغسطس ١٩٩٦م .

مساحة خضراء طولها ٥٠ كيلومترا وعرضها ١٥ كيلومترا . فنحن لا نعمل على تحسين الجودة أو رفع الكفاءة فقط .

إننا نتحدث هنا عن شيء بعيد الأثر وأوسع نطاقا إلى حد كبير . نتحدث عن تغيير الطريقة التى نحيا ونعمل بها داخل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

وستكون هذه المنطقة الخاصة «حقل اختبار» عالمى للأدوار الجديدة للحكم والقوانين الجديدة للإنترنت وضماناتها ، ومجالات التعاون بين الحكومة والشركات ، والشركات فيما بينها ، ووسائل البث الإذاعى والتليفزيونى الجديدة ، والأنواع الجديدة للتسلية والترفيه ، والتعليم ، وتقديم خدمات الرعاية الصحية ، وتطبيقات التكنولوچيات الجديدة . وفى هذا كله ، نحرص على أن نتبع أسلوبا فريدًا ومتميزا فى تطوير البلاد باستخدام الأدوات الجديدة التى يوفرها عصر المعلومات . وسيكون مشروع MSC بمثابة المركز الجديد للبحث والتنمية R&D للصناعات القائمة على المعلومات ، وحتى يمكن تطوير قوانين جديدة للأخلاق فى عالم آخذ فى التقلص ، بينما أصبح كل فرد جار لشخص آخر ، وحيث يتعين علينا العيش مع بعضنا البعض دون توتر أو صراعات لا ضرورة لها .

ولقد استطاعت ماليزيا أن تحقق نهضة صناعة سريعة إلى حد أن السلع شكلت ذات يوم نسبة مائة فى المائة من صادراتنا ، واليوم تمثل السلع المصنعة نسبة ٧٨٪ من صادراتنا التى تبلغ قيمتها ٧٥ بليون دولار . ومع هذا ، فإن ماليزيا ليست دولة متقدمة . وحتى تصبح دولة متقدمة وفقا لرؤية ٢٠٢٠م التى وضعناها ، فإننا لا نستطيع المضى فى الصناعات التقليدية . ومن ثم ، علينا أن نتحرك نحو صناعة المعلومات . ونحن بحاجة إلى جلب مواهب العالم كله حتى نحقق ذلك . وكما حدث فى الماضى ، فإن أولئك الذين يستجيبون لدعوتنا بالاستثمار فى ماليزيا سوف يجنون ثمارًا هائلة .

وكما هى العادة فى ماليزيا فإننا نتحرك بسرعة كبيرة . وفى عصر المعلومات والاتصال الفورى ، سيكون هنالك أناس يعملون فى أى وقت على مدار ٢٤ ساعة

وسيكونون بحاجة إلى خدمات تقدم لهم . وتعى ماليزيا هذه الحقيقة جيداً . ونحن لا نعمل ٢٤ ساعة فقط يوميا لكى نبنى ونصنع ، بل إننا نتوقع أيضا توفير خدمات معلوماتية على مدار ٢٤ ساعة يوميا من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وعلى ذلك ، قد قمنا بالفعل بوضع مخطط عمل لتنفيذ مشروع عملاق على مساحة من الأرض تبلغ ٧٥٠ كيلومترا مربعا . وقد استكملنا تقريبا بناء مطار كوالالمبور الدولى وأيضا كوالالمبور سيتى سنتر اللذين يقعان عند طرفى الممر السريع للوسائط المتعددة ، كما بدأنا العمل فى إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة للبلاد ، وهى مدينة ذكية تعتمد على التكنولوچيا المتقدمة ، والتى ستقوم على خدمتها شبكة هائلة من الطرق والسكك الحديدية . ولحماية حقوق الملكية الفكرية ، تجرى صياغة قوانين جديدة للإنترنت كما يجرى وضع قانون للضمانات التى تكفل حرية العمليات والأنشطة التى تقوم بها الشركات المحلية والأجنبية العاملة فى المشروع.

ويعتبر مشروع MSC مساحة طبيعية ونموذجًا جديدا فى وقت واحد لإيجاد قيمة فى عصر المعلومات . فمن الناحية الطبيعية ، سيغطى المشروع MSC منطقة طولها ٥٠ كيلومترا وعرضها ١٥ كيلومتراً مربعا تمتد جنوبا من العاصمة كوالالمبور . ويبدأ موقع المشروع من كوالالمبور سيتى سنتر فى الشمال حتى مطار كوالالمبور الدولى فى مقاطعة سيپانج فى الجنوب . والمشروع محاط بطريق الشمال الجنوب فى الشرق وبطريق «كوستال لينك» الساحلى الرئيسى الجديد فى الغرب ، ويشتمل مشروع MSC على مشروعين عملاقين آخرين فى وسطه هما : پوتراچايا ، العاصمة الإدارية الجديدة ، وسايبرچايا ، وهى مدينة تكنولوچيا المعلومات ، وهى مجموعة متطورة من المبانى الذكية التى بها أحدث بنية تحتية معلوماتية يمكن أن تلبى الاحتياجات المعيشية والتجارية لعامل المعرفة . ويجرى العمل الآن فى معظم هذه المشروعات حيث يوجد كل منها فى موقعه الصحيح .

فمدينة كوالالمبور سيتى سنتر هى البوابة الشمالية لمشروع MSC وبها أطول برجين فى العالم . وهما يهيمنان بالفعل على خط السماء فى ماليزيا حيث يبلغ ارتفاع كل منها

٤٥٠ مترًا ليشكلا معًا مدينة داخل المدينة .

وسيكون مطار كوالالمبور الدولى الجديد جاهزًا للعمل قبل إقامة دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ وسيكون به فى البداية ٨٠بوابة إضافة إلى مدرجين متوازيين للطائرات . وسيكون مطارًا فى وسط الغابات لضمان أن يصبح بوابة دولية ملائمة تقود إلى مشروع MSC الذى يتمتع ببيئة جميلة . كما سيصبح مطار كوالالمبور الدولى محورًا لوچستيًا متكاملاً مزودًا بأحدث أساليب تكنولوچيا المعلومات لتسهيل حركة انتقال الأشخاص والبضائع .

وتعتبر مدينة پوتراچايا المركز الإدارى للحكومة الإليكترونية الجديدة لماليزيا وسيجرى تطويرها كمدينة خضراء «ذكية» . وستوفر بيئة حضرية متوازنة لربع مليون نسمة تقوم على خدمتهم أحدث شبكات الاتصالات والنقل فى العالم .

وستقع مدينة تكنولوچيا المعلومات فى غرب پوتراچايا وستوفر هذه المدينة منشآت ومرافق تجارية عالية الجودة ، ومبان سكنية ، ومنشآت ترفيهية ، وبنية تحتية متقدمة . وستدعم هذه المدينة ما يقرب من ١٥٠ ألفا من السكان العاملين بها ، إضافة إلى أكثر من مائة ألف شخص يعيشون بالمدينة . وبين هذين المشروعين العملاقين ، ستكون هناك مساحة من الأرض سيجرى تطويرها وبناؤها بشكل خاص لصناعة الوسائط المتعددة والشركات الأخرى التى تستخدم البنية التحتية المعلوماتية المتقدمة لتوفير المنتجات والخدمات للعملاء . وسيعمل على خدمة هذه المنطقة بأسرها ما يتراوح من ٢,٥ :١٠جيجابيت ، أى شبكة ليفية بصرية رقمية مائة بالمائة ، والتى ستعمل مباشرة على ربط مشروع MSC بدول مجموعة الآسيان ، واليابان ، والولايات المتحدة وأوروبا . وستكون هناك أيضا شبكات سكك حديدية وطرق فائقة السرعة . ولا شك أن وجود مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة بين المطار وكوالالمبور يضعه فى أهم المواقع وأكثرها سهولة ويسرًا لمبدعى ومبتكرى تكنولوچيا المعلومات ولعمال المعرفة .

وكان ذلك فى الحقيقة وصفا للجانب الطبيعى للمشروع ، بيد أننا نتحدث عن إقامة شيء أعظم من هذا بكثير . ومن ثم ، فإن أفضل طريقة لوصف المشروع وصفا كاملاً هو تقديم توفير رؤية لما نأمل أن يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ .

وبينما نقترب من القرن الـ ٢١ ، فإننا نشهد تغييرات رائعة من شأنها أن تجعل ما كان مستحيلاً فى الاقتصاد القديم للعصر الصناعى يبدو ممكنا فجأة فى عصر المعلومات ، إذ أن الحدود بدأت تتلاشى وتختفى بفضل سهولة ويسر الاتصالات العالمية ، وتدفقات رؤوس الأموال ، وانتقالات السلع والأفراد وبناء مقار رئيسية عاملة . وبينما كانت الدول تتنافس فيما بينها يوما ما على الفائض التجارى لدولة ما والذى كان يؤدى إلى عجز تجارى لدى دولة أخرى ، نجد أنها فى المستقبل سوف تتمكن من الاستفادة من بعضهما لأن شبكات عمل الشركات تتعاون عبر الحدود لتقديم قيمة للعملاء وبأحدث الأساليب والطرق الاقتصادية .

وباختصار ، يمكن القول بأن عصر المعلومات قد خلق ظروفًا لأول مرة فى التاريخ ، ستجعل بإمكان الدول والشركات أن تثرى بعضها البعض بطريقة تبادلية ، فلم تعد اللعبة لعبة الناتج الصفر حيث يكون هناك رابحون وخاسرون . وفى اعتقادى أن الجيران يزدهرون أكثر عندما يساعدون بعضهم البعض ، أكثر من نزوعهم إلى الأنانية أو النظر بعين الحسد إلى الآخرين . وأحيانا يحتاج الجيران إلى أفكار وأدوات جديدة لمساعدتهم على تجاوز الصراعات البسيطة التى نشبت فى الماضى . ربما يكون هذا باعثا على الخوف فى البداية ، لأنه يحتاج إلى تغييرات جوهرية فى المواقف والاتجاهات ، ولكن بمجرد قبولهم لهذه التغييرات ، سوف ينسى الناس أحقادهم وصراعاتهم البسيطة ، وذلك يعزى ببساطة إلى كونهم مختلفين عرقيا أو قوميا . وإذا استطعنا أن نتخيل كيف كان شعور أجدادنا إزاء حرية الانتقال والحركة عندما ظهرت السيارات لأول مرة ، فإننا يمكن أن نقدر معنى الحرية ، والذى ، على سبيل المثال ، أتاحته شبكة الإنترنت فى عصر المعلومات . ومع هذا ، ما زال

الكثيرين منا يخشون الذهاب لأداء اختبار القيادة .

وآمل أن يعمل مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة على تغيير هذا فى ماليزيا . ذلك لأنه أول مكان فى العالم يجمع كافة العناصر اللازمة لخلق وإيجاد هذا النوع من البيئة الكفيلة بتحقيق الإثراء المتبادل . وأتوقع أن يكون المشروع فى عام ٢٠٢٠ بمثابة «شبكة» متعددة الثقافات تعتمد عليها ، وبطريقة تبادلية ، الشركات الدولية والماليزية التى تتعاون من أجل تقديم منتجات وخدمات جديدة للعملاء عبر منطقة آسيا التى تتغير دوما من الناحية الاقتصادية وعبر العالم كله أيضًا .

وأتوقع تماما أن تمتد هذه «الشبكة» إلى ما وراء حدود ماليزيا لتشمل جيراننا . وعندئذ يمكن ، مثلاً ، تصنيع المكونات فى الصين ، وتصنيع الماكينات والآلات فى اليابان ، وكتابة البرمجيات فى الهند ، والحصول على التمويل اللازم من مؤسسة لابوان (IOFC) . ويمكن تجميع المنتج فى بينانج وشحنه إلى عملاء عالميين مباشرة من ماليزيا الجديد فى سيبانج .

وتعمل الشركات الماليزية بالفعل مع شركات دولية ذات مستوى عال وبدأت عملية نقل التكنولوجيا لأن كل شركة ستعكف حقا على إضافة قيمة إلى المنتج . وعلاوة على ذلك ، فإن الشركات والدول المجاورة تستفيد هى الأخرى نظرًا لأن أجزاء من هذا المنتج يتم تصنيعها فى أماكن أخرى . والمستهلكون هم الذين يحصلون على أهم المنافع وأكثرها لأنهم يحصلون فى الواقع على منتج عالى الجودة وبأفضل سعر ممكن . وبإيجاز ، فإن كافة الأطراف المرتبطة بهذه «الشبكة» سوف تستفيد وسوف يثرى بعضها الآخر من خلال مساهمتهم فى تلك الشبكة .

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يكون لدى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة المئات من الشركات الكبيرة والصغيرة التى تتعاون فيما بينها وتعمل مع شركاء غير آسيا . ومن المؤكد أن بعض هذه الشركات ستصبح شركات تتولى القيادة والزعامة فى عالم اليوم . والعديد من الشركات الأخرى ستكون الشركات الأصغر الأعضاء فى كل شركة من

شركات «الشبكة» . ويحدونى الأمل فى أن يصبح القليل من هذه الشركات الرائدة عالميا من ماليزيا استناداً لما يتوفر لديها من المنتجات والخدمات فى مشروع MSC . وآمل أن يكون مشروع MSC أكثر من مجرد كونه تطويرا أو تنمية تجارية بحلول نهاية ٢٠٢٠ . وأتوقع ظهور مجتمع عالمى يعيش على قمة مجتمع المعلومات . وسيتم ربط المنازل الذكية لهذا المجتمع المعلوماتى بشبكة ضخمة والتى من خلالها يمكن لهذه المنازل أن تتسوق ، وتتلقى المعلومات ، وتحصل على وسائل التسلية والترفيه ، وتتفاعل مع بعضها ، وتعلم نفسها . وبالطبع فإنه عندما تبدأ هذه المنازل فى الشعور بالملل والضجر من كل هذه الأشياء الجديدة سيصبح بوسعها الاستمتاع بالبيئة الأصلية والقديمة التى قد استطعنا المحافظة عليها فى ماليزيا .

ويحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، أتوقع أن يتم تطوير سبعة تطبيقات محددة فى إطار المشروع ومن خلال «شبكات» الشركات الدولية والماليزية ، وهى :

أولاً ، ستكون ماليزيا رائدة فى مجال الحكومة الإليكترونية ، وستكون هذه الحكومة عبارة عن إدارة لا ورقية تعمل من خلال شبكات للوسائط المتعددة (الملتيميديا) والتى تربط بوتراجايا بالمركز الحكومية حول البلاد لتسهيل التعاون فيما بين الأجهزة الحكومية والمواطنين من أجل حصولهم على الخدمات الحكومية .

ثانيًا ، ستكون ماليزيا مركزًا إقليميًا للطب العلاجى عن بعد . إذ أنه بفضل ما لدينا من المعرفة الطبية والصينية والأوروبية والغربية ، فإننا نعتبر محوراً طبيعيا . ويمكن ربط المستشفيات الريفية بخبراء طبيين من ماليزيا وبالمستشفيات الكبيرة فى أنحاء العالم باستخدام أجهزة جديدة تعمل عن بعد من أجل التشخيص للأمراض . ومن ثم ، لن تكون هنالك حاجة إلى وجود الطبيب المعالج مع المريض فى نفس الغرفة . ويمكن جمع المعلومات الرئيسية باستخدام آلات جديدة مثل «سماعات الطبيب الإليكترونية» التى يقوم بتشغيلها ممرضون أو فنيون . وهذا كله يمكن رؤيته ومقارنته بمرضى آخرين يعالجهم أفضل

الأطباء فى العالم وبالطبع بالمعلومات والبيانات عن ملايين المرضى والموجودة بالفعل فى أجهزة الكومبيوتر فى العالم .

ثالثًا ، آمل أن يصبح المشروع مجموعة تعاونية من الجامعات والشركات ومراكز البحوث والتنمية ، التى تستخدم التعليم عن بعد لكى تفرز خريجين على أحدث مستوى عالمى وابتكارات للأجيال القادمة .

رابعًا . آمل أن يكون المشروع محور دعم هندسى ومحور تنسيق للتصنيع عن بعد والذى يمكن ، وبطريقة إليكترونية ، الشركات فى الدول ذات التكلفة العالمية من الوصول إلى المصانع عبر ماليزيا وآسيا كامتداد فعلى لعملياتها المحلية .

خامسًا ، يجب أن يصبح المشروع محورًا لخدمة عملاء الوسائط المتعددة مستخدمًا فى ذلك الروابط متعددة الثقافات لدى ماليزيا لتوفير عمليات النشر الإليكترونى ، وجعل المضمون مركزيًا ، والتسويق عن بعد وتوفير الرعاية للعملاء عن بعد لكى تصل إلى سوق قوامه ٢,٥ مليار نسمة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ترجمة كتالوج شركة يابانية إلى اللغة الصينية ، أو التاميلية أو الهندية وذلك بواسطة شركة تتلقى الطلبات من خلال شبكة تعمل على تمركز الأحجام والعملات آليا .

سادسًا ، سيكون مشروع الممر السريع جميلاً وبديعًا من الناحية البيئية كما سيكون ملاذًا ماليًا مناسبًا إلى حد كبير ويرتبط مباشرة مع مركز لابوان الدولى المالى - أوفشور - وبالمراكز المالية العالمية الأخرى . وسيعمل هذا على إعادة «الاستثمار العكسى» من خارج ماليزيا كما سيفيد جيراننا .

وأخيرًا ، سيكون لدى ماليزيا أول بطاقة قومية ذكية فى العالم . إذ سيكون لدى المواطن فى ماليزيا بطاقة ذكية واحدة تحتوى على هويته ، وتوقيعاته الإلكترونية ، ودخوله إلى المصالح الحكومية ، والمصارف ، والائتمانات والقروض ، والخدمات الهاتفية ، والنقل

وخدمات الأندية . وبالطبع سيكون الأمن من الأمور الحاسمة فى إصدار هذه البطاقة الذكية الموحدة ، بيد أن التكنولوچيا المتطورة تمكن كل هذه الخدمات أن تتوحد وتتجمع فى قناة آمنة . ولكم أن تتخيلوا الشعور بالراحة والأمان الذى سنحصل عليه وقد تحررنا من حمل حافظة بداخلها عدد كبير من البطاقات البلاستيكية التى تخرج أو تختار واحدة منها فى كل مرة نحتاج استخدامها .

والحقيقة أن مشروع MSC هو الجزء البارز ضمن استراتيچية قومية جديدة تبنتها ماليزيا لتحقيق الأهداف التى حددتها فى رؤية عام ٢٠٢٠ . وإننى أتوقع رؤية عدد قليل من الشركات الماليزية المتميزة تبرز من هذا المشروع . وسيعمل هذا المشروع على تسريع تطوير قطاع وقوى للخدمات لتحقيق التوازن مع قطاع التصنيع لدينا والقوى بالفعل ، فى الوقت الذى يساعد فيه على تحسين إنتاجية البلاد ومستواها المعيشى . وبنفس القدر من الأهمية ، سيوفر مشروع MSC برنامجًا لتوحيدنا معًا وللاحتفال بثقافتنا بينما يعلمنا بطرق جديدة ومختلفة . وسوف يتيح لنا نافذة نطل منها على عالم من المعرفة متعدد الثقافات والعلاقات ، الأمر الذى سيساعد فى إثراء شركاتنا ، وجيراننا وإثرائنا كذلك .

والواقع أن ما وصفته لتوى ربما لم يقدم عليه أو حتى حاول أن يقدم عليه أحد فى العالم كله . وربما تتساءلون : «لماذا ماليزيا؟» .

أولاً ، بسبب الموقع الطبيعى لماليزيا فى وسط آسيا وروابطها متعددة الثقافات مع أكبر الأسواق الآسيوية فيما يعد فى الحقيقة موقعا فريدًا ومتميزًا . فلدينا مهارات لغوية ومعرفة ثقافية يمكن أن تكون عونا لنا إلى حد كبير . إذ أن معظم الناس يتحدثون الإنجليزية إضافة إلى لغة أو أكثر مثل اللغات الصينية أو الهندية ، أو اللغة الماليزية . ومع بناء البنية التحتية للاتصالات فى المطار الجديد ، ستكون ماليزيا بمثابة محور فعال وعلى مستوى عال من الكفاءة فى المنطقة .

ثانيًا ، ما زالت ماليزيا تتمتع بميزة التكلفة بالمقارنة مع البلدان الأخرى فى المنطقة .

ثالثًا ، حداثة الوسائط المتعددة فى ماليزيا يمكن أن يوفر لها ميزة هامة ، إذ أنه ليس لدينا أنظمة موروثة أو مصالح قومية مصممة على الدفاع عن مواقعها الحالية . ولدينا فقط الإرادة السياسية والقوة على النمو الذى يمكن معه أن نغير ، وبسرعة ، القوانين القائمة أو السياسات التى تعوق قدرة الشركات على الاعتماد على المنافع والفوائد التى يتيحها عصر المعلومات . ولن يثنينا عن عزمنا التيار السياسى المفرط والزائد وعن حدوده فى ماليزيا .

وأخيرًا ، فإننا ملتزمون بشدة بتحقيق النجاح لمشروع MSC ولدينا سجلا للمتابعة بشأن هذه الالتزامات والعمل على تنفيذها . فنحن حكومة براجماتية وواقعية وقد أثبتت دائمًا أن منتقديها على خطأ حتى عندما كنا نتبنى سياسات غير تقليدية . ولقد أظهر تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال الكثير من المثابرة والقدرة على التنبؤ ، وهو الأمر الذى يجعل الاستثمار طويل الأجل بمنأى عن المخاطر والتهديدات الناشئة عن سياسة محلية متقلبة . وترى الحكومة الماليزية الوسائط المتعددة باعتبارها القطاع الاستراتيجى الذى يمكنه تحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ ، والمتمثلة فى الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال النمو الذى تقوده الإنتاجية ، ولذا فإن مشروع MSC يأتى فى صدارة هذا القطاع الاستراتيجى . ونحن نتحدث بنشاط إلى الشركات المختلفة للوقوف على احتياجاتها ، كما نؤسس لجانا استشارية حتى نضمن إننا فى الحكومة نفهم تمامًا كل ما هو مطلوب لتوفير بيئة تنظيمية ، وإدارية واجتماعية داخل المشروع .

وهكذا فقد كنا مشغولين طوال الأشهر العديدة الماضية فى تفهم احتياجاتكم والاستجابة لها من خلال إجراء التغييرات المطلوبة فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ومن ثم ، أجرينا دراسة شاملة فى العام الماضى ، وأيضا دراسة متابعة هذا العام ، واستطعنا أن نحدد عدة عوامل أساسية للنجاح . وهذه العوامل تعتبر السبيل الذى يفضى إلى الموارد البشرية الماهرة بشكل كاف وإلى المرونة فى توظيفها واستخدامها ، والذى يؤدى أيضا إلى إقامة بنية تحتية للمعلومات والاتصالات على أعلى مستوى عالمى ، وإلى بنية مالية ليبرالية لا

تحتاج إلى أية متطلبات أو شروط تتعلق بالمضمون المحلى/ الملكية/ الشراكة ، وجودة الحياة وبنفس القدر الذى توفره الدول أو الأوطان الأم فيما يتعلق بسبل الراحة وتسهيل الإجراءات للأنشطة التجارية .

ولمعالجة هذه الأمور ، نعكف حاليا على تنفيذ مبادرات رئيسية عديدة . أولاً ، سوف يضرب مكتب رئيس الوزراء المثال لبقية البلاد . إذ سيكون مكتبا لاورقيا بحلول نهاية عالم ١٩٩٨ عندما ينتقل المكتب إلى پوتراچايا . وسيكون الوزراء بحاجة إلى الاتصال بمكتب رئيس الوزراء إليكترونيا ، وهو الأمر الذى آمل أن يشجعهم على أن يجعلوا أنفسهم لا ورقيين مثلى .

ثانيًا ، سيتم ربط جميع المدارس فى مشروع MSC بشبكة الإنترنت بحلول عام ١٩٩٨ على أن يتبعها فى ذلك بقية البلاد . وتقود وزارة التعليم عدة مبادرات لزيادة دور الوسائط المتعددة فى مجال التعليم . ونحن نخطط لزيادة كبيرة فى عدد المهندسين الذين يتخرجون فى الجامعات كل عام . وسيحتاج المدرسون إلى تغيير دورهم فى الفصول الدراسية الإليكترونية ليتحولوا من مجرد مزودين بالمعلومات إلى مستشارين وموجهين من أجل مساعدة الطلبة فى اختيار مصادر المعلومات ، وحتى يتمكنوا من الوصول إلى آراء شخصية حول ما يستخرجونه من الإنترنت . وباختصار ، تحتاج التكنولوچيا المتقدمة إلى اتصال متقدم نظرًا لأن مفتاح النجاح فى عصر المعلومات سيكون إصدار الآراء والأحكام الصحيحة بين سلسلة متنوعة ومغايرة من الخيارات . ومن ثم ، نفحص نظامنا التعليمى حتى نوفر مناهج دراسية حيث يتعلم الناس كيفية التعلم لكى يمكنهم مواصلة تعليمهم طيلة الفترة الباقية من حياتهم . وسيكون معيار نجاحنا فى عام ٢٠٢٠ هو عدد ونوعية مواطنينا الذين بوسعهم إضافة قيمة إلى المعلومات . ولتحقيق هذه الغاية ، سنقوم بتأسيس جامعة الوسائط المتعددة ومدارس التكنولوچيا فى إطار مشروع MSC .

ثالثًا ، بينما تعتبر هذه الحلول طويلة الأجل مهمة ، فإننا بحاجة أيضا إلى سد الفجوة

فوراً إذا كنا نريد النجاح للمشروع . وهذا سوف يتطلب منا إجراء تجربة والسماح لشركات مشروع MSC بأن تستقدم ، وبلا قيود ، عمال المعرفة خلال السنوات العشر القادمة . وعلاوة على ذلك ، لن تكون هنالك قيود على التوظيف بالنسبة لشركات المشروع ، كما لن تكون هناك قيود على الملكية الأجنبية .

والحقيقة أن هذه الالتزامات ، إضافة إلى التزامات عديدة أخرى غيرها ، ستكون جزءاً من قانون ضمانات الوسائط المتعددة للشركات العاملة فى المشروع ، وهى على النحو التالى :

- الوسائط المتعددة أو تكنولوچيا المعلومات قطاع يحظى بالأولوية المطلقة لتحقيق رؤية عام ٢٠٢٠ وسيكون مشروع MSC موطنا لتطويرها فى ماليزيا .
- سوف تتوفر أفضل بيئة للمشروع فى آسيا كلها وذلك من خلال وضع قوانين محددة له ، وسياسات وممارسات فعالة .
- سيكون للمشروع بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على مستوى عالمى .
- سيكون باستطاعة شركات للمشروع الوصول إلى القوة العاملة تبعا للحجم والمهارات المطلوبة .
- سيصبح المشروع مركزا إقليميا للامتياز والتفوق فى مجالات تعليم الوسائط المتعددة ، وتطبيقات البحوث المتقدمة .
- لن تكون هناك قيود على التوظيف أو الملكية بالنسبة لشركات المشروع .
- سيصبح المشروع رائداً فى مجال قوانين ونظم الوسائط المتعددة ، وقوانين الإنترنت ، وذلك لاستخدام تكنولوچيا المعلومات لتوفير قيمة بطرق جديدة (أى الطب العلاجى عن بعد ، والتعليم عن بعد ، والتوقيع الإليكترونى) كما سيتم تقنين حماية الملكية الفكرية .

- سيقدم المشروع أفضل الحوافز وأفضل بنية مالية مشتركة .
- سيتم طرح عقود البنية التحتية الرئيسية للمشروع على الشركات الراغبة فى استخدامه كمحور إقليمى لها .
- سيتم تقوية مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة لكى تعمل «كجهة واحدة» للتأكد من تلبية المشروع لاحتياجات الشركات .
- على الرغم من أنه يجرى حاليا وضع التفاصيل الخاصة بالحوافز التى ستحصل عليها شركات المشروع ، إلا أنه يمكن القول بأنها سوف تتضمن الإعفاء من ضريبة الشركات لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٥ عاما اعتماداً على تطبيقات مقترحة تؤديها تلك الشركات داخل المشروع وعلى النحو الذى يتفق مع التزاماتها حياله وذلك فى غضون العام التالى من انضمامها إليه .
- سيتم أيضا ترسية عقود البنية التحتية ، على أساس تفضيلى ، على شركات المشروع .
- إتاحة الفرصة للجنة استشارية توفر مدخلا مباشرا لرئيس الوزراء أو لنائبه عن البيئة التى يوفرها المشروع .

وقد دعونا خبراء الوسائط المتعددة وكبار المسئولين التنفيذيين فى الدول الأجنبية للانضمام إلى عضوية اللجنة الاستشارية الدولية التى سوف أتولى رئاستها بنفسى ، وهى اللجنة التى ستوفر المشورة والنصح على أساس منتظم ومستمر بشأن جودة المشروع برمته . كما أننى أعتبر أعضاء هذه اللجنة شركاء فى تحقيق النجاح له .

وبالإضافة إلى هذا كله ، فقد شكل مجلس الوزراء لجنة مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة وعهد إليها بمهمة ضمان أن يكون لدى شركات المشروع أفضل بيئة فى العالم لتقديم خدمات الوسائط المتعددة . ولدى هذه اللجنة التفويض بأن تكون «الجهة الوحيدة» لإدارة وتسويق المشروع . ومع أنه سيكون لدى اللجنة صلاحيات حكومية ، إلا أنها سوف

تعمل كمؤسسة خاصة بهدف خدمة شركات المشروع وعملائه .

وسوف تتلقى المؤسسة طلبات من الشركات التى تسعى للحصول على وضع فى المشروع . والذى يعطى للشركة الحق فى الحصول على الحوافز ومزايا قانون الضمانات السابق ذكرها . وباستطاعتكم تقديم طلباتكم إليكترونيا من خلال موقع المشروع على الإنترنت .

نأمل فى أن تصبحوا شركاءنا فى هذا الجهد المثير . فمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة لا يمكن أن ينجح وحده . إذ أنه يستمد قوته الحقيقية من تضافر الطاقات والجهود والقدرات والرؤى الخاصة بالشركات الرائدة التى لديها الاستعداد للتعاون فى ظل بيئة جديدة . ومن خلال التعاون بين هذه الشركات والشركات الماليزية والآسيوية ، فإننا نعتقد أنه بوسعنا إقامة شبكة تثرى تبادليا كل أولئك الذين يشاركون فيها أو يرتبطون بها . وفى الوقت ذاته ، ستكون هذه الشبكة بمثابة حلقة اتصال داخلية أفضل بالنسبة للقرية العالمية وتتيح للعالم مكانا ، حيث يمكن استكشاف عصر المعلومات دون أية حدود مصطنعة .

١٨- المَمَرُّ السَّرِيعُ لِلْوَسَائِطِ المُتَعَدِّدَةِ: فُرْصَةٌ لِلصِّنَاعَةِ اليَابَانِيَّةِ. (*)

مع اقترابنا من فجر القرن الحادى والعشرين ، نجد أن العالم يموج بتغيرات لم يشهدها من قبل ، ولا سيما فى المجالين الاقتصادى والتكنولوجى ، ففى عالم الاقتصاد القديم ، كانت الحدود القومية هى التى تحدد مواقع المواد الخام ومصادر الطاقة والبنية التحتية للنقل والأسواق ، وفى الاقتصاد الجديد ، تختفى المسافات والحدود ببطء . وبسبب تكنولوجيا الاتصالات الجديدة ، فإن ما قد بات أكثر أهمية هو آثار أقدام الأقمار الصناعية ، والمناطق التى تصلها الإشارات اللاسلكية ووسائل الإعلام الإليكترونية والمعلومات والأخبار غير المحدودة . ويجرى تحويل الأذواق القديمة والأعراف الاجتماعية والقيم وحتى الاتجاهات والميول السياسية عن طريق الحصول على المعلومات . ولا شك أن هذه الروابط فى مجال الاقتصاد الدولى قد انفتحت وأدت إلى تعاون متعدد الجنسيات بصورة سليمة ، الأمر الذى يجعل المجموعة الأوروبية واتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية ومجموعة التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك حقيقة أكثر من أى وقت مضى . إذ لم تعد المنتجات تصنع فى دولة واحدة . فربما يتم تصميمها فى اليابان ، وتأتى مكوناتها من تايوان ، ويجرى تجميعها فى ماليزيا وتعبأ فى النهاية فى تايلاند حتى تطرح فى السوق العالمى .

وتمثل منطقة آسيا- الپاسيفيك جزءا كبيراً من هذا السيناريو الاقتصادى . وحيث إن الاقتصاد العالمى يبحث عن مواقع للتصنيع والإنتاج ربما تكون أكثر فائدة ، فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة القديمة ذات الكثافة العمالية والعالية والتى لا تتمتع بمهارات والمتمركزة

(*) كلمة فى اجتماع قيادات الأعمال التجارية اليابانيين ، عن الممر السريع للوسائط المتعددة- طوكيو : اليابان ، ١٥ مايو ١٩٩٦م .

فى منطقة آسيا- الپاسيفيك ، تتحول الآن إلى اقتصادات صناعية تتمتع بالمهارات وكثافة رأس المال . وتسجل الدول حديثة العهد بالصناعة فى منطقة آسيا-الپاسيفيك معدلات نمو إيجابية . ويسجل تقرير القدرة التنافسية العالمية لعام ١٩٩٥ أن إجمالى الناتج المحلى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك (باستثناء الصين) يصل بالفعل إلى ٨٠٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول الأعضاء فى النافتا ، وإنه يفوق معدلات دول المجموعة الأوروبية بنسبة ٢٠٪ . ويقدر تقرير التنمية العالمى أن حجم اقتصاد الجانب الآسيوى لمنطقة آسيا-الپاسيفيك سوف يتجاوز حجم اقتصاد الولايات المتحدة . وبنقل موقعها الاستراتيچى واقتصاداتها الصناعية الأصغر نسبيا ، ستتمتع ما يسمى بالنمور الآسيوية بنمو اقتصادى أكثر قوة يتراوح بين ٧ و ١٠٪ سنويا ، مقارنة بالنمو الاقتصادى للدول الأخرى فى منطقة الپاسيفيك .

وتعتبر ماليزيا عضوا قياديا فى مجموعة دول الآسيان من حيث النمو الاقتصادى . وتتمتع كافة قطاعات الصناعة فيها ، التى تسترشد بها رؤية عام ٢٠٢٠ ، بنمو سريع . فقد سجل قطاع التصنيع نموا بنسبة ١٥٪ فى عام ١٩٩٥ ، بينما حقق قطاع الخدمات نموا بنسبة ٦٪ . وبدأت ماليزيا الآن تنفيذ استراتيچية وبرنامج جديدين للتحول إلى صناعات التكنولوچيا الفائقة التى تعتمد على رأس المال الكثيف ، مع التركيز بشكل خاص على الصناعات القائمة على المعلومات والاتصالات ، والتى تشمل خطة طموحة جداً لما يطلق عليه الممر السريع للوسائط المتعددة .

ويقع هذا المشروع فى منطقة جنوب العاصمة الماليزية كوالالمبور . وهو يضم مشروعين كبيرين تجرى بالفعل إقامتهما حاليا ، وهنالك أيضا مشروع كبير يجرى تنفيذه وهو كوالالمبور سيتى سنتر ، وپوتراچايا وهى العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا ، ومطار كوالالمبور الدولى . ويوجد فى كوالالمبور سيتى سنتر أطول برجين فى العالم ، حيث يصل ارتفاع كل منهما إلى ٤٥٠ متراً ، ليصبحا بذلك أطول برجين ، بل أكثر ارتفاعا من برج سيرز فى الولايات المتحدة . ويجرى تصميمهما ليصبحا مدينة داخل مدينة ، متكاملة ، متعددة

الطوابق تتمتع باكتفاء ذاتى . وسيكون بها أحدث بنية تحتية للاتصالات وسيتم بناؤها كمجمع من المبانى الذكية التى تحيط بها حدائق طبيعية خلابة . وسيصبح مطار كوالالمبور الجديد شديد الخضرة وسط غابة من الأشجار والنباتات المزدهرة المنتشرة فى أركانه . وسيتم تشغيل المطار قبل افتتاح دورة ألعاب الكومنولث فى عام ١٩٩٨ . وفى البداية سيكون بالمطار ٨٠بوابة ومدرجين متوازيين للطائرات . وتعتبر بوتراچايا المركز الإدارى للحكومة الإليكترونية الجديدة فى ماليزيا وسيتم تطويرها لتصبح مدينة حدائق تحمل سمات «الذكاء» . وسوف توفر مناخا حضريا متوازنا لنحو ربع مليون شخص تقوم على خدمتهم شبكات اتصالات ونقل حديثة . وسوف تشكل هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة النواة لمشروع الممر السريع للوسائط المتعددة .

وبين هذه المراكز الثلاثة ، ستكون هناك أراض شاسعة يتم تطويرها بشكل خاص من أجل صناعة الوسائط المتعددة ، سواء الأجهزة أو برامج الكمبيوتر ، وكذلك مواقع الإدارات الرئيسية لتصميم وتوجيه الصناعات متعددة الجنسية التى تستخدم شبكة الاتصالات التى سيتم تشغيلها . وتعتزم شركات البرق والهاتف المشهورة بالفعل نقل مقار عملها من أجل القيام بعمليات دولية فى المشروع .

سيتم بناء المشروع من الصفر . ونحن نرحب بمدخلاتكم فى مرحلة عمل التصميمات ، ومن ثم مشاركتكم . إذ سيضم المشروع الصناعات كثيفة المعرفة والمعلومات . وهو نوع الصناعات التى ستدفع منطقة آسيا- الپاسيفيك إلى عصر المعلومات . ويمكن إقامة صناعات الوسائط المتعددة المستقبلية عالية النمو ، مثل التصنيع عن بعد ومعالجة العمليات ، وتطوير أشباه الموصلات ، والتعلم عن بعد ، والطب العلاجى عن بعد ، والحلول المجمعة للكمبيوتر والاتصالات فى المشروع ، الذى يمكن أن يصبح بمثابة مركز إنتاج وتنسيق متعدد الثقافات .

ويرفع مستوى هذه المشروعات الرئيسية الثلاثة والجارى تنفيذها ، سيصبح لمشروع

الممر السريع للوسائط المتعددة واحد من أحدث المطارات فى العالم ، مع احتمال أن يصبح محورا مهمًا فى جنوب شرق آسيا . وسيكون المشروع على اتصال وثيق بأحدث حكومة لا ورقية ،الأمر الذى سيعمل على تسهيل الأنشطة المالية والاستثمارية . كما أنه سيكون قريبا من منازل عمال المعرفة ، مما سيوفر ظروف عمل مريحة جداً . ومع وجود كل هذه البنية التحتية المتقدمة جداً ، وبمساعدة تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ، يمكن أن يعزز مشروع MSC إنتاجية منطقتنا ، ويمتد إلى أسرع الاقتصادات النامية فى شرق آسيا والعالم .

وتتمتع ماليزيا بميزة تكلفة مقارنة بالدول الصناعية الجديدة الأخرى فى المنطقة ، فنحن لدينا مجموعة متزايدة من المهندسين المهرة الذين يستطيعون العمل مع مستثمرين أجانب لتطوير محتوى الوسائط المتعددة المحلية والإقليمية . ولدى ماليزيا اتصالات ثقافية مع الدول الكبرى فى منطقة آسيا- الپاسيفيك . ويتحدث سكان ماليزيا اللغات الماليزية والأندونيسية ولهجات صينية أخرى مثل الماندارين والكانتون ولهجات أخرى خاصة بالقارة الهندية-الباكستانية . ويتحدث معظم السكان الإنجليزية بطلاقة بينما يتمتع العمال بمعرفة فى مجال العمل بهذه اللغة . ومن ثم ، تستطيع ماليزيا خدمة كل من الشرق والغرب من خلال مشروع MSC . وكمثال على هذا يمكن أن يصبح المشروع بمثابة محور للوسائط المتعددة يساعد على بيع منتجات الوسائط المتعددة التى تم تصميمها وإنتاجها فى منطقة آسيا- الپاسيفيك ، فى نصف الكرة الأرضية الغربى . ويمكن أن يصبح هذا أمراً ممكنًا باستخدام الموارد متعددة الثقافات فى المشروع لترجمة مختلف لغات منطقة آسيا الپاسيفيك إلى الإنجليزية .

ويعتمد النظام القانونى والحكومى الماليزى على مثيله فى المملكة المتحدة ، وبالإضافة إلى هذا ، فإن لدى ماليزيا الرغبة السياسية فى تغيير أية قوانين قائمة قد تعوق سرعة عصر المعلومات الجديد والقدرة على الدخول إليه ، ولا شك أن ظهور الوسائط المتعددة يجلب معه مطالب بشأن إعادة التفكير فى القوانين التقليدية التى تحكم الاتصالات ومراجعتها ،

وسوف تتغير الحاجة إلى استخدام التوقيعات الإليكترونية والاعتراف بصحة الوثائق الإليكترونية فى المحكمة وقوانين الملكية الفكرية بحيث تتوافق مع البيئة الجديدة للوسائط المتعددة . والواقع أن استقرار الساحة السياسية الماليزية سيضمن أن الإجراءات السياسية المفرطة لن تعوق التغييرات القانونية وغيرها عن التقدم . وقد ثبت أن تاريخ ماليزيا منذ الاستقلال يتسم بالثبات والقدرة على التنبؤ به حتى لا تهدد التقلبات فى السياسات المحلية الاستثمارات والمشروعات طويلة الأجل .

والحقيقة أننا قد أثبتنا التزامنا بتطوير تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة فى البلاد من خلال تأسيس المجلس الوطنى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) فى عام ١٩٩٤ . ويتكون هذا المجلس من ممثلين عن القطاعين العام والخاص ، ويقوم بصياغة استراتيچيات لاستخدام تكنولوچيا المعلومات وتطويرها ، بما فى ذلك مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة . وكانت إحدى توصيات هذا المجلس ، إقامة مؤسسة تنمية الملتيميديا (MDC) والتى ستكون مسئولة عن تشغيل المشروع بمجرد إقامته . وقد وافقت الحكومة الماليزية على إقامة هذه المؤسسة بميزانية أولية قيمتها ٣٠مليون رينجت ، ودمجها بموجب قانون الشركات لعام ١٩٦٥ ، ومن ثم ستكون متحررة من قيود البيروقراطية والروتين . ويتمثل دور هذه المؤسسة فى خدمة العملاء المتمركزين فى المشروع وتقديم الحلول الفعالة لهم . وكما نبحث إمكانية أن يكون لهذه المؤسسة مكاتب فى كافة أنحاء العالم لتسويق المشروع وتوفير نقطة اتصال واحدة للصناعات المهتمة بالاستثمار بداخله على أن يتم نقل مقارها إليه .

وبالإضافة إلى مشروع MSC ، يشكل مجلس (NITC) بالفعل لجنة استشارية لتقديم المشورة والمساعدة لكى تجهز ماليزيا نفسها بالبنية التحتية الضرورية . وسوف تتكون هذه اللجنة من جهات تضطلع بدور عالمى فى مجال الترفيه والأخبار والوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات ،وغيرها من المجالات المهمة . ويتم دعوة هذه اللجنة التى تضم خبراء دوليين للحضور إلى ماليزيا للمشاركة فى أول معرض آسيوى للوسائط المتعددة يعقد فى

كوالالمبور فى الأول من أغسطس عام ١٩٩٦ . وسوف يصبح معرض آسيا للوسائط المتعددة لعام ١٩٩٦ ، مع الاعتذار لجيراننا ، أول معرض ومؤتمر للوسائط المتعددة فى آسيا . وسيكون محور هذا الحدث الكبير عرض مشروع MSC على العالم كله . ونحن نرحب جميعا بالمشاركة فى هذا المعرض .

وفى إطار البرنامج الذى يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للانتقال إلى مشروع MSC ، تبحث الحكومة الماليزية إعداد مجموعة من الحوافز التى تستهدف المشروع بالتحديد . وسوف تتضمن هذه الحوافز إعفاءات ضريبية عدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات إلى غيرذلك من الحوافز . وفى صدارة هذه المجموعة من الحوافز ، وبسبب طبيعة الوسائط المتعددة ، تبحث الحكومة سلسلة من الضمانات التى تمكن المستثمرين الأجانب من تعظيم استثماراتهم فى المشروع . ويمكن أن تشمل هذه المجموعة من الضمانات بندا يلزمها بتوفير بنية تحتية طبيعية ومعلوماتية على المستوى العالمى حتى تصبح كافة القدرات اللازمة والخدمات المدعمة متاحة للمستثمرين . وتبحث الحكومة توفير موارد بشرية كافية تتمتع بالمهارات اللازمة ، وذلك من خلال توسيع البرامج التعليمية والتدريبية لتعليم مهارات الوسائط المتعددة وتكنولوچيا المعلومات . ويمكن السماح للخبراء الأجانب المتمركزين فى المشروع بالدخول إليه دون أية قيود ، وذلك بتسريع إجراءات الهجرة وإزالة أية عقبات . ويمكن تسهيل قيود التوظيف فى المشروع لتمكين المستثمرين من توظيف الأفراد أو الاستغناء عنهم بغض النظر عن العرق والدين . وسوف تطبق الحكومة الماليزية قوانين تحمى حقوق الملكية الفكرية من أجل التشجيع على الإبداع وضخ المزيد من الاستثمارات ، ويتم توجيه كل هذه الحوافز لجعل المشروع يبدو من النواحى الطبيعية والبيئية والثقافية كأفضل الأماكن فيما يتعلق بالوسائط المتعددة .

ويعتبر مشروع MSC مشروع الفرصة الواحدة بالنسبة للصناعة اليابانية حتى تحتل مركز الصدارة فى مجال المنافسة العالمية ، إذ أن نافذة الفرصة الواحدة لهذا المشروع سوف

تغلق فى وقت قريب . وبينما نتحدث الآن ، تقوم شركات أخرى فى الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل بتخطيط مناطق للوسائط المتعددة والمدن الذكية لديها . ويمكن أن تتصدر ماليزيا هذا الجهد فى منطقة آسيا-الپاسيفيك وتقدم للصناعة اليابانية الفرصة لمد نطاق شركاتها وتعزيز الربحية والإنتاجية . ومن ثم ، أود دعوتكم جميعا لاغتنام هذه الفرصة لتوسيع إمكانية وصول شركاتكم إلى العالم بأسره من خلال مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا .

١٩- تَطَوُّرُ مُجتَمِع مَعلُومَاتٍ كَوْنِيّ. (*)

ليس ثمة شك فى أن التطور فى مجتمعنا لا تحكمه وتؤثر فيه العمليات الطبيعية وحدها ، كما أنه يعتبر نتيجة لرد فعل الإنسان إزاء بيئته ومحاولاته التأثير فى هذه البيئة . وهكذا ، نجد أن احتياجات ووسائل الدفاع على مر العصور قد أدت إلى ظهور أسلحة وجدت طريقها فيما بعد إلى الاستخدام فى مجالات سلمية . وبالطبع ، كان العكس صحيحًا أيضا . وهذه العملية أبعد ما تكون عن الوصول إلى نهايتها . والكثير من تكنولوجيا العصر الحالى كانت لها أصولها فى البحث عن المزيد من الأسلحة الأكثر فعالية فى الحروب وساحات المعارك إلا أن الحروب والدفاع ليست هى السبب دائما . وهكذا ، أدى البحث عن المأكل والملبس إلى ظهور التجارة من خلال نظام المقايضة ، ثم مبادلة المسكوكات المعدنية الثمينة ، والآن التجارة الإليكترونية .

وبينما كانت المجتمعات الإنسانية منعزلة ومستقلة تماما فى الماضى فإننا نرى الآن ظهور مجتمعات معتمدة على بعضها ، بل ونرى عالما بلا حدود يبزغ أمامنا . إن كتاب الخيال العلمى وعلماء المستقبليات محقون دائما فى تصورهم لشكل ما سيحدث فى المستقبل ، إلا أن الواقع قد يكون له شكل مختلف عما تنبئوا به . وهكذا فإن أحدا لم يفكر من قبل فى الرقائق الدقيقة وتأثيرها على المجتمع الإنسانى وعلى أساليب الاتصال بيننا . ولهذا السبب لم نكن مستعدين تماما لهذا الانفجار الذى حدث فى مجال المعلومات ومقدم المجتمع الغنى بها .

وسوف يسهم هذا المؤتمر بقدر ما فى فهمنا لعصر المعلومات الجديد ويشير إلى الاتجاه والاستخدام المحتمل للإعلام الجماهيرى ومعالجة وإدارة تدفق المعلومات ، والذى يهدد

(*) حديث فى مؤتمر «تيليبورت ١٩٩٦» - طوكيو : اليابان - ١٣ مايو ١٩٩٦م .

بإغراقنا فى بعض الأحيان .

والواقع أن التطور فى مجال الاتصالات وصناعات المعلومات قدم تعريفا جديدا لما يشكل دولة غنية أو فقيرة . واليوم ، فإن الخاصية أو السمة المحددة لدولة غنية أو فقيرة ترتكز على ثروتها الاقتصادية وحالة التصنيع بها . وفى المستقبل من المرجح أن تتمثل خاصية تحديد الدولة الغنية أو الفقيرة فى إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات واستخدامات هذه المصادر . فمن خلال المعلومات ، قد تستفيد الدول من الثروة والأنشطة الاقتصادية لدى الآخرين ، أو تنتج سلعا وخدمات من مواد ومرافق ومنشآت قد لا تكون متوفرة لديها محليًا .

وسوف تتسارع عولمة التجارة والصناعة مع تقدم تكنولوچيا المعلومات . وقد أصبحت الشركات الآن أكثر قدرة على النظر والتطلع إلى ما وراء حدودها القومية للاستفادة من الموارد الأرخص ، والمهارات ، والمعرفة من أجل البحث ، والإنتاج ، والتسويق ، ومن ثم ، بدأت تزدهر شركات خدمات الإنترنت والأفرع التابعة لها . والواقع أن أدوات السياسة التقليدية لإدارة وتنظيم التجارة والصناعة أصبحت غير فعالة بصورة متزايدة . ولذلك ، يتعين على الحكومات البحث عن أدوات تنظيمية جديدة للتعامل مع هذه الأشكال الجديدة للكيانات التجارية ، أو بالأحرى للتعامل مع انتشار المعلومات ذاتها .

وفى المجال السياسى ، نجد أن الحدود القومية باتت عديمة الصلة أو التأثير تمامًا فى عصر المعلومات . فمع تدفق واستيعاب الإعلام الجماهيرى من خلال شبكات الاتصال العالمى الناشئة ، سوف يصبح من الصعب بدرجة أكبر بالنسبة للحكومات أن تحكم سيطرتها على التفاعل الاجتماعى ، والاقتصادى والسياسى عبر الحدود . كما سيكون من الصعب ، وبنفس القدر ، التحكم فى تدفق المعلومات داخل حدود الدولة نفسها ، وبينما يستفيد المواطنون من الثورة المعلوماتية بحرية كاملة ، فإنه سيصبح من الضرورى إعادة تحديد دور الحكومات ونظم الحكم ، ونظراً لأن المعرفة هى القوة ، فإن توفر المعرفة وجعلها

متاحة لكل شخص لابد من أن يوزع هذه القوة وينشر مراكزها . وهذه المراكز الجديدة للقوة سوف تقوض السلطة التقليدية للحكومات ، بل وستقوض سلطة الأجهزة التنظيمية الدولية .

ومع الزيادة فى أعداد المجتمعات والمنظمات التى ترتبط فيما بينها بشبكات ، سوف تتعزز عملية المشاركة فى أسمى معانيها . وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية ، أو التنوع الاقتصادى وبعد المسافة ، فسوف يصبح بوسع الأشخاص من كافة فئات وطبقات المجتمع اقتسام المعرفة والمشاركة فى تجارب الآخرين بسهولة غير مسبوقة . وسوف تساعد شبكات الوسائط المتعددة على حدوث هذا التبادل باستخدام واقع فعلى ، حتى يكون أكثر مصداقية . وهكذا ستصبح عملية التعلم أكثر فعالية كما سيصبح بالإمكان تكرار التجربة الفعلية والحقيقية ، حتى يتم تعلم الدروس واستيعابها جيداً .

ولا شك أن عالمنا اليوم قد تضاءل وبات صغيراً بسبب هذا الكم الهائل من شبكات المعلومات المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها ، مثل شبكة الإنترنت . ومع وجود ما يربو على ٣٥مليون شخص يستخدمون الإنترنت والذين تتزايد أعدادهم يوما بعد يوم فى شتى أرجاء العالم ، ومع إضافة شبكات جديدة إلى ٣٥ألفا من الشبكات الموجودة حاليًا ، فإن العدد الإجمالى لهذه الشبكات والكم الهائل لثروة المعلومات قد يعجز العقل البشرى عن تخيله . لقد فجرت الوسائل والطرق التى لا حصر لها والمستخدمة فى الحصول على المعلومات ، ثورة أثرت فينا بعمق وبشدة ، وبدرجة تفوق تأثير المحرك البخارى الذى ظهر فى عصر الثورة الصناعية فى القرن الـ١٩ . وبنفس الطريقة التى أحدثت من خلالها الثورة الصناعية تحولاً فى النسيج الاجتماعى الاقتصادى فى الماضى ، فسوف تحدث ثورة المعلومات تغييرا جذريا فى شئون حياتنا الاجتماعية والاقتصادية . وهذا التأثير يتحدى الخيال نفسه ، بل ويتحدى قدرة البشرية على تصور وتشكيل المستقبل . وفى المستقبل القريب ، أعتقد أن المعلوماتية ، وليس التصنيع ، قد تصبح تعبيرا أفضل عن تطور أمة بعينها .

والواقع أن تطور وسرعة شبكة المعلومات الحديثة قد ساعد على تسهيل نمو الاقتصاد العالمى . فقد ازدهرت الأنشطة والمبادلات التجارية داخل الدول وفيما بينها ، مع عمليات الانتقال الهائلة للسلع ، ورأس المال ، والأفراد ، والتكنولوچيا . واعتماداً على وسائل النقل ، والخدمات المصرفية والمالية ، وباستخدام كافة وسائل الاتصالات والبيانات التجارية الجديدة ، فسوف تتزايد حركة انتقال السلع والخدمات بمعدلات أعلى وأسرع . ولا شك أن إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة قد أدت بالفعل إلى قيام أشكال جديدة للتعاون الدولى حتى فى البلدان النامية . ومع القدرة على إرسال معلومات كاملة ومفصلة ، فإن التصنيع لم يعد حكراً على الدول التى تمتلك التكنولوچيا والموارد . ولذلك ، أصبح التصنيع الآن عالميا ، حيث يجرى وضع التصميمات فى دولة ما ، والأعمال الهندسية فى دولة أخرى ، بينما يتم الحصول على الأجزاء والمكونات من أنحاء العالم والإنتاج فى أكثر الدول تنافساً . ويمكن انتقاء واختيار المعلومات الفنية من شتى أنحاء العالم من خلال المكتبات التى لا حصر لها والتى نجدها على الشبكات .

حتى فى مجال الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، يمكن أن تحقق ثروة المعلومات قدراً أكبر من التفاهم الدولى . إذ يمكن أن يعرف الناس الكثير عن الثقافات والقيم الأخرى والتى من المأمول أن تتمكن من القضاء على التوجه إلى الانعزالية ، والنظر إلى الآخرين باعتبارهم غير أسوياء أو عاديين . وهذا يمكن أن يعطى بعداً جديداً لحياتنا ، ويعمل على تقليص النزعة القومية الضيقة ويخلق مواطنين أكثر توجها نحو العالمية .

والحقيقة أن عصر المعلومات الجديد لا يوفر فرصا فحسب ، وإنما يخلق العديد من التحديات للمجتمع العالمى كذلك ، إذ اقتضت التطورات الأخيرة حدوث تغييرات فى الهياكل الاجتماعية ، والأسرية ، والاقتصادية والسياسية والحكومية . وتميل الاتصالات الأكثر سهولة إلى خلق وتسهيل قيم جديدة ، وعلى وجه الخصوص حرية التعبير ، وتبادل الآراء ووجهات النظر وشمولية وعالمية الوصول إلى المعلومات . إن قدرة وسائل الإعلام

على تسليط الضوء على ما تختاره فقط من مواد إعلامية ، بينما تتعمد التعتيم على الآراء والحجج المضادة ، سوف تتقلص لأنه بات باستطاعة كل شخص أن يرد من خلال شبكة الإنترنت وبدون أى مراجعة تحريرية .

والواقع أن كل هذه الحريات تعتبر من صميم وجوهر النظام السياسى الديمقراطى-الليبرالى ونظام السوق الحرة الذى تشارك فيه معظم الدول الآن . ومع شمولية أو عالمية الوصول إلى المعلومات هذه تأتى الحاجة إلى اتباع سياسات عالمية عامة ، ولاسيما لمنع إساءة استخدام الوصول إلى هذه المعلومات . ولن تستطيع دولة معنية بمفردها أن تحول دون حدوث ذلك . ولابد من التذكير هنا بأن حرية الوصول للمعلومات والمتاحة لكل شخص ، تعنى أيضا إمكانية وصول الإرهابيين والمجرمين إلى تلك المعلومات ، والتى تعتبر مهمة لهم أو قد تعنى الشىء الكثير بالنسبة لأنشطتهم غير المشروعة .

وبالطبع ، وعلى الجانب الإيجابى ، فإن توفر البنى التحتية للنقل والوصول إليكترونيا إلى المعلومات يعتبر أمرًا حاسمًا لتحقيق قدر أكبر من الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . وبالنسبة للدول النامية والأقل تقدما ، فإن توفر البنى التحتية المعلوماتية هو السبيل الوحيد للمضى قدما فى عملية التنمية ومواكبة الآخرين . وسيؤدى الوصول الكافى إلى شبكات الاتصالات إلى تعزيز التصنيع ، وتقليل معدل البطالة ، واحتواء التدفق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، ومن الدول الفقيرة إلى الدول الغنية . وهكذا ، فإن المبرمجين العاطلين عن العمل فى الدول النامية يمكنهم العمل الآن والحصول على دخول جيدة من خلال العمل فى قطاعات صناعية فى العديد من الدول دون أن يتركوا بلادهم بحثًا عن عمل .

وإننى لشديد الإيمان بأنه ينبغى على الدول النامية والدول الأقل تقدما أن تعتبر الانضمام إلى الجهد العالمى فى تشكيل مجتمع المعلومات أمرا ضروريا لأنه سوف يفتح نوافذ لتحقيق قفزات كمية فى تنمية التكنولوجيا . ومن شأن توفير بنية تحتية عالمية

للاتصالات أن يساعد فى تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وثقافى ، وأيضا تضييق الفجوة مع الدول المتقدمة ، وعند هذه النقطة ، فإنه يتعين على الدول النامية والمتخلفة إعادة تقييم نماذجها وأن تتحلى بالشجاعة الكافية للمشاركة الفعالة فى تشكيل مجتمع غنى بالمعلومات . بيد أن الطريق إلى إحداث تغيير جذرى ، وتحول فى النماذج ، لن يكون بلا صعوبات أو عقبات . إذ ستكون هناك العديد من القيود : المالية ، والقوة العاملة المدربة ، والوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة ، وهى مجرد أمثلة قليلة لسلسلة من قيود عدة . ولذا فإن تقديم يد العون من جانب الدول الغنية سيكون أمرًا حاسما . وإذا شاركنا فى وجهة النظر القائلة بأن مساعدة الآخرين على تحقيق الازدهار ستعود فى النهاية بالمنفعة علينا ، فإنه لا يجب عندئذ أن يتردد الأغنياء فى مساعدة الدول الأفقر فى الانضمام لمجتمع المعلومات .

وبينما قد يكون هنالك العديد من المنافع والفوائد ، فإن ثمة اختلالات اجتماعية ربما تبرز بالفعل من جراء تكنولوجيا المعلومات ، الأمر الذى يوسع من الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء . فشركات الاتصالات الضخمة فى الدول المتقدمة تستحوذ بالفعل على شبكات الاتصالات فى أنحاء العالم ، أما الدول الفقيرة فربما تخسر فرصتها للحصول على نصيب من الكعكة حتى فى عقر دارها . وفى هذا الإطار ، ربما تفقد السيطرة على اقتصادها أيضا .

وسوف تستمر الزيادة بشكل مضطرد فى التوجهات غير الصحية ، مثل انتشار المواد الإباحية بشكل متزايد ويصعب اكتشافه ، وجرائم الموظفين وفقدان الخصوصية وأمن المعلومات .

ومع هذا ، فبالنسبة للمجتمع الكونى من المتوقع أن تفوق مزايا وفوائد التكنولوجيا الجديدة هذه المساوئ والممارسات الخاطئة . ولا شك أن تحرر الإنسان من أعباء ومهام التفكير الأكثر روتينية ، سوف يمكنه من تكريس أفكاره ووقته وجهده لعمل معرفى أكثر قيمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والتى تعد بحد ذاتها تعويضا كافيا . ومن ثم ، فإن

الإسهام الفكرى للإنسان فى تنمية المجتمع وتطوره يمكن أن يزداد .

وبالطبع ، فإن تكنولوچيا المعلومات سوف تجعل من الممكن اقتسام المعلومات والمعرفة بطريقة أوسع وأكثر شمولاً . وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه التطورات فإنه من المتوقع عندئذٍ ظهور مستوى أكثر تكافئا . بل ويمكن أن يؤدى ذلك إلى مستوى عال من التعاون بين المجتمعات العالمية من أجل معالجة المشكلات المحلية والعالمية والقضايا التى من المأمول أن تساعد فى إيجاد حياة أكثر أمنًا وسلامًا وأفضل لسكان العالم .

والحقيقة أن التناقض الظاهرى لتكنولوچيا المعلومات يكمن فى أنه بينما قد تعمل الاتجاهات الحالية على توسيع الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء ، إلا أنها يمكن إذا وجهت توجيها صحيحًا ، أن تساعد فى تضييق هذه الفجوة . إذ أن الخدمات الاجتماعية التى تعتمد على تكنولوچيا المعلومات ، مثل الطب العلاجى عن بعد ، والتعليم عن بعد وتوفير الخدمات عبر شبكة الإنترنت ، من الممكن استخدامها فى وضع المجتمعات الأقل تقدما والمجتمعات النائية ضمن الاتجاه العام لحركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن تكنولوچيا المعلومات لديها القدرة على تعظيم الإمكانات والطاقات العالمية . ويمكن للمستهلكين فى العالم بأسره الاستفادة من التكلفة الأقل للبحوث والإنتاج من خلال تسهيل الحصول على المعرفة والمواد والسلع من أفضل المصادر وأرخصها . ويجب أن تستفيد اقتصادات الدول الأقل تقدما من هذا كله . ومع ذلك ، فإن مثل هذه المشاركة فى الفوائد والمنافع ستكون ممكنة فقط إذا لم تكن هناك حدود أو حواجز صناعية تقيمها إما الحكومات أو القطاع الخاص لعرقلة التدفق الحر للمعلومات ، أو ربطها بالقضايا السياسية والاقتصادية الشائكة .

ويجب استخدام الطاقة الهائلة لمجتمع عالمى تربطه الشبكات فى خلق مجتمع كونى واحد يعطى الأولوية القصوى لجودة الحياة والعمل على تحسينها للجميع . ويمكن أن يحدث هذا فقط إذا كان عصر المعلومات ومفهوم المشاركة واقتسام المعلومات يرتكزان على

قيم مشتركة وعلى مبادئ المساواة واللعب النظيف والعدالة . وفى هذه اللحظة ، فإن رأس المال الهائل والمطلوب استثماره فى البنية التحتية يمكن أن يفرز فقط القليل من الشركات العملاقة ، التى تحتكر الفوائد والمزايا التجارية على حساب الاقتصادات التى تفتقر إلى رأس المال والتكنولوچيا . ولعل مما يؤدى إلى تفاقم حدة المشكلة هو طلب منظمة التجارة العالمية بالانفتاح على الأسواق . وفى الوقت الذى لابد من أن تستعد فيه الدول النامية والدول الأقل تقدما للمساعدة فى تحقيق هذه الرؤية ، فإنه ينبغى مساعدتها على تطوير مواردها البشرية والمالية إضافة إلى تطوير مهاراتها الإدارية والتكنولوچية . وبدون نوع ما من المساندة أو الدعم المؤكد ، فإن طاقات القوة العاملة فى هذه الدول وقدراتها على المساهمة فى البنية التحتية المعلوماتية العالمية سوف تضيع هباء .

ومن جانبنا ، نعلن هنا أن ماليزيا ملتزمة بتطوير مجتمع معلومات عالمى . وباعتبارنا دولة نامية ، ندرك أننا بحاجة إلى تغيير أساليبنا ونماذجنا الحالية ، إذا كنا نريد أن نصبح جزءًا من عملية التغيير برمتها . وبغض النظر عن القيود المفروضة ، فإننا مستعدون لوضع الأساس لمجتمع غنى بالمعلومات . وتبعًا لذلك ، قمنا بتأسيس المجلس القومى لتكنولوچيا المعلومات (NITC) لتوجيه الحكومة والأمة كلها فى التقدم صوب القيام بدور مهم فى مجتمع المعلومات العالمى الذى يتقدم بسرعة مذهلة . والحقيقة أن المجلس ، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص ، سيتولى التنسيق للمهام والأنشطة فيما بين الطرفين ، ومهمته الأساسية تنحصر فى تقييم احتياجات الحكومة والقطاع الخاص وجهودهما فى مجال تطوير تكنولوچيا المعلومات والصناعات الأخرى المرتبطة بها . كما سيقدم المجلس توصياته بشأن السياسة العامة التنظيمية التى تؤدى إلى تقارب صناعات الاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى . ولتحقيق هذه الغاية ، فإننا قد شرعنا فى تنفيذ برنامج طموح بشأن إقامة بنية تحتية لتكنولوچيا المعلومات المتقدمة تمتد فيما بين كوالالمبور ومطار كوالالمبور الدولى الجديد والتى يطلق عليها اسم الممر السريع للوسائط المتعددة .

وبين كوالالمبور والمطار الجديد سيتم بناء مدينة بوتراجايا ، وهى العاصمة الإدارية الجديدة المقترحة لماليزيا . ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، الذى يعتمد على أحدث أجهزة تكنولوچيا المعلومات سيصبح ، فى الحقيقة ، بمثابة مركز يوفر المعلومات عن بعد وعلى نحو دائم ومستمر . وسيكون المشروع أيضا بمثابة مركز الأعصاب الذى يوجه ويقود البلاد لمواجهة تحديات مجتمع غنى بالمعلومات . ونأمل أن يقود المشروع نهجًا مؤسسيًا يمكنه احتضان واستيعاب كافة التكنولوچيات للوصول إلى المعلومات ، وربط ماليزيا بقاعدة المعلومات العالمية والخبرات المعلوماتية ، ومن ثم يوفر مساعدة قيمة جدًا لكل من القطاعات الخاصة والعامة لتنفيذ قرارات استراتيچية ، وأيضًا لتعظيم الإنتاجية والكفاءة وفقًا للمقاييس والمعايير العالمية . وبالنسبة لصناعات الكمبيوتر ، والبث الإذاعى والتليفزيونى ، والاتصالات ، وأيضا الوسائط المتعددة ، فسوف تندمج معًا فى إطار هذا الممر السريع . وسيكون المشروع فى الحقيقة دفعة كبيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين فى هذه الصناعات الذين سوف يستفيدون من التكنولوچيات المتقدمة لتطور الوسائط المتعددة والمنتجات المرتبطة بها ، وأيضًا لتطوير الخدمات ذات القيمة المضافة ، الأمر الذى يساعد فى تسريع خطى التقدم التى تخطوها ماليزيا وصولاً إلى المجتمع الغنى بالمعلومات . ومع التنفيذ الكامل لمشروع الوسائط المتعددة واستقراره ورسوخه فى موقعه ، يمكن لكل من المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء استخدام ماليزيا كنقطة انطلاق لتوسيع آفاقهم إلى الأسواق الناشئة فى منطقة آسيا- الباسيفيك . ولست بحاجة إلى القول بأننا بحاجة إلى جهد منسق لتنفيذ هذا المشروع بنجاح . وستقوم مؤسسة تنمية الوسائط المتعددة بتسهيل الاستثمارات المباشرة فى المشروع .

التنبؤ بالمستقبل ليس أمرا سهلاً . بيد أنه فى هذه الحالة ، لا يساورنى أدنى شك بأننا سنصل فى النهاية إلى تحقيق هدفنا وهو خلق مجتمع المعلومات . وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف جهدا منسقا من جانب كل منا . ولكن يتعين علينا بذل جهد أكبر لأن المكافأة

ستكون هائلة للجميع . ونحن بحاجة إلى موقف مشترك وإلى تعاون عالمى لتحقيق رؤيتنا المشتركة . ويسعدنى أن أشير هنا إلى أن الدول الأعضاء فى مجموعة السبع (G7) قد بدأت خطوة شجاعة وبعيدة النظر لتقديم الدعم الضرورى للدول النامية والأقل تقدما حتى يمكنها أن تصل ، وبشكل متكافئ ، إلى المعلومات ، وأن تحقق فى النهاية حلمها فى إقامة مجتمع معلوماتى كونى .

٢٠ - بِنَاءُ مِنْطَقَةٍ أَقَلُّ تَمَزُّقًا وَأَكْثَرُ ازْدِهَارًا مِنْ خِلَالِ التَّعَاوُنِ (*)

فى كلمتى أمام مؤتمر الحوار الباسيفيكى الأول فى بينانج فى ١٣نوفمبر عام ١٩٩٤ ، تحدثت عن بعض الإنجازات التى حققتها ماليزيا وعن آمالها وتطلعاتها ، وعن الإسهام المستمر الذى سعينا للحصول عليه من أصدقائنا فى الخارج ، من أجل تحقيق حلمنا فى أن نصبح دولة متقدمة تماما . كما دعوت فى كلمتى إلى بذل جهد مشترك لتعزيز كومنولث كونى واحد يرتكز على مبدأ الازدهار التعاونى . إذ يتعين على الجميع العمل لكى يتحقق الازدهار للجميع . واسمحوا لى هنا أن ننحى جانبا سياسات «افقر جيرانك» ونتبنى بدلاًمنها سياسات «دع جيرانك يزدهرون» .

كما دعوت إلى المشاركة الكاملة لأمريكا وأوروبا ، بل والعالم كله ، فى التنمية التى أصبحت ظاهرة تجتاح شرق آسيا . فنحن نريد أن يأتى العالم بأسره إلى شرق آسيا ، حتى يتسنى له أن يحقق الازدهار حتى نزدهر بدورنا .

وأخيرًا ، دعوت إلى المزيد من التفاهم المتبادل ، وإلى التقدير المتبادل ، وكذا الاحترام المتبادل فيما بين حضاراتنا وثقافاتنا وشعوبنا . إذ أن لدينا الكثير الذى نتعلمه من بعضنا الآخر ، ولابد من أن نحصل على أفضل ما يمكن أن يقدمه الآخرون . وبدلاً من صدام الحضارات ، يتعين علينا أن نتمتع ونحتفل ونسعى لخلق مجموعة وفيرة وسخية من الحضارات .

واليوم ، أود أن أقترح أن يتركز حوارنا على موضوع عام واحد ، ألا وهو : كيف

(*) كلمة فى الحوار الباسيفيكى الثانى ، فى كوالالمبور - ماليزيا : ٨ يناير ١٩٩٦م .

يمكن أن نبنى معًا منطقة أقل تمزقا وصراعًا ، وأكثر ازدهارا ورخاءً من خلال التعاون . واختيارى لهذا الموضوع قد يبدو أمرًا غريبا نوعا ما بالنسبة للبعض منا . والحقيقة أنه على مدى مائة عام لم تنعم منطقة الباسيفيك بمثل هذا المناخ من السلام الذى يخيم عليها الآن ، كما لم يحدث طوال تاريخا أن تمتعت بهذا القدر من الازدهار الذى نعيشه .

لقد أمضينا فترة طويلة من هذا القرن فى حروب وصراعات ، والتى إن لم تكن قد تفجرت بيننا ، إلا أنها قد اندلعت داخل حدودنا . إذ كانت بعض دولنا مستعمرات لقرون طويلة . وفى ذلك الوقت لم نكن مؤهلين للممارسة الديمقراطية . ومن ثم فقد فرضت على كثير منا نظم شمولية واستبدادية من قبل ديمقراطيات متحضرة جدًا . ولعل أكثر من يعبر عن ذلك كله مفكر عظيم مثل توماس چيفرسون (١٧٤٣- ١٨٢٦) ، والذى تناول بدقة واجتهاد «حقوق الإنسان» فى دراسته ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى إحدى المروج الخضراء الأمامية لتناول الشاى والكعك الذى يقدمه خدم لايتمتعون بمثل هذه الحقوق الإنسانية ، بل إنه كان يطيل النظر بطريقة تنم عن الاحتقار ، وربما الإعجاب ، إلى العبيد وهم يعملون فى الحقل بجدية ودأب شديدين .

وكانت بعض أكثر الاقتصادات تقدما فى العالم قد ظهرت فى منطقتنا ، بيد أن الأغلبية من دولنا كانت فقيرة ، بل كانت تعيش فى فقر مدقع .

أما اليوم ، نجد أن المدافع قد صمتت فى معظم المناطق . ولم نعد نسمع الطلقات تدوى عبر حدودنا ، وباتت كل الدول تنعم بالسلام ، إلا أن هناك صراعات مسلحة محدودة تعانى منها أربع دول فقط فى المنطقة .

بل إن التحسن الذى طرأ على رفاهيتنا المادية كان أكثر إثارة . ففى عام ١٩٩٠ ، كان لدى دول شرق آسيا ١٨٠مليون فقير فقط بالمقارنة مع ٤٠٠مليون فقير قبل عقدين ، وذلك على الرغم من زيادة سكانية قدرها ٤٢٥ مليون نسمة خلال الفترة ذاتها . علاوة على ذلك ، فقد ضاعف الكثيرون منا دخولهم الفعلية ثلاث أو أربع مرات فى غضون الثلاثين

عاما الماضية ، وهى نسبة لم تتحقق فى أية منطقة أخرى فى العالم . كما لم تحققها أية تجربة أخرى فى التاريخ كله . وهناك كثيرون آخرون بيننا ، بدأوا السير فى طريق الإصلاح الاقتصادى المنتج وعلى وشك الانطلاق .

والمعروف أن منطقة شرق آسيا كلها حققت نموا سنويا بلغ ٥ , ٧٪ فى هذا العقد ، وبالمقارنة ، فقد سجلت أمريكا الشمالية نمواً بنسبة ٧ , ٢٪ ، وهى نسبة المعدل العالمى . وهنا نجد أن أكبر ثلاثة اقتصادات فى العالم من حيث القوة الشرائية ، وهى الولايات المتحدة ، واليابان ، والصين ، تتركز كلها فى منطقة الپاسيفيك . ونحن ننتج فى هذه المنطقة ما يربو على نصف ما ينتجه العالم من السلع والخدمات .

وهناك البعض ممن يعتقدون أن هذه الديناميكية لدى دول شرق آسيا عمرها قصير وأنها تدوم طويلا . ومع هذا ، يتنبأ الكثيرون أن تواصل دول شرق آسيا النمو بخطى سريعة حتى على الرغم من التباطؤ الاقتصادى ، وذلك لأن اقتصادات هذه الدول قد بدأت تنضج الواحدة تلو الأخرى . وأنا واحد من أولئك المتفائلين .

وسيتم إنقاذ ملايين آخرين من الفقر ، ومن ثم سوف يطرأ تحسن مفاجئ على الحياة الاقتصادية لبليون نسمة . وخلال الخمسة والعشرين عاما القادمة ، وما لم يحدث شىء ما خطأ ، فإنه من المرجح أن يكون هناك سبعة من بين أفضل عشرة اقتصادات فى العالم فى هذه المنطقة .

يبدو أننا نسير بطريقة جيدة . فلماذا عندئذ أعتقد أنه يجب علينا الاعتماد على الحاجة إلى تعزيز وتقوية بيئة أقل تمزقا وصراعا وأكثر ازدهارا ورخاءً من خلال التعاون؟ إن السبب ، بالطبع ، هو أن ما يعد جيداً يمكن تحسينه ، الأمور ليست كلها على ما يرام فى منطقة الپاسيفيك .

وفى اعتقادى أن السلام مع الأمن ، وأقصد بذلك السلام الحقيقى ، لابد من أن يكون هدفنا النهائى فى هذه المنطقة . إذ ينبغى أن يكون سلاما آمنا يخيم على كل فرد ، ويخيم

وعلى كل بيت وكل مجتمع ، بل وكل شاطئ فى الپاسيفيك . ومن ثم ، فإن هذه الرؤية للسلام والأمن ، سواء الشامل أم الخاص ، وسواء أكان دائما أم عرضيا ، هى التى لابد من أن تكون دليلنا ومرشدنا .

والواقع أن تعزيز هذا السلام لن يكون بالأمر السهل بالنسبة للبعض منا . فهو سلام سوف يتعين بناؤه من خلال تضافر الجهود ، وسيكون البعض أقوى وأكثر قدرة من الآخرين . بل إنه لابد من زرع هذا السلام فى العديد من البيئات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة ، والتى قد يكون بعضها مثبطًا للعزيمة . وكما هو الحال دائمًا ، فإن العبء الأكبر سوف يقع على من هم أقل قدرة على تحمله .

ولتحسين قدرتنا على المرونة ، فسوف نحتاج إلى مواصلة حربنا ضد الفقر . ولابد من أن نخلق المزيد من الوظائف وأن نوفر فرص العمل ، أن نرفع الدخول ونوزع ثروتنا بطريقة أكثر انصافا وعدلاً ، وينبغى أن نهتم بالمظالم السياسية ونعالج الأمراض والآثام الاجتماعية . فالاستقرار سيكون بحاجة إلى أن يرتكز على شىء أكثر استمرارا وأقل ترويعا من فوهات المدافع .

ونحن فى منطقة الپاسيفيك معروفون بأننا أكبر منتج ومستهلك فى العالم للمخدرات . ففى عام ١٩٩٣ ، أسهمنا بنصف إنتاج العالم من المخدرات . وهذه المشكلة تزداد سوءًا فى كل مكان . ولذا ، ينبغى علينا منع المخدرات - والمرض - والحيلولة دون أن يدمرا الركائز الحيوية لمجتمعاتنا . كما لابد من أن نخلص شوارع مدننا من الجريمة المنتشرة ، وأن نعيد الأمان إلى أحيائنا .

وكما ذكرت من قبل ، فإن المسئولية عن هذه المشكلات كلها تقع ، إلى حد كبير ، على عاتق الحكومات المعنية والشعوب نفسها . ومن غير المنطقى بالنسبة لأى فرد أن يظن بأن الدول المتضررة من تلك المشكلات لا تريد ، أو أنها أقل التزاما إزاء إيجاد الحلول المناسبة . بيد أنه فى ظل عالم بات متداخلاً وتجتاحه العولمة بسرعة ، فإن هناك الكثير الذى

يمكننا ، بل والذى ينبغى أن نفعله لمساعدة كل منا الآخر .

وثمة ميل بين الدول الأكثر ثراءً فى المنطقة وفى الدول الصناعية للنظر إلى نمو الاقتصادات فى شرق آسيا بقدر من العصبية والقلق . وهنالك خشية من فقدان الحافة التنافسية وتآكل السيادة أو التفوق الاقتصادى . هناك إذن خوف من حدوث تحول فى ميزان القوة .

ويوفر مثل هذا الموقف للأغنياء أرضية خصبة للمخاوف القديمة التى تستمد استمراريتها من التعصب العرقى والثقافى ومن الصراعات الماضية . ومن ثم ، عمدت الدول الصناعية إلى التفكير فى أساليب مختلفة ومتنوعة لاحتواء أو تعقيد مسيرة النمو فى اقتصادات فى شرق آسيا . ومن جانبنا ، فإننا نبحث عن كافة الطرق التى تلجأ إليها تلك الدول لمنافستنا بشكل غير عادل ، ونطالب بسرعة إلغاء كافة الإجراءات الحمائية . ونحن نتجاهل حقيقة مفادها أنه برغم أن التجارة الحرة والمفتوحة سوف تكون لصالح الجميع ، فإن من المرجح أيضا أن تحتاج الاقتصادات الناشئة فى القريب العاجل إلى حماية بعض صناعاتها الرئيسية نظرا لضعف قدرتها على المنافسة . ونحن نمارس ضغوطا ونفرض عقوبات من أنواع مختلفة عندما لا تريد هذه الدول الانصياع والإذعان .

وإذا سُئلنا عن المشكلات الأمنية الخارجية الرئيسية التى تواجهنا فى المنطقة فى الوقت الحاضر ، فسوف نشير وبلا تردد إلى شبه الجزيرة الكورية ، ومشكلة المضايق ، ومشكلة بحر الصين الجنوبى باعتبارها من أبرز وأهم هذه المشكلا . وأعتقد أن القليلين لن يتفقوا معى فى هذا الأمر . بيد أنه إذا أمعنا التفكير فى المشكلات الرئيسية التى تثير التوتر فى منطقة الباسيفيك ، فإننا سوف نشير بالتأكيد إلى النزاعات الدائرة حول التجارة والوصول إلى الأسواق ، وإلى الضغوط التى تُمارس باسم حقوق الإنسان والبيئة وصولا إلى القضايا الاجتماعية . وفى مناسبتين فى الاثنى عشر شهراً الماضية ، كان العالم يحبس أنفاسه وهو يشهد حروب التجارة التى شاركت فيها بعض أقوى الاقتصادات فى العالم وهى الحروب

التى بدت حتمية ولم يكن ثمة مفر منها .

وينبغى أن يكون واضحا لنا جميعا أن هذه الطريقة فى تناول العلاقات الأمنية والاقتصادية فى المنطقة لن تعود بالفائدة على أحد وأنها ستلحق الضرر بالجميع . ومن ثم ، فإن أفضل ضمان لتحقيق الأمن المستدام فى بلدان شرق آسيا النامية وفى منطقة الباسيفيك الأكبر يكمن فى النمو الصحى والسليم لاقتصاداتها .

وليس سراً ، مثلاً ، أن نجاح ماليزيا فى التغلب على الاضطرابات الداخلية والمحافظة على التناغم فيها يرجع ، وإلى حد كبير ، إلى تنميتها السريعة والمستدامة وإلى التوزيع الأكثر عدلاً لثروتها . إذ أن الفقر يولد السخط والتوتر ، والدول غير المستقرة تؤثر سلبا على رفاهيتنا بعدة طرق .

ولهذا فإنه من مصلحتنا العمل على تشجيع الأسس الاقتصادية لأمننا فى المنطقة . بيد أن الفوائد تتخطى أيضا هذا الأمر . وإذا كان تحرير العدد الأكبر من البشرية هو هدفنا حقا ، فإنه يتعين علينا أن نريد لكل دولة ، ولا سيما الدول الأفقر أن تزدهر . وإذا كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان هى شغلنا الشاغل حقا ، فإنه يجب علينا تشجيع التنمية فى كل مجتمع ، ذلك أن الديمقراطية وحقوق الإنسان تزدهر على نحو أفضل عندما تكون الظروف الاقتصادية مواتية ومشجعة .

ولعل أقوى الأسباب وأكثرها إقناعا بالرغبة لدينا فى تحقيق الازدهار لشركائنا فى المنطقة يكمن ، رغم هذا ، فى مصلحتنا الاقتصادية . فنحن نشهد أعظم عملية تحول فى تاريخ شرق آسيا الآن . وبغض النظر عن كونها تشكل تهديداً وتحديًا ، فإن الاقتصادات النامية والإصلاحية فى منطقة الباسيفيك تقدم فى الحقيقة فرصا لا مثيل لها فى مجالات التجارة والاستثمار ، إذ أن بعضا من أكبر وأسرع الأسواق النامية لمنتجات الدول الصناعية يتركز فى شرق آسيا .

ونظرًا لأن الملايين من الآسيويين قد أصبح لديهم قوة شرائية متنامية ، فإن طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية سوف يتزايد . وفى ظل هذه الظروف ، فإن الاقتصادات المؤهلة بشكل أفضل لجنى أكبر قدر من الفوائد . هى فى الحقيقة اقتصادات العالم المتقدم . إذ أن لديها الموارد والتكنولوچيا . وسيكون من قبيل الخطأ الفادح حقا ، إذا أخفقنا فى تقدير هذا واخترنا بدلاً من ذلك تجاهل آسيا . أو ، وهو الأسوأ من ذلك ، إذا اخترنا طريق المواجهة والاحتواء .

والحقيقة أن علم الاقتصاد يغير أشياء عديدة . فالتغييرات المنتظمة التى طرأت على الطريقة التى نؤمن بها مصلحتنا ، والتى ننتج من خلالها سلعنا وخدماتنا قد أدت ، وبمرور الوقت ، إلى حدوث تغيرات فى أسلوب تنظيمنا لمجتمعاتنا ، وطريقة إدارة سياساتنا وترتيب العلاقات بين المجتمعات والدول . وفى هذا الشأن ، وحيث كنا يوما ما أقل اعتمادا على التجارة والأسواق الخارجية ، نجد أن اقتصاداتنا قد أصبحت الآن أكثر تداخلاً وأنها تتفاعل مع بعضها بصورة متزايدة . وهنا فى منطقة الپاسيفيك ، يبلغ حجم تجارتنا من إجمالى مبادلاتنا مع العالم نسبة ٧٠٪ . فالتجارة فيما بين اقتصادات دول شرق آسيا قد شهدت نموا سريعا واستقرت عند نسبة ٤٩٪ من حجم تجارتنا مع العالم كله فى عام ١٩٩٥ ، بالمقارنة مع نسبة ٣٧٪ قبل خمس سنوات .

وهذا الموقف يتطلب أسلوب تناول جديد لأمننا . ويتعين أن يكون هذا الأسلوب موضوعيا لا خصوم فيه ولا أعداء ، وإنما شركاء فقط يسعون للوصول إلى سلام متبادل ورخاء مشترك . وعندما نسلح أنفسنا ، يجب أن يكون ذلك فقط من أجل الدفاع المشروع عن بلادنا وبهدف فرض القانون ، وإلى الحد الأدنى بهدف الردع الفعال .

وفى هذا الصدد ، أعتقد أنه ينبغى علينا فى منطقة الپاسيفيك معالجة مشكلة السيطرة على الأسلحة بصورة أكثر جدية . إذ أننا أنفقنا ٤٧٠ بليون دولار على الأقل على التسلح فى عام ١٩٩٣ وحده ، وهذا الرقم يقارب إجمالى الناتج المحلى GDP كله لجميع الدول السبع

الأعضاء فى مجموعة الآسيان ، وذلك بالنسبة لقوتها الشرائية . ويوجد بيننا أكبر قوى عسكرية فى العالم وأكبر الدول من حيث الإنفاق العسكرى . وبدون الإخلال بمصالحها القومية المشروعة ، وسواء أكانت المصالح الأمنية إقليمية أم عالمية ، فمن المؤكد أن هذه الدول تستطيع أن تفعل ما هو أكثر لتقليص ترسانات الأسلحة التى بحوزتها . بل إن بوسعها أن تفعل ما هو أكثر للحد من اختراع ، وتطوير أسلحة الدمار الأكثر تقدما .

ولنفس السبب ، يجب أن نعترف بأن هنا دولاً فى المنطقة ، تعتبر قدراتها العسكرية أقل نسبيا وغير كافية تماما لتلبية احتياجاتها الأمنية المشروعة . ولا يمكننا حرمان هذه الدول من حقها فى تعزيز قدراتها العسكرية . ولكن بيع المزيد والمزيد من الأسلحة المتقدمة إلى طرف بعينه سيؤدى فقط إلى رغبة الأطراف الأخرى فى تسليح أنفسها وزيادة قدراتها العسكرية بالمثل . وعندئذ ستدخل دول المنطقة فى سباق تسلح وهو الأمر الذى سوف تُلام عليه بينما لن يوجه اللوم على الدول التى قامت بتسليحها والتى تتاجر فى السلاح .

وأشعر بأنه من الضرورى ، ولو بصورة موجزة وإن كانت لاتبعث على الارتياح ، أن أركز هنا على موضوع الأسلحة النووية . فمن بين القوى النووية الخمس فى العالم ، توجد ثلاثة فى منطقة الپاسيفيك . وهناك قوة رابعة بدأت تجرى اختبارات نووية هنا . ويمكن أن تكون هنالك أيضا طموحات نووية من جانب بعض دول المنطقة . ومن ثم ، فإن هذه المنطقة بحاجة ، وبقدر أكبر من غيرها ، إلى تنفيذ بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبدرجة أكبر من الجدية . وينبغى أن تلتزم دول المنطقة بالحظر المفروض على التجارب النووية ، بل وينبغى عليها منع الأسلحة النووية برمتها . ونحن قد حظرنا بدورنا الأسلحة الكيماوية ، وحظرنا تصنيع مثل هذه الأسلحة والذى يعد التحقق منه أمراً أكثر صعوبة .

بيد أننا نحرز الآن تقدما ملموسًا . فهناك منطقتان فرعيتان لدينا وهما جنوب الپاسيفيك وجنوب شرق آسيا ، تخضعان لنظم الإخلاء من الأسلحة النووية على الرغم من حقيقة أن هذه الأنظمة قد تبدو بسيطة ومتواضعة .

واسمحوا لى أن أختتم حديثى بالتأكيد على بعض المبادئ التى أعتقد أنه لا غنى عنها على الإطلاق ، إذا كنا نسعى لتقوية أسس السلام المتبادل والرخاء المشترك فى منطقة الپاسيفيك .

أول هذه المبادئ ، من وجهة نظرى ، ضرورة تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية للمجتمع الإنسانى وأفراده . إذ أنه عندما يتحقق كل ما نقوله ، سيكون هذا أهم شاغل لدى الدولة ، والمجتمع والدين .

والمبدأ الثانى يتمثل فى الاحترام المتبادل ، وهو الاحترام الذى تستحقه قيم وثقافات وآمال وقدرات كل دولة من دولنا . وهى قيم لها مغزاها وأهميتها بالنسبة لنا جميعًا . وأود أن أذكر هنا أيضا مبدأ المساواة ، وأعنى بذلك المساواة بين الدول كبيرة أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة . ومن العجيب أنه سرعان ما ننبذ أهم هذه المبادئ الديمقراطية عندما نتحول من مجتمعات محلية ونعمل فى إطار مجتمع الدول والشعوب .

إن الالتزام بالسلام وبالوسائل والسبل السلمية لابد من أن يؤكد أيضا على جهودنا الرامية إلى بناء أمننا ومعالجة خلافاتنا .

ومع الأخذ فى الاعتبار اعتمادنا على بعضنا البعض ، فإن التعاون والعون المتبادل سوف يبرزان أيضًا كأحد المبادئ المهمة . إذ أن التوجه الأحادى أو العمل بصورة منفردة قد بات خياراً أقل إنتاجية ، حتى بالنسبة لمن هم أكثر قوة .

وأخيراً هناك مبدأ التكامل ، وهو التكامل القائم على الالتزام بكل ما لدينا من القيم والأعراف والمبادئ التى نعترف بها ونعلنها ، والتى نتوقع أن يلتزم بها الآخرون .

فلنكن صادقين مع أنفسنا ومع أفضل تقاليد مجتمعنا . وأرجو ألا نفشل فى الاستجابة لما نعد به أنفسنا من آمال وتطلعات يحملها المستقبل .

٢١- مَجْمُوعَةُ الْآسْيَانِ: تَشْكِيلُ نِظَامٍ إِقْلِيمِيّ. (*)

تشكلت مجموعة الآسيان فى تايلاند فى عام ١٩٦٧ . ويوشك القرن الذى شهد ميلادها على الاقتراب من نهايته . وإنه لما له دلالته للغاية ، ولهذا السبب ، أنه بينما نشرع فى رسم النهج الذى شكلته الآسيان فى القرن الحادى والعشرين ، فإننا نلتقى هنا مرة أخرى فى بانكوك ، هذه المدينة المبهجة حيث بدأ كل شىء منذ ٢٨عامًا .

وأود أن أعرب عن سعادتى بمشاركة كافة دول جنوب شرق آسيا فى هذا التجمع . وهذه كانت بالضبط رؤية الآباء المؤسسين لمجموعة الآسيان عندما وقعوا على إعلان بانكوك (والمعروف أيضا بإعلان الآسيان) فى عام ١٩٦٧ . وتود ماليزيا أيضا أن ترحب بزعماء كل من كمبوديا ولاوس وميانمار الموجودين الآن بيننا ، على أمل أن تتخذ دولهم الخطوات الكفيلة بأن تصبح دولاً كاملة العضوية فى مجموعة الآسيان فى أسرع وقت ممكن .

فى القرن الحادى والعشرين ، يجب على دول الآسيان ، والتى نأمل أن يصل عددها حينئذ إلى عشر دول ، أن تضطلع بدورها على أكمل وجه فى إدارة شئون آسيا- الپاسيفيك الإقليمية . لقد زاد إجمالى تعداد سكان مجموعة الآسيان نحو ٤١١ مليون نسمة . وهنا أود الإشارة إلى أن نصيب دول الآسيان من حجم التجارة العالمية قد زاد بأكثر من ٤٩٨ مليار رينجت ماليزى ، وهو رقم يمكن مقارنته بشكل إيجابى مع نصيب كل من الصين واليابان وكوريا . ويزيد إجمالى الناتج المحلى لدول الآسيان عن ٤٤٨ بليون دولار أمريكى ، وهو الأمر الذى يعكس مرة أخرى رقما موثوقا به للغاية بالمقارنة مع البلدان الآسيوية الرئيسية الأخرى .

(*) ورقة مقدمة فى الاجتماع الخامس لرؤساء الحكومات فى مجموعة دول الآسيان بانكوك – تايلاند ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٥م .

وليس ثمة شك فى أن لدينا الهدف الضرورى كجماعة ، وإذا نجحنا فى المحافظة على وحدتنا ، فمن المؤكد أننا سنكون قوة موثوق بها لا يمكن أن يستخف بها الآخرون .

وباسم النزعة الإقليمية المفتوحة ، يحاول الآخرون من خارج المنطقة تحديد خطى واتجاه شئون آسيا- الپاسيفيك ، سواء أكان ذلك من خلال المنتدى الإقليمى للآسيان (ARF) ، أو من خلال عملية الأپيك (APEC) ، أو حتى عبر الاجتماع الذى من المقرر أن تعقده دول الآسيان مع الدول الأوروبية . ولا ينبغى أن تسمح الآسيان بحدوث ذلك .

فمنطقة آسيا-الپاسيفيك تعد البيئة الخارجية المباشرة للآسيان . ولهذا ، لابد من أن نصمم على نصيبنا العادل والملائم فى مجال إدارة شئون هذه المنطقة .

أولاً وقبل كل شىء ، لابد من أن تتبنى الآسيان موقفا مشتركا للحيلولة دون قيام القوى الخارجية بتقسيم الدول الآسيوية فى الپاسيفيك .

فنحن فى الجانب الآسيوى من الپاسيفيك جيران دائمون . ومن المؤكد أن الجيران أنفسهم يجب أن يكون لديهم الحق أكثر من الآخرين ، فى تحديد كيفية تعاملهم مع بعضهم البعض فى المجالات الاقتصادية ، والأمنية والسياسية ، سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

ولهذا يجب أن نحتاط من أن نصبح أداة ضعيفة فى مضمار السياسة العالمية بحجة المحافظة على مصالح الأمن الإقليمى .

ولا يتعين علينا الاستماع إلى النصائح القادمة من الخارج عن احتياجاتنا الأمنية . وفى كل الأحوال ، أعتقد أنه من الضرورى مناقشة أمننا الإقليمى استنادا إلى موقفنا الواعى أو شبه الواعى للرغبة فى احتواء أو كبح أعدائنا المحتملين ، وسيؤدى هذا إلى اعتقادنا بالحاجة إلى التهديدات المضادة لمواجهة التهديدات المتوقعة . وستكون تلك أضمن طريقة لتحويل أعدائنا الوهميين إلى أعداد حقيقيين .

وإننى على ثقة من أن الدول الآسيوية ، التى تدرك جيداً ديمومة واستمرارية علاقات

الجوار فيما بينها ، سوف تتمكن من التعايش مع بعضها ، إذا تلاشى الدور الذى تلعبه القوى الخارجية فى المنطقة .

والحقيقة أنه يجب أن يكون المنتدى الإقليمى للآسيان ARF منبراً يجعل بإمكان الدول الآسيوية فى الباسيفيك بناء الثقة والتعاون فيما بينها فى المجالات السياسية والأمنية . ويمكن للأطراف المعنية الأخرى أن تسهم بصورة بناءة وإيجابية فى هذه العملية ، بيد أنه لا ينبغى السماح لها استخدامها فى تعزيز برامجها ومشروعاتها على حساب الشركاء الآسيويين .

إن رابطة الآسيان هى التى أوجدت المنتدى الإقليمى للآسيان . ومن ثم ، فإنه ينبغى أن تبقى الآسيان على هذا المسار لكى تضمن عدم توجيه عملية ARF إلى اتجاهات لا ترغب دول الآسيان السير فيها .

وبالمثل ، وفى إطار العلاقات الاقتصادية والقضايا الخاصة بالتجارة الدولية ، فإنه لا يجب أن تسمح الآسيان للآخرين من الخارج بتحديد خطى التعاون فى إطار الأبيك (APEC) . وهذا الأمر لا علاقة له بحقوق السيادة . إذ أننا نتمتع حتى بالعقلانية ومبادئ المنطق الاقتصادى . فعلى سبيل المثال ، خلص تقرير صدر مؤخراً عن صندوق النقد الدولى إلى أن الدول النامية فى آسيا سوف تظل أهم قاطرة للنمو حتى عام ١٩٩٦ . كما تظهر الأرقام الأخيرة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن هناك زيادة كبيرة فى نصيب دول رابطة الآسيان من واردات السلع من الدول الأعضاء فى هذه المنظمة .

وثمة حقيقة راسخة ومؤكدة مفادها أن بعض أكثر الاقتصادات ديناميكية فى العالم توجد الآن فى منطقة الآسيان . ومن أجل المحافظة على هذه الدينامية ، ستكون دول الآسيان بحاجة إلى خلق فرص مستمرة للتجارة والاستثمار . أو ليست منطقة الآسيان إذن هى أفضل مكان يمكن أن نحقق فيه هذا الهدف؟ ذلك هو بالضبط السبب الذى يجعلنا لا نحيد عن التزامنا بشأن وضع آفتا - AFTA موضع التنفيذ فى التاريخ المحدد لذلك .

بل إن سلطان بروناى قد اقترح تقديم هذا التاريخ خلال اجتماع وزراء الخارجية الذى عقد فى شهور يوليو من هذا العام بحيث يصبح عام ٢٠٠٠ .

وذلك هو السبب أيضا فى أنه لا يجب على دول الآسيان إضاعة الفرصة لأن تكون فى الصدارة ، وأن يكون لها نصب السبق فى تعزيز ودعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الثلاث الأخرى فى جنوب شرق آسيا . إذ أن تكثيف علاقات التجارة والاستثمار مع هؤلاء الجيران المباشرين والقريبين لنا سيكون من شأنه تحقيق المنفعة المتبادلة فى كافة أرجاء منطقتنا .

والواقع أن الإمكانات السياسية والاقتصادية التى ستكون لدى دول الآسيان ، كتجمع موسع ، لتحديد مصير الآسيان ، والتأثير على خطى واتجاه شئون آسيا- الپاسيفيك ، تعتبر إمكانات هائلة حقًا . وذلك هو السبب الذى يحتم على «آسيان - ١٠» - أن تصبح حقيقة واقعية بسرعة ، وليس ببطء .

وأعتقد أنه ، ومع وجود قدر كاف من التصميم وتقارب وجهات النظر ، بوسعنا ممارسة نفوذنا لحماية مصالحنا وتعزيزها . فالقرارات التى اتخذت فى الاجتماع الأخير لقادة الأبيك فى أوساكا كانت مثالا جيدا على أن دول الپاسيفيك تتحدث بصوت واحد ، وعلى أنها نجحت فى تحديد معدل السرعة المطلوبة من أجل تحرير الاستثمار والتجارة فى منطقتنا .

وذلك يعد فى الحقيقة النوع الوحيد للعمل الذى من المتصور أن يقوم به التجمع الاقتصادى لشرق آسيا . وما زلت أعتقد أنه ، وبقدر من الإصرار والمثابرة من جانب الآسيان ، فإنه سيكون بالإمكان تشكيل هذا التجمع داخل الأبيك كمنتدى لمناقشة المشكلات المشتركة لدول شرق آسيا .

ويحدونى الأمل فى أن يتمكن القادة على جانبى الپاسيفيك من المحافظة على وحدة الهدف ذاتها التى أظهروها فى أوساكا ، عندما نجتمع مع قادة الاتحاد الأوروبى فى بانكوك

فى مارس عام ١٩٩٦ . وإذا تحدثنا بصوت واحد ، سيكون باستطاعتنا استغلال هذه المناسبة للمضى قدما نحو عهد جديد من العلاقات المتكافئة بين الشركاء الأوروبيين والآسيويين .

هناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من تطوير علاقات بناءة مع المجموعة الأوروبية . وفى الاجتماع الآسيوى- الأوروبى (ASEM) الأول ، لا ينبغى أن ندع هذه الفرصة تمر . وفى نفس الوقت ، لا يجب أن ندعهم يضيعون فرصة تطوير العلاقات البناءة من خلال التشاور والإجماع ، وليس من خلال أى توجيه أو إرشاد من جانبهم .

لقد استمعنا إلى ما يكفى من الأوروبيين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد تعرضنا لتهديدات بفرض عقوبات تجارية علينا ما لم نذعن للقيم الاجتماعية التى تعتمد على معاييرهم الخاصة . وقد ألقوا علينا محاضرة طويلة حول كيفية إدارة بيئتنا والمحافظة على غاباتنا . وأعتقد أن الوقت قد حان لكى نطرح ، بوضوح وأمانة ، آراءنا ووجهات نظرنا حيال هذه الموضوعات .

ولابد لنا من التأكيد هنا على أنه لا يمكن إقامة السلام والأمن والرخاء بدون العدالة والمساواة .

ولا يمكن أن يكون هنالك سلام حقيقى إذا استخدمت القوة وحدها فى إقامة ما يعتبر صحيحا وفى ظل تطبيق سياسة الكيل بمكيالين التى تهيمن على النظام العالمى الجديد . ولقد شهدنا مراراً أمثلة على تطبيق هذه السياسة ، كما كان الحال ، مثلا ، فى البوسنة والهرسك .

وثمة حالة أخرى تتمثل فى استمرار إجراء التجارب على الأسلحة من جانب قوى نووية معينة . فكيف يمكن أن يتخلص العالم إلى الأبد من الأسلحة النووية إذا كان البعض لا يمكنه حتى الاتفاق على وقف إجراء مثل هذه التجارب أو تطوير هذه الأسلحة؟ وهنا يجب على الآسيان وضع ثقلها الجماعى ، لشن حملة واسعة تهدف إلى الإزالة الكاملة

والشاملة لكافة أنواع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل . وكبداية ، يتعين أن نتفق بسرعة على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى جنوب شرق آسيا وفقا للمعاهدة المقترحة فى هذا الصدد .

إن مجموعة الآسيان لن تقوى وحدها على أن تفعل الكثير لتغيير العالم . ولكن من خلال التعاون مع دول أو مجموعات من الدول لديها نفس التفكير ، سيكون بوسعنا إنجاز أشياء كثيرة .

ومع هذا ، فبالنسبة للبيئة فى آسيا - الباسيفيك ، فإننى أشعر بأن الآسيان لديها ، ليس فقط الواجب وإنما الحق أيضا ، فى تشكيل نظام إقليمى والذى ، لنا حقا أن نصفه بأنه نظامنا الخاص بنا . وقد يتطلب منا ذلك الاعتماد على كل ما لدى الآسيان من البراعة لتحقيق ما نريده . بيد أنه لابد لنا من أن نفعل ذلك .

وربما أكون قد تحدثت بقدر من الانفعال الحماسى عن هذه القضايا . وإذا كنت قد فعلت ذلك ، فإن هذا يرجع إلى التزامى والتزام بلادى بقضية الآسيان ، وإلى إيمانى بالقدرات والإمكانات الكامنة لهذه المجموعة .

٢٢- الاقْتِصَادُ الرَّقْمِيُّ وَعَالَمٌ بِلاَ حُدُودٍ. (*)

ان ماليزيا محظوظة جدا لتحقيقها نمو سريع فى السنوات الأخيرة . فقد أسهم تقدمنا الاقتصادى والاجتماعى المستمر فى الاستقرار والازدهار الشامل للبلاد .

والآن نحن على أعتاب الخطة الماليزية السابعة ، نجد الوقت مواتيا لمراجعة استراتيچياتنا . فيتعين تقويم صلتها وفاعليتها فى تحقيق الأهداف الوطنية ، وهو أمر حاسم بشكل خاص على ضوء التغيرات التكنولوچية السريعة ، وطنيا ودوليا .

سيصبح التحدى الرئيسى أمامنا هو النمو المستدام فى ظل النظام الاقتصادى العالمى متزايد التنافس . ويرجع هذا إلى أن ٨٥٪ من الثروة فى العالم ما زالت مقسمة بين أغنى ٢٠٪ . ومن بين أشياء أخرى ، يرجع هذا إلى حقيقة أن موارد رأس المال والموارد التكنولوچية مازالت تحت سيطرة الدول الصناعية .

ويجرى حاليا تدعيم التنافس الاقتصادى وإعادة الهيكلة السياسية بالآثار المجمعة لعامل جديد وهو الاقتصاد الرقمى والعالم الذى اختفت فيه الحدود . وتؤدى تكنولوچيا المعلومات ، التى تدمج طاقة أجهزة الكمبيوتر والاتصالات ، إلى حصول سهل على المعلومات لأى شخص فى أى وقت وفى أى مكان وبأى شكل . فالمعلومات الحرة التى تتدفق عبر الحدود خلال وقت حقيقى بعض النظر عن المسافات ، بينما تتيح فرصا جديدة يمكن أن تصبح أيضا تهديدا لرفاهية الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

بيد أن تكنولوچيا المعلومات هى أكثر من مجرد كونها تكنولوچيا جديدة . إنها تشمل تحولا جوهريا فى الطريقة التى نفكر ونعمل بها . وينبثق الطلب على منتجات ونظم

(*) كلمة فى الافتتاح الرسمى لمؤتمر «إنفوتك- ٩٥»- كوالالمبور : ماليزيا ١ نوفمبر ١٩٩٥م .

تكنولوچيا المعلومات من الحاجة إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية فى ظل عالم تنافسى . فقد تعلمنا أنه أولا من خلال الأتمتة ، ثم بعد ذلك من خلال تحويل عمليات العمل ، نستطيع تحقيق قفزة كمية فى الإنتاج . ومن الناحية الاجتماعية ، اكتشف الناس مدى نفع الاتصالات العالمية السريعة . كما يتم إشباع حاجة نفسية جوهرية ، وفى الوقت نفسه ، تم فتح بوابات هائلة أمام التبادل الفكرى السريع .

ومن ثم فإن مجتمع المعرفة ليس فقط مظهرا جديدا للإبداع التكنولوچى ، بل إنه يجعل من زيادة المعلومات والمعرفة معايير جديدة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . ويكمن جوهر مجتمع المعرفة فى محتواه . فالمهارات البشرية الرئيسية هى مهارات معرفية وعقلية وفكرية ، ولهذا أصبحت الموارد البشرية المورد الأسمى لأى أمة .

لقد تم تعزيز تطبيق تكنولوچيا المعلومات فى كافة المجالات المهمة فى هذا البلد منذ عدة سنوات ، وكنتيجة طبيعية لذلك ، أصبحت صناعة الإلكترونيات أحد أنشطة التصنيع الرئيسية ، فهى تسهم بحوالى ٢٥٪ من إجمالى ناتجنا المحلى . وتم التشجيع على استخدام تكنولوچيا المعلومات فى كل من القطاعين العام والخاص ، مما جعل نصيب الفرد من الإنفاق على تكنولوچيا المعلومات من أعلى النسب فى الدول النامية . وفى منتصف الثمانينات ، قمنا بإلغاء قواعد صناعة الاتصالات وذلك بخصخصة هيئة الاتصالات . لقد قطعنا الآن خطوة أخرى أبعد وذلك بإدخال المنافسة فى مجال الاتصالات . والأهم من ذلك ، أنه قد تم توسيع تعليم تكنولوچيا المعلومات والتدريب عليها بصورة كبيرة من خلال تشجيع المؤسسات المحلية على أن تستثمر فى مجالات جديدة ، ومن خلال تحفيز نمو المؤسسات التعليمية الخاصة . وقد تم توفير موارد بشرية إضافية تمتلك مهارات جديدة ، بالرغم من أننا ما زلنا لا نملك قدرا كافيا منها .

كنا فى الماضى ، قد قمنا بتسهيل تطوير تكنولوچيا المعلومات وتطبيقاتها من الأساس ، وهى مرحلة ضرورية لتمكين الناس من القيام بتجارب والتعلم واكتساب الخبرة .

ورأينا مؤخرا أنه يتعين استكمال أسلوب الفهم الكامل أيضا ببرنامج تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها . ويتجه تشكيل المجلس الوطنى لتكنولوجيا المعلومات نحو إقامة قواعد للسياسات الوطنية ستدفعنا إلى عصر المعلومات . إننا بحاجة إلى معرفة الأولويات من أجل تعظيم استخدام الموارد المتاحة ، فيتعين فهم الصناعات الأساسية والأشياء الرئيسية التى تحركها وعوامل النجاح ذات الصلة . ويتعين تحديد التطبيقات الحاسمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها . ومن ثم يهدف تخطيط السياسات الشاملة وإدارتها إلى توجيه البرنامج الوطنى لتكنولوجيا المعلومات نحو تحقيق أهدافنا التنموية بصورة أكثر كفاءة .

لقد بدأنا بالفعل فى تنفيذ برنامج طموح لإقامة مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة فى ماليزيا ، ويمتد هذا الممر على طول الطريق من كوالالمبور إلى مطار كوالالمبور الدولى الجديد فى سيپانج ، ليضم منطقة عرضها ١٥ كم وطولها ٤٠ كم . ولن يضم هذا الممر فقط مطار كوالالمبور الدولى الجديد المزود بالنظام الشامل لإدارة المطارات وهو الأحدث ، بل سيضم أيضا مركز الحكومة الجديد فى «پوتراجايا» الجارى تخطيطه ليصبح مدينة ذكية .

إن هدف مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة هو عرض تطوير وتطبيق الوسائط المتعددة فى الصناعة والأعمال وأيضا فى الحياة والعمل عموما . وسيتم جذب شركات برامج وأجهزة ونظم الكمپيوتر والاتصالات والبث الإذاعى والتليفزيونى لنقل أعمالها إلى المشروع ، كما ستعطى الأولوية للشركات التى تجمع بين الإعلام المطبوع والإلكترونى بما فيها صناعات النشر ، وخدمات المعلومات ، والبث ، وصناعة السينما ، وسيتم توجيه الدعوة إلى الشركات العالمية العاملة فى هذه المجالات وتشجيع الشركات المحلية على أن تصبح شركاء لها .

ومن أجل جذب هذه الشركات ، سيتم توفير أفضل بنية تحتية . ويجرى بالفعل إنشاء شبكة طرق سريعة متقاطعة مع المشروع . ولاستكمال الطرق السريعة ، سيكون هناك انتقال

بالسكة الحديد الخفيفة وكذا خط سكة حديد سريع . وستتيح هذه الروابط نقلا يتسم بالسرعة والكفاءة بين المراكز الكبرى مثل المطار وپوتراچايا والموانئ ، وبالطبع سائر أنحاء البلاد . كما سيتم إقامة طريق إلكترونى سريع . ويجرى بالفعل توفير مجموعة اتصالات واسعة النطاق من خلال الإرسال عبر الألياف البصرية ، والتسلسل الهرمى الرقمى المتزامن وعبر الأقمار الصناعية .

كما سيتم إقامة مدن الوسائط المتعددة فى المشروع لكى تفيد مختلف الصناعات . وحول مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، ستقوم مدينة المطار بتسهيل عمليات السفر بالجو ، لن تفى هذه المدينة فقط باحتياجات الركاب وشركات الشحن الجوى ، بل ستدمج أيضا نقل الركاب بأنشطة السفر والسياحة عالميا .

إن احتياجات تكنولوچيا المعلومات فى الأجهزة الحكومية ستولد مجالا كبيرا آخر لأنشطة الأعمال التجارية . وستشهد پوتراچايا ظهور أنواع جديدة من الخدمات الحكومية التى ستجعلها تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة ممكنة . وسيتم تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية من خلال استخدام تكنولوچيا المعلومات لتحويل العمليات الداخلية للأجهزة الحكومية . كما سيتم إعادة هندسة الخدمات التى تقدم للجماهير ، كأن يستطيع العملاء التعامل بشكل مباشر مع موظفى الحكومة من خلال الوسائل الإلكترونية وفى بعض الحالات يمكنهم الإفادة من الخدمات عن طريق نظم تكنولوچيا المعلومات الذكية والآمنة ، بشكل مباشر .

سيحقق مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة أهدافنا الأساسية . أولا ، سيثبت فاعلية الوسائط المتعددة فى زيادة الكفاءة والإنتاجية وفى إنتاج وتوصيل السلع والخدمات فى كل من القطاعين العام والخاص . ثانيا ، سيقدم للسوق العالمية عملية لولبية جديدة للعرض والطلب بخصوص صناعة الوسائط المتعددة الموجودة فى ماليزيا . ثالثاً ، سيضيف قيمة إلى البنية التحتية التى أقيمت بالفعل فى مشروع الممر السريع للوسائط المتعددة ، بما فيها

مطار كوالالمبور الدولى الجديد ، وبوتراچايا ، وشبكة النقل والطريق الإلكترونى السريع . رابعا ، ستحفز بوتراچايا نمو الحكومة الإلكترونية ، وهى حكومة أكثر انفتاحا وشفافية واستجابة وتنظيما للأعمال ، وباختصار فإنها ستكون أكثر ملائمة لعصر المعلومات . وأصبحت جدوى تطبيق مفهوم المشروع مقبولة من جانب الحكومة وكذا الكثير من الشركات التى اتصلنا بها . وستصبح إدارة رئيس الوزراء مسؤولة عن الوسائط المتعددة ، عن تنسيقها وتطويرها ، بما فى ذلك هيئة تنمية الوسائط المتعددة المقترحة ، فالتنسيق ضرورى لأن الوسائط المتعددة تلمس الكثير من أنواع البنية التحتية المعلوماتية والمحتوى المعلوماتى . وستصبح الهيئة هى المخطط الرئيسى والذراع الاستراتيچى لإنشاء المشروع كما ستقوم بالترويج له فى جميع أنحاء العالم من أجل جذب أفضل الشركات للعمل معنا .

لن تصبح هذه المبادرات الجديدة ممكنة دون اقتصاد قوى واستقرار سياسى . وبالرغم من أننا حققنا تقدما أكثر من طيب فى صناعة التصنيع ، إلا أنه يتعين علينا الآن الاهتمام بقطاع الخدمات ، وخاصة الخدمات كثيفة المعلومات وذات القيمة المضافة العالية . وبالنسبة لمشروع الممر السريع نفسه ، فان امتلاك تكنولوچيا حديثة لن يعنى شيئا إذا لم نعد أنفسنا لتطبيقها . إن هناك حاجة إلى أسلوب أكثر توازنا لتطوير وتطبيق تكنولوچيا المعلومات ، ولا يتعين علينا اعتبار تكنولوچيا المعلومات والوسائط المتعددة مجرد نتاج اصطناعى ، بل لابد من وجود توازن أكثر انسجاما بين الحتميات التكنولوچية والاحتياجات الاجتماعية للمجتمع .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يتعين وضع خمس مبادئ رئيسية فى الاعتبار :

أولا ، ان المتطلبات الاجتماعية التى تمثلها الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس يجب أن تحدث توازنا فى التكنولوچيا الناتجة عن التقدم السريع . فإن التطبيق الملائم لتكنولوچيا المعلومات يتطلب وضع نظم اجتماعية - فنية تحقق الأهداف الاجتماعية .

ثانيـا ، يتعين بالمثل أحـداث توازن فى طريقنا السـريع للمـعلومـات ، بين التـعقـيد التكنولوچى وفعالية محتوى المعلومات .

ثالثا ، بينما تستطيع الحكومة أن تحتل مكان الصدارة من خلال تشكيل استراتيچيات جديدة وتسهل تنفيذها ، يتعين أن يضطلع القطاع الخاص بدوره كذلك . ويتعين أن يكون لدى الشركات الماليزية قدرة أكبر على الإبداع والابتكار وذلك بالمغامرة بدخول صناعة الوسائط المتعددة .

رابعا ، يتعين أن يكون هناك تركيز أكبر على التحويل كشئ مقابل للأتمتة . ولأننا نعلم أن تكنولوچيا المعلومات لديها إمكانية تحويل الهياكل التنظيمية ، يتعين علينا إعادة هندسة عملياتنا لجنى منافع أكبر من استثمارات تكنولوچيا المعلومات .

خامسا ، نحن بحاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية الموارد البشرية فى تحقيق هذه الآمال ، لذا يتعين تحقيق الكثير من التوازنات ، فلا يجب فقط على الأفراد اكتساب الكفاءة والمعرفة فى مجال تكنولوچيا المعلومات ، بل ينبغى عليهم أن يتقنوا أيضا المجالات المتخصصين فيها ، حتى يتمكنوا من إعادة هندسة عمليات العمل الضرورية . وفى الوقت نفسه يتعين إحداث توازن بين المعرفة والمهارات والقيم والتوجهات الصحيحة بالنسبة للمعلومات والمعرفة من أجل تكوين الثقافة اللازمة فى بيئة العمل .

لقد وصلت ماليزيا إلى مفترق طرق فى تنميتها الاقتصادية . ويبدو الخيار واضحا ، وهو الحاجة إلى البدء فى تنفيذ برنامج لتطبيق الوسائط التعددة بصورة أكثر تكثيفا فى أنشطة الأعمال وفى المجتمع عموما ، ومشروع الممر السريع للوسائط المتعددة مبادرة رئيسية فى هذا الاتجاه . إن العمل الدؤوب الحادث سيسلط الضوء بقوة على عوامل النجاح الرئيسية والمشكلات التى قد تنشأ .

٢٣- التَّعَاوُنُ التَّنْمَوِيُّ الإِقْلِيمِيُّ فِي مِنْطَقَةِ آسْيَا- البَاسِيفِيك. (*)

إن التعاون الإقليمى من أجل التنمية أمر منطقى ومرغوب فيه لتحقيق أكبر قدر من المنافع لأكبر عدد من الناس . بيد أن هذا التعاون لا يمكن أن يزدهر داخل إطار علاقة الأستاذ وتابعه ، وبدلا من هذا ، يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة الدولة الأخرى وغيرها من المسائل الحساسة . وأملى كبير فى أن تستمر مداولاتكم فى هذا الاجتماع من أجل تحسين الجهود الرامية إلى وضع أساليب واتجاهات جديدة لنمو منطقة آسيا والپاسيفيك .

وتقدم منطقة آسيا – الپاسيفيك التى تضم كافة الدول فى آسيا والدول التى يمر بها المحيط الهادى تحديا فريدا للمجتمع الدولى . وبسبب الطلب المتزايد بصورة كبيرة على رأس المال الناشئ عن الاقتصادات المركزية السابقة والمتحولة إلى نظام السوق الحرة ، من المحتمل أن يصبح تدفق الأموال إلى المنطقة فى المستقبل القريب محدودا . وبهذا ، سيكون التحدى الرئيسى للمؤسسات متعددة الأطراف هو تقديم مساعدات تنموية أفضل وفعالة بصورة أكبر من حيث التكاليف ، من أجل حل المشكلات التى تواجهها دول المنطقة .

ومع انتهاء الأعمال العدائية بين الشرق والغرب ، والحركة النشطة بشأن قرن الپاسيفيك المتوقع الذى بشرت به إنجازات الكثير من اقتصادات شرق آسيا ، فقد توقع كثيرون أن تجنى الدول النامية فى منطقة آسيا – الپاسيفيك أرباح السلام . بيد أنه بدلا من ذلك ، فإنها مضطرة الآن لأن تدفع قسطا كبيرا – فقد ابتكر الشمال المتقدم وفرض كافة أنواع الشروط على الدول النامية ، بما فى ذلك الربط بين حقوق الإنسان وحقوق العمل ، والقيود البيئية ، ودخول الأسواق ، ونظام فوضوى لسعر صرف العملات . وأى خطوة يقوم بها

(*) ورقة مقدمة فى اجتماع التعاون من أجل التنمية الإقليمية فى آسيا والپاسيفيك . كوالالمبور – ماليزيا ، ٢٨ مارس ١٩٩٥م .

الشمال لحماية مصالحه تؤدى بشكل ثابت إلى أن تصبح الدول الفقيرة أشد فقرا . فلا يغفل نادى الأغنياء مصلحة الفقير فقط ، بل إنه يرفض بشكل قاطع الاستماع إلى وجهات نظره قبل اتخاذ قرارات مدمرة . فعلى سبيل المثال ، رفع اتفاق بلازا من قيمة الين ، مما اضطر الدول النامية المدنية إلى دفع ١٠٠ ٪ مرة أخرى مقابل قروضهم بالين . ومازال رفع قيمة الين مستمرا مما ينذر بعواقب كارثية لمعظم الدول النامية . وسيستمر هذا السيناريو الكئيب إذا لم تبد الدول النامية ، وخاصة فى منطقة آسيا – الپاسيفيك ، استعدادها للتعاون فى برامجها التنموية .

لقد توقعنا أن تصبح الأمم المتحدة على الأقل بمثابة منتدى للإعراب عن وجهات نظر الدول النامية ، بيد أن ما يحدث فى حقيقة الأمر هو تجاهل وجهات نظرهم تماما . وتراقب ما تسمى بالصحافة الحرة وجهات نظر العالم النامى حتى تبدو أنها على الأقل صامتة ، إذا لم تكن خرساء . ويمكنكم التأكيد بشكل مطلق من أنه لن يتم نشر أى شىء فى وسائل الإعلام عن هذا الاجتماع فيما عدا الأوجه السلبية بكل تأكيد . فى حين أنه إذا عطس أعضاء معينون فى مجلس الأمن ، سيتم نشر ذلك على الصفحات الأولى فى كل الصحف وتعقد لقاءات مطولة فى الإعلام الإلكترونى العالمى ، وخاصة فيما يسمى بالصحافة الحرة .

ربما يكون أحد أعراض مرض يؤثر على العالم المتقدم ، أنه لوحظ فى القمة العالمية الأخيرة حول التنمية الاجتماعية فى كوبنهاجن غياب ممثليه . بيد أن مؤتمر ريو حول البيئة والتنمية كان كامل الحضور ، ربما لأنه من المفترض أن يسهم العالم النامى بالتضحية بتنميته الخاصة من أجل الحفاظ على غاباته وموارده كبالوعات لنفايات الدول الغنية .

إن منطقة آسيا – الباسيفيك كبيرة الحجم وكثيفة العدد وتواجه تحديات هائلة ولكنها بالمثل تمتلك فرصا هائلة . فمن حيث الحجم ، نجد أنها تمثل ثلث كوكب الأرض . ومن حيث العدد فهى تضم نصف سكان العالم تقريبا . وتمثل المنطقة ٢٥٪ من الصادرات العالمية ، و٢٢ ٪ من الواردات العالمية و٣٣٪ من الاحتياطى العالمى ، كما أنها تضم فى

الوقت نفسه أكبر عدد من الفقراء فى العالم .

يعيش أكثر من ٨٠٠ مليون شخص فى فقر مدقع فى منطقة آسيا - الپاسيفيك من حيث الغذاء والمياة النظيفة والهواء النظيف والمأوى والتعليم والصحة . فالبنية التحتية اللازمة لتنمية موارد الناس من خلال التعليم والتدريب غير كافية . ومما جعل الأمور أشد سوءا ، أن تعداد السكان سريع النمو ويصاحبه عملية تمدين سريعة مما أدى إلى تعقيد الصورة ومارس ضغطا أكبر على الموارد الهشة للمنطقة .

وترجع هذه الحالة جزئيا إلى أخطائنا نحن على الأقل ، ففى بعض الأحيان ، نقتنع بفعالية الديمقراطية وبأننا أحرار تماما فى حريتنا وحقوقنا ، فننزل إلى الشوارع عندما يحدث أى شىء تافه من أجل إبعاد أيدى الحكومة عنه ، ونؤمن بأن تغيير الحكومات سيداوى كل أمراضنا . بيد أن تغيير الحكومات يؤدى عادة إلى حلول حكومات أسوأ غير قادرة أو غير راغبة فى عمل الأشياء الصحيحة مثل الحكومات السابقة . وننزل مرة أخرى إلى الشوارع ونقوم بإضرابات عامة تزعزع بشكل عام استقرار الأمة ، دون إحراز نتائج حقيقية فيما يتعلق برفاهيتنا .

إن الحكومات الجيدة والقوية يمكن أن تخطئ أيضا . كما يمكن أن تخطئ نظم الإدارة أو أساليب تحقيق التنمية . وعلينا أن نعترف بأنها كلها يمكن أن تخطئ وأنها تخطئ بالفعل ، وبينما قد يكون من الصحيح والمناسب لنا أن نلوم الآخرين ، إلا أنه ربما يكون تصحيح أنفسنا أسهل من مطالبة الآخرين ، وخاصة الدول الغنية ، بتصحيح نفسها ، حتى قد نتمتع بنمو صحى ونحل مشكلاتنا الاجتماعية - الاقتصادية .

وإذا افترضنا أننا قادرون على توحيد إجراءاتنا وإنجاح الديمقراطية وأساليب إدارتنا إلا أننا سنظل غير قادرين على حل مشكلاتنا المتعلقة بالفقر والتنمية ، اذا لم نتعاون مع بعضنا البعض . وهذا لأن الدول المتقدمة تتجمع كلها وتشكل كافة أنواع التكتلات . وبالرغم من أنها قد تصر على أنها لا تقصد بذلك أن تكون مقصورة على التعاون فيما بينها ، إلا أن

الحقيقة هى أنها تميل إلى اتخاذ إجراءات مشتركة ضد مصالحنا الاقتصادية إذا لم نطع ونفعل ما يطلب منا ، وقد تمت الإشارة بالفعل إلى إصرارها على الربط بين التجارة وحقوق الإنسان ، وأجور العاملين وقضايا البيئة . ومن المنطقى توقع اهتمام الجميع بهذه القضايا . بيد أن ما يدعو إلى القلق هو أن هذا الربط يؤثر بشكل ثابت على قدرتنا التنافسية . وسيبدو أنها أكثر اهتماما بزيادة تكاليفنا عن رؤية شعبنا وعمالنا أحرارا وبيئتنا محافظا عليها تماما . فعندما كانوا فى طريقهم للصعود كانوا يستغلون الناس والبيئة أكثر من استغلالنا لهما . ويتعين على الدول التى كانت مستعمرات للدول المتقدمة من قبل ، أن تتذكر كيف تم استغلال شعوبنا تماما وكيف تم إزالة غاباتنا القديمة حتى سويت بالأرض من أجل إفساح الطريق للمزروعات واستخراج المعادن .

لا يتعين علينا الاعتراض على ما هو منطقى وعادل ، ولكن مشكلتنا تكمن فى أننا غير قادرين على توصيل وجهات نظرنا التى يوضع لها اعتبار أقل . ويرجع هذا إلى افتقارنا إلى التنسيق والتعاون ، بينما نجد الدول المتقدمة لا تنسق فيما بينها فحسب ، بل إنها تتكتل ضدنا بكل قوة .

لقد ظلت الدول النامية لفترة طويلة تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية للحصول على العملة الأجنبية التى تحتاجها لشراء السلع المصنعة . ولسوء الحظ ، ابتكرت الدول المتقدمة بدائل لسلعنا ، وعن طريق التلاعب فى الأسواق خفضت أسعار السلع بصورة أكبر ، وأصبحت شروط التجارة ضدنا دائما بصورة متزايدة .

لقد تحولت بعض الدول النامية الآن إلى التصنيع ، وخاصة الصناعات كثيفة العمالة والموارد من أجل الاستفادة من التكاليف المنخفضة لحياتنا ومواردنا . بيد أن آمالنا تخيب مرة أخرى بسبب الشروط التى تفرض على صادراتنا ، وعلى سبيل المثال ، التصنيف الخاص بضرورة أن تكون صديقة للبيئة .

إن السبيل الوحيد الذى نستطيع به مواجهة كل هذه الأشياء هو أن ننسق ونتعاون فيما

بيننا . ومن خلال الظهور كجهة واحدة ، ستتمكن من التأثير على سياسات التجارة ومنظمة التجارة العالمية . ونحن نعترف بأن ضربتنا لن تكون قوية ، ولكنها ستكون أفضل من عدم وجود ضربة على الإطلاق . فالعمل بشكل منفرد والعزلة لن يصلا بنا إلى شيء .

وتدلنا تجربة ماليزيا على أن تحقيق الدول النامية للازدهار والتقدم يفيد بشكل ثابت الدول الأخرى أيضا . ولهذا ، عندما حققت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة نموا كبيرا ، لم تصبح فقط شريكًا تجاريا جيدًا بالنسبة لنا ، بل أيضا مستثمرا جيدا فى بلادنا . وفى أحيان كثيرة تتصدر هذه البلدان بشكل منفرد وبشكل جماعى الاستثمارات الأجنبية فى ماليزيا . وفى الوقت المناسب ، استطاعت ماليزيا التحول إلى التصنيع ، وإحراز تقدم من الصناعات كثيفة العمالة إلى صناعات التكنولوچيا الفائقة . وقد مكنت المعرفة ورأس المال المكثفين اللذان تراكما فى ماليزيا الآن بلادنا من الاستثمار فى الدول النامية الأخرى فى المنطقة . ونتوقع أن تمر الدول النامية الأخرى فى منطقة آسيا - الپاسفيك بنفس الدائرة التى مرت وتمر من خلالها ماليزيا . ستصبح المنطقة بأسرها مزدهرة فى الوقت المناسب ، ويمكن بالفعل اليوم مقارنة التجارة بين دول شرق آسيا والتجارة بين الدول الأوروبية والتجارة بين دول الأمريكتين ، وكل هذا يثبت أن التعاون والاستثمارات المتبادلة ، مع نقل التكنولوچيا ، يفيد الجميع ، الدول الغنية والفقيرة . فكل منها يثرى الآخر .

إن العالم يمكن أن يصبح مكانا أفضل ، إذا كانت الدول الغنية أقل قلقا بشأن الحفاظ على وضعها ، فهى لا تكسب شيئا من خلال إفقارها للدول الفقيرة بالفعل ، أو من خلال تحويلها إلى عبيد ديون أو دول متلقية دائما للمعونة . إن وجود عالم من الدول المتقدمة التى تستغل كل منها مميزاتها النسبية ، سواء كانت معرفة أو مهارات أو عمالة ، وتتاجر وتتنافس بنزاهة مع كل منها الآخر لهو عالم أفضل بالتأكيد من عالم مقسم إلى شمال وجنوب ، غنى وفقير ، متقدم ونام ، قوى وضعيف وتكتلات تجارية مقابل تكتلات تجارية . ربما يبدو هذا أمرا مثاليا ، ولكن إنسانية بلا مثل سوف تعنى بالتأكيد نهاية التاريخ ونهاية الحضارة .

وفى التحليل النهائى ، يجب أن يكون هدفنا الأكيد هو رفاهية شعبنا . نأمل فى أن نصبح أعضاء لنا وزن فى مجتمع الأمم ، فالفعل وليس القول هو الذى يولد الاحترام . وفى سعينا الحثيث لتحسين قدر شعوبنا وفى سباقنا من أجل الحصول على وضع دولة متقدمة ، فإننا نخاطر بممارسة ضغط غير واجب على العناصر الحقيقية التى تحافظ على التنمية وهى الموارد والمؤسسات والشعب ، وعندما نقوم بذلك ، نفقد رؤية هدف التنمية وهو رفاهية جيلنا الحالى والأجيال القادمة . ومن ثم يتعين علينا تحديد أولوياتنا وذلك بوضع الهدف الأقصى لتنمية الشعب بشكل ثابت نصب أعيننا ونحن نمضى قدما .

وعند تحقيق التنمية ، يجب أن نعى تماما دروس التاريخ ، النجاحات التى تم تحقيقها ويمكن محاكاتها والأخطاء التى يجب تجنبها . وبالنسبة لنا ، يعتبر البحث عن هذا التوازن المحير ، بين الحاجة إلى التنمية وقدرة الموارد على الحفاظ على التنمية ، مسألة أولوية . ومن بين الأساليب المحتملة الكثيرة للتنمية ، يتعين على دول آسيا والپاسيفيك أن تسلك طريق التنمية المسؤولة وهو التنمية بوعى . وهنا يعنى أنه لا يجب علينا الانحناء للضغوط التى تمارسها موضات الحركات البيئية وجماعات الضغط الاقتصادى . وعلينا أن نحدد أولوياتنا الوطنية والإقليمية على أساس ظروفنا الخاصة . وعلينا أن ندرك أن الاستدامة الاقتصادية من خلال التنمية المسؤولة لا تشير فقط إلى القضايا المتعلقة بالحفاظ على البيئة ، وإنما تشمل عناصر أخرى مثل العدل الاجتماعى والحق فى تحقيق التنمية والثروة وإقامة عالم منصف . وبينما نؤكد على الاستفادة الأكثر إيجابية من مواردنا ومن أن التلوث لا يعوق النمو الاقتصادى ، يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار أنه يجب معاملة الناس بنزاهة ، وأن يكون لهم رأى فى القرارات التى تؤثر عليهم ، وأنه يجب توزيع الثروة بإنصاف بين كافة قطاعات السكان . ويتعين علينا أن نبذل الجهدا للحفاظ على العناصر هائلة التنوع داخل مجتمعاتنا والتى تعطى فى حد ذاتها معنى للحياة .

إن الطريق إلى تحقيق التنمية المسؤولة مملوء بالمشكلات والمخاوف فى سبيل تحقيق

الغاية ، يتعين أن تضطلع مؤسسات التنمية متعددة الأطراف بدور الوسيط الأمين لإحداث توافق بين المبادئ والأولويات العالمية والظروف المحلية . ويتحتم ألا تأخذ هذه المؤسسات وجهة نظر مائلة للتنمية كما يصفها النقاد الغربيون ، كما يتعين عليها بدلا من ذلك تقديم أساليب تعاونية مع الدول النامية . وبالنسبة لنا ، يحمل مفهوم التنمية المسؤولة أملا فى أوقات أفضل قادمة ومازال أمامنا الكثير لنتعلمه .

وآمل أن يخرج هذا الاجتماع برؤى جديدة لحل المشكلات التى تعوق النمو الإقليمى ويقترح إجراءات تحدد سبلاً جديدة لتعزيز التعاون الإقليمى .

٢٤- تَنَاقُضَاتٌ فِي التَّنْمِيَةِ. (*)

على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة، الذى مضى عليه ٥٠ عامًا، يبدأ بعبارة تقول «نحن، شعوب الأمم المتحدة . .»، إلا أنه يمكن الجدال بأن هذه هى المرة الأولى التى نلتقى فيها على هذا المستوى لمناقشة هموم الناس العاديين ومشكلاتهم، ولا سيما مشكلاتهم فى مجال التنمية الاجتماعية . ولا شك أن الخمسين عاما التى قضيناها فى القيام بذلك تعد مقياسا لالتزامنا بأقدار الناس العاديين، كما أنها توضح فشل الجهود متعددة الجوانب، والتى انحرفت عن مسارها لما يربو على خمسة عقود من جراء المعارك والصراعات الأيديولوچية إبَّان الحرب الباردة . والحقيقة أن تلك المواجهة، والتى عادة ما كانت تدور على أرض الآخرين، قد أدت إلى تعويق معظم خطط العمل الاجتماعية لوكالات الأمم المتحدة، وهكذا أصبحت جهود التنمية الدولية تعتمد على درجة التأييد التى كانت تمنحها الدول النامية الى أى من القوتين العظميين، وأصبحت مناطقنا بؤراً لمناورات القوى الكبرى وساحات معاركها، وصارت الدول النامية وشعوبها مجرد دمى متحركة .

والحقيقة أن الدمار والتخريب، والآلام التى عانتها الشعوب وما لحق بها من أشكال الظلم، قد أعاقت العديد من هذه الدول، وجعلتها عاجزة عن إجراء التعديلات الضرورية لمواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية . وكانت أفغانستان، والصومال والعديد من الدول الأخرى من بين أكثر المناطق تضرراً، فقد انهارت البنية التحتية فى هذه الدول، وسادت الفوضى الكاملة بين مواطنيها، بل إن عملية التهميش مازالت مستمرة إلى الآن، وذلك على الرغم من القفزات الواسعة التى تحققت فى مجالات مثل العلوم والتكنولوچيا .

وبالنسبة لشعوب العالم، فإن الأغلبية الهائلة من هذه الشعوب لم تعان من الحرمان

(*) كلمة فى قمة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية- كوبنهاجن : الدانمرك، ١١ مارس ١٩٩٥م .

فقط ، ولكنها كانت أيضا ، وهو الأهم ، تعانى من فقدان وضياع الكرامة الإنسانية . وهكذا فإننا نركز اهتمامنا على ما يربو على المليار من السكان الذين تعصف بهم دوامة الفقر المدقع وتحط من قدرهم بشكل دائم . إن الأمم المتحدة تواجه مشكلة تدفق خارجى هائل لما يقرب من ١٩,٧ مليون لاجئ دولى ، وهنا لابد من نعترف بأن الهجرة باتت أشبه بالكابوس بالنسبة للدول المتقدمة ، بيد أن هذه الهجرات تتسبب أيضا فى عمليات نزوح جماعى حاد وتستنزف الموارد البشرية الضرورية للدول النامية ، ولا يساعد فى ذلك أن الدول المتقدمة ترحب بالمهاجرين المهرة والمتعلمين .

وحتى بينما يتخذ المجتمع الدولى الخطوات الأولى المميتة وهو يستقبل الألفية الجديدة ، فإنه لا يسعنا إلا أن نشعر بالانزعاج من ظهور «دول فاشلة» فى أعقاب انهيار وتفكك الدول ، فمن الصعب الحفاظ على سحر ساعة منتصف الليل فى لحظة الاستقلال ! ذلك أن الدول تتعثر وتتراجع ، مما يؤدى إلى عدم تحقيق آمال وتطلعات الشعوب ، وذلك على الرغم من كافة مظاهر التقدم العلمى والتكنولوچى التى من المفترض أن تعود بالمنفعة على المحتاجين أكثر من غيرهم .

وحتى بين الدول المتقدمة ، يمكن اكتشاف عناصر الدولة الفاشلة ، فالتناقضات والاستقطابات التى ظهرت على السطح تعكس ثغرات وعيوب محتملة فى التوجه القومى ، ويمكن أن نرى فقرا خطيرا ، ومشكلات تتعلق بالتشرد والبطالة ، وتفشى الجريمة وتعاطى المخدرات فى جيوب داخل هذه المجتمعات ، حتى فى أكثر الدول تقدما ، فهذه الدول بحاجة أيضا إلى تعلم الدروس ، ويجب أن تطبق عليها مظاهر التغيير والتعديل ، ولا سيما تلك المرتبطة بمستويات الدخول العالمية غير المستدامة وكذا مستويات الاستهلاك ، وانهيار القيم الأخلاقية فى هذه المجتمعات . وسيكون من الحسن لو أن هذه الدول ، التى يفترض أنها قاطرات النمو العالمى قامت بعمل جيد لإحداث هذه التغييرات بدلاً من السعى وراء الآمال الواهية والأوهام ووعظ الآخرين .

كما نرى مظاهر العنصرية والتحديات العرقية فى هذه الدول ، وقد أدى التدهور الاقتصادى والبؤس والحرمان فى المجتمع ، أدى فى بعض الحالات ، إلى استنزاف التوقعات الإنسانية المستقبلية التى أمكن التنبؤ بها فيما مضى ، أضف إلى ذلك أن أهدافًا كان قد اتفق عليها دوليًا ، مثل تحقيق نسبة نمو قدرها ٧ , ٠ ٪ لمساعدات التنمية الرسمية (ODA) ، والتى تم التأكيد عليها مجدداً فى قمة ريو فى عام ١٩٩٢ ، قد باتت فى طى النسيان إلى حد كبير . وهنالك الآن تسامح آخذ فى الانكماش مقرون بإصرار شديد على التوافق مع مجموعة واحدة من القيم . فقد كان هناك ، مثلاً ، اضطراب قومى بسبب ارتداء غطاء الرأس (الحجاب) فى المدارس الأوروبية مؤخراً ، والمضامين التى تكمن فى ذلك تبدو مزعجة ، ولابد من أن يتجه مستقبل البشرية إلى العولمة ، والتعددية ، والتعددية الثقافية المتعددة ، لا أن يتجه إلى أن يكون حصريا على مناطق وكتل فى العالم وإلى سيادة أو هيمنة مجموعة واحدة من القيم .

ومازلنا نقف عاجزين تماما بينما تتواصل الممارسات الوحشية فى البوسنة ورواندا ، ولا تستطيع كل الإرادة السياسية لدى أوروبا إنقاذ آلاف الأشخاص الذين تتم التضحية بهم فى البوسنة . ومع أن قضية الشيشان شأن داخلى ، إلا أن قضية الميدان السماوى (تيان ان من) فى الصين ليست كذلك ، ولم تستطع كافة أجهزة وكالات الأمم المتحدة أن تحول دون وقوع المجازر البشرية فى رواندا . والحقيقة أن أول رد فعل كان هو التراجع بعيدا عن الخطر .

ومنذ نهاية الحرب الباردة ، نجد أن المجتمع الدولى قد وصل إلى العديد من مفارق الطرق واللحظات الحاسمة ، بيد أننا لم نصل إلى درجة الاستجابة الجماعية فى كل مرة ، ونحن ننتقل من مؤتمر رئيسى إلى آخر ، ونعلن بأجمل العبارات عن صدور برامج عمل عالمية ولكننا لم نعمل أبدًا على توفير وسائل أو آلية لتنفيذها . ورغم ما يبدو من أننا نتحرك بسرعة لإعطاء معنى للترابط العالمى ، إلا أننا نجد أنفسنا رهائن للجدال ولغة الخطابة ، ونعجز تمامًا عن التمييز بين المصلحة الشخصية ورعاية وسعادة البشرية ورفاهية كوكب

الأرض .

فى غضون السنوات القليلة الماضية ، تغير مفهوم التنمية ، من مفهوم قائم على الأهداف الاقتصادية الزائفة والمصطنعة ، إلى مفهوم آخر يعتمد على مكاسب اقتصادية حقيقية ، وعلى النحو الذى يضمن تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعظيم شأن الإنسان باعتباره محور عملية التنمية . ومن الواضح أن السوق الحرة وحقوق الإنسان الانتقائية لن تقوم بهذه المهمة كلها . ولسوء الحظ ، فإن انهيار الشيوعية وزوال الاشتراكية الغابية لم يعلمانا أى درس يذكر . وعلى الرغم من جوانب الضعف فى الرأسمالية والسوق الحرة ، إلا أن المسموح به هو نموذج غربى واحد ، ويبدو أنه ما من أحد يريد أن يعترف بالفشل الواضح لما يسمى بقاطرات النمو . وفى الوقت ذاته ، لا تعتبر الاقتصادات الناجحة فى دول آسيا وأمريكا اللاتينية بمثابة قاطرات نمو محتملة ، بل إن النمو المرتفع فى هذه المناطق يعتبر تهديدا للشمال الصناعى . ويبدو أن هناك سياسة متفق عليها لوضع العراقيل أمام هذه الاقتصادات .

وينبغى أن نتوقف عن النظر إلى العالم النامى باعتباره حفرة لا قاع لها ، تستخدم فقط لاستقبال ما تبقى من حسنات الغرب وبرامجه الخاصة بالرفاهية . ومن ثم فإن العالم النامى بحاجة إلى إعطائه مكانه الصحيح ، وذلك بقدر ما ينظر إلى مجموعة السبع G7 باعتبارها تنطوى على مفارقة تاريخية على نحو خطير . والواقع أن كل هذه الأمور تتطلب تغييرات رئيسية فى المفاهيم السياسية . كما يجب أن تتوقف الأمم المتحدة عن أن تكون مكانا لتأديب العالم النامى على أساس النموذج الغربى ، القائم على فكرة أن «مقاسا واحداً يناسب الجميع» .

وفى قلب عملية التنمية تكمن مشكلة الحكومات والمجتمع ، والحقيقة أن قضية الحكم والمسئولية ، والتى تتجدد بتفويضات جديدة من خلال العملية الديمقراطية ، تنطبق على الجميع ، وليس فقط على الدول النامية . ولابد من أن يضع التفويض فى اعتباره الجماعات

الأكثر تعرضا للخطر ، والنساء والأقليات فى كل المجتمعات . وفى هذا المجال ، تم إحراز الكثير من التقدم فى دول العالم النامى ، فقد ولت تلك الأيام التى شهدت تأليه الزعماء إلى غير رجعة .

فى جنوب شرق آسيا ، حيث تمت معالجة التغيير بفعالية ، أمكن الاستفادة من دروس الماضى . ولم تعد تتكرر الأخطاء الواضحة لدى الغرب ، ولا شك أن الاهتمام من جانب الحكومة ، ووجود هدف قومى محدد من خلال مجتمع مساند وداعم ، مازالا المطلب الأساسى للتنمية ، وقد تركنا المفاهيم والأفكار الاشتراكية لدولة الرفاهية لمجتمع موجه بالعمل ، ويضطلع بالمشاركة الكاملة .

وبالنسبة إلى ماليزيا ، ستؤدى المساواة والمسئولية الاجتماعية إلى تقوية ترويض التنمية . وبينما نحاول ترويض العناصر الإيجابية للعولمة ، حيث التحركات السريعة لرأس المال ، والتكنولوچيا والأسواق غالبا ما تفوق تحركات وخطى الحكومات ، فإننا نظل على التزامنا حيال تضييق الفوارق فى الدخول وفرص العمل ، أنا واثق من قدرتنا على تحقيق أهدافنا بشأن التنمية الكيفية وتحسين أوضاع كل ماليزى باعتباره عنصرا أساسيا فى النسيج الكلى للتعددية الاجتماعية والثقافية .

وبينما كانت الحكومات الماليزية ، طوال الخمسة والعشرين عاما الأولى من الاستقلال ، تضطلع بدور رئيسى فى إعادة هيكلة المجتمع ، نجد أن القطاع الخاص لم يشارك فقط فى عملية إعادة هيكلة مجتمعنا ، وإنما قد لعب دوره أيضا فى خلق فرص النمو الاقتصادى من أجل تحقيق هدف البلاد ، فى أن تصبح دولة متقدمة اقتصاديا بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ .

نحن مصممون على تطوير بلادنا بطريقتنا الخاصة وفى إطار كافة الأبعاد ، اقتصاديا ، واجتماعيا ، وسياسيا ، وروحيا وسيكولوچيا وثقافيا ، وتتركز رؤية عام ٢٠٢٠ على خلق مجتمع ماليزى ديمقراطى ، ومتسامح ، وعادل اقتصاديا ، ومتقدم ومزدهر ، ولديه اقتصاد

يعتمد على المنافسة والدينامية والمرونة .

وبينما نسعى نحن وجيراننا لإحراز تقدم اجتماعى اقتصادى ، فإنه لا يسعنا إلا أن نأسف للعقبات الخارجية التى تهددا بالانحراف عن مسارنا ، نحن نشعر بالقلق ازاء الضغوط والوسائل الأخرى التى يلجأ إليها البعض فى الشمال لتقويض ما لدينا من مزايا تنافسية محدودة ، وإضعاف القوة العاملة والموارد الطبيعية لبلادنا ، لقد استطاع الشمال أن يستغل تماما كل هذه الموارد والثروات والأصول فى بلاده وفى بلادنا أيضا عندما كان يحكمنا . وتسعى دول الشمال الآن لعرقلة نمونا الاقتصادى بذريعة انتهاك حقوق الانسان ، وفرض شروط خاصة بالمحافظة على البيئة وغيرها ، فهل كانوا يعيرون اهتماما لهذه الأمور عندما كانت دولهم تمر بنفس المرحلة من التنمية التى نشهدها الآن؟ .

٢٥- ماليزيا والصين في القرن الواحد والعشرين: الازدهار من خلال التعاون. (*)

لقد حان الوقت الذى نتوقف فيه عن النظر إلى الصين بعين التهديد ، وننظر إليها بدلاً من ذلك باعتبارها تمثل فرصة ضخمة . إن فكرة أن الصين تشكل تهديداً باتت شائعة ، وماليزيا ذاتها كانت من ذلك الرأى ذات يوم ، وقد حدث ذلك عندما كان الحزب الشيوعى الماليزى يستمد ماله والدعم اللازم له من الحزب الشيوعى الصينى ، وعندما تزايدت وتعززت المخاوف من ظهور طابور خامس صينى فى جنوب شرق آسيا .

لا ينبغى لنا أن نكون ساذجين وحمقى ، بل ينبغى دائما أن نكون واقعيين ومستعدين بيد أن الزمن قد تغير بصورة مثيرة ومفاجئة . وماليزيا واحدة من الدول التى تدرك وتعى هذه التغييرات ، فلم نعد نعتبر الصين تهديداً لنا . ذلك أننا لا نؤمن بالعداوات ، ولا يمكن أن نسمح للماضى بأن يحدد مستقبلنا الى الأبد .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن العديد من الدول والعديد من المفكرين الذين لديهم مبادئ وأفكار أفرزتها الحرب الباردة ، لا يزالون يؤمنون بفكرة التهديد هذه بقوة ومن منظور دينى ، والواقع أن إسدال الستار على حقبة الحرب الباردة لم يؤد إلى زوال هذه الفكرة أو هذا التوجه . ويساورنى الشك فى أن الكثيرين لا يشعرون بالأمان أو الارتياح ما لم يروا ثمة تهديد يلوح فى الأفق بوضوح . إذ أن عالما خال من التهديدات يعد حقا احتمالا يثير الخوف . والصين تعد لعبة مفضلة هنا بسبب حجمها ، وأيديولوچيتها ، وثقلها الاقتصادى الواعد الذى يبشر بالخير ، وأيضا بسبب الزيادة الأخيرة لديها فى مجال الإنفاق العسكرى ، وتحفظها التقليدى العام حيال شئونها الداخلية ، والأحقاد والضغائن التى تراكمت ضدها

(*) كلمة فى مؤتمر التجارة الدولية والاستثمار- كوالالمبور : ماليزيا ، ٢٣ يناير ١٩٩٥م .

على مدى نصف قرن من الحرب البارد . ، فمن ذا الذى يمكن أن نخشاه إذن ، إن لم يكن الصين؟

ومن وجهة نظرى ، فإن النظر إلى الصين باعتبارها تهديدا ، ومن ثم صياغة أمننا استنادا إلى هذا المبدأ ، لن يكون سياسة خاطئة فحسب ، ولكنه سيكون أيضا سياسة رديئة وخطيرة ، ولذا ، فإننا بحاجة إلى إعادة تقييم أفكارنا ومفاهيمنا بشكل جوهرى إزاء ما يسمى بالخطر الصينى .

وكل يوم تقريبا ، يقولون لنا إن الصين تشكل تهديدا لأن لديها طموحات إقليمية ورغبة فى الهيمنة والسيطرة ، وهناك من يجادل بأن زيادة فى الإنفاق العسكرى فى الصين فى الأعوام الأخيرة ، دليل آخر على صحة فكرة التهديد الصينى ، وفى كل يوم ، يقولون لنا إن تقليص حجم الوجود الأمريكى فى المنطقة سوف يشجع الصين ، وكذلك بعض القوى الإقليمية الأخرى ، على فرض سيطرتها على المنطقة ، وأخيرا ، فإن التأكيد على فكرة الخطر الصينى بين بعض الدوائر والأوساط ، يعتمد على فكرة أن الصين ستكون من أبرز المناهضين «للغرب» فى صدام الحضارات .

وما من أحد فى أيامنا هذه تروق له بشكل جاد فكرة أن الصين عازمة على تصدير أيديولوچيتها الشيوعية ، ولذلك يمكن أن ننحى جانبا فكرة التهديد بالتدمير الأيديولوچى والتحول الكامل .

هل سيكون للصين فى النهاية طموحات لفرض الهيمنة؟ وأنا لا أعرف فى الحقيقة أن القوى الكبرى لا يمكنها سوى أن تلقى بظلالها على الجيران ، ومسألة ما إذا كانت هذه الظلال خفيفة أو ثقيلة لا تعتمد فقط على القوة المعنية ، وإنما أيضا على أولئك الجيران الذين ألقيت عليهم تلك الظلال ، ومن الملائم أن نتذكر أن ولايات الملايو ، وهى كلها صغيرة جدا بالمقارنة مع جيرانها ، قد بقيت وحافظت على وجودها على الرغم من جيرانها الذين كانوا يتمتعون بالقوة . ولم تخضع لأحد إلا عندما تدخلت قوى خارجية بعيدة فى شئونها .

والسؤال الآن هو ما إذا كانت الصين ستستخدم الوسائل العسكرية لتحقيق طموحاتها فى المنطقة . وللإجابة عن هذا السؤال ، لابد من أن ينظر المرء إلى النهج الذى سلكته الصين على مدى تاريخها ، وإلى حيلها للجوء إلى الوسائل العسكرية .

فكم مرة فى الماضى أرسلت الصين قواتها المسلحة عبر الحدود لغزو واحتلال الدول الأخرى؟ ، ومن ناحية أخرى ، كم مرة تعرضت فيها الصين للهجوم واحتلت أجزاء منها؟ وكم عدد المستعمرات التى أسستها الصين؟ وكم عدد القواعد العسكرية التى تحتفظ بها الصين فى الخارج لفرض هيمنتها؟ وكم عدد الدول التى وقعت معها الصين معاهدات تحالف لأغراض الدفاع أو غيرها؟

لقد تحقق الشيء الكثير بالنسبة للزيادة فى الانفاق الدفاعى للصين ، واستنادا إلى أحدث الاحصائيات التى وردت فى الكتاب السنوى SIPRI ، والذى نشرته مؤسسة سويدية معروفة ، وعلى أساس أسعار التحويل لسنة ١٩٨٥ ، فإن الميزانية العسكرية للصين قد زادت من ٩٦٥ , ٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ ، الى ٣٨٧ , ٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ ، وهى زيادة بنسبة ٠٧ , ٧ ٪ . وبالمقارنة ، فقد زادت الميزانية العسكرية لكوريا الجنوبية بنسبة ٦٣ , ٥١ ٪ خلال نفس الفترة ، فى حين ارتفع الإنفاق العسكرى اليابانى بنسبة بلغت ٧٦ , ٢٩ ٪ .

والحقيقة أن هاجس الزيادة فى الإنفاق العسكرى الصينى يحجب أيضا العديد من الأشياء المهمة الأخرى ، فهو ، على سبيل المثال يخفى حقيقة أن اليابان ، ورغم معاهدة الدفاع الموقعة مع الولايات المتحدة ، تنفق المزيد على جيشها وبمعدلات تفوق ما تنفقه الصين - التى هى أكبر حجما من اليابان - على قواتها المسلحة ، والتى يتعين عليها أن تكون معتمدة على نفسها اعتماداً كاملاً ، ومن ثم ، نجد أن اليابان أنفقت على شئونها الدفاعية ثلاثة أضعاف ما أنفقته الصين فى عام ١٩٩٤ ، بل إن المخصصات الدفاعية لكوريا الجنوبية قد فاقت مثيلاتها فى الصين .

وتقدر أحدث طبعة من تقرير التوازن العسكرى الصادر فى لندن ، الإنفاق العسكرى الصينى ، من حيث القوة الشرائية ، تقدره بنحو ٢٧,٤ بليون دولار . وزادت مخصصات ميزانية الدفاع فى الولايات المتحدة عن نفس الفترة عشرة أضعاف ، حيث بلغت ٢٧٦,١ بليون دولار . وعلى الرغم من مخصصاتها الدفاعية الباهظة ، فإنه إذا اعتبرنا أن الولايات المتحدة واليابان لا يمثلان تهديداً ، فربما أمكننا أيضا أن ننعم بالنوم فى راحة وهدوء ، ودون أن تنتابنا أية كوابيس ، بعد النظر الى الإنفاق العكسرى للصين .

لهذه الأسباب ، وغيرها من الأسباب الجيدة الأخرى ، ترفض ماليزيا اعتبار الصين بمثابة تهديد عسكرى أو سياسى . وبدلا من ذلك ، نفضل النظر إليها كصديق وشريك فى مسيرة البحث عن السلام ، والسعى لتحقيق الازدهار لأنفسنا وللمنطقة أيضا .

وبالطبع ، فإن المستقبل قد يتغير ، ولكن الى أن يتحقق ذلك ، فإننا نعتقد أن الصين ملتزمة بشدة بإيجاد بيئة أمنية سلمية فى المنطقة ، وهى ترغب فى تحقيق ذلك انطلاقا من مصالحها الاقتصادية والسياسية القومية ، فالصين تؤمن ، مثلنا تماما ، بأن السلام مطلب أساسى لتنميتها الداخلية . وليس من المرجح أن يتغير مثل هذا الاعتقاد فى المستقبل القريب .

هذا كل ما يمكن قوله عما إذا كانت الصين تمثل تهديدا عسكريا وسياسيا ، ولكن ماذا عن الصين كتهديد اقتصادى؟ مرة أخرى ، يمكن القول هنا بأن الأمور قد تتغير . بيد أننى أفضل رؤية الصين باعتبارها فرصة اقتصادية وليس باعتبارها خطرا اقتصاديا .

وإذا كنا حمقى بما يكفى للتنافس مع الصين منافسة الند للند ، أو للدخول فى منافسة معها فى مجالات هى الأقوى فيها فى العالم ، فمن المؤكد عندئذ أننا سوف نمنى بهزيمة منكرة . بعض الدول قد لا يكون لديها أية خيارات ، قد يكون لديها نفس المزايا النسبية التى لدى الصين ، ولكن ليس بنفس الحجم أو القدر . غير أن ماليزيا لديها خياراتها ، ولقد خسرنا ميزة المقارنة بالنسبة لتكلفة العمالة المنخفضة على سبيل المثال ، دون أن نكون غير

قادرين على المنافسة .

وسوف يتعين علينا أن نكون أكثر كثافة من حيث رأس المال والتكنولوچيا ، وسيتعين علينا اللجوء الى المزيد من القيمة المضافة والعمالة الأقل كثافة ، وسوف يتعين علينا كذلك الاستفادة بأقصى ما يمكن من مواردنا المادية والبشرية ومن الخبرة الواسعة المتراكمة من خلال عملية إدارة البلاد والمنظمات الأخرى ، ولا سيما النظام القانونى وإطار العمل الذى نمارس مهامنا من خلاله .

ورغم أنه بوسعنا الازدهار من خلال التعاون ، دعونى أشير هنا وبسرعة إلى أنه باستطاعتنا أيضا مساعدة بعضنا البعض وتحقيق الازدهار من خلال المنافسة ، فيما بيننا .

ونحن فى هذه الدولة قد تبنينا استراتيجية كسب قوتنا من بقية دول العالم ، ولكى نفعل ذلك ، ولكى نستفيد من السوق الدولية ، فسوف يتعين علينا أن نكون قادرين على المواكبة وإذا أمكن ، هزيمة جميع القادمين الجدد الى هذه السوق ، وأشد منافسينا ضراوة هم أفضل حلفائنا لأنهم يدفعوننا لأن نكون أفضل وأفضل .

ولنتصور ، مثلا ، سباقا نجرى فيه ضد منافسين ضعاف ومترهلين . فبدلا من أن نصبح الأفضل بقدر المستطاع ، سوف نصبح ، وبمرور الوقت ، ضعافا تقريبا ومترهلين أيضا مثل الآخرين ، وفى هذا الإطار ، أو بهذا المعنى الواضح ، يمكن القول بأن المنافسة الصينية الشرسة تخدم أهدافنا وتصب فى مصالحنا ، ولابد من أن نتمكن من الرد على كل هذه التحديات الاقتصادية الشرسة .

ولحسن الحظ ، فإنه على الرغم من أن دولة شاسعة المساحة وضخمة مثل الصين يتعين أن تكون جيدة جداً وقادرة على المنافسة فى عدد كبير من الأحداث والمناسبات الرياضية ، إلا أننا نجد دولة صغيرة مثل ماليزيا تحتاج فقط إلى أن تكون جيدة فى القليل من هذه الأحداث والمناسبات حتى يتحقق لها الازدهار . فالصين لا يمكن أن تكون لاعب كل

المناسبات . وهو ما يجب علينا فى ماليزيا أن نحققه ، إذ ينبغى علينا أن نجد ونكتشف بل ونعيد دائما اكتشاف قدراتنا .

لقد قلت صراحة من قبل أنه بإمكان ماليزيا والصين أن تصبحا شريكتين إقليميتين فى عملية صنع السلام القائم على التعاون فى شرق آسيا . وبالمثل كما أقمنا فى إطار الآسيان منطقة سلام فى المجتمع الآسيوى بينما نواصل أيضا عملية توسيع هذه المنطقة لتشمل بقية آسيا ، فإنه – بالمثل – يجب على الصين ، وبالتعاون مع الآخرين وبقية دولنا فى شرق آسيا ، أن تبنى منطقة سلام قائم على التعاون فيما بين أنفسنا .

هذا السلام الذى يرتكز على التعاون يبدأ فى الفناء الخلفى لدينا ، ولا شك أن ضمان السلام والهدوء داخل حدود دولنا يعد من أفضل الهبات التى يمكن أن نقدمها لجيراننا وإلى منطقتنا برمتها . وهذا يعتبر شكلا جوهريا من أشكال «التعاون» .

كما أن ضمان تحقيق أفضل علاقات ودية ثنائية بيننا وبين جيراننا فى المنطقة ، والمساعدة فى تقوية العلاقات الثنائية المثمرة ، يعتبر من الأمور الجوهرية ، وهذا أيضا يشكل «التعاون» ، فى الوقت نفسه ، فإن عمليات بناء السلام وهياكل الثقة ، والراحة على المستوى الإقليمى متعدد الجوانب ، يمكن اعتبارها مهمة أيضا ، بل وإسهاما إيجابيا ضروريا . ويمكن للصين وماليزيا ، بل يجب ، أن تتعاونا على هذه المستويات الثلاثة كلها .

وأعتقد أن إقامة منطقة قائمة على الازدهار التعاونى بيننا ، تماثل فى أهميتها إقامة منطقة تنعم بالسلام القائم على التعاون فى شرق آسيا .

ومرة أخرى ، يبدأ الازدهار القائم على التعاون من الداخل ، وهو ثم ، فإنه لابد لنا جميعا من ضمان تحقيق ديناميكية اقتصادية محلية ونمو مستدام .

وعلى المستوى الثنائى ، يمكن ويجب تحقيق الكثير ، ولأنها فكرة جديدة نسبيا ، دعونى أؤكد مجددا هنا على أهمية تبنى سياسات «دع جيرانك يزدهرون» .

قبل شهرين ، وفى اجتماع دولى عقد فى پينانج ، أعربت عن مخاوفى من أن سياسات «افقر جيرانك» أصبحت بالنسبة لبعض أكبر الاقتصادات هى السياسات الأكثر انتشارا من أى وقت آخر منذ الثلاثينيات ، وجادلت ودافعت بشدة عن ضرورة تبنى سياسات «دع جيرانك يزدهرون» ، ونحن فى شرق آسيا قد حرصنا على تبنى هذا الموقف الأساسى بما ينطوى عليه من أفضل النتائج لنا ، فى نفس الوقت ، فإنه من مصلحتنا ، وإلى حد كبير ، أن نرى أوروبا تزدهر ، بل وأن نرى أمريكا الشمالية والعالم كله يزدهر .

وفيما يتعلق برابطة ماليزيا - الصين ، أود أن أقول هنا أن الحدود التى تحكم هذه الرابطة يفرضها فقط إبداعنا ومواردنا . ويسعدنى أن أقول إن الدولتين أكثر رخاء ووفرة مما نفترض ، وسوف تستمعون خلال اليومين القادمين إلى الكثير عن الفرص الهائلة والتى لا حصر لها فى الصين . وستكون هناك إحصائيات وحقائق لا يمكن تصديقها لأنها تفوق الوصف وتتحدى الخيال .

والآن اسمحوا لى أن أذكر بعض الملاحظات عن المنطقة . فى الوقت الحاضر ، وبالنسبة لتعادل القوة الشرائية ، وعلى الرغم من أن معدلات النمو المستدام فى شرق آسيا تعتبر غير مسبوقة فى سجلات البشرية ، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر حتى الآن هى أكبر اقتصاد فى العالم ، أما اليابان ، ثانى أكبر اقتصاد ، والصين ثالث أكبر اقتصاد ، فإنهما تمثلان معا ما نسبته ٨٠ ٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى . وبالنسبة للهند ، التى تأتى بعد ألمانيا وفرنسا ، فهى تعتبر سادس أكبر اقتصاد فى العالم . وتحتل أندونيسيا المرتبة الثانية عشرة فى حين تأتى كوريا الجنوبية فى المرتبة الخامسة عشرة .

ويتوقع البنك الدولى الآن أنه بحلول نهاية ٢٠٢٠ ، أى بعد ربع قرن من الآن ، ستكون الصين أكبر بنسبة ٤٠ ٪ من الولايات المتحدة ، وستأتى اليابان فى المرتبة الثالثة ، والهند فى المرتبة الرابعة ، وأندونيسيا فى المرتبة الخامسة .

ووفقا لما هو متوقع ، فإن ستة أكبر اقتصادات العالم سوف تكون فى شرق آسيا .

وفى رأيى ، واستنادا إلى قوانين الواقع ، فإنه لن يسمح بحدوث ذلك . وإلا أنه يمكن أن يحدث فقط إذا تضافرت جهودنا وعملنا معا ، وإذا عززنا قوتنا ونسقنا طاقاتنا ، ودون أن نضمر سوءا لأحد . ويمكن حدوث ذلك أيضا إذا تعاونا معا من أجل ازدهارنا المشترك ودون عداوات أو مواجهات ، وفى هذه العملية ، سيكون للتجمع الاقتصادى لشرق آسيا دور يمكن القيام به ، وفى إطار هذا التجمع دعونى أسجل تقديرى للإدارة ولقيادة الصين .

وكما تعرفون جميعا ، فإن ماليزيا قد بدأت خطة طموحة يطلق عليها رؤية ٢٠٢٠ . واعتبارا من عام ١٩٩١ ، فإن هدفنا هو مضاعفة إجمالى الناتج المحلى لدينا كل عشر سنوات بحيث يكون هذا الإجمالى أكبر ثمانى مرات بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وسيكون مستوى المعيشة لدينا أعلى أربع مرات وإذا نجحت خطتنا الثلاثينية ، فإن مستوانا المعيشى سوف يعادل مثيله فى الولايات المتحدة حاليا ، بل وهو ما نأمله ، سيكون لدينا حتى توزيعا أفضل للثروة من ذلك الذى نجده فى المجتمع الأمريكى اليوم .

وحتى الآن ، نحن نسير بخطوات أسرع من الجدول الزمنى الذى وضعناه ، وعلى أساس معدلات النمو التى قد حققناها منذ بدء رؤية ٢٠٢٠ ، فسوف ندخل إلى عام ٢٠٢٠ حتى قبل أن يبدأ ، ويسعدنى القول هنا وبوضوح إننا قد لا نقوى على الاستمرار فى تحقيق أفضل من ٨ ٪ سنويا ، وعاما بعد الآخر خلال جيل كامل . وفيما عدا ذلك ، فإن التاريخ يظهر ما أمكن للاقتصادات الأخرى فى شرق آسيا أن تفعله .

ونتيجة حدث تاريخى ، أنعم الله علينا بالوسائل التى من خلالها يمكننا أن نصل بسهولة إلى القلب الاقتصادى لأندونيسيا ، والتى من المتوقع أن تصبح خامس أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال الجهد والعرق ، فإننا مؤهلون جيداً أيضا لأن نصل إلى القلب الاقتصادى لليابان ، التى ستصبح ثالث أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

ومن خلال العلاقات التقليدية والتجربة ، أقول إننا مؤهلون جدا أيضا للوصول إلى الأركان الأربعة للاقتصاد الأمريكى العظيم والذى سيكون ثانى أكبر اقتصاد فى العالم عام ٢٠٢٠ .

كما أننا فى وضع جيد جدا وأصبحنا مؤهلين إلى أقصى حد للتمتع بكل ميزة سوف يقدمها لنا ما سوف يصبح أكبر اقتصاد فى العالم على الاطلاق فى عام ٢٠٢٠ : وهو الصين .

وفى هذا كله ، لا ينبغى أن نفقد الرؤية الصائبة والقدرة على إصدار الأحكام . إذ أن هناك حاجة للاحتفاظ بدأبنا ومثابرتنا دائمًا ، وللاحتفاظ بتوازن سليم والحاجة لأن نكون ناضجين . فى نفس الوقت ، اسمحوا لى بأن أدعو جميع الماليزيين للاستفادة تماما من العلاقات الممتازة التى قد تأسست بين ماليزيا والصين . دعونى أنصح كل الماليزيين بالاستفادة من الفرص العظيمة التى تتيحها الصين .

٢٦- التَّنمِيَةُ فِي شَرْقِ آسْيَا: الإنْجَازَاتُ وَالتَّحَدِّيَاتُ. (*)

فى الربع الأخير من القرن ، كانت نسبة النمو الاقتصادى لدينا حوالى ٧٪ سنويا ، وفى السنوات السبع الأخيرة ، كانت النسبة ٤ ,٨ ٪ سنويا ، مع معدل تضخم حوالى ٦ ,٣ ٪ . وخلالد الجيل القادم وحتى عام ٢٠٢٠ ، نأمل فى تحقيق معدل نمو قدره ٧ ٪ سنويا ، وإذا نجحنا فى ذلك ، سوف نتمكن أن نصبح فى ذلك العام دولة متقدمة تماما بمستوى معيشة يمكن مقارنته بمثيله فى الولايات المتحدة اليوم .

وثمة حقيقة نفخر ونعتز بها مفادها أننا كنا أول دولة فى إطار ما كان يطلق عليه يوما ما العالم الحر ، نجحت فى الحاق الهزيمة بالتمرد الشيوعى ، كما يحق لنا أن نفخر ونعتز بحقيقة أننا سوف نجرى فى القريب العاجل الانتخابات العامة العاشرة فى ماليزيا ، ونحن فخورون بحقيقة أنه منذ عام ١٩٥٥ ، وعندما أجرينا أول انتخابات عامة لاختيار أول حكومة موالية للاستقلال ، أننا قد شهدنا منذ ذلك التاريخ ثمانى انتخابات حرة : فى أعوام ١٩٥٩ ، و١٩٦٤ ، و١٩٦٩ ، و١٩٧٤ ، و١٩٧٨ ، و١٩٨٢ ، و١٩٨٦ ، و١٩٩٠ ، وهى الانتخابات التى لم تسفر فقط عن فوز أحزاب المعارضة بمقاعد فى البرلمان ، وإنما قد تمكنت أيضا من المشاركة فى الحكومات المتعاقبة . ويعد ذلك إنجازا غير مسبوق تماما بالنسبة لنظام ديمقراطى وليد ومستقل حديثا .

وعلى الرغم من القهقهات والابتسامات المريبة ، فإننا دولة ديمقراطية ، والحقيقة أن دولة متعددة الأعراق والأديان مثل ماليزيا ، ورغم كل الصعوبات والتحديات التى تنشأ عن ذلك ، ما كان لها أن تزدهر وتستمر بدون ديمقراطية مستدامة وصحية ، والله وحده يعلم ما

(*) كلمة فى الحوار الباسيفيكى الأول- بيانج : ماليزيا- ١٣ نوفمبر ١٩٩٤ .

الذى كان يمكن أن يحدث لو كنا قد تبنينا شكلا من أشكال الديمقراطية السائدة فى السويد ، أو إيطاليا ، أو اليابان على سبيل المثال ، وأقول هذا دون القصد بأن هناك خطأ ما بالضرورة فى أى من هذه الديمقراطيات التى ذكرتها ، بيد أنه حتى الديمقراطية ، لابد من أن تتكيف وتتوائم مع كل دولة وكل ثقافة .

والشيء المؤكد هو أننا لم نكن لنتمكن من تحقيق هذه الديمقراطية بدون استقرار سياسى وسلام وتطبيق حكم القانون . وما كان لنا أن نحقق ذلك أيضا لو أننا كنا نظاما فاسداً . فالدول الفاسدة لا يمكن أن تحقق نموا بنسبة ٨ ٪ ولا استقرارا سياسيا ، ولن أقول هنا شيئا عن سجلات الدول التى ينتمى اليها منتقدونا .

ويمكن للحكومة أن تجنى بعض الفائدة من وراء ذلك . ولكن دعونى أقول إن ماليزيا ما كانت لتستطيع تحقيق ما أنجزته بالفعل ، لو لم يكرس شعبنا جهده ودمه للنضال من أجل السلام والمستقبل ، إذ أن الشعب الماليزى قد أبدى استعداده لبذل العرق والجهد من أجل بناء هذه الأمة ، وما نراه فى ماليزيا اليوم هو نتاج عبقرية وعرق وجهد الشعب الماليزى كله .

واسمحوا لى أن أضيف بأننا لم نكن لنستطيع استكمال الرحلة حتى اليوم ، دون إسهامات أصدقاؤنا فى الخارج . ومن المستحيل أن يفكر الماليزيون فى إتمام رحلتهم الناجحة وصولا إلى مستقبلهم فى عام ٢٠٢٠ ، دون الإسهام الأكبر من أصدقائنا فى الخارج أيضا ، إذ أنه دون ذلك لا يمكن تحقيق شيء .

وبسبب هذه الحقيقة ، أود أن أؤكد لكم على الأهمية التى نوليها لتأمين القدر الأكبر من الاستثمار ، والتكنولوچيا والمعرفة والتقنية الأمريكية ، ولقد أمكن القيام بالكثير فى الماضى . وأعتقد أن هذا لا يعد كافيا بشكل جيد ، فهناك الكثير والكثير مما يجب عمله .

ووفقا لما ذكرته السفارة الأمريكية ، فإن مبيعات الولايات المتحدة إلى ماليزيا تفوق الآن مبيعاتها إلى دول أوروبا الشرقية ، بما فى ذلك روسيا ، ورغم هذا إلا أننى أعتقد أنه لابد

من الوصول بالمبادلات التجارية بين ماليزيا والولايات المتحدة إلى آفاق جديدة .

والمعروف أن الشركات الأمريكية تحظى بسمعة عالمية نسبيا فى مضمار نقل التكنولوجيا . ونود أن يطرأ المزيد من التحسن على هذه السمعة . وما أقوله عن الاقتصاد الأمريكى ينطبق أيضا على الاقتصادات الأخرى الممثلة فى هذه القاعة . فاليابان ، مثلا ، قد لعبت دورا حاسما فى ملحمة التنمية فى ماليزيا وهناك البعض الآن ممن يعتبرون اليابان دولة من الزمن الماضى ، بينما أعتقد أنها ما زالت دولة تنتمى للمستقبل .

دعونى الآن أنتقل إلى القضايا الأوسع .

واسمحوا لى بأن أركز هنا على ثلاث نقاط فقط . أولا ، دعونى أطرح أهم قضية تفكير جديد وحملة جديدة لابد من أن تشارك فيها كل الدول الممثلة هنا . إننى أؤمن بقوة بضرورة أن نعمل معا ، ولأول مرة فى التاريخ الإنسانى ، من أجل إقامة كومنولث كونى واحد يقوم على مبدأ الازدهار التعاونى .

ثانيا ، لابد من أن نرحب ونشرك ونقنع ونجذب العالم كله للمشاركة فى صنع الازدهار المستقبلى لشرق آسيا ، ولن يعود ذلك فقط بالمنفعة على شرق آسيا ، وإنما سيحقق المنفعة أيضا للعالم كله .

ثالثا ، لابد من أن نسعى لإقامة نظام عالمى جديد لا يقوم فقط على فكرة الازدهار المشترك وإنما أيضا على الفهم المتبادل والاحترام المتبادل .

ولا شك أن الكثيرين من بيننا فى هذه القاعة يشعرون بقلق متزايد إزاء تنامى مواقف وسياسات «افقر جيرانك» ، وهناك مناطق فى هذا العالم منهمكة فى مشاغلها الداخلية إلى الحد الذى يجعلها لا ترى ما يجرى حولها وكيف يسابق آخرون غيرها الزمن . وبعبارة أخرى ، هناك مناطق باتت عرضة لخطر الانكفاء على ذاتها فى الداخل ، وهناك باختصار مخاطر كامنة فى ظهور كتل تجارية تمثل هذا الاتجاه من الانغلاق على النفس .

أنا لا أدين هذه النزعة الاقليمية ، فنحن أبعد ما نكون عن مثل هذا الأمر . وبعد ربع قرن من الزمان ، فإننا جميعا فى مجتمع الآسيان قد أصبحنا ندرك ونعى تماما النتائج المباشرة الهائلة وكذلك النتائج العظيمة غير المباشرة لتجربة الآسيان ، فنحن لم نؤسس فقط مجتمعا للسلام والاستقرار ، بل أسسنا أيضا مجتمعا ملتزما قولا وفعلا بالإقليمية المنفتحة .

وما دام هناك هذا الالتزام بالإقليمية المنفتحة ، فإن هناك التزاما أيضا بفتح المنطقة ، ومن ثم أعتقد أن لدى كل منطقة الحق فى تنظيم نفسها وتحقيق التعاون مع جيرانها ، والحقيقة أنه إذا ما وجد هذا الالتزام وهذه المحاولة ، يصبح من واجب كل دول المنطقة تحقيق التعاون ، وهو الأمر الذى يسهم فى العولمة المفتوحة .

ولكن هل يوجد أحد هنا لا تقلقه النزعة الحمائية التى أخذت تظهر على المستويين الإقليمى والمحلى ، حتى من جانب المدافعين السابقين عن التجارة الحرة؟

مع نهاية الحرب الباردة ، سنحت لنا ، ولأول مرة فى تاريخ البشرية ، الفرصة لبناء نظام اقتصادى كونى واحد . ومع افتراض عامل الوقت وقوى النزعة العالمية ، فإن تحقيق هذا النظام يبدو أمرا حتميا ، حيث يتعين على القيادة المستنيرة والتى لديها رؤية ثاقبة أن تضمن تحقيق نظام اقتصادى كونى واحد فى أسرع وقت ممكن ، ونحن بحاجة لأن نضمن تحقيق القدر الأكبر من الازدهار للجميع ، كما أننا بحاجة أيضا لضمان إقامة كومنولت كونى مزدهر ينعم بالرخاء .

فى الثلاثينيات ، انتشرت سياسات «افقر جيرانك» ، وخلال حقبة الحرب الباردة ، وجدنا أن سياسات مثل سياسات «دع جيرانك يزدهرون» و«افقر عدوك» كانت تتأرجح ، وحان الوقت لكى نتبنى جميعا سياسات «دع جيرانك يزدهرون» . وذلك ما نحاول أن نفعله فى مجموعة الآسيان بالتعاون مع جنوب شرق آسيا الأوسع نطاقا ، ونسعى جاهدين لتحقيق ذلك .

وهذا ما تفعله الآن معظم الاقتصادات فى شرق آسيا ، ونحن نفعل ذلك بدافع من الحب لأنفسنا ، بل وبدافع أكبر من الحب لجيراننا ولمنطقتنا .

ولنا أن نتصور كيف تكون النتائج والعواقب لو أن كل الاقتصادات على هذا الكوكب كان لديها هذا التوجه ، ويتعين عليها ممارسة هذه السياسات بنشاط وفعالية؟ ولنا أيضا أن نتصور هذه النتائج والعواقب فى حال انتشار سياسات «دع جيرانك يزدهرون» وتبنى أيديولوجية الازدهار التعاونى . ومن ثم ، سيكون القرن الـ ٢١ هو أعظم قرون الإنسانية وأكثرها رخاءً .

والحقيقة أن العالم قد اتخذ خطوة إلى الأمام عندما اختتمت جولة مفاوضات أوروجواى وعندما لم تعد اتفاقية الجات هى هدف هذه المزحة أو الأضحوكة التالية : وهى أن كلمة الجات تعنى الاتفاقية العامة للتحدث والتحدث ، بدلا من كونها تعنى بالإنجليزية «الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة» ، ولذا ، فإنه من المهم جدا التصديق على النتائج التى تم التوصل اليها من خلال المفاوضات ، ومن المهم كذلك البناء على ما تم الاتفاق عليه والسعى لتجاوزه ، وصولاً حتى إلى المزيد من تحرير التجارة والمزيد من الحرية الاقتصادية العالمية .

وإننى فخور بتصديق ماليزيا على اتفاقية الجات فى ٦ سبتمبر من هذا العام ، فقد كانت واحدة من أوائل الدول فى العالم التى تقدم على هذه الخطوة ، وبعد التصديق على الاتفاقية ، انخفض المستوى المتوسط للحماية التجارية لدينا إلى نسبة ٥ ,٨٪ ، وفى الميزانية الأخيرة ، أقدمنا على خطوة أبعد من ذلك حيث قمنا من جانب واحد بالغاء رسوم الاستيراد على ٢٦٠٠ سلعة .

وربما يجادل البعض ويقول إن ماليزيا ، على النقيض من الاقتصادات الأخرى ، تعتبر اقتصادا تنافسيا ، منفتحا إلى حد كبير على العالم ، ولديها بالفعل سوق ليبرالية . وتعتبر مستوى الحماية التجارية لدينا منخفض بالفعل ، ولذا فإن ماليزيا لا تخسر شيئا إذا انفتحت

دول أخرى ، وإذا ما جرى تخفيض مستويات الحماية فى دول أخرى فى رابطة الآسيان أو شرق آسيا أو الپاسيفيك بحيث تصل إلى نفس مستوى الحماية لدى ماليزيا . لن تخسر ماليزيا شيئا ، وسيكون هناك الكثير الذى يمكن أن تكسبه .

والواقع أن هذا الحكم أو التقدير للأمور لا يخلو من العيوب والأخطاء ، وذلك لأن الغرض الرئيسى من وراء تحرير اقتصاد دولة ما وجعله منفتحا على جميع القادمين الجدد ، لا يكمن فى التفاوض بشأن تحقيق انفتاح مماثل من جانب الآخرين ، وفى الحقيقة ، فإن أولئك الذين اخترعوا مبدأ التجارة فى القرن التاسع عشر سوف يدهشون تماما لدى معرفتهم الرأى أو الحجة التى تقوم على التبادلية ، إذ أنهم كانوا يعتقدون أن المكسب الرئيسى من انفتاح اقتصاد دولة ما ، ومن ثم منافسة كل القادمين الجدد ، ولا سيما الأكثر تنافسا ، كان يكمن فى القدرة التنافسية والقوة ، وذلك هو المبرر لتحرير التجارة . ولقد كانوا على حق تماما فى ذلك ، فكيف يمكن أن يصبح الاقتصاد الماليزى أكثر قدرة على المنافسة؟ .

الحقيقة أنه ما من اقتصاد فى العالم يمكن أن يكون تنافسيا إذا اعتمد على تفادى المنافسة مع أفضل الاقتصادات وأكثرها تنافساً ، وليساعد الله أولئك الذين يريدون الاختباء وراء أسوار الحماية العالية . فمن المؤكد أن تلك صيغة للاضمحلال والضعف .

واسمحوا لى الآن بالانتقال إلى النقطة الثانية .

فى يوم ما ، وهو ليس بعيدا ، كانت شرق آسيا تتألف من اقتصادات غير قادرة على المنافسة ، كانت فقيرة ، وراكدة وربما أسوأ من ذلك ، وكان كل اقتصاد منها بلا استثناء ، بدرجة ما أو أقل خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة ، كان يواجه مصير الخسارة أو الموت ، ودعونا لا ننسى أنه حتى أوائل الخمسينيات ، كانت لا تزال هناك أنباء عن وفاة يابانيين بسبب سوء التغذية والمجاعة . بل وصل الأمر إلى أن أكثر من حكومة يابانية قد استبد بها اليأس من إمكانية أن تصبح اليابان فى أى وقت اقتصادا ديناميكيا وتنافسيا .

أما اليوم ، فإن كل اقتصادات شرق آسيا تقريبا تعتبر اقتصادات قوية للغاية . وهنا فإن كلمة «معجزة» باتت شائعة الاستخدام ، وغالبا ما نقارن بأننا أشبه بأكثر الحيوانات شراسة وضراوة . وهذه المنطقة التى وصفت ذات يوم بأنها أشبه بقطع لعبة «الدومينو» تحولت الآن إلى منطقة أشبه بالدينامو . ومن الواضح أن ثورة اقتصادية من نوع ما قد حدثت ، ويتوقع الكل تقريبا أن تستمر هذه الثورة حتى القرن الحادى والعشرين ، فكيف لا أكون من هذا الرأى ، وقد باتت كل التنبؤات والتوقعات مواتية وملائمة وتبعث على الارتياح؟

إن ما ينبغى علينا أن نؤكده فى شرق آسيا هو ألا نطلق النار على أقدامنا أو على بعض الأجزاء الأكثر حيوية من أجسادنا ، فنحن لا يمكن أن نحتمل القدرة على التقاعس والتخلى عن بذل العرق والجهد . ولا ينبغى لنا أبدا أن نصبح متغرطسين ، فأنا أعتقد دوما بأن الغرور يسبق الفشل والانهيار ، ولذا ، فإنه ينبغى لنا أن نتمسك بتواضعنا وبساطتنا الآسيوية التى جبلنا عليها .

كما ينبغى أن نتمسك بشدة بالتزامنا بالانفتاح الإقليمى ، ولقد أوضحت مراراً أنه فى كل جهد إقليمى نقوم به ، لابد لنا أولا من ترويض أنفسنا على محاولة فتح منطقتنا بقدر أكبر ، وثانيا ، لابد من التأكيد على ترجمة النوايا إلى واقع . وينبغى تحقيق المزيد من الانفتاح لمنطقتنا ، وذلك ما قد رأيناه فى شرق أسيا ، لاسيما فى غضون العقدين الماضيين ، وذلك هو السبب فى أننا أصبحنا اليوم أكثر ديناميكية وتنافسية إلى حد كبير .

وفى عام ١٩٩٢ ، تفوق الاقتصاد الإقليمى لشرق آسيا على الاقتصاد الإقليمى لغرب أوروبا وأمريكا الشمالية من حيث معادلة القوة الشرائية ، وبلغة الدولارات الأمريكية ، فإن مثل هذا التفوق على الآخرين لن يتحقق حتى عام ٢٠٠٠ أو نحو ذلك .

وعلى الرغم من أن الأوروبيين قد كثفوا جهودهم لإقامة اقتصاد أوروبى موحد بحلول أواسط الثمانينيات ، إلا أن شرق آسيا مازالت أسرع المناطق تكاملا فى العالم ، وهنا يجب أن نعرب عن شكرنا لأمريكا بسبب اتفاقية بلازا ، والحقيقة أن المبادلات التجارية فيما

بين دول آسيا ، والمدفوعة إلى حد كبير بالاستثمارات ، قد حققت زيادة فى النصف الأول من التسعينيات بلغت نسبتها ٢٠ ٪ سنويا . ومع استقرار هذه المبادلات التجارية بين دول شرق آسيا عند نسبة ٤٣ ٪ ، يمكن القول بأن الاقتصاد الإقليمى لشرق آسيا أصبح أكثر تكاملا من الاقتصاد الإقليمى لدول النافتا ، وعلى النقيض من حالة النافتا والاقتصاد الأوروبى ، فإن تكاملنا الإقليمى الهائل ، والذى يواصل تسارعه ، قد اعتمد فى نشاطه إلى حد كبير على قوة وفعالية القطاع الخاص ، وجاء هذا التكامل الاقتصادى كثمرة لقوى السوق ، وفى غضون السنوات القادمة ، لابد أن يستمر هذا الاتجاه .

وباختصار ، فإن ما أريد التأكيد عليه هو أنه لابد من أن نرحب بشدة ، وأن نشارك بفعالية ، وأن نقنع بقوة كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، إذا لزم الأمر ، بالمشاركة فى صنع مستقبلنا الاقتصادى ، ودون إهمال أحد على الاطلاق ، وفى الوقت الذى نحرث فيه كل حقل فى كل بقعة من العالم ، فإن هدفنا الاستراتيجى الرئيسى ينبغى أن يكون موجها إلى الشركات فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بكافة أحجامها ، الضخمة والكبيرة والصغيرة .

يقول الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى الآن إنه بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيكون هناك ٤٠٠ مليون مواطن فى شرق أسيا يتمتعون بمتوسط دخل فردى يعادل مثيله فى دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وبعبارة أخرى ، سيكون هناك المزيد من المستهلكين فى شرق آسيا لديهم قوة شرائية أكبر من القوة الشرائية لدى المستهلكين فى دول أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية . كما يقول صندوق النقد الدولى إنه خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، سوف يرتفع إجمالى الناتج المحلى فى العالم بمقدار ٧,٥ تريليون دولار ، وسيأتى أكثر من نصف تلك الزيادة من دول شرق آسيا .

وعلى الرغم من كل هذه الاحصائيات التى تحير العقل وتشتت الذهن ، فإن الكثيرين منا مازالوا يشعرون بأنه يتعين على معظم دول العالم الاستفادة من الفرص المتاحة فى شرق

آسيا ، وبالطبع فإن هناك الكثيرين أيضا والذين ينظرون الينا باعتبارنا تهديدا شرق آسيوى .

ودعونى الآن أنتقل إلى نقطتى الأخيرة ، إننى أعتقد حقا أن هناك حاجة ماسة إلى وجود المزيد من التفاهم والاحترام المتبادل فيما بيننا .

وهناك الآن البعض ممن ينظرون إلى المستقبل فى إطار صدام الحضارات . فقد اختتم صمويل پ . هنتنجتون مقاله فى مجلة الشئون الخارجية عن صدام الحضارات والتى نشرت فى عام ١٩٩٣ بالدعوة الى التعايش فيما بين الحضارات العظيمة فى العالم . وأعتقد أن هنتنجتون مخطئ تماما وأن فكرة الصراع أو الصدام بين الحضارات التى أوردها فى مقاله فكرة غير صائبة وتنطوى على مخاطر كبيرة . بيد أن النقطة التى أريد التأكيد عليها ، هى أن التعايش ليس جيدا بما يكفى . فلماذا لا يمكننا أن نحدد هدفا أعلى وأسمى؟ لماذا لا تعزز من تفاهمنا المتبادل؟ لماذا لا نعزز من التقدير والاحترام المتبادلين؟ .

قبل ما يقرب من شهر بالضبط ، وفى «قمة أوروبا ، شرق أسيا» التى نظمها المنتدى الاقتصادى العالمى ، تحديت الأوروبيين ألا يفهموننا فحسب ، وإنما أيضا أن يقدروا التعددية .

ولابد من أن تدين البشرية كلها كل الأحكام السيئة والأعمال الوحشية والفظائع هى كذلك أينما حدثت . وينطبق ذلك حتى على تلك الممارسات التى تحدث فى الدول الآسيوية .

ولكننى سألت الأوروبيين لماذا يتفهم الكثير من الأوروبيين ويقدرون حقيقة أن الموسيقى الآسيوية ينبغى أن تتطور فى مسارها الخاص وألا يجب أن تكون تقليدا ومحاكاة لموسيقى البيتلز ، وشارل أزنافور وموتسارت ، وبالرغم من ذلك لا يمكنهم التسامح حين يرون شكلا ما من أشكال الحكم الآسيوى مستقلا ، وقائما بذاته وليس نسخة حقيقية من الحكم الأوروبى؟ . ولماذا يتفهم ويقدر الكثيرون فى أوروبا الفن الأسيوى ويحتفون بتنوعه الهائل ويرحبون بكونه ليس نسخة كربونية من الفن الأوروبى ، ومع ذلك يصرون على أن

الأساليب الآسيوية فى التجارة والاقتصاد والسياسة والإدارة لا يمكن أن تكون مشروعة ، ما لم تكن نسخة من الأساليب الأوروبية؟ . ولماذا نجد أنه بينما هناك اختلاف فريد من نوعه بين الموسيقى الآسيوية والفن والأدب وغيرها من الفنون والآداب الأوروبية ، نجد القيم الأسيوية صور الديمقراطية والاقتصاد برغم ذلك كله ، تعتبر من وجهة نظر الكثيرين متباينة ومختلفة فى المنظور الأوروبى؟

لقد أبلغت الأوروبيين بأنه ينبغى أن يكون هناك قدر أكبر من الشعور بالتواضع والبساطة ، وغطرسة أقل لدى الجانبين كليهما .

وباعتبارى آسيويا ، فإننى فخور جدا بالإنجازات التى قد استطاعت شرق آسيا أن تحققها فى الآونة الأخيرة ، إذا أصبح لدينا مناخ من السلام والاستقرار أكثر أمانا من ذلك المناخ الذى كان سائدا طوال القرن ونصف القرن الماضيين .

لقد شهدنا مسيرة التحول الى الديمقراطية ، وكذا شهدنا تمتع الشعب بالسلطات وحقوق الإنسان وعلى نطاق واسع قلما كنا نجده فى تاريخ البشرية من قبل ، وهى مسيرة فريدة ، ولا يمكن أن تتوقف . وقد ارتفع متوسط العمر على نحو كبير بدءا من سنغافورة إلى شانغهاى ، ويفوق متوسط العمر فى شانغهاى مثيله فى نيويورك ، ومع ذلك ، فإننا الآن فى بداية رحلتنا الطويلة ، ولا يمكننا الجلوس معقودى اليدين لمجرد شعورنا بالرضا عما قد تحقق حتى الآن .

لقد أصدرت المفوضية الأوروبية مؤخرا ورقة بعنوان «نحو استراتيچية آسيوية جديدة» وجاء فيها ما يلى :

«إن الثقل الاقتصادى المتزايد لآسيا يولد حتما ضغوطا متزايدة للعب دور أكبر فى شئون العالم ، وفى الوقت ذاته ، فإن إسدال الستار على الحرب الباردة قد أدى إلى خلق بيئة إقليمية من السيولة السياسية . وتبعا لذلك ، فإنه يتعين على الاتحاد الأوروبى السعى لتطوير

حواره السياسى مع آسيا كمًا ويجب عليه البحث عن سبل لربط آسيا أكثر فأكثر بإدارة الشئون الدولية ، والعمل باتجاه شراكة قائمة على المساواة وقادرة على لعب دور بناء ومستقر فى العالم» .

ولا أعرف ما إذا كانت هذه الكلمات ستتحول إلى واقع حقيقى ، ولكن ربما كان الاتحاد الأوروبى يسلك النهج الصحيح . وفى هذه المرحلة ، لا أعتقد أن دول شرق آسيا تفكر حتى فى المساواة . إلا أننا نطالب بقدر من الاحترام . وربما فى الأيام القادمة ، نصبح مؤهلين وجديرين بقدر قليل من هذا الاحترام .

٢٧- عصر الپاسيفيك : رؤية للمستقبل . (*)

إن الزعماء العظام لدول منطقة الپاسيفيك هم أهم بناة مجتمع الپاسيفيك الذى لم يتأسس بعد ، المجتمع الپاسيفيكى الذى يقوم على التعاون من أجل السلام والرفاهية ، والذى أتمنى أن يزدهر فى القرن الحادى والعشرين ، لن يبنيه المسئولون والبيروقراطيون ، كما أن المفكرين العظماء ووسائل الإعلام القوية لن تبنى أيضا هذا المجتمع الپاسيفيكى الذى سوف يلبى طموحات وآمال شعوب ودول الپاسيفيك . والأهم من ذلك كله ، أن الجميع لابد من أن يرتقوا إلى مستوى التحدى . وعند نقطة معينة أو أخرى ، سيكون على الجميع القيام بأهم الأدوار على الإطلاق .

ومع هذا ، وسواء كنت مصيبا أم مخطئا ، فإن وجهة نظرى تتلخص ببساطة فى أن أهم البناة الدائمين لمجتمع الپاسيفيك والذى لابد من إقامته خلال الأيام والأسابيع والشهور والسنوات والعقود القادمة سيكونون من العمال والمديرين والمستثمرين ومنظمى الأعمال من الأوساط التجارية فى دول حوض الپاسيفيك .

لا أقول هذا لأننى أتحدث أمام العديد من أقطاب وقادة الصناعة والتجارة فى هذه المنطقة الشاسعة ، وأمام العديد من قادة الأعمال فى الباسيفيك ، فقد سبق أن أكدت على هذه النقطة مراراً فى اجتماع زعماء الحكومات وفى اجتماعات أخرى حيث اعتبرت وجهة النظر هذه بمثابة هرطقة ، ومن ثم ، يمكننى إعادة هذه الرؤية أمام جمهور من المستمعين ، ينبغى أن يعتبرها رؤية واضحة .

(*) كلمة فى الاجتماع الدولى العام السابع والعشرين للمجلس الاقتصادى لحوض الپاسيفيك . كوالالمبور- ماليزيا ، ٢٣ مايو ١٩٩٤م .

إننى على ثقة من أننا يمكن أن نتفق جميعا على أن السلام والاستقرار من المطالب والشروط الأساسية لعصر الپاسيفيك . إذ أنه بدون السلام والاستقرار ، فإن كافة الافتراضات الأساسية عن التقدم سوف تنحى جانبا وتدخل حيز النسيان ، ولحسن الحظ بالنسبة لنا فى الپاسيفيك وربما على مدى ١٥٠ عامًا ، لم تكن البيئة الاستراتيچية مواتيه كما هى الآن لتحقيق السلام والاستقرار ، ففى العديد من مناطق الپاسيفيك ، نجد أن السلام والاستقرار قد تفجرا أو تعززا بالفعل .

إننى على وعى كامل ومعرفة تامة بالصراع الذى تشهده شبه الجزيرة الكورية وما يمكن أن يؤدى اليه من تغير فى الصورة الاستراتيچية كلها وفى مستقبل الپاسيفيك ، وأعرف أن ثمة احتمال لتقسيم كندا . وأنا مدرك للمشاكل التى تحدث فى المكسيك وبعض المخاوف الأمنية الداخلية فى أمريكا الشمالية والوسطى . بيد أننى على ثقة تامة من أن الصين لن تتفتت ، ومن أن اليابانيين لن يفقدوا صوابهم وأنه لن تندلع صراعات بحرية عنيفه فى المنطقة .

والواقع أن كل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الأمنية الأخرى التى ستطفو على السطح بمرور الوقت لا يمكن التعامل معها بأسلوب سياسة المواجهة القديمة ، أو سياسة القوة والردع ، والتى يمكنها فقط ضمان الوضع الراهن والحلقة المفرغة للعداوة ، والتسلح ، والشك والكراهية ، وهناك بالتأكيد ظروف لا تتيح خياراً أفضل ، ولكن پاسيفيك اليوم والغد هو پاسيفيك الخيارات الأفضل .

وهنالك الآن فرص هائلة يمكن الوصول إليها عن طريق مسار مختلف ، وهى تكمن فى التعاون هؤلاء الذين يختلف معهم المرء ، ومع هؤلاء الذين يمكن التوصل معهم الى اتفاق ، وهناك أيضا فرص عديدة للعمل مع هؤلاء الذين تختلف رؤاهم ومصالحهم مع مصالح رؤى الآخرين ، ومع هذا فإنهم يوفرون إمكانيات للتوافق ، أو فى أسوأ الحالات اتفاقا على أن الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية . والواقع أن هذا هو النهج القائم على

الأمن التعاونى ، ومحاولة الوفاق ، ومحاولة فهم الخصوم الآخرين وكذلك تفهم المخاوف الأمنية لدى الآخرين ، ومحاولة التكيف والاحتواء ، وتعزيز علاقات التعارف ، وبناء أواصر الصداقة .

وثمة تناقض أساسى فى عملية صنع السلام يكمن فى أنه يمكن تحقيق السلام الحقيقى عندما يكون هناك سلام ، وسيكون ذلك متأخرا عندما تبدأ سحب الصراع فى التجمع ، والآن وفى غضون السنوات القادمة ، لابد أن نعمل معا فى مودة ووئام لبناء سلام فى الپاسيفيك يكون جديرا باسم هذا المحيط الذى يغسل كل شواطئنا .

ويبدو من الواضح أيضا أنه يجب علينا بناء ليس فقط مجتمع قائم على السلام التعاونى ، ولكن أيضا ازدهارا متبادلا ، وأعتقد أن هناك دعامتين على الأقل لمثل هذه المحاولة التى يجب التأكيد عليها الآن .

الدعامة الأولى تتمثل فى ضمان وجود نظام لمنطقة الپاسيفيك يمكن أن يطلق العنان لقوة المشروعات والشركات ويطلق كل الطاقات والإمكانات الكامنة فى الباسيفيك ، والدعامة الثانية تتمثل فى ضمان تنمية النظام الاقتصادى للپاسيفيك والذى يلتزم بشدة بالإقليمية المنفتحة .

لقد رأينا بأنفسنا إفلاس الاقتصاد القائم على المركزية ، ومن ناحية أخرى ، رأينا ما يمكن عمله عندما تفتح الأسواق ويتم تحريرها وعندما تكون السلع والخدمات حرة فى الاستجابة لمطالب السوق بدلا من الأهداف المحددة وأوامر ومطالب البيروقراطية ، والمخططين والسياسيين ، وقد رأينا ما استطاعت أن تحققه كل من الصين وڤيتنام . ومن ثم ، فإنه يتعين علينا أن نسعى للمزيد من انفتاح الاقتصادات الانتقالية والتزام كل اقتصاداتنا بنظام السوق .

ولابد من الإشارة إلى أن ما هو معقول فى إطار الاقتصاد المحلى يكون معقولا أيضا فى إطار الاقتصاد الپاسيفيكى أو الدولى ، ومن ثم فإن الاقتصاد المركزى لا معنى له بالنسبة

للاقتصاد المحلى ، كما أنه لا معنى له بالنسبة للاقتصاد الدولى .

إن عصر الپاسيفيك ينبغى أن يقوم أيضا على الأساس الراسخ لنظام اقتصادى پاسيفيكى ليبرالى يعمل بسرعة على الحد من العقبات التى تعوق تدفق السلع والخدمات ، وأعتقد أننا مدينون للعالم ولأنفسنا أيضا بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص العقبات أمام الشركات والأنشطة التجارية المتمركزة خارج منطقة الپاسيفيك . إذ أن منطقة الپاسيفيك التجارية يمكن أن تعنى الشىء الكثير مثل كندا التجارية أو اليابان التجارية أو الولايات المتحدة التجارية .

ينبغى ونحن نواصل مسيرتنا فى منطقة الپاسيفيك ، ألا ننسى أبدا المجتمع الدولى ، وأعتقد أنه لابد لنا من الهروب من الفخ الذى قد كان مصدر ضعف أوروبا الغربية . من الصعب جدا أن تجد أوروبيين يعتقدون أنهم أوروبيون مركزيون على نحو يمكن تصديقه ، وفى الوقت ذاته ، فإننى على ثقة من أن معظمكم سوف يتفق معى فى الرأى عندما أقول أنه من الصعب أن نجد أوروبيين ليسوا فى الحقيقة ، سواء أكانوا يعرفون ذلك من عدمه ، أوروبيين مركزيين بشكل يمكن تصديقه .

ونحن فى الپاسيفيك لا ينبغى أن ننسى إطار مرجعيتنا العالمى وإطار العمليات العالمى . ان المجتمع الپاسيفيكى الذى يجب أن نبحث عنه ونسعى لبنائه لا ينبغى أن يكون مجتمعا موجها إلى الداخل ومنغلقا على نفسه ويسلك سياسات قائمة على التمييز والتفرقة تجاه بقية العالم ، وسنكون حمقى إذا نحن توحدنا نحن شعوب ودول الپاسيفيك من أجل محاصرة عرباتنا ، ووضع المتاريس والحواجز لكى يبقى الآخرون بعيدا وبمنأى عنا ، ولذا فإن مجتمع الپاسيفيك الذى ننشده لابد من أن يكون منفتحا على العالم وعلى الصادرات والاستثمارات ، والتكنولوچيا والاختراق الاقتصادى الشامل لبقية العالم .

وحتى بينما ينبغى أن نلتزم بالعولمة المنفتحة على المستوى العالمى ، وبالانفتاح على المستوى الپاسيفيكى ، فإنه لابد لنا من الالتزام بالإقليمية المنفتحة فى كافة المشروعات

الإقليمية المختلفة التى نبدأ فى تنفيذها ، ولذا فإنه ينبغى على منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – نافتا – ، ومنطقة التجارة الحرة بين استراليا ونيوزيلندا ، السعى إلى تقليص الحواجز أمام الاقتصادات الخارجية ، وكذلك تقليص الحواجز أمام الدول الأعضاء المشاركة فى هاتين المنطقتين . والشىء نفسه ينطبق على أية مناطق للتجارة الحرة فى شرق آسيا ، إذ أن أى مشروع شرق آسيوى للتعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك المؤتمر الاقتصادى لشرق آسيا ، والذى كان ضحية الكثير من سوء المعلومات المتعمدة ، لابد من أن يتمسك بفكرة الإقليمية المنفتحة هذه .

لقد أوضحت حتى الآن ما أقصده «بالسلام التعاونى» ، وما أعنيه «بالازدهار التعاونى المتبادل» ، واسمحوا لى أن أوضح ما أعنيه «بالمجتمع الباسيفيكى الحقيقى» .

إننى أعتقد أن هذا المجتمع ، والذى يجب التريث فى إقامته ، لابد من أن يكون راسخا ومتينا ، ولابد من أن تعززه وتدعمه الصداقة وإحساس وشعور الجماعة . وينبغى أن يكون هذا المجتمع متكافئا وديمقراطيا . وينبغى أن يكون مفيدا لكافة أعضاء أسرتنا فى منطقة الباسيفيك ، ولابد من أن يكون مجتمعا لديه القدرة على التحمل ، وليس مجتمعا قائما ومؤسسا على انفعالات ومشاعر عابرة ، عواطف مؤقتة قد تكون هنا اليوم وتتلاشى غداً .

ويجب علينا أن نتفهم ، بل وأن نرحب بحماسة هؤلاء الذين قد اكتشفوا الباسيفيك لتوهم ، بيد أن بناء مثل هذا المجتمع الباسيفيكى الحقيقى ليس بالمهمة التى تحتاج إلى قدر من الرومانسية ، والمثالية أو التعجل والاندفاع ، فهناك مساحة قليلة للرومانسية وهناك كافة الأسباب التى تدعو إلى أن تكون واقعيين ، وقادرين على استغلال النزعة البراجماتية الى أقصى حد ، ولابد من أن تكون مثاليتنا بلا تضليل أو أوهام ، فهناك حاجة إلى الاندفاع المتعقل والحذر ، ولكن هناك حاجة أكبر الى الصبر والتحمل والقدرة على خوض سباق المسافات الطويلة .

ولابد من أن نستعد جيدا لرحلة الألف ميل . ليس ذلك بسبب أن هنالك مزايا أو

مكاسب فى هذه الرحلة الطويلة ، ولكن لأن هذه الرحلة وصولا الى مجتمع پاسيفيكى حقيقى ينبغى أن تكون طويلة . ثانيا ، فإن الذى ينبغى أن نبنيه ، هو فى اعتقادى علاقة فيما بيننا قائمة على إحساس الجماعة «كما هو الحال داخل الأسرة أو المجموعة الصغيرة من الأصدقاء» .

ولا شك أن المجتمع الپاسيفيكى الحقيقى ، أو القرية الپاسيفيكية أو الأسرة أو مجموعة الأصدقاء ستكون بحاجة إلى أن تقوم على المعرفة ، والألفة ، والتفاهم ، والاحترام المتبادل .

دعونا نواجه الواقع بوضوح ، ان العديد منا حول منطقة الباسيفيك من الغرباء والذين قد يستغرق التعارف بينهم شهوراً وليس سنوات ، والكثيرون منا يعرفون بعضهم البعض بالكاد . وليس من قبيل المفاجأة أن تكون هناك فجوات هائلة فى التفاهم فيما بينهم وذلك فى مجال المعرفة الأساسية .

وفى الوقت الحاضر ، يبدو أن هناك خللا كبيرا ليس فقط فى المعرفة وإنما أيضا فيما يتعلق بالاحترام المتبادل ، وفى بعض الأحيان قد يضطر المرء إلى الاعتقاد بأن هؤلاء الذين يعرفون القليل جدا عن الآخرين ، من المرجح أن يخبروهم بما يجب أن يفعلونه بشأن إدارة حاضرهم وصنع مستقبلهم .

إن دفاعى عن المساواة والديمقراطية ليس محاولة للاعتراض على الواقع ومقاومته ، فى الحياة ، سيكون البعض دائما أكثر مساواة من الآخرين ، إذ أن شيلى ليست كندا . وكندا ليست الصين . وهونج كونج ليست اليابان . واليابان ليست الولايات المتحدة . ولكن لعبة القوة والحجم والزعامة لابد من أن تكون فى إطار متعادل أو متكافئ تقريبا . ورغم أنه سيكون هناك ظلال رمادية مختلفة ، إلا أننا نعرف متى تكون الأشياء غير متساوية ومتى تكون متساوية بوضوح . ومهما كان سجل الماضى ، فإننا لن نتمكن من المضى قدما فى المستقبل ، ولا يمكن بناء مجتمع باسيفيكى حقيقى على أساس من الهيمنة والنزعة الامپريالية .

ونحن ملتزمون بشدة أيضا باقامة مجتمع پاسيفيكى ديمقراطى ويعمل على أساس المبادئ الديمقراطية ، فنحن نعرف جميعا كيف يمكن أن تكون العملية الديمقراطية محبطة ومخيبة للآمال . ولكنها أفضل شكل موجود حتى الآن لحكم المجتمع وإدارته ، وهذا الأمر يعد صحيحا سواء بالنسبة لحكم مجتمع متحضر من الدول أو حكم مجتمع متحضر من المواطنين .

ونحن نعرف جميعا كم أنه من الصعب الوصول إلى إجماع ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتداخل وتشابك العديد من الأشكال والخلفيات المتباينة والمصالح المتعارضة ، ولكن ما البديل؟ هل نتظاهر بالاتفاق عندما لا يكون مثل هذا الاتفاق موجودًا؟ وهل نحاول تبنى أفضل الأفكار والآراء دونما نؤمن بها نصًا وروحًا؟ وهل نوقع اتفاقيات ونكتشف من بحثنا عن المساوئ والعيوب حتى قبل أن يجف مداد هذه الاتفاقيات؟ فما البديل إذن لبناء مجتمع من خلال الإجماع؟ . ان باستطاعتك أن تشرع لبعض الأشياء ، ولكن ليس باستطاعتك أن تشرع لتلاقى الأفكار والعقول ، لمشاعر المودة والتعاطف بين الأصدقاء وللروابط بين أفراد الأسرة . ومن ثم ، فإنه يمكن بناء مجتمع پاسيفيكى حقيقى من خلال تعميق وتوسيع الاجماع حول مجموعة كبيرة من الغايات والمفاهيم والوسائل المشتركة .

ومن المهم جدا بالنسبة لكل أولئك المشاركين فى عملية بناء المجتمع الپاسيفيكى الإحساس بأنهم يستفيدون ، وأنهم يحصلون على شىء ، ما كانوا ليحصلوا عليه بوسيلة أخرى .

وهناك أولئك الذين يؤمنون بالحتمية التاريخية ، ويؤمنون بالحتمية التاريخية للپاسيفيك كمركز اقتصادى مستقبلى للجاذبية فى العالم ، وأعتقد أن الأمور يمكن أن تكون حتمية إذا أردنا أن تكون كذلك .

إن عصر الپاسيفيك سيظل فى طور النشأة أو الميلاد إذا استمرت الخلافات والمشاجرات فيما بيننا ، وإذا استمرت عملية تقسيم الپاسيفيك ، وإذا استمرت إقامة تكتلات

تجارية مبنية على التمييز والتفرقة ، وإذان لم تكن لدينا الرغبة فى أن نمد بعضنا البعض بالقواعد والنظم والقوانين العادية ، مثل وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وغيرها من الأعراف والقوانين السائدة فيما بين الاقتصادات التجارية .

وإننى على ثقة من أنكم سوف تتفقون أيضا على أن عصر الپاسيفيك لا يمكن أن يبقى ويدوم إذا لم نؤد دورنا فى اللعبة بشكل عادل ومنصف ، وإذا لم ننفتح أكثر على بعضنا ، وإذا لم نعمل على زيادة تحرير اقتصاداتنا .

وإننى على ثقة أيضا من أنكم متفقون معى فى استحالة تعزيز عصر الپاسيفيك ما لم نعمل على إشراك كافة الإمكانيات الديناميكية بصورة تامة ، ما لم نستغل كل الفرص السانحة التى تقدمها لنا حقيقة أن كلاً منا لديه جوانب قوة مختلفة ومزايا نسبية .

ومن الواضح أن للحكومات دور رئيسى يمكن أن تضطلع به ، وإن كنت أعتقد أنه لن يكون لها فى المستقبل المنظور ذلك الدور العظيم لتقوم به .

والحقيقة أن محاولة بناء مجتمع پاسيفيكى وفقا لخطوط وأسس الجماعة الأوروبية ستكون محاولة مدمرة لعملية البناء طويلة الأجل للمجتمع الپاسيفيكى .

وبدلاً من وثائق ومستندات قانونية قد تزن طنا ، وبدلا من البيروقراطية التى تعوق خطى التكامل ، وبدلا من عملية قد تفرض علينا فرضا ، فإن ما يجب على الحكومات أن تفعله هو أن تؤسس فقط إطار عمل يمكن من خلاله أن تزدهر الاتصالات بين الأشخاص والشعوب ، يمكن من خلاله أيضا أن يتمكن منظمو الأعمال والمستثمرون من تحقيق أرباح من أعمالهم التجارية اليومية اعتمادا على فعالية وديناميكية منطقة الپاسيفيك ، ومن ثم يمكن بناء علاقات للاستثمار والتجارة والاعتماد الاقتصادى الشامل والمتبادل ، والتى تعد كلها بمثابة الأساس المتين لمجتمعنا الپاسيفيكى .

واسمحوا لى بأن أختم كلمتى ، كما بدأتها ، بالتأكيد على أهمية دور القطاع

الخاص ، والذى يعد أهم البنائين فى هذه العملية - فهذا القطاع يمكنه أن يزدهر وينتعش من الپاسيفيك ، ومع الپاسيفيك ، وأن يبنى شبكة من الاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة التى سوف تصمد أمام اختبار الزمن . وفى اعتقادى أنه ليس هناك من أساس صلب آخر غير ذلك يمكن أن نجده من أجل صنع عصر الپاسيفيك الذى آمل أن يمتد ويدوم ويتجاوز آفاق القرن الحادى والعشرين .

فهرس

١- الأَعْلَامُ

٢- الأَمَاكِنُ

٣- الأحداث الكبرى

٤- المنظمات والهيئات والمؤسسات

٥- مُصْطَلَحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ مُهِمَّـةٌ .